مُن مُن الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِينِ الْمُسْكِنِين	الهِبنة ١٢٠٠
138	رخم الت
TYCLV	رقم التسجيز

القر اسمة

138

للامسام

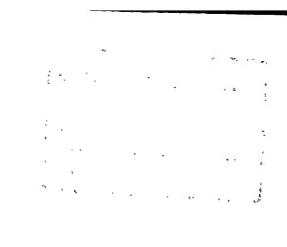
ابن قيم الجيوزية

رحمه الله تعالى

VOI-7912418H

تحقيق وتعليق

صلاح أحمد السامرائي



ne A

< i

بسم الله الرحمن الرحيم

ان الحمد الله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله مسن شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا ، من يهسده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، واشهد أن لا إله الا الله وحسده لا شريك له ، واشهد أن محمدا عبده ورسوله .

وبعد . . فهذا كتاب « الفراسة » لشيخ الاسلام ابن قيم الجوزية ، فقمت باستخراج المخطوطة من مكتبة الاوقاف القادرية وهي تحسست دقم ٤٩٢ ، ثم طابقتها على مطبوعة الاستاذ المرحوم « محمد حامد الفقي » .

فوجدتها مطابقة تماما سوى بعض الكلمات البسيطة ، وهي تمتاز بقدمها لكونها قد نسخت قبل مخطوطة الفقي بما يزيد على مائة عام ، وقد ذكر الفقي في مقدمته بأن نسخته كانت ناقصة فأكملها من مخطوطة اخرى باسم « الطرق الحكمية » ولكون مخطوطتنا كاملة وغير ناقصة فتعد بذلك هي الام ، فآثرت إنزالها للطبع كما هي مع بعض التعليقات في الهامش ، والله تعالى أسأل أن يو فق للخير كل من يساعد باخراجها إلى النور ، والله من وراء القصد ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله وب العالمين .

صلاح احمد السامرائي ٩ / ذي الحجة ﴿ ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥/٨/٢٥ م .

. .

. . .

;

•

بسنم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، قال الشمسيخ الامام العالم العلامة الحبر الفهامة ، سيد الحفاظ و فارس المعابي والالفاظ ، ترجمان القرآن ، ذو الفنون البديعة شمس الدين ابو عبدالله محمد بن القيم الجوزية رحمه الله تعالى : الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان يضلل فلا هادي له ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله محمدا عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وسراجا منيرا فهدى بنوره من الضلالة وبصر به من العمى وأرشد به من الغي وفتح به اعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا ، صلى الله عليه وعلى الله وصحبه وسلم تسليما .

اما بعد: فقد سئلت عن الحاكم او الوالي ، يحكم بالقراسة والقرائن التي يظهر له فيها الحق والاستدلال بالامارات ولا يقف مع مجرد ظواهر البينات والاحوال ، حتى انه ربما يتهدد الخصمين ، اذا ظهر له انه مبطل ، وربما سأله عن اشياء تدله على بيان الحال فهل ذلك صواب أم خطأ ؟

فهذه مسالة كبيرة عظيمة ألنفع ، جليلة القدري، ان أهملها الحاكم أو الوالي أضاع حقا كثيرا وأقام باطلا كبيرا ، وأن توسع وجعل معوله عليها ، دون الأوضاع الشرعية ، وقع في أنواع من الظلم والغساد .

وقد سئل أبو الوفا ابن عقيل عن هذه المسالة ؟ فقال: ليس ذلك حكما بالفراسة ، بل هو حكم بالامادات واذا تاملتم الشرع وجدتموه ينجوز التغويل على ذلك ، ومال اصحاب مالك رحمه الله الى التوصل بالاقرار بما يراه الحاكم ، وذلك مستند الى قوله تعالى (١٢) ٢٦ إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين) ولذا حكمنا بعقد الازج وكثرة الخشب في الحائط ومعاقد القمط الخص ، وما يخص المرأة والرجل في الدعاوى ، وفي مسألة العطار والدباغ اذا اختصما في الجلد ، والنجار والخياط اذا تنازعا في المنشار والقدوم ، والطباخ والخباز اذا تنازعا في القدر ونحو ذلك فهل ذلك الا اعتماد على الامارات ؟ وكذلك الحكم في التأمل والنظر في أمر الخنشى والامارات على أحد حالب والنظر في امارات جهة القبالة واللوث في القسامة . . انتهى .

والحاكم اذا لم يكن فقيه النفس في الامارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده ، وفي القرائن الحالية والمقالية كفقهه في كليات الاحكام : اضاع حقوقا كثيرة على اصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه ، ولا يشكون فيه ، اعتمادا منه على نوع ظاهر لم يلتغت الى باطنه وقرائن احواله .

فههنا نوعان من الفقه ، لابد للحاكم منهما ا فقه في احكام الحوادث الكلية ، وفقه في نفس الواقع واحوال الناس ، يميز به بين الصدادق والكاذب ، والمحق والمبطل ، ثم يطابق بين هذا وهذا فيعطى الواقع حكمه من الواجب ، ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع .

ومن له ذوق في الشريعة ، واطلاع على كمالاتها وتضمنها لغاية مصالح العبد في المعاش والعاد ومجيئها بغاية العدل ، الذي يغصل بين الخلائق. واله لا عدل فوق عدلها ، ولا مصلحة فوق ما تضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها ، وفرع من فروعها وان من له معرفة مقاصدها ووضعها وحسن فهمه فيها ! لم يحتاج معها الى سياسة غيرها البته.

فأن السياسة نوعان : سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسية عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة . علمها من علمها وجهلها من جهلها ، ولا تنس في هذا الموضع قول نبي الله سليمان صلى الله

عليه وسلم للمراتين اللتين أدعتا الولد ، فحكم به داود صلى الله عليه وسلم للكرى فقال سليمان « أئتوني بالسكين أشقه بينكما » فسمحت الكبرى بذلك وقالت الصغرى « لا تفعل يرحمك الله هو أبنها » فقضى به للصغرى ، فأي شيء أحسن من اعتبار هذه القرينة الظاهرة ؟ فأستدل برضا الكبرى بذلك ، وأنها قصدت الاسترواح الى التأسي بمساواة الصغرى في فقسد ولدها وشفقة الصغرى عليه ، وامتناعه من الرضا بذلك ! دل على أنها أمه وأن الحامل لها على امتناع من الدعوى ما قام بقلبها من الرحمة والشفقة التي وضعها الله في قلب الام فأتضحت وقويت هذه القرينة عنده حتى قدمها على اقرارها : فانه حكم به لها مع قولها «هو البنها» وهذا هو الحق .

فان الاقرار اذا كان لعلة اطلع عليها الحاكم لم يلتغت اليه أبدا ولذلك الغينا اقرار المريض مريض اللوت بمال لوارثه لانعقاد سبب التهمة . واعتمادا على قرينة الحال في قصده تخصيصه .

ومن تراجم قضاة السنة والحديث على هذا الحديث ترجمية أبى عبدالرحمن النسائي في سننه قال «التوسعة للحاكم في أن يقول للشيء الذي لا يفعله . . افعل كذا : ليستبين به الحق » ثم ترجم عليه ترجمة اخرى احسن من هذه فقال : « الحكم بخلاف ما يعتر ف به المحكوم عليه ، اذا تبين للحاكم من الحق غير ما اعترف به » فهكذا يكون الفهم عن الله ورسوله ثم ترجم عليه ترجمة أخرى فقال : « نقض الحاكم ما حكم به غيره ممن هو مثله ، أو أجل منه » فهذه ثلاث قواعد ، ورابعة : هي ما نحن فيه وهي الحكم بالقرائن وشواهد الحال ، وخامسة : وهي انه لم يجعل الولد لهما ، كما يقوله أبو حنيفة ، فهذه خمس سنن في الحديث .

ومن ذلك قول الشاهد الذي ذكر الله شهادته ولم ينكرها بل لم يعبه بل حكاها مقررا لها ، فقال تعالى : (١٢ - ٢٨ واستبقا ألباب ، وقدت قميصه من دبر والفيا سيدها لدى الباب ، قالت : ما جزاء من أراد بأهلك سوءا الا أن يسجن أو عذاب اليم ؟ قال : هي راودتني عن نفسي وشهب شاهد من أهله ان كان قميصه قد من قبل فصلدقت وهو من الكاذبين ، وأن كان قميصله قد من دبر فكذبت وهو من الصلاقين

فلما رأى قميصه قد من دبر قال: أنه من كيدكن أن كيدكن عظيم) فتوصل بقد القميص الى تمييز الصادق منهما من الكاذب . وهذا لوث في أحد المتنازعين ، يبين أولاهما بالحق .

وقد ذكر الله سبحانه اللوث في دعوى المال في قصة شهادة اهل الذمة على المسلمين في الوصية في السفر وامر بالحكم بموجبه(۱) . وحكم النبى صلى الله عليه وسلم بموجب اللوث في القسامة ، وجوز للمدعين أن يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دم القتيل فهذا لوث في الدماء والذي في سورة المائدة لسوث في الاموال ، والذي في سورة يوسف لسوث في الدعوى في العرض ونحوه .

وقد حكم امير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة معه رضي الله عنهم برجم المراة التي ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد ، وذهب اليه مالك واحمد في اصح روايتيه اعتمادا على القرينة الظاهرة ، وحكم عمر وابن مسعود رضي الله عنهما - ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة - بوجوب المحد برائحة الخمر من في الرجل ، او قينه خمرا ، اعتمادا على القرشة الظاهرة .

ولم يول الائمة والخلفاء يحكمون بالقطع اذا (جد) المال المسروق مع المتهم . وهذه القرينة أقوى من البينة والاقرار . فأنهما خبران يتطرق البهما الصدق والكذب ، ووجود المال معه نص صريح لا يتطرق البه شبهة . وهل يشك أحد راى قتيلا يتشحط في دمه ، وآآخر قائم على رأسه بالسكين ! انه قتله ؟ ولا سيما اذا عرف بعداوته له . ولهذا جوز جمهور العلماء لولي القتيل أن يحلف خمسين يمينا : أن ذلك الرجل قتله ، ثم قال مالك واحمد : يقتل به . وقال الشافعى : يقضين عليه بديته .

وكذلك اذا رأينا رجلا مكشوف الراس ـ وليس ذلك عادته وآخر هاربا قدامه بيديه عمامة ، وعلى راسه عمامة : حكمنا له بالعمامة التي بيد الهارب قطعا ، ولا تحكم بها لصاحب اليد التي قطعنا وجزمنا بانها يد

الله المائدة ، الآيات (١٠٦ – ١٠٨) .

ظالمة غاصبة بالقرينة الظاهرة التي هي أقوى بكثير من البينة والاعتراف وهل القضاء بالنكول الا رجوع الى مجرد القرينة الظاهرة ، التي علمنا بها ظاهرا قرينة ظاهرة ، دالة على صدق المدعي ، فقدمت على اصل براءة اللدمة . وكثير من القرائن والامارات أقوى من النكول ، والحس شاهد بذلك ، فكيف يسوغ تعطيل شهادتها ؟

ومن ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الزبير أن يقور عم حيى ابن اخطب بالعذاب على اخراج المال الذي غيبه ، وادعى نفاذه . فقال له : « العهد قريب ، والمال أكثر من ذلك » فهاتان قرينتان في غاية القوة : كثره المال ، وقصر المدة التي ينفق كله فيها .

وشرح ذلك . انه صلى الله عليه وسلم لما أجلى يهود بني النضير مسن المدينة ، على أن لهم ما حملت الابل من أموالهم ، غير الحلقة والسلاح كان لابن أبي الحقيق مال عظيم ، يبلغ مسك(۱) ثور من ذهب وحلى . فلما فتصح رسول الله صلى لله عليه وسلم خيبر - كان بعضها عنوة وبعضها صلحا - ففتح احد جانبيها صلحا ، وتحصن أهل الجانب الاخر ، فحصرهم رسول ألله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر يوما . فسألوه الصلح ، وأرسل أبن أبي الحقيق اللى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل فكلمك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم » فنزل أبن أبي الحقيق . فصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقن دماء من في حصونهم من المقاتلة ، وترك الله يقلم ، ويخرجون من خيبر بدراديهم ، ويخلون بين رسول الله سلى الله عليه وسلم وبين ما كان لهم من مال وأرض ، وعلى الصفراء(٢) والبيضاء والكراع والحلقة ، الا ثوبا على ظهر انسان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله أن كتمتوني شيئا » فصالحوه . وسلم « وبرئت منكم ذمة الله وذمة رسوله أن كتمتوني شيئا » فصالحوه .

⁽١) قدر ثور ، بالوزن او الحجم

على ذلك . قال حماد بن سلمة : اخبرنا عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اهل خيبر حتى الجأهم الى قصرهم ، فغلب على الزرع والارض والنخل . فصالحوه على ان يجعلوا منها ، ولهم ما حملت ركابهم ، ولرسول الله صلى الله عليه وسلم الصفراء والبيضاء . وشرط عليهم « ان لا يكتموا ولا يفيبوا شيئا ، فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد » فغيبوا مسكا فيه مال وحلي لحيي بن اخطب كسان احتمله معه الى خيبر ، حين اجليت النضير ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعم حيى بن اخطب : « ما فعل مسك حيي الذي جاء به مس النضير ؟ قال : اذهبته النفقات والحروب ، قال : العهد قريب ، والسال التشر من ذلك ، فدفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الزبير ، فمسه بعذاب ، وقد كان قبل ذلك دخل خربة . فقال : قد رايت حييا يطوف في خربة هاهنا . فذهبوا فطافوا ، فوجدوا المسك في الخربة ، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابني ابي الحقيق ـ واحدهما زوج صفية ـ بالنكث الذي نكثوا ».

نفي هذه السنة الصحيحة الاعتماد على شواهد الحال والامارات الظاهرة ، وعقوبة أهل التهم ، وجواز الصلح على الشرط ، وانتقاض الهد اذا خالفوا ما شرط عليهم .

وفيه من الحكم: اخزاء الله لاعدائه بأيديهم وسعيهم ، والا فهو قادر على أن يطلع رسوله على الكنز فيأخذه عنوة ولكن كان في أخذه على هـذه الحال من الحكمة والفوائد ، واخزاء الكفرة انفسهم بأيدبهم ما فيه والله أعلم .

وفي بعض طرق هذه القصة «أن ابن عم كنائة اعترف بالمال حين. دفعه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الزبير فعذبه » .

وفي ذلك دليل على صحة اقرار المكره اذا طلب منه المال ، انه اذا عوقب على أن يقر بالمال المسروق ، فأقر به وظهر عنده : قطعت يده . وهذا هو الصواب بلا ريب ، وليس هذا اقامة الحد بالاقرار الذي اكره عليه : ولكن بوجود المال المسروق الذي تؤصل اليه بالاقرار .

فصيل

ومن ذلك قول أمير المؤمنين على رضي الله عنه للظعينة التي حملت، كتاب حاطب بن أبي بلتعة فأنكرته . فقال لها « لتخرجن الكتاب أو. لنحردنك » فلما رأت اللجد أخرجته من عقامها .

وعلى هذا: اذا أدعى الخصم الفلس ، وأنه لا شيء معه فقال المدعي. للحاكم: المال معه ، وسأل تفتيشه: وجب على اللحاكم اجابته الى ذلك ، ليعسل صاحب الحق الى حقه .

وقد كان الاسرى من قريضة يدعون عند البلوغ فكان الصحابة، يكشفون عن مآزرهم بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيعلمون بذلك البالغ من غيره ، وانت تعلم في مسألة الهارب وفي يده عمامة وعلى. راسه اخرى ، وآخر حاسر الراس خلفه علما ضروريا أن العمامة له ، وانه لا نسبة لظهور صدق صاحب اليد الى هذا العلم بوجه من الوجوه ، فكيف تقدم اليد والتي غايتها أن تفيد ظنا ما عند عدم المعارض وعلى، هذا العلم الضروري اليقيني ، وينسب ذلك الى الشريعة ؟ .

فصــــل

ومن ذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الملتقط أن يدفع. اللقطة الى واصفها ، وأمره أن يعرف عفاصها ووعاءها ووكاءها(١) كذلك . فجعل وصفه لها قائما مقام البيئة ، بل ربما يكون وصفه لها أظهر واصدق. من البيئة .

وقد سئل الامام احمد عن المستاجر ومالك الدار اذا تنازعا دفينا(٢). في الدار ، فكل واحد منهم يدعي أنه له ؟ فقال : من وصفه منهما فهو له . وهذا من كمال فقهه وفهمه رضى الله عنسه .

⁽¹⁾ المغاص الوكاء الذي تكون فيه النغقة من الجلد أو الخرقة ، أو غير ذلك ، والوكاء الحبل الدقيق الذي يربط به فم القربة ، (٢) مال مدنون ، أو ما شهابه ذلك ،

وسئل عن بلد يستولي عليه الكفار ، ثم يفتحه المسلمون ، فتوجد فيه ابواب مكتوب عليها كتابة المسلمين أنها وقف : أنه يحكم بذلك ، لقوة هذه الامارة وظهـورها .

فصيسل

وكذلك اللقيط اذا تداعاه اثنان ووصفه أحدهما بعلامة خفية بجسده : حكم له به عند الجمهور .

فصل

ومن ذلك : حكم رسول الله صلى الله غليه وسلم وخلفائه من بعده . رضى الله عنهم بالقافه ، وجعلها دليلا من ادلة ثبوت النسسب ، وليس هاهنا الا مجرد الامارات والعلامات .

قال بعض الفقهاء: ومن العجب انكار لحوق النسب بالقافة التي اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمل بها الصحابة من بعده وحكم بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، والحاق النسب في مسألة من تزوج بأقصى المفرب امرأة بأقصى المشرق ، وبينهما مسافة سنين ، شم جاءت بعد العقد بأكثر من ستة اشهر بولد ، أو تزوجها ، ثم قال عقيب العقد: هي طالق ثلاثا ، ثم اتت بولد ، أن يكون ابنه لانها فراش واعجب من ذلك: أنها تصير فراشا بهذا العقد بمجسرده ، ولو كانت له سسرية يطوها ليلا ونهارا ، فأتت بولد لم يلحقه نسبه ، لانها ليست فراشا له ، ولا يلحقه حتى يدعيه فيلحقه بالدعوى لا بالفراش !! وقد تقدم استشهاد ولا يلحقه حتى يدعيه فيلحقه بالدعوى لا بالفراش !! وقد تقدم استشهاد ابن عقيل باللوث والقسامة وهو من أحسن الاستشهاد ، فانه اعتماد على ظاهر الإمارات المغلبة على الظن صدق المدعي فيجوز له أن يحلف ، بناء على ذلك ، ويجوز للحاكم — بل يجب عليه — أن يثبت له حق القصاص أو الدية ، مع علمه أنه لم ار ولم يشهد ، فاذا كان هذا في الدماء المبني أمرها على الحذر والاحتياط ، فكيف بغيرها !

ومن ذلك : اللعان ، فانا نجكم بقتل المراة أو بحبسها أذا نكلت عن اللعان ، والصحيح : أنا تحدها ، وهو مذهب الشباقمي رحمه الله ، وهو

آلذي دل عليه القرآن في قوله تعالى « $71: \Lambda$ ويدرا عنها العذاب ». والعذاب هاهنا: هو العذاب المذكور في أول السورة ، في قوله تعالى « 71: 7 وليشهد عذابهما طائعة من المؤمنين » فاضافه أولا ، وعرفه باللام ثانيا ، وهو عذاب واحد ، والمقصود: أن نكول المرأة مسن أقوى . الامارات على صدق الزوج ، فقام لعنه ونكولها مقام الشهود .

فصــل (۱)

ومن ذلك : أن ابني عفراء لما تداعيا قتل أبي جهل ، فقال صلى الله عليه وسلم « هل مسحتما سيفيكما ؟ . قالا لا . قال : فأدباتي سيفيكما . فلما نظر فيهما قال لاحدهما : هذا قتله » وقضى له بسلبه ، وهذا مسن الحكام واحقها بالاتباع ، فالدم في النصل شاهد عجيب .

وبالجملة فالبيئة اسم لكل ما بين الحق ويظهره . ومن خصصها عالم ما الشاهدين ، او الاربعة ، او الشاهد لم يوف مسماهما حقه .

ولم تأت البينة قط في القرآن مرادا بها الشاهدان . والما الت مرادا بها الحجة والدليل والبرهان ، مفردة ومجموعة ، وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعي » الراد به : ان عليه ما يصحح دعواه ليحكم له ، والشاهدان من البينة ، ولا ريب ان غيرها من انواع البينة قد يكون اقوى منها ، كدلالة الحال على صدق المدعي ، قانها اقوى من دلالة اخبار الشاهد ، والبينة والدلالة والحجة ، والبرهان والآية والتبصرة والعلامة والاماره : متقاربه في المعنى ، وفعد دوى ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبدالله قال « اردت السقر الى خيبر ، فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : انبي اريد الخيروج فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : انبي اريد الخيروج الى خيبر ، فقال : اذا اتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا ، فاذا على مجرد العلامة ، فاضع يدك على ترقوته » فهذا اعتماد في الدفع الى الطالب على مجرد العلامة ، واقامة لها مقام الشاهد ، فالشارع لم يلغ القرائن والامارات ودلائل الاحوال ، بل من استقرا الشرع في مصادره وموارده

⁽١) في نسخة الفقى : قد ادرج كلام هذا الفصل بالذي قبله .

روجده شاهدا لها بالاعتبار ، مرتبا عليها الاحكام ، وقول أبي الوفاء ابن عقيل « ليس هذا فراسة » فيقال : ولا محذور في تسميته فراسة فهي فراسة صادقة ، وقد مدح الله سبحانه الفراسة وأهلها في مواضع من كتابه ، فقال تعالى (١٥: ٥٧ أن في ذلك لايات للمتوسسمين) وهسم المتفرسون الآخذون بالسيما ، وهي العلامة ، يقال : تفرست فيك كيت وكيت وتوسمته ، وقال تعالى (٧) : .٣ ولو نشأ لاريناكهم فلعر فتهسم سسيماهم) وقال تعالى (٣٠ يحسسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعمر فهم بسيماهم) وفي جامع الترمذي مرفوعا « اتقوا فراسسة المؤمن ، عفانه ينظر بنور الله ، ثم قرأ (أن في ذلك لايات للمتوسمين) » ،

فمسل

وقال ابن عقيل في الفنون : جرى في جواز العمــــل في الســـلطنة السياسة الشرعية : انه هو الحزم . ولا يخلو من القول به امام .

فقال الشافعي: لا سياسة الا ما وافق الشرع . فقال ابن عقيل: السياسة ما كان فعلا يكون معه الناس اقرب الى الصلاح ، وابعد عسس الفساد ، وان لم يضعه الرسول ، ولا نزل به وحي . فان اردت بقولك « الا ما وافق الشرع » أي لم يخالف ما نطق به الشرع: فصحيح . وان اردت : لا سياسة الا ما نطق به الشرع: فغلط ، وتغليط للصحابة ، فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل مالا يحمده عالم بالسنن . ولو لم يكن الا تحريق عثمان المصاحف (۱) ، فانه كان رأيا اعتمدوا فيسه على مصلحة الامة ، وتحريق علي رضي الله عنه الزنادة ... في الاخاديد فقيسال :

لما رأيت الامر امرا منكرا اجبت ناري ودعوت قنبرا ونفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لنصر بن حجاج اه. .

⁽١) هذا حينما جمع الامام الخليفة عثنمان بن عفان رضي الله عنه المساحف في مصحف امام واحد والزم الناس ان لا ياخه لوا الا عن هذا المصحف .

وهذا موضع مزلة اقدام ، وفصلة افهام ، وهو مقام ظنك . ومعترك صعب ، فرط فيه طائفة ، فعطلوا الحدود ، وضيعوا الحقوق ، وجرؤا اهل الفجور على الفساد ، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقسوم بمصالح العباد ، محتاجه الى غيرها ، وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة مسن طرق معرفة الحق والتنفيذ له ، وعطلوها ، مع علمهم وعلم غيرها قطعا : انها حق مطابق للواقع ، ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع ، ونحر الله انها لم تناف ما جاء به الرسول ، وان نفست ما فهموه هم من شريعته باجتهادهم ، والذي اوجب لهم ذلك : نوع تقصير في معرفة التسريعة وتقصير في معرفة التسريعة وتقصير في معرفة الواقع ، وتنزيل احدهما على الاخر ، فلما راى ولاة الامسور ،

ذلك وأن الناس لا يستقيم لهم أمر الا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء مسن الشريعة احدثوا من أوضاع سياستهم شرا طويلا ، وفسادا عريف فتفاقم الامر ، وتعدر استدراك ، وعز على المالمين بحقائق الشسرع تخليص النفوس من ذلك واستنفاذها من تلك المهالك .

وافرطت طائفة ، اخرى قابلت هذه الطائفة فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله ، وكلا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله ، وانزل به كتابه ، فان الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به الارض والسماوات فان ظهرت امارات العدل ، والسفر وجهه باي طريق كان : فثم شرع الله ودينه ، والله مسبحانه أعلم واحكم ، وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بالشيء شم ينفي ماهو أظهر منها وأقوى دلالة ، وأبين أمارة : فلا يجعله منها ، ولايحكم عند وجودها وقيامها بموجبها ، بل قد يبين سبحانه بما شرعه من الطرق ! أن مقصوده أقامة العدل بين عباده ، وقيام الناس بالقسط : فاي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ، ليست مخالفة له فلا يقال : أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع ، بل هي موافقة لما جاء به ،

عدل الله ورسوله ، ظهر بهذه الإمارات والعلامات . فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم في تهمة ، وعاقب في تهمة لما ظهرت امارات الرببة على المتهم . فمن اطلق كل متهم وحلفه وخلى سبيله _ مع علمه باشـــتهاره بالفساد في الارض ؛ وكثرة سرقاته ؛ وقال : لا آخذه الا بشاهدي عدل ، فقوله مخالف للسمياسة الشرعية وقد منع النبي صلى الله عليه وسلم الغال من الغنيمة سهمه وحرق متاعه هو وخلفاؤه من بعسده ، ومنع القاتل من السلب لما اساء شافعه على أمير السرية فعاقب المشفوع له عقوبة للشفيع . وعزم على تحريق بيوت تاركي الجمعة والجماعة ، وأضعف الفرم على سارق مالا قطع فيه ، وشرع فيه جلدات ، نكالا وتأديبا . وأضعف الفرم على كاتم الضالة عن صاحبها . وقال في تاركي الزكاة « إنا أآخذوها منه وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا » وأمر بكسر دنان الخمر ، وأمر بكسر القدور التي طبخ فيها اللحم الحرام . ثم نسخ عنهم الكسر ، وأمرهم بالفسل ، وأمر عبدالله ابن عمرو بتحريك الثوبين المصفرين ، فسنجر بهما التنور ، وأمر المراة التي لعنت. ناقتها أن تخلي سبيلها ، وأمر بقتل شارب الخمر بعد الثالثــة والرابعة ولم ينسخ ذلك ، ولم يجعله حدا لابد منه ، بل هو بحسب المصلحة اذا رأى الامام ولذلك زاد عمر رضي لله عنه في الحد عن الاربعين ونفي فيها وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الذي كان يتهم بأم ولده . فلما تبين انه خصي تركه . وامر بامساك اليهودي الذي اومأت الجارية براسها انه رضخه بین حجرین فأخذ فأقر فرضخ راسه ، وهذا بدل على جواز اخسد المتهم اذا قامت قرينة التهمة . والظاهر : انه لم يقم عليه بينة، > ولا أقر الختيارا منه للقتل . وانما هدد او ضرب فأقر .

وسلك اصحابه وخلفاؤه من بعده ما هو معروف لمن طلبه ، فمن ذلك : أن أبا بكر رضي الله عنه حرق اللوطية ، وأذاقهم حر النابر في الدنيا قبل الآخرة . وكذلك قال أصحابنا : اذا رأى الامام تحريق اللوطي فله ذلك . فان خالد بن الوليد رضي الله عنه كتب الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه

-17-

« أنه وجد في بعض نواحي العِرب رجلا ينكح. كما تنكح المرأة » فأستشهار الصديق اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ وفيهم على بن ابي طالب رضي الله عنه ، وكان أشدهم قولا .. « أن هذا الذنب لم تعص به امة من الامم الا واحدة ، فصنع الله بهم ما قد علمتم . أرى ان يحرقوا بالنار » فكتب أبو بكر الى خالد « أن يحرق » فحرقه ، ثم حرقهم عبدالله ابن الزبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبدالملك . وحرق عمر بن الخطاب رضي الله عنه حانوت الخمار بما فيه . وحرق قرية يباع فيها الخمر . وحرق قصر سعد بن ابي وقاص لما احتجب في قصره عن الرعية فذكر الامام احمد رحمه الله في مسائل البنه صالح انه دعا محمد بن مسلمة فقال: « أذهب الى سعد بالكوفة ، فحرق عليه قصره ، ولا تحدثن حدثا حتى تأتيني » فذهب محمد الى الكوفة ، فأشترى من نبطي حزمة من حطب ، وشرط عليه حملها الى قصر سعد ، فلما وصل اليه القي الحزمة فيه ، وأضرم فيها النار . فخرج سعد فقال « مأ هذا ؟ » قال « عزمة امسير المؤمنين » فتركه حتى احترق ، ثم انصرف الى المدينة ، فعرض عليه سمد نفقة ، فأبى أن يقبلها . فلما قدم على عمر قال « هلا قبلت نفقته ؟ فقال : انك قلت : لا تحدثن حدثا حتى تاتيني » .

وحلق عمر راس نصر بن حجاج ، ونفاه من المدينة لتشبيب النساء به . وضرب صبيغ بن عسل التميمي على راسه ، لما سال عما لا يعنيه . وسادر عماله . فأخذ شطر اموالهم لما اكتسبوها بجاه العمل ، واختلط ما يختصون به بذلك . فجعل اموالهم بينهم وبين المسلمين شطرين ، والزم الصحابة أن يقلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اشتفلوا به عن القرآن ، سياسة منه ، الى غير ذلك من سياساته التي ساس بها الامة رضي الله عنه . قال شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله : ومن ذلك الزامه للمطلق ثلاثا بكلمة واحدة بالطلاق ، وهو يعلم انها واحدة . ولكن لما اكثر الناس منه راى عقوبتهم بالزامهم به ووافقه على ذلك رعيته من الصحابة . وقد اشار هو الى ذلك ، فقال : « أن الناس قد استعجلوا في

شيء كانت لهم فيه أناة فلو أنا أمضيناه عليهم ؟ » فأمضاه عليهم ليقلوا منه . فأنهم اذا علموا أن احدهم اذا اوقع الثلاث جملة وقعت ، وأنه لا سبيل الى المراة : أمسك عن ذلك فكان الالزام به عقوبة منه لمصلحة راآها . ولم يكن يخفى عليه ان الثلاث كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر تجعل واحدة ،بل مضى على ذلك صدرا من خلافته حتى اكثر الناس من ذلك ، وهو اتخاذ لايات الله هزوا كما في المسئد وسنن النسسائي وغيرهما من حديث محمود بن لبيد « ان رجلا طلق امراته ثلاثا ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ايلعب بكتـــاب الله وأنا بين اظهركم ؟ فقال رجل: الا أضرب عنقه يا رسول الله ؟ » فلما أكثر الناس من ذلك عاقبهم يه . ثم أنه ندم على ذلك قبل موته ، كما ذكره الاسماعيلي في مسند عمر . فقلت لشميخنا : فهملا تبعث عمر في الزامهمم به عقب وبة ، فان جمع الثلاثة محرم عنب دك ؟ فقال : أكثر الناس اليوم لا يعلمون أن ذلك محرم ، ولا سيما الشافعي يراه جائزا ، فكيف يعاقب الجاهل بالتحريم . قال : وايضا فان عمر الزمهم بذلك ، وسد عليهم باب التحليل واما هؤلاء: فيلزمونهم بالثلاث ، وكثير منهم يغتم علم باب التحليل . فانه لابد للرجل من امراته فاذا علم أنها لا ترجع اليه الا بالتحليل سعى في ذلك ، والصحابة لم يكونوا يسوغون ذلك ، فحصلت مصلحة الامتناع من الجمع من غير وقوع مقسدة التحليل بينهم . فال " ولو علم عسر أن الناس يتتابعون في التحليل لرأى ان اقرارهم على ما كان عليه الامر في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وصدرا من خلافته : أولى . وبسيط شيخنا الكلام في ذلك بسطا طويلا . قال : ومن ذلك منمه بيع أمهات الاولاد وانما كان رأيا منه رآه للامة ، والا فقد بعن في حياة رسول ألله صلى الله عليه وسلم ، ومدة خلافة الصديق . ولهذا عزم على بن ابسى طالب على بيمهن ، وقال « أن عدم البيع كان رأيا أتفق عليه هو وعمسسر » فقال له قاضيه عبيدة السلماني « يا امير المؤمنين رايك من رايي عمر فسي الجماعة احب الينا من رأيك وحدال » فقال : « القضوا كما كنتم تقضسون

فاني اكره الخلاف » فلو كان عنده نص من رسول الله صلى لله عليه وسلم يتحريم بيعهن لم يضف ذلك الى رأيه ورأي عمر ، ولم يقل « اني رأيت أن يبعسن » .

فصلل

ومن ذلك : الختيساده للناس الافراد بالحسج ، ليعتمسروا في غير أشهر الحسج فلا يزال البيت الحسرام مقصدودا (م) فظسن بعض الناس انه نهى عن المتعسة ، وانه أوجب الافراد وتنازع في ذلك ابن عباس وابن الزبير واكثر النساس على ابن عباس في ذلك ، وهو يحتج عليهم بالاحاديث الصحيحة الصريحة . فلما اكثروا عليه قال « يوشك ان تنزل عليكم حجارة من السماء . اقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسهلم . وتقهولون : قال أبو بكهر وعمهر ؟ » . وكذلك ابنه عبدالله كانوا اذا احتجوا عليـــه بأبيه يقول : « ان عمـــر لم يرد ما تقولون » فاذا اكثروا عليه « افرسول الله صلى الله عليه وسلم احق أن تتبعوا . . أم عمر ؟ » والمقصود : أن هذا وأمثاله سياسة جزئية بحسب المصلحة ، يختلف باختلاف الازمنة . ومن اجتهد في طاعة الله ورسوله فهو دائر بين الاجر والاجرين .. وهذه السياسة التي ساسوا بها الامة والضعافها هي من تأويل القرآن والسئة . ولكن هل هي من الشرائع الكلية التي لا تتغير بتغير الازمنة ، أم من السياسات الجرئيسة التابعة للمصالح ، فتتقيد بها زمانا ومكانا ؟. ومن ذلك : جمع عشمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد من الاحرف السبعة التي اطلق لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة بها ، لما كان ذلك مصلحة ، فلما خاف الصحابة رضي الله عنهم على الامة أن يختلفُوا في القراآن ، وراوا أن جمعهم على حرف والحسد اسلم ، وابعد من وقوع الاختلاف : فعلوا ذلك ، ومنعوا الناس من القراءة بغيره ، وهذا كما لو كان للناس عدة طرق الى البيت ، وكان سلوكهم في تلك الطرق يوقعهم في التفرق والتشتت ، ويطمع فيهم العدو ، فراى الامام جمعهم على طريق واحد ، فترك بقية الطرق : جاز ذلك ، ولم يكن فيسم ابطال لكون ثلك الطرق موصلة الى القصود ، وأن كان فيه نهي عن سلوكها المسلخة الأمة ، ومن ذلك : تحريق علي رضي الله عنه الزنادقة الرافضة ، وهو يعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتل الكافر ، ولكن لما رأى اما عظيما جعل عقوبته من أعظهم العقوبات ، ليزجر الناس عن مشله . ولذلك قال :

لما رأيت الامر أمرا منكسرا أججت ناري ودعوت قنبرا

. . " و قنبز اغلامه ، وهذا الذي ذكرناه : جميع الفقهاء يقولون به في الجملة ، وان تنازعوا في كثير من موارده : فكلهم يقول بجواز وطيء الرجل المراة اذا و فلانة بئت فلان التي عقدت عليها وان لم يستنطق النساء أن هذه امراته اعتمادا على القرينة الظاهرة . فنزلوا هذه القرينة القوية منزلة الشهادة . ومن ذلك : أن الناس ـ قديما وحديثا ـ لم يزالوا يعتمدون على قــول الصبيان المرسل معهم الهدايا ، وانها مبعوثة اليهم فيقبلون أقوالهم ويأكلون الطعام المرسل به ، ويلبسون الثياب ، وأو كانت أمة لم يمتنعوا من وطئها ، ولم يسالوا اقامة البينة على ذلك ، الكتفاءا بالقرينة الظاهرة ، ومن ذلك : أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ، ويتكيء على وساده ، ويقضى حابجته في مرخاضه من غير استئذان، باللفظ له ٤ ولا يعد بذلك متصرفا في ملكه بغير اذنه . ومن ذلك : انه يطرق عليه بابه ، ويضرب حلقته بغير اذنه ، اعتمادا على القرينة العرفية . ومن ذلك : اخذ ما يسقط من الانسان مما لا تتبعه همته كالسوط والعصا والفلس والتمرة ، ومن ذلك : اخسل ما يبقى من القراح(١) والحائط والثمار بعد تخلية أهله له وتسييبه . ومن ذلك : أخذ ما يستقط من الحب عند الحصاد ، ويسمى اللقاط . ومن ذلك : اخذ ما ينبذه الناس رغبة عنه من الطعام والخرق والخزف ونحوه . ومن ذلك : قول أهل المدينة _ وهو الصواب _ انه لا يقبل قول المراة : ان زوجها لم يكن ينفق عليها ويكسسوها فيما مضى من الزمان! بتكليب

⁽١) الأرض القراح ـ بفتح القاف ـ الارض المخلصة للزرع والفرس .

القرائن الظاهرة لها ، وقولهم في ذلك هو الحق الذي ندين الله به ، ولا نعتقد سواه . والعلم الحاصل بانفاق الزوج وكسوته في الزمن الماضي اعتمادا على الامارات الظاهرة: اقوى من الظن الحاصل باستصحاب الاصل ، وبقاء ذلك في ذمته ، بأضماف مضماعفة ، فكيف يقسدم هذا الظن الضعبف على ذلك العلم الذي يكاد ، بل يبلغ القطع ؟ فان هذه الزوجة لــم يكن ينزل عليها وزقها من االسماء ، كما كان ينزل على مريم بنت عمران ، ولم تكن تشاهد تخرج من منزلها تاتي بطعام وشراب والزوج يشاهد في كسل وقت داخلا اليها بالطعام والشراب. فكيف يقال ﴿ القول قولها ﴾ ويقسدم ظن الاستصحاب على هذا العلم اليقين ؟ والله اعلم . ومن ذلك : أن صاحب المنزل اذا قدم الطعام الى الضيف ووضعه بين يديه : جاز الاقدام على الاكل ، وأن لم يأذن له لفظا أعتبارا بدلالة الحال الجارية مجرى القطسع . ومن ذلك 4 أذن النبي صلى الله عليه وسلم اللمار بشمر الفير : أن بأكل مسن ثمره ولا يحمل ، اكتفاء بشاهد الحال ، حيث لنم بجعل عليه حائطــــا ولا خاطورا ومن ذلك: جواز قضاء الحاجة في الاقرحة والمزارع الته على الطرقات بحيث لا تنقطع منها المارة ، وكذلك الصلاة فيها . ولا يكون ذلسك غصب لها ولا تصوفا ممنوعا . ومن ذلك : الشرب من المصانع الموضوعة على الطرقات ، وان لم يعلم الشارب اذن أاربابها في ذلك لفظا ، اعتمادا على الطرقات دلالة الحال ، ولكن لا يتوضأ منها . لان العرف لا يقتضيه ، ودلالة الحال لا تدل عليه ، الا أن يكون هناك شاهد حال يقتضي ذلك ، فلا بأس بالوضوء حينئل . ومن ذلك : القضاء بالاجرة للفسال والخباز والطباخ والدقساق رصاحب الحمام والقيم ، وأن لم يعقد معه عقد أجاره ، اكتفاء بشاهد الحال ودلالته . ولو الستوفي هذه المنافع ولم يعطهم الاجرة : عد ظالما غاضبا ، مرتكبًا لما هو من القبائح المنكرة ومن ذلك : انعقاد التبابع في سائر الاعصار والامصار بمجود المعاطاة ، من غير لفظ ، اكتفاء بالقرائن والامارات الدالسة على التراضى ، الذي هو شرط في صحة البيع . ومن ذلك : جواز شهادة النساهد على القتل الموجب للقصاص : انه قتله عمدا عدوانا محضا . وهو مَم يَتِل " قتلته عمدا » والعمدية صفة قائمة بالقلب ، فجاز للشاهبدان يشهد بها ، ويراق دم القاتل بشهادته ، اكتفاء بالقرينة الظاهرة ، فدلاله الفرينة على التراضي بالبيع من غبر لفظ أقوى . ومن دلك : أنهم قالسوا : يفبل قول الوصى فيما يتفقه على اليتيم اذا الدعى ما يقتضيه العرف . فاذا ادعى اكثر من ذلك لم يقبل قوله . وهكدا سائر من قالنا « القول قولـه » يكلب المودع والمستأجر ، اذا ادعيا ان الوديعة والعين المستأجرة هلكت في الحريق ، او تحت الهدم ، او في نهب العيارين ونحوهم : لم بقبل قولهم الا اذا تحققنا وجود هذه الاسباب . فأما اذا علمنا انتفائها فإنا نجزم بكذبهم ، ولا يقبل قولهم . وهذا من أقوى الادلة على أن القول قول الزوج في النففة والكسرة لما مضى من الزمان ، لعلمنا بكلب الزوجة في الانكار ، وكسسون. الاصل معها مثل كون الاصل قبول قول الامناء ، الاحيث يكالنهم الظاهر ، ومن ذلك : انهم قالوا في تداعي العيب : حل حدث عند البائع أو حسدت عند المشترى ؛ ان القول قول من بدل الحال على صدقة ، فان احتمسل. انحال صدقهما قفيها قولان ، اطهرهما: أن القول قسول المائسسيع ، لأن المشترى يدعى ما يسوغ فسدخ العقد بعد تمامه ولزومه ، واالبائع ينكره ، ومن ذلك : إن مالكا واصحابه منعوا سماع الدعوى التي لا تشبه الصدق ولسم يحلفوا لها المدعى عليه ، نغارا الى الامارات والقرائين الظاهرة . ومن ذلك : ان اصحابنا وغيرهم من الفقهاء جوزوا للرجل ان يلاعن امراته ، فيشبهسند عليها بالزبا توكيدا لشمهادته باليمين اذا رأى رجلا يعرف بالفجور يدخسل أليها ويخرج من عندها ٤ نظرا الى الامارات والقرائن ألظاهرة . ومن ذلك : أن جمهور الفقهاء يقولون في تداعي الزوجين ؛ والصانعين لمنساع البيست والدكسان: أن القول من يدل الحال على صدقه ، والصحيح في هسسده المسألة ، انه لا عبرة باليد الحسية ، بل وجودها كعدمها واو اعتبرناهسسا. الاعتبرنا به يد الخاطف لعمامة غيره وعلى رأسه عمامة ، وآخر خلفه حاسر الراس ونحن نقطع بان يده ظالمة عادية ، فلا اعتبار لها ومن ذلك : ان مالكا رحمه الله ، يجعل القول قول المرتهن في قدر الدين : ما لم برد على قيمية الرهن . وقوله هو الواضح في الدليل . لأن الله سبحانه جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود . فكأنه الناطق بقدر الحق ، والا فلو كان القول قول إله اهن لم يكن الرهن وثيقة ، ولا جعل بدلا من الكتاب والشاهد ، فدلالسة الحال تدل على أنه أنما رهنه على قيمته ، أو ما يقاربها ، وشاهد الحسال يكذب الراهن اذا قال: رهنت عنده هذه الدار على درهم ونحوه ، نسلا يسمع قوله ، ومن ذلك : انه اذا استأجر دابة جاز له ضربها اذا حرنت في السير ، وان لم يستأذن مالكها . ومن ذلك : أنه يجوز له أيداعها فسسى الخان ، اذا قدم بلدا واراد المضي في حاجته وان لم يستأذن المؤجر في ذلك ومن ذلك : اذن اللستأجر للدار لاصحابه واضيافه في الدخول والمبيست وأن لم يتضمنه عقد الاجارة . ومن ذلك : غسل الثوب الذي استأجره مدة معينة اذا اتسخ وان لم يستأذن المؤجر في ذلك . ومن ذلك : لو وكلسه غائب في بيع سلعة: ملك قبض ثمنها ، وان لم يأذن له في ذلك لفظها ، ومن ذلك : وان نازع فيه من نازع .. : لو رأى موتا بشاة غيره او حيوانه المأكول ، فبادر بذبحه ليحفظ عليه ماليته ، كان محسنا ولا سسبيل على محسن . ومن ضمنه فقد سد باب الاحسان الى الغير في حفسظ ماله . ومن ذلك : لو رأى السيل يقصد الدار المؤجرة ، فبادر وهسدم الحائط ومن ذلك : لو وقع الحريق في الدار ، فبادر وهدمها على النار ، لثـــلا تسري لم بضمن . ومنها : لو رأى العدو يقصد مال غيره الغائسب فبادر وصالحه على بعضه: كان محسنا ولم يضمن . ومن ذلك: لو وجد هديا مشمعرا منحورا ، وليس عنده أحد ، جاز له أن ياكل منه . ومنها : لو استأجر غلاماً ، فوقعت الاكلة في طرف من اطرافه بحيث لو لم يقطعه سرى ألى نفسه فقطعه : لم يضمنه لمالكه .

ومنها: أو اشترى صيرة طعام في دار رجل ، أو خشبا: فله أن ينخل داره من الدواب والرجال من يحول ذلك ، وأن لم يأذن له المالسك . وأضعاف أضعاف هذه المسائل ، مما جرى العمل فيه على العرف والعادة ونزل ذلك منزلة النطق الصريح ، اكتفاء بشباهد الحال عن صريح المقال .

والمقصود: ان النبريعة لا تردحقا ، ولا تكلب دليلا ، ولا تبطل امساره صريحة ، وقد امر الله سبحانه بالتشبت والتبين في خبر الفاسق ، ولم يأمر برده جملة ، فان الكافر الفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق . فيحب فبوله والعمل به ، وقد استأجر النبي صله الله عليه وسلم في سفسر الهجره دليلا مشركا على دين قومه فأمنه ودفع اليه راحلته ، فلا يجسون لحاكم ولا لوال رد الحق بعلما تبين وظهرت اماراته يقول احد من الناس والمفصود ، ان « البيئة » في التبرع : اسم لما يبين الحق ويظهره ، وهسي تارة تكون اربعة شهود ، وتارة ثلاثة بالنص في بيته المفلس ، وتارة شاهدين وشاهدا واحدا ، وامراة واحدة ، وتكولا ويمينا أو خمسين يمينا أو ادبعة إيمان ، وتكون شاهد الحال في الصور التي ذكرناها وغيرها ، فقوله صلسي ناه عليه وسلم « البيئة على المدعي » اي عليه ان يظهر ما يبين صحة دعواه ، فاذا ظهر صدقه بطريق من الطرق حكم له

فصلل

ولم يزل حذاق الحكام والولاة يستخرجون الحقسوق بالفراسة والامارات فاذا ظهرت لم يقدموا عليها شهادة تخالفها ولا اقرارا ، وقد صرح الفقهاء كلهم بأن الحاكم اذا ارتاب بالشهود فرقهم وسألهم : كيف تحمل الشهادة ؟ واين تحملوها ؟ وذلك واجب عليه ، متى عدل عبه اثم ، وجار في الحكم وكذلك اذا ارتلب بالدعوى سأل المدعى عن سبب الحق ، وأين كان ؟ ونظر في الحال : هل يقتضي صحة ذلك ؟ وكذلك اذا ارتاب بمن القول قوله والمدعى عليه . وجب عليه أن يستكشف الحال ، ويسأل عن القرائن التي تدل على صورة الحال ، وقل حاكم أو وال اعتنى بذلك ، وصار له فيسه ملكة الا وعرف المحق من المبطل ، وأوصل الحقوق الى أهلها ، فهذا عمر أبن الخطاب رضي الله عنه اتته امرأة فشكرت عنده زوجها وقالت « هو من خيار أهل الدنيا ، يقوم الليل حتى الصباح ، ويصوم النهار حتى يمسي » خيار أهل الدنيا ، يقوم الليل حتى الصباح ، ويصوم النهار حتى يمسي » ثم ادركها الحياء ، فقال « جزاك الله خيرا فقد احسنت الينا » فلما ولت قال كعب بن سور « يا أمير المؤمنين ، لقد ابلغت في الشكوى اليك ، فقال : قال كعب بن سور « يا أمير المؤمنين ، لقد ابلغت في الشكوى اليك ، فقال :

وما اشتكت ، قال : زوجها . قال على بهما . فقال لكعب : اقضى بينهما . قال : اقضى وانت شاهد ؟ قال : انك قد فطنت الى ما لم أفطن له . فال : .ان الله تعالى يقول (؟:٣ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وتلاث ورباع صم ثلاثة أيام ، وأفطر عندها يوما . وقم ثلاثة ليال ، وبت عندها ليلة ، فقال عمر : هذا أعجب الى من الاول » فبعثه قاضياً لاهل البصرة . فكان نقع له في الحكومة من الفراسة أمورا عجيبة . وكذلك شريح في فراسته فارسلت عينيها وبكت . فقلت يا أبا أمية ، ما أظن هذه البائسة الا مظلومة ؟ فقال : ياشعبي ، أن أخوة يوسف جاوًا أباهم عشاء يبكون ، وتقدم الى اباس بن معاوية اربع نسوة . فقال اياس : أما احداهن فحامل ، والاخرى مرضع ، والاخرى ثيب ، والاخرى بكر فنظروا فوجدوا الامر كما قال . قالوا : كيف عرفت ؟ فقال : أما الحامل : فكانت تكلمني وترفع ثوبها عن بطنها فعرفت أنها حامل . وأما المرضع : فكانت تضرب ثدييها فعرفت أنها مرضع واما الثيب: فكانت تكلمني وعينها في عيني . فعرفت أنها ثيب . .وأما البكر : فكانت تكلمني وعينها في الارض ، فعرفت انها بكر . وقسال المدائني عن روح: استودع رجل رجلا من ابناء الناس مالا ، ثم رجع فطلبه فجحده ، فأتى أياسا فأخبره . فقال له أياس أنصرف فأكتم أمرك ، ولا تعلمه انك أتيتني . ثم عد الى بعد يومين . فدعا أياس المودع . فقال : قد حضر مال كثير ، وأريد أن أسلمه اليك ، افحصين منزلك ؟ قال : نعم . قال: فأعد له موضعا وحمالين . وعاد الرجل الى اياس ، فقال: انطلق الى صاحبك فأطلب المال . فإن اعطاك فذاك ، وأن جحدك فقل له : أني اخبر القاضي . فأتى الرجل صاحبه فقال : مالى ، والا أتيست القاضي ، وشكوت اليه ، واخبرته بأمرك ، فدفع اليه ماله ، فرجع الرجل الى اياس فقال: قد اعطاني المال . وجاء الامين الى اياس لموعده . فرجره وانتهره ؟ وقال : لا تقربني يا خائن . وقال يزيد بن هارون رحمه الله : تقلد القضاء بواسط رجل ثقة فأودع رجل بمض شهوده كيسا مختوما ذكر أن فيه الف دينار . فلما طالت غيبة الرجل فتق الشاهد الكيس من أسفله وأخذ. الدنانير ، وجعل مكانها دراهم ، واعاد الخياطة كما كانت وجاء صاحبه ، فطلب وديمته ، فدفع اليه الكيس بختمه لم يتفير فلما فتحه وشاهد الحال. رجع اليه ، وقال : اني اودعتك دنانير ، والتي دفعت الي دراهم ، فقال : هو كيسك بخاتمك فأستعدى عليه القاضي . فأمر باحضار المودع ، فلما صارا بين يديه قال له القاضى: منذ كم اودعك هذا الكيس ؟ فقال: منذ خمس عشرة سنة ، فأخذ القاضي تلك الدراهم وقرأ سكتها فاذا فيها ما قد ضرب من سنتين وثلاثة ، فأمره بدفع الدنانير اليه ، واسقطه ونادى عليه . واستودع رجل لغيره مالا ، فجحده ، فرفعه الى اياس ، فسأله فأنكر ، فقال للمدعى: ابن دفعت اليه ؟ فقال: في مكان في البرية ، فقال: وما كان. هناك؟ قال: شجرة؟ قال: اذهب اليها فلعلك دفنت المال عندها ونسيت ٤. فتذكر اذا رايت الشبجرة! فمضى ، وقال للخصم : اجلس حتى يرجسع. صاحبك واياس يقضى وينظر اليه ساعة بعد ساعة . ثم قال : يا هذا ، أترى صاحبك قد بلغ مكان الشجرة ؟ قال : لا ، قال : يا عدو الله ، انك. خائن : قال : اقلني ، قال : لا اقالك الله . وامر ان يحتفظ به حتى جساء الرجل ، فقال له اياس : اذهب معه فخد حقك وجرى نظير هذه القضية لغيره من القضاة: ادعى عنده رجل انه سلم غريما له مالا ودبعة . فانكر . فقال له القاضى: أين سلمته أياه ؟ قال: بمسجد ناء عن البلد. قال: اذهب وجئني منه بمصحف أحلفه عليه . فمضى ، واعتقل القاضي الفريم ، تم قال له: أتراه بلغ المسجد ؟ قال : لا ، فالزمه بالمال ، وكان القاضى أبو حازم له ، في ذلك العجب العجاب . وكانوا ينكرون عليه . ثم يظهر الحق فيما يفعله . قال مكرم بن احمد : كنت في مجلس القاضي ابي حازم فتقدم رجل شيخ ومعه غلام حدث ، فادعى الشيخ عليه الف دينار دينا . فقال : ما تقول ؟ قال : نعم ، فقال القاضي للشيخ : ما تريد ؟ قال : حبسه . قال: لا . فقال الشيخ: أن رأى القاضي أن يحبسه فهو أرجى لحصــول مالي فتفرس أبو حازم فيهما ساعة . ثم قال : تلازما حتى أنظر في امركما



في مجلس آخر . فقلت له: لما أخرت حبسه ؟ فقال: ويحك ، أني أعرف في اكثر الاحوال في وجوه الخصوم وجه المحق من المبطل. وقد صارت لي. بذلك دراية لا تكاد تخطىء . وقد وقع اليُّ ان سماحة هدا بالاقرار عين كذبه ولعله يتكشف لي من أمرهما ما أكون على بصليرة ، أما رأيت قلة تقصيهما في المناكرة ، وقلة الختلافهما وسيكون طباعهما مع عظم المال ؟ منشرح الصدر على هذا المال . قال: فنحن كذلك نتحدث اذ اتى الآذن. سستأذن على القاضي لبعض التجار فأذن له ، فلما دخل قال : أصلح الله القاضى ، انى بليت بولد لى حدث يتلف كل مال يظفر به من مالى في القيان. عند فلان . فاذا منعته احتال بحيل تضطرني الى التزام الغرم عنه . وقد نصب اليوم صاحب القيان يطالب بألف دينار حالا ، وبلغني انه تقدم الي. القاضي ليقر له فيسمجنه واقع مع امه في ما ينكد عيشنا الى ان اقضي عنه . فلما سمعت بذلك بادرت الى القاضى لاشرح له امره فتبسم القاضى وقال لى : كيف رايت ؟ فقلت : هذا من فضل الله على القاضى فقال : على بالفلام. والشبيخ فأرهب ابو حنزم الشبيخ ، ووعظ الفلام . فأقر ؛ فاخذ ابنــــه وانصرف ، وقال ابو السائب: كان ببلدنا رجل مستور الحال ، فأحـب القاضي قبول قوله فسأل عنه فزكي عنده سرا وجهرا . فراسله في حضور مجلسه في اقامة شهادة وجلس القاضي وحضر الرجل . فلما اراد اقامة-الشبهادة لم يقبله القارضي ، فسئل عن السبب ؟ فقال : انكشف لي انسه مرائي . فلم يسمعني قبول قوله ، فقيل له : ومن اين علمت ذلك ؟ قال : كان يدخل الى في كل يوم فأعد خطاه من حيث تقع عيني عليه من الباب الى مجلسى ، فلما دعوته اليوم جاء ، فعددت خطاه من ذلك المكان ، فاذا هي قد زادت ثلاثا أو نحوها فعلمت أنه متصنع فلم أقبله . وقال أبن قتيبة شهد الغرزدق عند بعض القضاة ٤ فقال قد اجزنا شههادة أبي فراس. وزيدونا ، فقيل له حين انصرف انه والله ما اجاز شهادتك . ولله فراسة من هو إمام المتفرسين وشيخ المتوسمين : عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، الذي لم تكن تخطىء له فراسة وكان يحكم بين الامة بالفراسة المؤيدة بالوحى ، قال الليث بن سعد : أتى عمر بن الخطاب يوما يفتى أمرد ، وقد وجد قتيلا ملقى على وجه الطريق . فسأل عمر عن أمره واجتهد فلم يقف له على خبر . فشق ذلك عليه . فقال : اللهم اظفرني بقاتله ،حتى اذا كان على رأس الحول وجد صبى مولود ملقى بموضع القتيل فأتى به عمر . فقال ظفرت بدم القتيل أن شاء الله تعالى فدفع الصبي الى المرأة ، وقال : قومي بشأنه وخذي منا نفقته ، وأنظري من يأخذه منك . فاذا وجدت امرأة تقبله وتضمه الى صدرها فأعلميني بمكانها . فلما شب الصبى جاءت جارية ، فقالت : للمراة ان سيدتي بعثتني اليسك لتبعثي بالصبى لتراه وترده اليك . قالت : لعم ، اذهبي به اليها والله معك فذهبت بالصبي والمراة معه ، حتى دخلت على سيدتها . فلما راته اخدته فقبلته وضمته اليها . فاذا هي ابنة شيخ من الانصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتت عمر فأخبرته ، فأشتمل على سيفه ثم أقبل الى منزل المرأة . فوجد أباها متكتَّا على باب داره . فقال له : يا فلان ما فعلت ابنتك فلانة ؟ قال : جزاها الله خيرا يا امير المؤمنين ، هي من أعرف الناس بحق الله وحق أبيها ، مع حسن صلاتها وصيامها والقيام بدينها . فقال عمر : قد أحببت أن ادخل اليها فأزيدها رغبة في الخير واحثها عليه . فدخل ابوها ودخل عمر معه . فأمر من عندها فخرج ، وبقى هو والمراة في البيت فكشف عمر عن السيف ، وقال : اصدقيني ، والا ضربت غنقك وكان لا يكذب . فقالت : على رسلك ، فوالله لأصدقن . أن عجوزا كانت تدخـــل على ، فأتخذتها أما ، وكانت تقوم من أمري بما تقوم به إلوالدة . وكنت لها بمنزلة البنت حتى مضى لذلك حين . ثم انها قالت : يا بنيتي ، إنه قد عرض لي مسفر ، ولي ابنة في موضع اتخوف عليها فيه ان تضـــيع وقد احببت ان اضمها اليك حتى ارجع من سفري ، فعمدت الى ابن لها شاب امرد ، فهيأته كهيأة الجارية ، واتتني به لا اشك أنه جارية ، فكان برى مني ما ترى

الجارية من الجارية ، حتى اغتفلني يوما وإنا ناثمة . فما شعرت حتى علاني وخالطني فمددت يدي الى شفرة كانت الى جنبى فقتلته نم امرت به فألقى حيث رايت فأشتملت منه على هذا الصبى ، فلما وضعته القيته في موضع ابيه فهذا والله خبرهما على ما اعلمتك . فقال: صدقت ثم أوصاها ودعا لها وخرج .. وقال لابيها نعمت الابئة البنتك ، ثم انصرف وقال نافع عن ابن عمر : بينما عمر جالس اذراي رجلا . فقال « لست ذا راي ان لم يكن هذا الرجل قد كان ينظر في الكهانة ادعوه لي فدعوه ، فقال : هل كنت تنظر وتقول في الكهانة شيئًا ؟ قال : نعم » . وقال مالك عن يحى بن سعيد : ان عمر بن الخطاب قال لرجل « ما اسمك ؟ قال : جمرة ، قال : ابن من ؟ قال: ابن شهاب ، قال: شمن ؟ قال: من الحرقة ، قال: ابن مسكنك ؟ قال : بحرة الناد . قال : إيها ؟ قال : بذات لظى ، فقال عمسر : ادرك الهلك ، فقد احترقوا » فكان كما قال ، ومن فراسته التي تفرد بها عن الامة . انه قال « يا رسول الله ٤ أو اتخدت من مقا مابر اهيم مصلى ؟ فنزل : (١٢٦:٢ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى) » . وقال « يا رسول الله لو امرت نساءك ان يحتجبن ؟ فنزلت آلية الحجاب » واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغيرة فقال لهن عمر : « عسى وبه إن طلقكن ان يبدله ازواجا، خيرا منكن ، فنزلت كذلك » وشاوره رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر . فأشار بقتلهم . ونزل القرآن بموافقته .

وقد اثنى الله سبحانه على فراسة المتوسسمين ، وأخبر أنهم هم المنتقعون بالآيات قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنسه « أفرس الناس ثلاثة : إمراة فرعون في موسى ، حيث قالت (٢٨: . قرة عين لي ولك ، لا تقتلوه ، عسى أن ينفعنا أو نتخده ولدا) وصاحب يوسف ، حيث قال لامراته (٢١: ٢١ أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخده ولدا) . وأبو بكر الصديق في عمر رضي الله عنهما حيث جعله الخليفة بعده .

... ودخل درجل على عثمان رضي الله عنه ، فقال له عثمان « يدخل على

احدكم والزنا في عينيه . فقال : اوحي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : لا ، ولكن فراسة صادقة » .

ومن هذه الفراسة انه رضي الله عنه لما تفرس انه مقتول ولابد ، امسلك عن القتال والدفع عن نفسه ، لئلا يجري بين المسلمين قتال ، وآخر الامر يقتل هو . فأحب ان يقتل من دون قتال يقع بين المسلمين .

ومن ذلك : فراسة ابن عمر في الحسيين ، لما ودعه وقال « استودعك الله من قتبل » ومعه كتب أهل العراق . فكانت فراسة ابن عمر اصدق . من كتبهم .

ومن ذلك: ان رجلين من قريش دفعا الى امراة مائة دينار وداعسة وقالا: لا تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه ، فلبثا حولا فجاء احدهما نقال: ان صاحبي قد مات فادفعي الي الدنانير ، فأبت ، وقالت : انكما تلتما لي ، لا تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه ، فلست بدافعتها اليك ، فثقل عليها بأهلها وجيرانها حتى دفعتها اليه ، ثم لبثت حولا أآخر ، فبجاء الآخر فقال : ادفعي الي الدنانير فقالت : ان صاحبك جاءبي فزعم انك قد الآخر فقال : ادفعي الي الدنانير فقالت : ان صاحبك جاءبي فزعم انك قد مت فدفعتها اليه ، فأختصما الى عمر رضي الله عنه ، فاراد أن يقضي عليها . فقالت ادفعنا الى علي بن ابي طالب ، فعرف عني انهما قد مكرا بها ، فقال : اليس قد قلتما : لا تدفعيها الى واحد منا دون صاحبه ؟ قال : بلى ، قال فان مالك عندها ، فأذهب فجيء بصاحبك حتى تدفعه اليكما ،

فصيل

ومن فراسة الحاكم: ما ذكره حماد بن سلمة عن حميد الطويل: ان الناس ابن معاوية اختصم اليه رجلان ، استودع احدهما صاحبه وديمة . فقال صاحب الوديعة: استحلفه بالله مالي عنده وديمة فقال اياس: بسل استحلفه بالله مالك عنده وديمة ولا غيرها .

وهذا من أحسن الفراسة ، فانه أذا قال « ماله عندي وديعة » احتمل النقي واحتمل الاقرار ، فينصب « ماله » بفعل محدوف مقدر أي دفع ماله إلى ، واعطاني ماله أو بجعل « ما » موصولة ، والجار والمجرور ووديمة

خبر عن «ما » فاذا قال: « ولا غيرها » تعين النفي ، وقال حماد بن سلمة : سهدت الياس بن معاوية يقول في رجل ارتهن رهنا ، فقال المرتهن : رهنته بعشرة وقال الراهن : رهنته بخمسة فقال : ان كان للراهن بينة انه دفع الله المرهن فالقول ما قال الراهن ، وأن لم يكن له بيئة يدفع الرهن اليه ، والرهن بيد المرتهن ، فالقول ما قال المرتهن . لانه لو شاء جحد الرهن .

قلت: وهذا قول ثالث في المسألة ، وهو من احسن الاقوال ، فان اقراره بالرهن ـ وهو في يده ولا بيئة للراهن ـ دليل على صدقه ، وانه محق ، ولو كان مبطلا لجحد الرهن راسا ، ومالك وشنيخنا رحمهما الله يجعلان القول قول المرتهن ، ما لم يزد على قيمة الرهن ، والشافعي وأبو حنيفة واحمد رحمهم الله يجعلون القول قول الراهن مطلفا .

وقال اياس ايضا من أقر بشيء ، وليس عليه بينة ، فالقول ما قال . وهذا أيضا من أحسن القضاء ، لان أقراره علم على صدقه . فاذا أدعى عليه الفا ولا بينة له ، فقال : صدق ، ألا أني قضيته أياها . فالقول قوله . وكذلك أذا أقر أنه قبض من مورثه وديعة ، ولا بينة له ، وادعى ردها اليه .

وقال ايراهيم بن مرزوق البصري: جاء رجلان الى اياس بن معاوية على يختصمان في قطيفتين ، احداهما حمراء ، والاخرى خضراء ، فقال احدهما : دخلت الحوض لاغتسل ، ووضعت قطيفتي ، ثم جاء هذا ، فوضع قطيفته تحت قطيفتي ثم دخل فاغتسل ، فخرج قبلي ، واخذ قطيفتي فمضى بها ، ثم خرجت فتبعته ، فزعم انها قطيفته فقال : الك بينة ؟ قال : لا ، قال التوني بمشط فاتي بمشط ، فسرح واس هذا وراس هدا ، فخرج من التوني بمشط ، ومن رأس الآخر صوف اخضر فقضى بالحمراء للذي خرج من رأسه الصوف الاحمر ، والخضراء للذي خرج من رأسه الصوف الاحضر ، والحضراء للذي خرب من رأسه الصوف الاحمر ، والحضراء للذي خرب من رأسه الصوف الاحضر ، والحضراء للذي خرب من رأسه الصوف الاحمر ، والحضراء الله من رأسه الصوف الحضر ، والمخال المرب الم

وقال معتمر بن سليمان عن زيد ابي العلاء: شهدت أياس بن معاوية اختصم اليه رجلان ، فقال أحدهما: أنه باعني جارية رعنا ، فقال أياس : . وما عسى أن تكون هذه الرعونة ؟ قال : شبه الجنسون ، فقال أياس :

يا جارية ، اتذكرين متى ولدت ؟ قالت : نعم . قال فأي رجليك أطول ؟ قالت : هذه . فقال أياس : ردها فأنها مجنسونة . وقال أبو الحسن المدايني ، عن عبدالله بن مصعب : أن معاوية بن قرّ شهد عند أبنه أياس أبن معاوية مع رجال عدلهم على رجل بأربعة آلاف درهم ، فقال ألشهود عليه : يا أبا واللة تثبت في أمري فوالله ما أشهدتهم الا على الفين . فسأل أباه والشهود : أكان في الصحيفة التي شهدوا عليها فضل ؟ قالوا : فعم ، كان الكتاب في أولها والطية في وسطها ، وباقي الصحيفة أبيض . قال : أفكان المشهود له يلقاكم أحيانا ، فيذكركم شهادتكم بأربعة آلاف درهم ؟ قالوا : نعم ، كان لا يزال يلقانا ، فيقول : أذكروا شهادتكم على فلان بأربعة آلاف درهم ، فصرفهم ، ودعا المشهود له . فقال : يا عدو الله تففلت ورما صالحين مغفلين ، فأشهدتهم على صحيفة جعلت طيتها في وسطها ، وتركت فيها بياضا في أسفلها ، فلما ختموا الطية قطعت الكتاب الذي فيه حقك الفا درهم ، وكتبت في البياض أربعة . فصارت الطة في تخسير حقك الفا درهم ، وكتبت في البياض أربعة . فصارت الطة في تخسير وسأله الستر ، فحكم له بالفين وستر عليه .

وقال نعيم بن حماد عن ابراهيم بن مرزوق البصري: كنا عند اياس ابن معاوية قبل ان يستقضى ، وكنا نكتب عنه الفراسة ، كما نكتب عن المحدث الحديث ، اذ جاء رجل فجلس على دكان مرتفع بالمربد فجهسل يترصد الطريق. فبينا هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا ، فنظر الى وجهه ، نم رجع الى موضعه ، فقال اياس: قولوا في هذا الرجل . قالوا : ما نقول ؟ رجل طالب حاجة ، فقال ! هو معلم صبيان ، قد أبق له غلام أعود ، فقام اليه بعضنا فساله عن حاجته ؟ فقال : هو غلام لي آبق ، قالوا : وما صفته ؟ قال : كذا وكذا ، واحدى عينيه ذاهبة ، قلنا وما صنعتك ؟ قال : أعلم قال : كذا وكذا ، واحدى عينيه ذاهبة ، قلنا وما صنعتك ؟ قال : أعلم الصبيان . قلنا لاياس : كيف علمت ذلك ؟ قال : رأيته جاء فجعل يطلب موضعا يجلس فيه ، فنظر الى ارفع شيء يقدر عليه فجلس عليه . فنظرت في قدره فاذا ليس قدره قدر الملوك فنظرت فيمن اعتاد في جلوسه جلوس،

اللوك ، فلم اجدهم الا الملمين ، فعلمت الله معلم صبيان ، فقلن : كيف علمت الله ابق له غلام ؟ قال : انى رأيته يترصد الطريق ، ينظر في وجوه الناس قلنا : كيف علمت انه اعور ؟ قال : بينما هو كذلك اذ نزل فاستقبل رجلا قد ذهبت احدى عينيه ، فعلمت الله اشتبه عليه بغلامه .

وقال المحارث بن مرة: نظر اياس بن معاوية الى رجل ، فقال هسدًا رجل غريب، وهو من أهل واسط ، فسألوه ؟ فقال : رأيته يعشي ويلتفت فعلمت أنه غريب ورأيته وعلى ثوبه حمرة تربة واسط ، فعلمت أنه مسسن الها ، ورأيته يعر بالصبيان فيسلم عليهم ولا يسلم على الرجال فعلمست أنه معلم ، ورأيته أذا مر بذي هيئة لم يلتفت اليه وأذا مر بذي اسسمال تاملنه : فعلمت أنه بطلب آبةا .

وقال هلال بن العلاء اللوقي عن القاسم بن منصور عن عمرو بن بكير : مر ابياس بن معاوية . فسمع قراءة من علية : فقال هذه قراءة امراة حامل بغلام ، فسمئل كيف عرفت ذلك ؟ فقال : سمعت بصوتها ونفسها مخالطة . فعلمت انها حامل ! وسمعت صحلا فعلمت ان الحمل غلام .

ومر بعد ذلك بكتاب فيه صبيان فنظر الى صبي منهم فقال: هسادا ابن تلك المراة . فكان كمسا قال .

قال رجل لاياس بن معاوية: علمني القضاء ، فقال: إن القضاء لا يعلم ، انما القضاء فهم ، ولكن قل علمني العلم ، وهذا هو سر المسالة ، فان الله سبحانه وتعالى يقول (٢١: ٧٨ ، ٧٧ وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث ، اذ نغشت قيه غنم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناهسا سليمان ، وكلا تتينا حكما وعلما) فخص سليمان بفهم القضية ، وعمهما بالعلم ، وكذلك كتب عمر الى قاضيه ابو موسى في كتابه المشهور « الفهم الفهم فيما ولى اليك » ، والذي اختص به اياس وشريح مع مشاركتهما لاهل عصرهما في العلم سن الفهم في الواقع ، والاستسلال بالاسارات وشواهد الحال ، وهذا الذي فات كثيرا من الحكام ، فاضاعوا كثيرا من الحقسوق .

فمسل

ومن انواع الفراسة ، ما ارشدت اليه السنة النبوية مسن التخلص من المكروه بامر سهل جدا ، من تعريض بقول او فعل ، فمن ذلك : مسسا رواه الامام احمد في مستده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رجل « يا رسول الله ، ان لي جارا يؤذيني . قال : انطلق فأخرج متاعك الى الطريق . فانطلق ، فاخرج متاعه . فاجتمع الناس اليـــه . فِقَالُوا : مَا شَنْكَ ؛ فقال أن لي جارا يؤذيني فجعلوا يقولون : اللهم العنه ، اللهم اخرجه . فبلغه ذلك فاتاه فقال : ارجع الى منزلك ، والله لا اؤذيك ابدا». فهذه وامثالها هي الحيل التي اباحتها الشريعة . وهي تحيــــل الانسان بفعل مباح على تخلصه من ظلم غيره واذاه لا الاحتيال على اسقاط فرائض الله واستباحة محارمه . وفي المسند والسنن عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحدث في صلاته فلينصرف فان كان في صلاة جماعة فياخذ بأنفه ولينصرف » وفي السنسة كنير من ذكر المعاريض التي لا تبطل حقا ، ولا تحق باطلا ، كقوله صلى الله عليه وسلم للسائل : « من انتم لا قالوا : نحن من ماء » وقوله للذي ذهب بفريمه ليقتله « أن قتله فهو مثله » وكان أذا أراد غزوة ورى بفيرهسسا . وكان الصديق رضى الله عنه يقول مى سفر الهجرة ان يساله عن النبى صلى الله عليه وسلم: « من هذا بين يديك؟ » فيقول: « هـــاد يدلني على * الطريق » وكذلك الصحابة من بعده . فروى زيد بن اسلم عن ابيه قسال . قدمت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه حلل من اليمن : فقسمها بـــين الناس . فواى فيها حلة رديثة . فقال : كيف اصنع طرفها ، ووضع الحلل بين بديه ، فجمل يقسم بين الناس ، فدخل الربير وهو على تلك الحسال ، فجعل ينظر اللي تلك الحلة . فقال : ما هذه الحلة ؟ فقال عمر : دعها عنك: قال: ما شأنها ؟ قال: دعها قال فاعطيتها . قال: الك لا ترضاها . قال بلي ، قد رضيتها ، فلما توثق منه ، واشنرط عليه أن لا يردها : رميي بها اليه ، فلما نظر اليها اذا هي رديئة ، قال : لا اربدها ، قال عمسر :

عيهات ، قد فرغت منها فاجازها عليه ، ولم يقبلها ، وقسال عبدالله بسسن سلمة : سمعت عليا يقول « لا اغسل رأسي بغسل حتى آتسي المسسرة فاحرقها : واسوق الناس بعصاي الى مصر » فاتيت ابا مسعود البدري ، فاخبرته فقال « ان عليا يورد الامور موارد لا تحسسنون تصدرونها , علي لا يغسل راسه بغسل ، ولا يأتي البصرة ولا يحرقها ولا يسوق النساس عنها بعصاه ، علي رجل اصلع انما على راسه مثل الطست انما حولسه شعرات » . ومن ذلك : تعريض عبدالله بن رواحة لامراته بانشاد شسسعر يوهم انه يقرا ، ليتخلص من اذاها حين واقع جاريته ، وتعريض محمد بن مسلمة لكعب بن الاشرف حين امنه بقوله « ان هذا الرجل قسد الخذسا بالصدقة وقد عنانا » وتعريض الصحابة لابي رافع اليهودي ،

فصيل

ومن ذلك: قول عبد الرحمن بن ابي ليلى الفقيه ... وقد اقيم على دكان بعد صلاة الجمعة ... فقام على الدكان ، وقال: ان الامير أمرني أن انعن عليا بن ابي طالب ، فالعنوه ، لعنة الله(١) ، ومن ذلك: تعسريض الحجاج بن علاط ، بل تصريحه لامراته ، بهزيمة الصحابة وقتلهم ، حتى اخــند مالــه منهــا .

فصلل

ومن الفراسة الصادقة : فراسة خزيمة بن ثابت ، حين قام وشهد على عقد التبايع بين الاعرابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكسن حاضرا ، تصديقا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما يخبر بسه .

⁽۱) هذا كان ايام الفتن . ولا يعتد به انما فعل ما فعل نجاة بنفسسه فانه ان لم يفعل فسوف، يقتل بسبب عصيانه ، لولي الامسر ولا يخفى ان الخلاف بين الصحابة كان سياسيا وليس عقائديسا . والحق الذي فرض علينا هو السكوت عما وقع بينهم ونفوض امرهم الى الله تعالى وحبهم واجب جميعا بلا تفريق .

ومنها فراسة حديفة بن اليمان وقد بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلسم عينا(۱) الى المشركين ، فجلس بينهم فقال ابو سفيان : لينظر كل منكسسم جليسه ، فبادر حديفة ، وقال لجليسه : من انت ؟ فقال : فلان بن فلان ، ومن ذلك : فراسة المفيرة بن شعبة وقد استعمله عمر على البحرين فكرهه أهلها فعزله عمر ، فخافوا ان يرده عليهم ، فقال دهقائهم : ان فعلتم ما آمرك به لم يرده علينا ، قالوا : مرنا بامرك ، قال : تجمعون مائسة السف درهم حتى اذهب بها الى عمر ، واقول : ان المفيرة اختان هذا ، ودفعه الى فجمعوا ذلك ، فاتى عمر ، فقال : يا امير المؤمنين ، ان المفيرة اختان هسدا فدفعه الى فلافعه الى فلافعه الى عمر المفيرة ، فقال : ما يقول هذا ؟ قال : كلب ، اصلحك

انما كانت مائتي الف ، فقال : ما حملك على ذلك ؛ قال : العيسسال والمحاجة ، فقال عمر للدهقان : ما تقول ؛ فقال : لا والله لاصدقنك ، والله ما دفع المي قليلا ولا كثيرا ولكن كرهناه ، وخشيها أن ترده علينا ، فقسال عمر للمغيرة : ما حملك على هذا ؛ قال : أن الخبيث كهذب على فاردت أن الخبيسة .

وخطب المفيرة بن شعبة وفتى من العرب امرأة وكان الفتى جميلا ، فأرسلت اليهما المرأة : لا بلد أن أراكما ، واسمع كلامكما ، فأحضرا أن شئتما ، فأجلستهما بحيث تراهما ، فعلم المفيرة أنها تؤثر اللفتى ، فأقبل عليه ، فقال : لقد أوتيت حسنا وجمالا وبيانا ، فهل عندك سوى ذلك ؟! قال : نعم فعدد عليه محاسبه ، نم سكت فقال المفيرة : فكيف حسابك فقال : لا يسقط على منه شيء ، وأني لاستدرك منه أقل من الخردلة فقال لسبه المفيرة : لكني أضع البدرة في زاوية البيت ، فينغقها أهل بيتي على مسلم سيريدون ، فما أعلم بنفاذها حتى يسألوني غيرها ، فقالست المرأة : والله تهذا الشيخ الذي لا يحامسني أحب الي من الذي يحصى على أدنى من الخردلة فتزوجت اللغيرة ، ومنها : فراسة عمرو بن العاص لما حاصسسر الخردلة فتزوجت اللغيرة ، ومنها : فراسة عمرو بن العاص لما حاصسسر

٧٢٥ كان ذلسك في غسروة الاحزاب .
 والعين : هو الرصد .

« غز"ة » فبعث اليه صاحبها: أن أرسد لل إلى رجلا من أصحابك أكلمه ففكر عمرو بن العاص ، وقال : ما لذا الرجل غيري فخرج حتى دخل عليـــه ، فكلمه كلاما لم يسمع مثله قط ، فقال اله : حدثني ، هل احد من اصحابك مثلك ؟ فقال : لا تسل من هواني عندهم بعنوني اليك ، وعرضونسي لمسا عرضوني ، ولا يدرون ما يصنع بي ، فأمر له بجارية وكسوة وبعث الى البواب : اذا مر بك فأضرب عنقه ، وخذ ما معه ، فمر برجل من نصارى غسان فعرفه . فقال : يا عمرو قلد احسبنت اللهخول ، فاحسن الخروج . فرجع ، فقال له الملك : ما ردك البنا ؟ قال : نظرت فيما اعطيتني فلم اجد ذلك إسمع من معي من بني عمي ، قاردت الخروج ، قاتيك بعشرة منهسسم تعطيهم هذه العطية فيكون معروفك عند عشرة رجال خيرا من ان يكسسون عند واحد . قال : صدقت عجل بهم . وبعث الى البواب : خل سبيلسه ، فخرج عمرو وهو يلتفت ، حتى اذا امن قال : لا عدت لمثلها ، فلما كـــان بعد راآه اللك ؛ فقال انت هو ؟ قال : نعم ، على ما كان من غندرك ومن ذلك غراسة الحسين بن علي رضي الله عنهما لما جيء اليه بابن ملجم ، قال لسه : الربد اسارك بكلمة فابي الحسن ، وقال: تربد أن تعض أذني . فقال أبسن ملجم : والله أو أمكنتني منها لاحادثها من صماخيها . وقال أبو ألو فاء بسن عفيل : فانظر الى حسن راي هذا السيد الذي قد نزل به المصيبة العاجلة ما يدهل الخلق ، وقطنته (الى هذا الحاد والى ذلك اللمين ، كيف لم ياشقله حاله عن استزادة الجناية ؟ ومن ذلك : فراسة اخيه الحسين رضى الله عنه ان دجلا ادعى عليه مالا فقال الحسين : ليحلف على ما الدعاه ويأخذه فتهيأ الرجل لليمين وقال: والله الذي لا اله الا هو . فقال الحسين . قل ! والله والله والله ... ثلاتا ... أن هذا الذي يدعيه عندي ، وفي قابي . ففعل الرجل ذلك . وقام فاختلفت رجلاه وسقط ميتا . فقيل للحسين : لم فعلت ذلك؟ ا ي عدلت عن قوله : والله الذي لا اله الا هو الى قوله « والله والله والله والله عن فقال : كرهت أن يثني على الله ، فيحلم عنه ، ومِن ذلك فراسة الميساس دضى الله عنه ... ما ذكره مجاهد قال : « بينما رسول الله صلى الله عليه

وسلم في اصحابه اذ وجد ريحا . فقال : ليقم صاحب هذه الريح فليتوضا . فان الله لا فاستحيا الرجل ، ثم قال : ليفم صاحب هذه الريح فليتوضا . فان الله لا يستحي من الحق . فقال العباس : الا نقوم كلنا نتوضا ؟ » هسكذا رواه الغربابي عن الاوزاعي مرسلا ، ووصله عن محمد بن مصعب ، فقال : عسن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقد جرى مشل هذه القضية في مجلس عمر رضي الله عنه ، قال الشعبي : كان عمر في بيت ، ومعه جرير من عبدالله البجلي . فوجد عمر ريحا . فقال : عزمت على صاحب هسده الربح لما قام فتوضا . فقال جرير ، يا أمير اللؤمنين : او يتوضأ القوم جميعا فقال عمر : يرحمك الله ، نعم السيد كنت في الجاهلية ، ونعم السيد انت في الراسلام .

ومن احسبن الفراسة فراسة عبدالملك بن مروان لما بعث الشعبسي, الى ملك الروم ، فحسد المسلمين عليه ، فبعث معه ورقة لطيفة الى عبد الملك . فلما قراها قال: الندري ما فيها ؟ ذال: لا . قال: فيها « عجسب كيف ملكت العرب غير هذا، ؟ » افتدري ما اراد ؛ قال : لا . قال : حسدني. أستكنرني فبلغ ذلك ملك الروم ، فقال : والله ما اخطأ ما كان في نفسسي . ومن دقيق الفطنة : انك لا ترد على المطاع خطأه بين الملا ، فتحمله رتبته. على نصرة الخطأ . وذلك خطأ ثان ، ولكن تلطف في اعلامه به ، حيث لا يشعر به غير • ومن دقيق الفراسة : أن المنصور جاءه رجل ، فاخبره أنه خرج في تجارة فكسب مالا ، فدفعه الى امرأته ثم طلبه منها . فذكرت انه سرق من البيت ؛ ولم ير نقبا ولا امارة . فقال المنصور : منذ كم تزوجتها ؟ قال: منذ سنة . قال : بكرا أو نيبا ؟ قال : ثيبا . قال : فلها ولد من غيرك . قال: لا . قال: فدعا له المنصور بقارورة طيب كان التخذه حاد الرائحة ، غريب النوع ، فدفعها اليه ، وقال له : تطبب من هذا الطبيب فانه يدهـــب. غمك فلما خرج الرجل من عنده فال المنصور لاربعة من ثقاته: ليقعد عليي. كل باب من ابواب المدينة واحد منكم ، فمن شم منكم رائحة هذا الطيب من. أحد فليأت به . وخرج الرجل بالطيب فدفعه الى امرأته . فلما شمته بعثت منه الى رجل كانت تحبه ، وقد كانت دفعت اليه المال . فتطيب منه ومر مجتازا ببعض ابواب المدينة فشم الموكل بالباب رائحته عليه ، فاتى بسه المنصور ، فسأله : من اين لك هذا الطيب أ فلجلج في كلامه فبعث به السى والى الشرطة فقال : ان احضر لك كذا وكذا من المال فخل عنه ، والا اضربه الف سوط ، فلما جرد للضرب احضر المال على هيئته ، فدعا المتصلور صاحب المال ، فقال : ان رددت اليك المال تحكمني في امرأتك ؛ قال : نعم ، قال : هذا مالك وقد طلقت المراة منك ،

فصـــل

ومنها: ان شريكا دخل على المهدي ، فقال للخادم: هات عودا للقاضى يعني البخور _ فجاء الخادم بعود يضرب به ، فوضعه في حجر شريك ، فقال: ما هذا ؟ فبادر المهدي ، وفسال: هذا عود اخذه صاحب العسس البارحه ، فاحببت أن يكون كسره على يديك فدعا له وكسره ،

ومن ذلك . ما يذكر المعتضد بالله ، انه كان جالسا يشاهد الصناع ، فراى فيهم اسود منكر الخلقة ، شديد المرح يعمل ضعف ما يعمل الصناع ويصعد مرقاتين مرقاتين ، فانكر امره ، فاحضره وسأله عن امره ؟ فلجلج فقال لبعض جلسائه : اي شيء يقع لكم في امره ؟ قالوا : ومن هذا حتى تصرف فكرك اليه ؟ لعله لا عيال له ، وهو خالي القلب ، فقال : قد خمنت في امره تخمينا ، ما احسبه باطنا : اما ان يكون معه دنانير ، قد ظفر بها دفعة او يكون لصا يتستر بالعمل . فلعا به ، واستدعى بالضراب فضربه ، وحلف له ان لم يصدقه ان يضرب عنقه . فقال : لي الامان . فال : نعم الاجر ، فاجتاز رجل في وسطه هميان ، فجاء الى مكان فجلس وهو لا يعلم مكاني ، فحل الهميان واخرج منه دنانير فتاملته ، واذا كله دنانير فساورته وكتفته وشددت فاه ، واخذت الهميان ،) وحملته على كتفي وطرحته في الاتون(٢) وطينته فلما كان بعد ذلك اخرجت عظامه فطرحتها في دجلة . فانفذ المعتضد من احضر الدنانير من منزله واذا على الهميان مكتوب : فلان

⁽١) الهميان : حزام عريض يوضع فيه المال ٠

^{.(}٢) الاتون: حفرة الجيار •

بن فلان فنادى في البلد باسمه فجاءت امراة فقالت : هذا زوجي ، ولي منه هذا الطفل ، خرج وقت كذا وكذا ومعه الف دينار فغاب الى الآن فسلم الدنانير الى امراته وامرها ان تعتد ، وامر بضرب عنق الاسود ، وحمل جثته انى ذلك الاتون . وكان للمعتضد من ذلك عجائب منها: أنه قام ليلة ، فاذا غلام قد وثب على ظهر غلام ، فاندس بين الغلمان فلم يعرفه ، فجاء يضع يده على فؤاد واحد بعد واحد ، فيجده ساكنا ، حتى وضع يده على فؤاد ذلك الغلام ، فاذا به يخفق خفقا شديدا ، فركضه برجله ، واستقره ، فأقر فقتله . ومنها : انه رفع اليه ان صيادا اللهي شبكته في دجلة فوقع فيهسسا جراب فيه كف مخفوبة بحناء ، فاحضر بين يديه ، فهاله ذلك ، وامسسر الصياد أن يعاود طرح الشبكة هنالك فقعل فأخرج جرابا آخر فيه رجل ، فاغتم المعتضد وقال : معي في البلد من يفعل هذا ولا التعرفه ؟ ثم احضـــر ثغة له ، واعطاه الجراب ، وقال : طف به على كل من يعمل الجرب ببغسداد فأن عرفه أحد منهم فأسأله عمن باعه منهم . فاذا دلك عليه فاسسال المستري عن ذلك ونفر عن خبره . وغاب الرجل ثلاثة ايام نم عاد ، فقال : لا زلت السال عن خبره حتى انتهى الى فلان الهاشمي اشتراه مع عشسسرة جرب ، وشكا الباقع شره وفساده ومن جملة ما قال : انه كان يعشسسق فلانة المغنية وانه غيبها . قلا يعرف لها خبر ، وادعى انها هربت ، والجيران يقولون قتلها . فبعث المعتضد من كسر منزل الهاشمي واحضره ، واحضر اليد والرجل ، واراه اياهما فلما راهما امتقع لونه ، وايقن بالهلاك واعترف قامر المعتضد بدفع ثمن الجارية الى مولاها ، وحبس الهاشسي حتى مات في الحبس ..

فصيل

ومن محاسن الفراسة: أن الرشيد رأى في دار حزمة خيزران فقال لوزيره الفضل بن الربيع: ما هذه ؟ قال عروق الرماح يا أمير المؤمنين ولسم يقل الخيرزان لموافقة اسم أمه(١) .. ونظير هذا: أن بعض الخلفساء

⁽١) احتراما للرشيد لكون اسم امه الخيزران .

سال ولده ــ وفي يده مسواك ما جمع هذا ؟ قال : ضد محاسنك يا امير المؤمنين ، وهذا من الغراسة في تحسين اللفظ ، وهو باب عظيم النفع .

اعتنى به الاكابر والعلماء . وله شواهد كثيرة في السنة . وهو مسن خاصية العقل والفطنة . فقد روينا عن عمير رضي الله عنه : انه خرج يعسى المدينة في الليل: فراى نارا موقدة في خباء ، فوقف وقال: « يا أهل . الضوء » وكره أن يقول : يا أهل الناد . وسأل برجلا عن شيء « هل كان ؟ » قال: لا . اطال الله بقاءك ، فقال: « قد علمتم فلم تتعلموا . . هلا قالت : لا ، وأطال الله بقاءك ؟ » وسئل العباس : انت اكبر أم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : هو اكبر مني وانا ولدت قبله ، وسئل عن ذلك قباث ابن اشيم : فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر منى ، وأنا أسن منه وكان لبعض القضاة جليس اعمى ، فكان اذا اراد ان ينهض يقول : يا غلام ، اذهب مع ابي محمد . ولا يقول : خذ بيده ، قال : والله ما اخل بها مسرة واحدة . ومن الطف ما يحكى في ذلك : أن بعض الخلفاء سأل رجلا عن اسمه فقال : سب جد يا امير المؤمنيين ، فقال : اي السيعود انت ؟ فقال : سعد السعود لك يا أمير المؤمنين ، وسعد الدابح لاعدائك ، وسعد بلع عن سماطك ، وسعد الاخبية لسرك : فاعجبه ذلك ، وبشبه هذا : أن معن بن زائدة دخل على المنصور ، فقارب في خطوه ، فقال له المنصور : كبوت سنك يا معن . قال: في طاعتك يا امير المؤمنين ، قال: انك لجلد . قال : على اعدالك . قال : وان فيك لبقية ، قال : وهي لك ، وااصل هذا الباب قوله تعالى (١٧:١٧م وقل لعبادي يقسبولوا التي هي احسن ، ان الشيطان ينزغ بينهم) اذا كلم بعضهم بعضا بغير التي هي الحسن فسرب حرب وتودها جثث وهام ، اهاجها قبيح الكلام ، وفي الصحيحين من حديث سهيل بن حنيف قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقسولن ا حدكم : خبثت نفسي ، ولكن ليقل : لقست نفسى » وخبثت ولقسست وعنت متقاربــة في المعنى فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ « الخبث » لبشاعته ، وارشدهم إلى العدول إلى لفظ هو احسن منه ، وأن كان بمعناه تعليما للادب في المنطق ، وارشادا الى استعمال الحسن ، وهجر القبيح في الاقوال ، كما ارشدهم الى ذلك في الاخلاق والافعال .

فصيل

ومن عجيب الفراسة : ما ذكر عن احمد بن طولون : انه بينما هـو في، مجلس له یتنزه فیه ، اذ رای سائلا فی ثوب خلق ، فوضع دجاجة على رغيف وحلوى وامر بعض الغلمان فدفعه اليه . فلما وقع في يده لــم يهش. له ولم يعبأ به . فقال للغلام : جئني به . فلما وقف قدامه استنطقه ، فاحسن الجواب ، ولم يضطرب من هيبته فقال : هات الكتب التي معك ، واصدقني من بعثك فقد صع عندي انك صاحب خبر ، واحضر السياط ، فاعترف . فقال بعض جلسائه : هذا والله السحر قال : ما هو بسحسير ولكن فراسة صادقة . رأيت سوء حاله ، فوجهت اليه بطعام يشره السمى اكله الشبعان فما هش له ، ولا مد يده اليه . فاحضرته فتلقاسي بقسوة جأش قلما رأيت رثاثة حاله وقوة جأشه علمت انه صاحب خبر فكان كذلك الاضطراب من ثقل المحمول الغاصت عنق الحمال ، وانا أرى عنقه بارزة . وما ارى هذا الامر الا من خوف . فامر بحط الصن ، فاذا فيه جارية مقتولة وقد قُطعت . فقال : اصدقني عن حالها ، فقال : الربعة نفر في الدار الفلانية اعطوني هذه الدنانير ، وامروني بحمل هذه المقتولة ، فضربه وقتل الاربعة. وكان يتنكر ويطوف بالبلد يسمع قراءة الائمة . فدعا ثقته ، وقال : خل هذه الدنانير واعطها امام مسجد كذا . فانه فقير مشغول القلب ، ففعل ، وجلس معه وباسطه ، فوجد زوجته قد ضربها الطلق ، وليس معه ما يحتاج اليه . فقال : صدق ، عرف شغل قلبه في كثرة غلطه في القراءة .

ومن ذلك: إن اللصوص اخذوا في زمن المكتفي بالله مالا عظيما ، فالزم المكتفي صاحب الشرطة باخراج اللصوص ، او غرامة المال ، فكان يركسب وحده ، ويطوف ليلا ونهارا ، الى ان اجتاز يوما في زقاق خسال في بعض اطراف البلد ، فدخله ، فوجده منكرا ، ووجده لا ينفذ فراى على بعض ابوابه شوك سمك كثير ، وعظام الصلب ، فقال لشخص: كم يقوم تقديس

⁽١) العسن: وعاء شبه السلة يوضع فيه الخبر .

نمن هذا السمك الذي هذه عظامه ؟ قال : دينار . قال : اهل الزقاق لا تحتمل احوالهم مشترى مثل هذا . لانه زقاق بين الاختلال السسى جانسب الصحراء . لا ينزله من معه شيء يخاف عليه ، أو له مال ينفق منه هــذه النفقة ، وما هي الا بلية ، ينبغي ان يكشف عنها ، فاستبعد الرجل هذا وقال: هذا فكر بعيد . فقال: اطلبوا لي امراة من الدرب اكلمها . فدق مابا غير الذي عليه الشوك ، واستسقى ماء ، فخرجت عجوز ضعيفة . فما زال بطلب شربة بعد شربة ، وهي تسقيه ، وهو في خلال ذلك يسأل عن الدرب واهله ، وهي تخبره غير عارفة بعواقب ذلك ، الى أن قال لها: وهذه الدار من يسكنونها ؟ _ واوما الى التي عليها عظام السمك _ فقالت : فيها خمسة شبان اعفار(١) ، كأنهم تجار . وقد نزلوا منذ شهر لا تراهم نهساراً الا في كل مدة طويلة . وترى الواحد منهم يخرج في الحاجة ويعود سريعا . وهم في طول النهاد يجتمعون فيأكلون ويشربون ، ويلعبون بالشمطرنج والنرد . ولهم صبى يخدمهم فاذا كان الليل انصرفوا الى داد نهم في الكرخ ، ويدعون الصبى في الدار يحفظها ، فاذا كان سحرا جاؤوا ونحن نيام لا نشعر بهم ، فقال للرجل: هذه صفة اللصوص ام لا ؟ قال: بلى ، فانفذ في الحال ، فاستدعى عشرة من الشرط وادخلهم الى اسطحة الجيران ، ودق هو الباب . فجاء الصبي ففتح ، فدخل الشرط معه ، فما فاته من القوم. احسد،

فكانوا هم اصحاب الجنساية بعينهم . ومن ذلك : ان بعض الولاة . سمع في بعض ليالي الشتاء صوتا بدار يطلب ماء باردا . فامر بكبس الدار ، فاخرجوا رجلا وامراة . فقيل له : من اين علمت ؟ قال : الماء لا يبرد في الشتاء ، انما ذلك علامة بين هدين . واحضر بعض الولاة شخصين متهمين بسرقة فامر ان يؤتى بكوز من الماء ، فاخذه بيده فالقاه عمدا فانكسسر ، فارتاع احدهم ، وثبت الاخر فلم يتفير . فقال للذي انزعج : اذهب ، وقال للاخر : احضر العملة . فقيل له : من اين عرفت ذلك ؟ فقال : اللص قوي.

⁽۱) اعفار: شنجعان

القلب لا ينزعج ، والبرىء يرى انه لو نزلت في البيت فأرة لازعجتـــه ، ومنعته من السرقة .

فمسل

ومن التحكم بالفراسة والامارات : ما رواه محمد بن عبيد الله بسن ابي رافع عن ابيه قال : خاصم غلام من الانصار امه الى عمر بن الخطساب رضي الله عنه فجحدته . فسأله البينة: فلم تكن عنده ، وجاءت المراة بنفر ، فشمهدوا انها لم التزوج ، وإن الغلام كاذب عليها ، وقد قد فها . فأمر عمر بضربه ، فلقيه على دضى الله عنه ، فسأل عن امرهم ، فاخبر فدعاهم، ثم قعد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، وسأل المراة فجحدت ... فقال للفلام: اجحدها كما جحدتك . فقال: يا ابن عم رسول الله صلسى الله عليه وسلم ، انها أمى قال : اجحدها ، وانا أبوك والحسين والحسين الخواك . فقال : جحلتها والكرتها . فقال عني لاولياء المرأة : أمري في هذه المراة جائز ؛ قالوا: نعم ، وفينا ابضا . فقال على . اشهدوا من حضر أني قد زوجت هذا الغلام من هذه المراة الغريبة منه ، يا تنبر ائتنى بطينة فيها دراهم ، فأتاه بها ، فعل اربعمائة وثمانين درهما ، فدفعها مهرا لها وقسال للفلام : خذ بيد امراتك ولا تأتينا الا وعليك اثر العرس . فلما ولى قالت المراة : يا ابا الحسن ، الله الله هو النار ، هو والله ابني قال : وكيف ذلك ؟ قالت : ان اباه كان زنجيا ، وان اخوتي زوجوني منه ، فحملت بهذا الغلام، وخرج الرجل غازيا فقتل ، وبعثت بهذا الى حى بنى فلان . فنشأ فيهم ، وانفت ان يكون ابني . فقال على : إنا أبو الحسن ؛ والبحقه بها . وثبست نسبه . ومن ذلك: أن عمر بن الخطاب سأل رجلا : كيف إنت ؟ فقـــ ل : حمن يحب الفتنة ، ويكره الحق ، ويشهد على ما لم يره . قامر به السسى السبجن ، فأمر على برده فقال : صدق ، قال : كيف صدقته ؟ قال : يحب المال والولد ، وقد قال الله تعالى (انما اموالكم واولادكم فتنة) وتكسره الموت ؛ وهو الحق ؛ ويشبهه أن محمدًا رسول الله . ولم يره . فأمر عبمر رضي الله عنه باطلاقه . وقال : الله أعلم حيث يجمل رسالته . وقبــــال الاصبغ ابن نباته: جاء رجل الى مجلس على _ والناس حوله _ فجلس

بين يديه ، ثم التفت الى الناس فقال: يا معشر الناس ، أن للداخل حيرة، وللسائل روعة . وهما دليل السهو والففلة . فاحتملوا زلتي من سهو نزل. بي ، ولا تحسبوني من شر الدواب عند الله الذين لا يعقلون ، فتبسم علسي رضى الله عنه واعجب به . فقال : يا امير المؤمنين : اني وجدت الفـــــا وخمسمائة درهم في خربة بالسواد ، فما على ؟ وما لي ؛ فقال له علسي : كنت اصبتها في خربة تؤدي خراجها قرية اخرى عامرة بقربها فهي لاهل تلك القرية . وان كنت وجدتها في خربة ليست تؤدي خراجها قرية أخرى عامرة فلك فيها اربعة اخماس ، ولذا خمس قال الرجل: اصبتها في خوبة ليس حولها انيس ولا عمران . فخذ الخمس ، قال : قد جعلتسه لك . واتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل اسود ، ومعه امراة سيوداء . فقال : يا امير المؤمنين ؛ اني اغرس غيرسا اسود ، وهذه سوداء على مسل ترى ، فقلد اتتنى بولد احمر . فقالت المراه : والله يا امير المؤمنين ماا بخنته والله اولده ، فيقى عمر لا يدرى ما يقول ، فسمل عن ذلك على بن ابي طالب رضى الله عنه ؟ فقال للاسود: أن سألتك عن شيء أتصدقني ؟ تال: أجل والله . قال : هل واقعت امراتك وهي حائض ؟ قال : قد كان ذلك . قال على : الله اكبر ، ان النطلقة اذا خلطت بالدم فلخلق الله عز وجل منها خلقا كان احمر فلا تنكر وللك ، قانت جنيت على نفسك ، قال جعفر بن محملة أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بامرأة قد تعلقت بشاب من الانصسار ، وكانت تهواه ، فلهما لم يساعدها احتالت عليه ، فاخذت بيضة فالقسست صفارها ، وصبت البياض على ثوبها وبين فخذيها ، ثم جاءت الى عمر صارخة نقالت : هذا الرجل غلبني على نفسي ، وفضحني في أهلي ، وهذا اثر فعاله ، فسنال عمر النسباء فقلن له : أن ببدئها وثوبها أثر منى ، فهم" بعقوبة الشباب فجعل يستغيث ويقول : يا أمير المؤمنين ، تثبت في امسرى فوالله ما اتيت فاحشمة وما هممت بها ، فقد راودتني عن نفسي فاعتصمت، فقال عمر: يها أبا الحسن ما ترى في أمرهما ؛ فنظر على ألى ما على النوب، نم دعا بماء حار شديد الغليان ، فصب على الثوب فجمد ذلك البياض ؟ ثم أخذه وانستمه وذاقه ، فعرف طعم البيض وزجر المرأة فأعتر فت ١١١١ .

قلت: ويشبه هذا ما ذكره الخرقي وغيره عن احمد: ان المراة اذا ادعت ان زوجها عنين ، واتكر ذلك وهي نيب ، فانه يخلى معها في بيت . ويقال له: اخرج ماءك على شيء ، فان ادعت انه ليس بمني جعل على النار، قان ذاب فهو مني ، وبطل فولها . وهذا مذهب عطاء بن أبي رباح .

وهذا حكم بالامارات الظاهرة ، ذن المتي اذا جعل على النسار ذاب واضمحل ، وأن كان بياض بيض تجمع ويبس فان قال أنا أعجز عن اخراج مائسي سسح فولهسا ،

ويشبه هذا ما ذكره بعض القضاة ، أن زوجين ترافعا اليه ، وادعى كل منهما : أن الآخر يغوط عند الجماع ، وتناكرا ، فامر أن يطعم احدهما لفتا والآخر قثاء ، فعلم صاحب العيب بذلسك .

وقال اصبغ بن نباته ، أن شبابا شكا إلى على رضى الله عنه نفسرا ، فقال: أن هؤلاء خرجوا مع أبي في سفر فعادوا ولم يعلد أبي فسألتهم عنه، فقالوا: مات ، فسألتهم عن ماله ؟ فقالوا ما ترك شبسًا ، وكان معه مسأل كئير وترافعنا الى شريح ، فاستحلفهم وخنى سبيلهم ، فدعا على بالشرط فوكل بكل رجل رجلين ٤ وأوصاهم أن لا يمكنوا بعضهم يدنو من بعض • ولا سمكنو: احدا يكلمهم ، ودعا كاتبه ، ودعا احدهم . فقال : اخبرني عن ابسى هدا العتيي : اي يوم خرج معكم ؟ وفي اي مئول نزلتم لا وكيف كان سيركم ! وباي علة مات ؟ وكيف اصيب بما له ؟ وسأله عمن غسله ودفنه ؛ ومسن تولى الصلاه عليه ؟ وابن دفن ؟ ونحو ذلك ، والكاتب يكتب ، فكبر علسى وكبر الحاضرون ، والمتهمون لا علم لهم الا أنهم ظنوا أن صاحبهم قد اقسر عليهم ، ثم دعا اخر بعد ان غيب الاول عن مجالسه . فسأله كما سيال صاحبه ، ثم الاخر كذلك ، حتى عرف ما عند الجميع . فوجد كل واحسد منهم يخبر بضد م اخبر به صاحبه ، ثم امر برد الاول فقال : يا عدو الله، قد عرفت عنادك وكذبك بما سمعت من اصحابك وما ينجيك من العقوبة الا الصدق ، ثم أمر به إلى السنجن ، وكبر - وكبر معه الحاضرون . فلمسا ابصر القوم الحال لم يشكو ان صاحبهم اقر عليهم ، فلعا اخر منهـــم ، فهدده فقال : يا امير المؤمنين ؛ والله لقد كنت كارها لما صنعوا ، ثم دعــــا الجميع فاقروا بالقصة ؟ واستنعى الذي في السجن : وقيل له: قد اقسر اصحابك ولا ينجيك سوى الصدق ، فافر بكل ما افر به الفوم ، فاغرمهم المال ، وافادمنهم بالفتيل .

ورفع الى بعض القضاة رجل ضرب رجلا على هامته ، فادعسسى المضروب: انه ازال بصره وسمه ، فقال : يمتحن ، بأن يرفع عينيه السى قرص الشمس ، فان كان صحيحا لم تثبت عيناه لها ، وينحدر منهمسسا الدمع وتحرق خرقة وتقدم الى انفه ، فان كان صحيح التم : بلغسست الرائحة خيشومه ودمعت عيناه ،

ورأيت في اقضية على رضى الله عنه نظير هذه القضية ، وان المضروب ادعى انه اخرس ، وامر ان يخرج لسانه وبنخس بابرة فان خرج السلم احمر : فهو صحيح اللسان ، وان خرج اسود : فهو اخرس ،

وقال اصبغ ابن نباته: قيل لعلى رضي الله عنه في فداء اسسرى السلمين من ايدي المشركين ، فقال فادوا منهم من كانت جراحاته بين يديه ، دون من كانت من ورائه ، فانه فار ، قل ، واوصى رجل الى آخس : ان يتصدق عنه من هدا الالف دينار بما احب ، فتصدف بعشرها ، وامسك الباقي ، فخاصعوه الى على ، وقالوا: يأخذ النصف ويعطينا النصف ، فقال : انصفوك ، قال : انه قال لي : اخرج منها ما احببت ، فأخرج عن الرجل تسمعائة والباقي لك ، قال : وكيف ذلك ؟ قال : لان عن الرجل المرك ان تخرج ما احببت ، وقد احببت التسعمائة ، فاخرجها ، وفضى في رجلين حرين ببيع احدهما صاحبه على انه عبد ، ثم يهربان مسن بلد الى بلد بقطع ايديهما لانهما سارقان لانفسهما ولاموال الناس ، قلت : وهذا من احسن القضاء ، وهو الحق ، وهما اولى بالقطع من السسارق وهذا من احسن القضاء ، وهو الحق ، وهما اولى بالقطع من السسارق الما يعرو منه ، ولهذا قطع حدون المنتهب والمفتصب ــ لانه لا يمكن التحرز منه ، ولهذا قطع النباش(۱) ، ونهذا جاءت السنة بقطع جاحــ العاربــة .

وقضى على ايضا في امراة تزوجت • فلما كان ليلة زفافها الدخليب صديقها الحجلة سرا ، وجاء الزوج فدخل الحجلة ، فوثب اليه الصديبق

⁽١) الذي ينبش القبور ويسرق الاتفان

فاقتتلا فقتل الزوج الصنديق ، فقامت اليه المراة فقتلته ، فقضى بديسة الصديق على المراة ، ثم قتلها بالزوج . وادما قضى بدية الصديق عليها : لانها هي التي كانت عرضته لقتل الزوج له ، فكانت هي المتسببة الى قتله. وكانت اولى بالضمان من الزوج المباشر ، لان المباشر قتله قتلا ماذونا فيه . دفعا عن حرمته . فهذا من احسن القضاء الذي لا يهتدي اليه كثير مسسن الفقهاء . وهو الصواب ، وتضى في رجل فر من رجل يريد قتلــــه ، فأمسكه له آخر ، حتى ادركه فقتله . وبقربه رجل ينظر اليهما ، وهو يقلر على تخليصه فوقف ينظر اليه حتى قتله ، فقضى ان يقتل القاتسل . ويحبس المسلك حتى يموت ، وتفقأ عين الناظر الذي وقف ينظر ولم ينكر . فذهب الامام احمد وغيره من أهل العلم : آلى القول لذلك ، الا في فقا العين . ولعل عليا رأى تعزيزه بذلك مصلحة للامة ، وله مساغ في الشرع في مسألة فقاً عين الناظر الى بيت الرجل من خص او طاقة كما جاءت بذلك السنة الصحيحة الصريحة ، التي لا معارض لها ولا دافع ، لكونه جنسي علسسي صاحب المنزل ، ونظر نظرا محرما ، لا يحل له ان يقدم عليه ، فجوز لسه النبي صلى الله عليه وسلم أن يحذفه فيفقأ عينه . وهذا مذهب الشافعي واحمد ، وفي الصحيح من حديث ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى. الله وعليه وسلم « من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ؛ ففقاً عينيه ، فلا دية له ولا قصاص » وفي الصحيحين من حديث الزهري ، عن سهمل قسمال « اطلع رجل في حجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعسه مسلوى. يحك بها راسه 6 فقال: لو اعلم انك تنظر لطمنت به في عينك ادما جعسل. الاستئذان من الجل النظر » وفي صحيح مسلم عنه « أن رجلا أطلع على النبي صلى الله عليه وسلم من ستر الحجرة ، وفي يد النبي صلى الله عليه . وسلم مدرى ، فقال: او اعلم أن هذا ينظرني حتى آتيه لطعنت بالمدرى في. عينيه ، وهل جعل الاستئذان الا من أجل النظر ؟ » أي لو أعلم أنه يقف لى" حتى أتيه ، وفي الصحيحين عن أنس رضى الله عنه « أن رجلا أطلع في بعض. حجر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم بمشقص ، فذهب نحو الرجل ، يختله ليطعنه به قال : فكأنى انظر الى. رسول الله صلى الله عليه وسلم يختله ليطعنه » وفي سبئن البيهفي وغيره عن انسى بين مالك « أن أعرابيا أتى باب النبي صائى الله عليه وسلم ، فالقم.

عينه خصاص الباب ، فبصر به النبي صنى الله عليه وسلم ، فاخذ عودا محددا - فوجا عين الاعرابي فانفمع ، فقال لو ثبت ثفقات عينك » الصحيحين من حديث الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لو أن امرؤا اطلع عليك بفير اذن ، فحذفته بحصاة ، فعقات عينه : ما كسسان عليك من جناح » وفي صحيح مسلم عن ابني هريرة عن النبي صلى اللسه وسلم « من اطلع في بيت قوم بفير اذنهم ، فقد حل لهم أن يفقأوا عينسه » وفي سنن البيهقي عن ابي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسال وفي سنن البيهقي عن ابي عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسال

فالحق: الاخذ بموجب هذه السنن الصحيحة الصريحة ، والناظر الى القائل يقتل المسلم ، وهو يستطيع الن يخلصه وينهاه اعظم اتما عند اللسه تعالى ، واحق بفقا العين ، والله اعلم .

وقضي امير المؤمنين على رضي الله عنه في رجل قطع فـــرج امرأة : ان يؤخذ منه دية الفرج • ويجبر على امساكها حتى تموت ، وأن طلقهـــا أنفق عليها . فلله ما احسن هذا القضاء ، واقربه من الصواب . فأمسا الفرج: فقيه الدية كاملة اتفاقاً ، واما انفاقه عليها أن طلقها: فلانه افسدها على الازواج الذين يقومون بنفقتها ومصالحها فسادا لا يعود ، وأما أجباره على امساكها فمعاقبة له ينقيض قصده . فأنه قصد التخلص منها يأمر محرم ، وقد كان يمكنه التخلص بالطلاق او الخلع . فعدل عن ذلك السي هذه المسالة القبيحة فكان جزاؤه ان يلزم بامساكها الى الموت . وقضى في مولود ولد له رأسان وصدران في حقو واحد ، فقالوا : ايورث ميراث اثنين ام ميراث واحد ؟ فقال يترك حتى بنام ، ثم يصاح به ، فان انتبها جميعاً كان له ميراث واحد ، وان انتبه واحد وبقى الاخر ، كان له ميراث اثنين . ذكرا في كتب الفقهاء ، وقد قال ابو جبلة : رأيت مغارس امرأة لها راسان وصدران في حقو واحد متزوجة 4 تغار هده على هذه وهذه على هسده . والقياس انها تزوج كما يتزوج النسماء ، ويتمتع الزوج بكل واحد من هذين الفرجين والوجهين ، فان ذلك زيادة في خلق الدراة ، وهذا اذا كان الرأسان على حقو واحد ورجلين ، فان كانا على حقوين واربعة ارجل : فقد روى

محمد بن سهل - حدننا عبدالله بن محمد البلوى حدثنى عمارة بن زيسد ، حدننا عبدالله بن العلاء عن الزهرى عن ابي مسلمة بن عبدالرحمن : قسل « اوتي عمر بن الخطاب بانسان له راسان ، وفمان ، واربعة اعين واربع ايد ، واربع ارجل واحليلان - وديران ، ففالوا : كيف يرث يا امير المؤمنين ؟ فلاعا بعلي - فقال : فيها فضيتان ، احداهما : ينظر اذا يم . فان غسط غطيط واحد - فنفس واحدة ، وان غط كل منهما فنفسان ، واما القضية الاخرى فيطعمان ويسقيان ، فان بال منهما جميعا ، وتفوظ منهما جميعا فنفس واحدة ، وان بال من كل واحد منهما على حدة ، وتفوظ من كل واحد على حدة فنفسان ، فاما كان بعد ذلك طلبا النكاح فقال علي رضى الله عنسه لا يكون فرج وعين عنظر ، ثم فال علي : اما اذا قد حدث فيهمسا الشهوة ، فانهما سيموتان جميعا سريعا ، فما لبثا أن ماتا ، وبينهما ساعة أو بحوهسا .

فصيل

ومن ذلك ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه أتى بامراه زنت ، فاقرت فامر برجمها . فقال على : لعل لها عدرا . نم قال له. ما حملك على الزنالا قالت : كان لي خليط ، وفي ابله ماء ولبن ، ولم يكن في ابلي ماء ولا لبن . . فظمات فاستقيته ، فابي ان يسقيني حتى اعطيه نفسي ، فابيت تلاتسا . فلما ظمأت وظننت ان نفسي ستخرج اعطبته الذي ار لا . فسقاي ، فقل على : الله أكبر « ١٧٣٠٢ فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه ، ان الله غفور رحيم » . وفي السنن للبيهقي عن ابي عبدالرحمن السلمي قسال : أنى عمر بامراد جهدها العطش ، فمرت على راع يرعى فاستسقت ، فابي الا يسفيها الا ابن تمكنه من نفسها ، فضرت على راع يرعى فاستسقت ، فابي هذه مضطرة ، ارى ان يخلى سبيلها ، ففعل ، قلت : والعمل على هسلاا لو اضطرت اللرأة الى طعام او شراب عند رجل قمنعها الا بنفسها ، وخافت الهلاك ، فمكنته من نفسها : فلا حد عليها ، فان قيل : فهل يجوز لها في هذه الحالة ان تمكن من نفسها ، ام يجب عليها ان نصبر ولو ماتت ؟ قيل: هذه الحالة ان تمكن من نفسها ، ام يجب عليها ان نصبر ولو ماتت ؟ قيل: هذه الحالة ان تمكن من نفسها ، ام يجب عليها ان نصبر ولو ماتت ؟ قيل: هذه حكمها حكم الكرهة على الزنا ، التي بعال لها : ان مكنت من نفسيك

والا قتلتك . والمكرهة لا حد عليها ، ولها أن تفتدى من القتل بذلك . ولو صبرت لكان افضل لها . ولا يجب عليها أن تمكن من نفسها ، كما لا يجبب على المكره على الكفر أن يتلفظ به ، وأن صبر حتى قتل لم يكن اتمـــا . فالمكرهة على الفاحشة اولى . فإن قيل : لو وقع مثل ذلك لرجل . وقيل له: أن لم تمكن من نفسك والا قتلناك ، أو منع الطعام والشراب ، حتسى يمكن من نفسيه ، وخاف الهلاك . فهل يجوز له النمكين ؟ قيل : لا يجوز له ذلك . ويصبر للموت . والفرق بينه وبين المراه : أن العار الذي يلحسق المفعول به لا يمكن بلافيه . وهنو شر مما يحصل له بالقتل ، أو منع الطعام والشراب حتى يموت ، فإن هذا فساد في نفسه وعقله وقلبه ودينسه وعرضه ، ونطفة اللوطي مسمومة ، تسري في الروح والقلب فتفسدهما فسادا عظهما قل ان يرجى معه صلاح . فعساد التفريق بين روحه وبلدنسه بالقتل : دون هذه المفسدة . ولهذا يجوز له ـ او يجب عليه ـ ان يقتل من يراوده عن نفسه ، إن امكنه ذلك من خوف مفسدة ، ولو فعله السيد بعبده بيع عليه ، ولم يمكن من استدامة ملكه عليه . وقال بعض السسلف يعتق عليه . وهو قول مبنى على العتق بالمنلة ، لاسيما اذا استكرهه علسى ذلك . فان هذا جار مجرى المثلة ، وقد سئل الامام احمد عن رجل يتهم بغلامه ، فاراد بعض الناس أن يرفعه إلى الأمام ، فدبر غلامه ، فقال يحال بينه وبينه ، أذا كان فاجرا معلنا ، فان قيل : فهل يباح للفلام أن الهرب؟ قيل : نعم يباح له ذلك . فال أبو عمرو الطرطوشي ـــ في باب تنحريم اللواط باب اباحة الهرب للملوك اذا اريد منه هذا البلاء ــ ثم ساق باسناد صحيح الى عبدالله بن المبارك عن سفيان الموري « أن عبدا أثاد ، فقال " أنى مماوك لهؤلاء ، يأمرونني بما لا يصلح او نحوه . قال اقهب في الارض » .. وذكـــر عن القاسم بن الريان قال: سثل هبدالله بن المبارك عن الفلام اذا ارادوا ان يفضحوه ؟ قال يمنع ، ويذب عن نفسه . قال اراايت أن علم أنه لا ينجيسه الا القتال ، ايقاتل حتى ينجو ؟ قال نعم : انتهى .

فلت : ويكون مجاهدا ان قتل ، وشهيدا ان قتل ، فان من قتل دون ماله فهو شهيد ، فكيف من قتل دون هذه الفاحشة ؟

فصيل

ومن ذلك : أن أمرأة رفعت الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد زنت . فسألها عن ذلك ؟ فقالت : نعم يا أمير المؤمنين ، وأعادت ذلك وأيدته ، فقال علي : أنها لتستهل به استهلال من لا يعلم الله حرام . فدرا عنها الحد وهذا من دقيق الفراسة .

فصيل

ومن قضايا على رضي الله عنه: انه أتي برجل وجد في خربة بيده سكين. متلطخ بدم ، وبين يديه قتيل يتشحط في دمه ؟ فسأله ، فقال : أنا قتلته . قال: اذهبوا به فاقتلوه . فلما ذهبوا به اقبل رجل مسرعا . فقال : يا قوم ، لا تعجلوا . ودوه الى على . فردوه . فقال الرجل : يا أمير المؤمنين ، ما هذا صاحبه . أنا قتلته . فقال على للاول : ما حملك على أن قلت : النا قتلته ك ولم تقتله : . .قال : يا أمير المؤمنين ، وما استطيع أن أصنع : وقسد وقف العسس على الرجل يتشحط في دمه ، وانا واقف وفي يدي سكين ، وفيها اثر، الدم ، وقد اخلت في خربة ، فخفت ان لا يقبل نمي ، وأن يكون قسامة. اقاعترفت بما لم اصنع . واحتسبت نفسي عند الله . فقال على : بئس ما صنعت ، فكيف كان حديثك ؟ قال : اني رجل قصاب ، خرجت الى حانوتي في الفلس ، فذبحت بقرة وسلختها فبينما اانا. أصلخها والسكين في يدي اخذني البول . فأتيت خربة كانت بقربي فدخلتها ، فقضيت حاجتي ، وعدت اربد حانوتي 4 فاذا أنا بهذا المقتول يتشحط في دمه . فراعني أمره . فوقفت انظر اليه والسكين في يدي . فلم أشعر الا بأصحابك قد وقفوا على ، فأخدوني . فقال الناس : هذا قتـــل هذا . ما له قاتل سواه . فايقنت اأنك لا تترك قولهم لقولى ، فاعترفت بما لم أجنه ، فقال على للمقر الثانى: قانت كيف كانت قصتك ؟ فقال: اغواني ابليس . فقتلت الرجل طمعاً في ماله ، ثم سمعت حس العسس ، فخرجت من الخربة ، واستقبلته هذا القصاب على الحال التي وصف ، فأستترت منه ببعض الخربة حتى أتى المسسى فأخذوه وأتوك به: فلما أمرت بقتله علمت أنى سسأنوء بدمه الضيا. . فأعترفت بالحسق . فقال الحسن : ما الحسكم في هذا ؟ قسال: يا أمير المؤمنسين ، أن كان قد قتسسل نفسسا فقد أحيسا

نمسيا وقد قيال الله تعالى: « ه٣٢٠ ومن احيساها فكأنما أحيا الناس جميعاً »(١) فخلى على عنهما ، واخرج دية القتيال من بيت المال وهذا ـ ان كان وقع صلحا برضا الاولياء ـ فلا اشكال . وان كان بغير رضاهم فالمعروف من أقوال الفقهاء أن االقصاص لا يسمسقط بذلك . لان الجاني قد اعترف بما يوجبه ، ولم يوجد ما يسقطه ، فيتمين استيفاؤه ، وبعد ، فلحكم أمير المؤمنين وجه قوي وقد وقع نظير هذه القصــة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الا أنها ليست في القتل . قال النسائي : حدثنا محمد بن يحيى بن كثير الحراني حدثنا عمر بن حماد بن طلحة حدثنا اسباط بن نصر عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه « أن أمرأة وقع عليها رجل في سواد الصبح ـ وهي تعمد الى المسجد بمكروه على نفســها . فاستفاثت برجل مر عليها ، وفر صاحبها . ثم مر عليهـــا ذوو عدد ، فأستفاثت بهم ، فأدركوا الرجل الذي كانت اسمستفاثت به . فاخذوه . وسبقهم الآخر . فجاؤا به يقودونه اليها . فقال أنا الذي أغثتك ، وقد ذهب الآخر . فأتو به النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته انه وقع عليها . واخبر القوم : انهم ادركوه يشتد . فقال انما كنت اغيثها على صاحبها ، فاددكني هُوُلاء فاخذوني . فقالت : كذب ، هو الذي وقع على . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انطلقوا به فارجموه . فقام رجل ، فقال: لا ترجموه. وارجموني . فانا الذي فعلت بها الفعل . فاعترف . فاجتمع ثلاثة عنسد رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ الذي وقع عليها ، والذي أغاثها ، والمرأة ـ فقال : اما انت فقد غفر لك . وقال للذي أغاثها قولا حسنا - فقال عمر رضى الله عنه: ارجم الذي اعترف بالزنا . فأبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال: لا! لانه قد تاب » ورواه الامام احمد في مسنده عن محمد ابن عبدالله ابن الزبير ، حدثنا اسرائيل عن سماك عن علقمة بن وائل عن آبيه _ فذكره _ وفيه « فقالوا يا رسول الله ، ارجمه ، فقال : لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم » . وقال أبو داود « باب في صاحب الحد بجيء فيقر » حدثنا محمد بن يحي بن فارس عن الفريابي عن اسرائيل عن · سماك (فذكره بنحوه) وفيه « الا ترجمه ؟(٢) قال لقد تاب توبة لو تابها أهل

 ⁽۱) هذه الرواية فيها نظر ! (۲) هذه الزيادة غير موجودة في ابي داود .

المدينة لقبل منهم » . وقال الترمذي « باب ما جاء في المراة اذا استكرهت على الزنا » حدثنا على بن حجر أنبأنا معتمر بن سليمان الرقي عن الحجاج أبن ارطأة عن عبد الجبار بن واثل عن ابيه قال « استكرهت امرأة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فدرأ عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد ، واقامه على الذي أصابها » ولم يذكر انه جعل لها مهـرا ، قال الترمذي : هذا حديث غريب ليس اسناده بمتصل . قد روى هذا الحديث. من غير هذا الوجه . وسمعت محمدا - يعني البخاري - يقول : عبدالجبار ابن وائل بن حجر لم يسمع من ابيه ولا ادركه ، يقال : انه ولد بعد موت أبيه بأشهر والعمل على هذا عند اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : ان ليس على المستكره حد ، ثم ساق حديث علقمة بن وائل عن أبيه من طريق محمد بن يحيى النيسابوري عن الفريابي عن سماك عنه . ولفظه « أن أمرأة خرجت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ، فلقيها رجل فتجللها ، فقضى حاجته منها ، فصاحت فانطلق ومر عليها رجل ، فقالت : أن ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا . ومرت بعصابة من المهاجرين ، فقالت : ان ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا ، فانطلقوا وأخـــذوا الرجل الذي ظنت انه وقع عليها . فأتوها به ، فقالت : نعم هو هذا . فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما أمر به ليرجم ، قام صاحبها الذي وقع عليها . فقال : يا رسول الله ، إنا صاحبها . فقال لها : اذهبي فقد غفر الله لك . وقال للرجل قولا حسنا . وقال للرجل الذي وقع عليها : ارجموه وقال: لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل الله منهم »(١) قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وفي نسخة صحيحة : وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من ابيسه . وهو اكبر من عبدالجبسار بن وائل . وعبدالجبار لم يسمع من البيه ، قلت هذا الحديث اسمسناده على شرط مسلم ، ولعله تركه لهذا الاضطراب الذي وقع في متنه ، والحديث يدور على سماك . وقد اختلفت الرواية في رجم المعترف . فقال اسباط بن نصر عن سماك « قابى ان يرجمه » ورواية احمد وابي داود ظاهرة في ذلك .

⁽١) رواه أبو داود: رقم الحديث ٣٧٧) .

ورواية الترمذي عن محمد بن يحيى في انه رجمه . وهذا الاضطراب: امن من سماك - وهو الظاهر - واما ممن هو دونه ، والاشبه : الله لم يرجمه ك كما روااه احمد والنسائي وابو داود ولم يذكروا غير ذلك . ورواته حفظوا « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل رجمه فأبى ، وقال : لا » والذي قال « انه امر برجمه » اما ان يكون جرى على المعتاد ، واما أن يكون اشتبه عليه امره برجم الذي جاؤا به اولا: فوهم ، وقال: انه امر برجم المعترف. وايضا فالذين رجمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزنا مضبوطون معدودون ، وقصصهم محفوظة معروفة ، وهم ستة نفر : الغامدية وماعز ، وصاحبة العسيف (١) واليهوديان ٠٠ والظاهر : أن راوي الرجم في هذه القصة استبعد أن يكون قد اعترف بالزنا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرجمه . وعلم أن من هديه : رجم الزاني ، فقال : « وأمر يرجمه » . فان قيل: فحديث عبدالحبار بن وائل عن ابيه : الظاهر أنه في هذه القصة . وقد ذكر « انه اقام الحد على الذي أصابها » . قيل : لا يدل لفظ الحديث على أن القصة وأحدة ، وأن دل ، فقد قال البخاري : لم يسمعه حجاج من عبدالجباد ، ولا سمعه عبدالجباد من ابيسه . حكاه البيهقي عنه ، على أن في قول البخاري « أن عبد الجبار ولد بعد موت أبيه باشهر »: نظراً فان مسلماً روى في صحيحه عن عبدالجبار قال « كنت غلاما لا اعقل صلاة ابي _ الحديث » وليس في ترك رجمه _ مع الاعتراف ما يخالف اصول الشرع ، فانه قد تاب بنص النبي صلى الله عليه وسلم . ومن تاب من حد قبل القدرة عليه سقط عنه في أصح القولين وقد الجمع عليه الناس في المحارب ، وهو تبنيه على من هو دونه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة لما قر ماعز من بين ايديهم « هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ؟ » .

⁽۱) العسيف: جمعها عسفاء وعسفة: الاجير او العسيف: الذي يركب الطرق على غير هداية ومن دون دليل ، المنجد / ط ١٩ ص ٥٠٥ مادة عسف.

فان قيل: كيف تصنعون بأمره برجم المتهم الذي ظهرت براءته ولم يقر ولم تقم عليه بينة ، بل بمجرد اقرار المرأة عليه ؟

قيل : هذا _ لعمر الله _ هو الذي يحتاج الى جواب شاف ، فان الرجل لم يقر بل قال : « انا الذي اغتتها » .

فيفال _ والله اعلم _ ان هذا مثل اقامة الحد باللوث الظاهر القوي . فانه أدرك وهو يشتد هاربا بين ايدي القوم ، واعترف بانه كان عند المراة ، وادعى انه كان مفيثا لها ، وقالت المراة : هو هذا ، وهذا لوث ظاهر ، وقد اقام الصحابة حد الزنا والخمر باللوث الذي هو نظير هذا أو اقرب منه ، وهو الحمل ، والرائحة ، وجوز النبي صلى الله عليه وسلم لاولياء القتيل أن يقسموا على عين القاتل _ وان لم يروه _ للوث ، ولم يدفعه اليهم ، فلما انكشف الامر بخلاف ذلك تعين الرجوع اليه ، كما لو شهد عليه اربعة : انه زنا بامرأة ، ولم يحكم برجمه اذا ظهر انها عدراء أو ظهر كذبهم ، فسأن الحد يدرا عنه ولو حكم به .

فهذا ما ظهر في هذا الحديث الذي هو من مشكلات الاحاديث ـ والله اعلم ـ . وقرات في كتاب اقضية علي رضي الله عنه ـ بغير اسناد ـ « ان امراة رفعت الى على ، وشهد عليها : انها قد بغت ، وكان من قضيتها : انها كانت يتيمة عند رجل ، وكان للرجل امراة ، وكان كثير الغيبة عن الهله ، فشبت الليتيمة ، فخافت المراة ان يتزوجها ، فدعت نسوة حتى أمسكنها فأخذت عذرتها بأصبعها ، فلما قدم زوجها من غيبته رمتها المراة بالغاحشة ، وأقامت البينة من جاراتها اللواتي ساعدنها على ذلك ، فسال المراة : الك شهود ؟ قالت : نعم ، هؤلاء جاراتي يشهدن بما اقول ، فأحضرهن على ، واحضر السيف وطرحه بين يديه ، وفرق بينهن ، فأدخل فأحضرهن على ، واحضر السيف وطرحه بين يديه ، وفرق بينهن ، فأدخل كل امراة بيتا . فدعا امراة الرجل ، فأدارها بكل وجه فلم تزل عن قولها ، فردها الى البيت الذي كانت فيه ، ودعا بأحدى الشهود ؛ وجشها على ركبتيه ، وقال : قالت المراة ما قالت ، ورجعت الى الحق ، واعطيتها الامان ، وان لم تصدقيني لافعلن ولافعلن ، فقالت : لا والله ، ما فعلت ، الا انها رأت جمالا وهيبة فخافت فساد زوجها ، فدعتنا وامسكناها لها

حنى افتضتها بأصب بعها . فقال على : الله اكبر أنا أول من فرق بين الشاهدين . فالزم المرأة حد القذف ، والزم النسوة جميعاً بالعفو وأمر الرجل أن يطلق المرأة ، وزوجه اليتيمة . وساق اليها المهر من عنده . ثم حديهم : ان دانيال كان يتيما لا أب له ولا أم ، وأن عجـــوزا من بني اسرائيل ضمته وكفلته ، وان ملكا من ملوك بني اسرائيل كان له قاضيان . وكانت امراة مهيبة جميلة ، تأتي اللك فتناصحه وتقص عليه ، وان القاضيين عشقاها . فراوداها عن نفسها فابت ، فشهدا عليها عند اللك انها بغت . فدخل الملك من ذلك امر عظيم . واشتد غمه ، وكان بهـــا معجبًا . فقال لهما : أن قولكما مقبول وأجلها ثلاثة أيام ، لم يرجمونها . ونادى في البلد: احضروا رجم فلانة . فأكثر الناس في ذلك . وقال الملك لثقته : هل عندك من حيلة ؟ فقال : ماذا عسى عندي ؟ _ بعني وقد شهد عليها القاضيان - فخرج ذلك الرجل في اليوم النالث . فاذا هو بغلمان بلعبون ، وفيهم دانيال وهو لا يعرفه . فقال دانيال يا معشر الصبيان ، تعالوا حتى اكون انا الملك ، وانت يا فسلان المراة العابدة وفلان وفلان القاضيين الشاهدين عليها . ثم جمع ترابا وجعل سيغا من قصب ، وقال اللصبيان خدوا بيد هذا القاضي الى مكان كذا وكذا ففعلوا . ثم دعا الآخر ، غقال له : قل الحق ، فإن لم تفعل قتلتك ، بأي شيء تشهد ؟ - والوزار واقف ينظر ويسمع ـ فقال : اشهد انها بغت ، قال متى ؟ قال : في يوم كذا وكذا . قال : مع من ؟ قال مع فلان بن فلان . قال في اي مكان ؟ قال : في مكان كذا وكذا . فقال ردوه الى مسكانه ، وهاتوا الآخر . فردوه الى مكانه وجاءوا بالآخر . فقال : باي شيء تشمهد ؟ قال : بغت . قال متى : قال يوم كذا وكذا قال: مع من ؟ قال مع فلان بن فلان . قال : واين ؟ قال : في موضع كذا وكذا ، فخالف صاحبه . فقال دانيال الله اكبر ، شهدا عليها بالزور . فاحضروا قتلهما . فذهب الثقة الى اللك مبادرا ، فأخبره فبعث الى القاضيين ففرق بينهما . وفعل بهما ما فعل دانيال . فاختلف كما اختلف الغلامان فنادى الملك في الناس: ان احضروا قتــل القاضيين ، فقتلهما ،

فصـــل

وكان على رضي الله عنه وارضاه لا يحبس في الدين ، وبقول « انه ظلم » قال أبو داود _ في غير كتاب السنن _ حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان _ يعني ابن معاوية _ عن محمد بن علي قال ! قال على « حبس الرجل في السحن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم » .

وقال ابو حاتم الرازي: حدثنا يزيد حدثنا محمد بن اسحاق عن أبي جعفر: ان عليا كان يقول «حبس الرجل في السجن بعد ان يعلم ما عليه من الحق ظلم » . وقال ابو نعيم: حدثنا اسماعيل بن ابراهيم قال: سمعت عبدالملك بن عمير بقول: « ان عليا كان اذا جاءه الرجل بغريمه قال: لي عليه كذا ، يقول: اقضه فيقول ما عندي ما اقضيه ، فيقول غريمه: انه كاذب ، وانه غيب ماله . فيقول: الله كاذب ، غيبه ، فيقول: استحلفه بالله ما غيب منه شيئا ، قال لا أرضى بيمينه ، فيقول فما تريد؟ قال: أريد أن تحبسه لي ، فيقول: لا أعينك على ظلمه . ولا أحبسه ، قال: اذا الزمه ، فيقول: أن لزمته كنت ظالما له ، وأنا حائل بينك وبينه » .

قلت: هذا الحكم عليه جمهور الامة فيما أذا كان عليه دين من غير عوض مالي ، كالاتلاف والضمان والمهر ونحوه . فان القول قوله مع يمينه . ولا يحل حبسه بمجرد قول الغربم: أنه مليء ، وأنه غيب ماله .

قالوا وكيف يقبيل قول غريمه عليه ، ولا أهل هناك يستصحبه ولا عوض .

هذا الذي ذكره اصحاب الشافعي ومالك واحمد .

واما اصحاب ابي حنيفة: فانهم قسموا الدين الى ثلاثة اقسام: قسم عن عوض مالي ، كالقرض ، وثمن المبيع ونحوهما ، وقسم لزمه بالتزامه ، كالكفالة والمهر وعوض الخلع ونحوه ، وقسم لزمه بغير التزامه ، وليس في مقابله عوض ، كبدل المتلف وارش الجناية ، ونفقة الاقارب والاوجات ، واعتاق العبد المسترك ونحوه ، ففي القسمين الاولين : يسال المدعي عن اعساد غرامه ، فان اقر باعساره لم يخبس له ، وان انكر اعساره ، وسال

حبسته: حبس لان الاصل بقاء عوض الدين عنده . والتزامه للقسم الآخر باختياره: يدل على قدرته على الوفاء . وهل تسمه ببينة الاعساد قبل الحبس او بعده ؟ على قولين عندهم . واذا قيل: لا تسمع الا بعد الحبس . فقال بعضهم: تكون مدة الحبس شهرا ، وقيل اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل اربعة . قيل سنة والصحيح: انه لا حد له والنه مفوض الى رأي الحاكم .

والذي يدل عليه الكتاب والسنة ، وقواعد الشرع : أنه لا يحبس في شيء من ذلك ، الا أن يظهر بقرينة أنه قادر مماطل ، سواء كان دينه عن عوض او عن غير عوض ، وسواء لزمه باختياره الو بفسير اختياره ، فان الحبس عقوبة ، والعقوبة انما تسوغ بعد تحقق سببها ، وهي من جنس. الحدود . فلا يجوز ايقاعها بالشبهة ، بل يتثبت الحاكم ، ويتأمل حالة الخصم ، ويسأل عنه ، فإن تبين له مطله وظلمه ضربه إلى أن يوفي أو يحبسه ، ولو انكر غريمه اعساره فان عقوبة المعذور شرعا ظلم . وأن لم بتبين له من حاله شيء آخر حتى يتبين له حاله ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لفرماء المفلس الذي لم يكن له ما يوفي دبنه « خدوا ما وجدتم . وليس لكم الا ذلك » وهذا صريح في انه ليس لهم اذا اخدوا ما وجدوه الا ذلك وليس لهم حبسه ولا ملازمته ، ولا ريب أن الحبس من جنس الضرب ، بل قد يكون أشد منه ، ولو قال الغريم للحاكم : أأضربه ألى أن. محضر المال: لم يجبه الى ذلك ، فكيف يجيبه الى الحبس الذي هو مثله او اشد ولم يحبس الرسول صلى الله عليه وسلم طول مدته احدا في دين قط . ولا أبو بكر بعده ، ولا عمر ولا عثمان ، وقد ذكرنا قرول على. رضي الله عنه ،

قال شيخنا رحمه الله : وكذلك لم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا احد من الخلفاء الراشدين زوجا في صداق امرأته اصلا . وفي رسالة الليث الى مالك ـ التي رواها يعقوب بن سفيان الفسوي(١) الحافظ في تاريخه عن اوب عن يحيى بن عبيدالله بن ابي بكر المخزومي ، قال : هذه

⁽¹⁾ من كبار حفاظ الحديث « وفسا » قرية في أيران توفي في البصرة. (سنة ٢٧٧) > الاعلام .

رسالة الليث بن سعد الى مالك فذكرها الى ان قال « ومن ذلك : ان اهل المدينة يقضون في صدقات النساء : انها متى شاءت ان تكلم في مؤخسر صداقها تكلمت ، فيدفع اليها . وقد وافق اهل العراق اهل المدينة على ذلك ، واهل الشمام واهل مصر ، ولم يقض احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده لامرآة بصداقها المؤخر : الا ان يفرق بينهما موت او طلاق ، فتقوم على حقها » ،

قلت : مراده بالمؤخر : الذي اخر قبضه عن العقد فنرك مسمى . وليس المراد به : المؤجل . فإن الامة مجمعة على أن المراة لا تطالب به قبل اجله ، بل هو كسائر الديون المؤجلة . وانما المراد : ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر الى المرأة ، وارجاء الباقي ، كما يفعله الناس اليوم ، فقد دخلت الزوجة والاولياء على تأخيره الى الفرقة ، وعدم المطالبة به ما داما متفقين . ولذلك لا تطالب به الا عند الشر والخصومة ، او تزوجه بغيرها . والله يعلم ــ والزوج والشهود والمراة والاولياء ــ أن الزوج والزوجــة لم يدخلا الاعلى ذلك . فكثير من الناس يسمي صداقا تتجمل به المراة واهلها ، ويعدونه ـــ بل بحلفون له ــ انهم لا يطالبون به . فهذا لا تسمع دعوى المرأة به قبل الطلاق ، او الموت و لايطالب به الزوج ولا يحبس به اصلا . وقل نص احمد على ذلك ، والنها انما تطالب به عند الفرقة أو الموت ، وهذا هو الصواب الذي لا تقوم مصلحة الناس الا به . قال شيخنا رحمه الله : وفي حين سلط النساء على المطالبة بالصدقات المؤخرة ، وحبس الازواج عليها : حدث من الشرور والقساد ما الله به عليم ، وصارت المراة اذا احست من زوجها بصيانتها في البيب ، ومنعها من البروز ، والخروج من منزله والذهاب حيث شاءت: تدعى بصداقها ، وتحبس الزوج عليه ، وتنطلق حيث شاءت . فيبيت الزوج ويظل يتلوى في الحبس ، ونبيت المرأة فيما تبيت فيه . فان قبل : فالشرط انما يكتب حالا في ذمته تطالب به متى شاءت . قيل : لا عبرة بهذا بعد الاطلاع على حقيقة الحال ، وان الزوج لو عرف ان هذا دان حال تطالبه به بعد يوم او شهر ، وتحبسه عليه : لم يقدم على ذلك ابدا ، وأنما دخلوا على أن ذلك مسمى ، تتجمل به المرأة ،

والمهر هو ما ساق اليها ، فأن قدر بينهما طلاق أو موت ، طالبته بذلك . وهنا هو الذي في نظر الناس وعرفهم وعوائدهم ، ولا تستقيم أمورهم الا به ، والله المستعان ، والمقصود: أن الحبس في الدين من جنس الضرب بالسياط والعصي فيه ، وذلك عقوبة لا تسوغ الا عنسد تحقق السبب الموجب ، ولا تسوغ بالشبهة بل سسقوطها بالشبهة أقرب الى قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة ، والله أعلم .

وقال الاصبغ بن نباته : بينما على رضي الله عنه جالس في مجلسه ، اذ سمع ضجة ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا رجلا سرق ، ومعه من يشهد عليه. فامر باحضارهم .. فدخاوا . فشبهد شاهدان عليه : انه سرق درعا . فجعل الرجل يبكي ويناشد عليا أن يتثبت في أمره . فخرج على ألى مجمسع الناس في السوق . فدعا بالشاهدين فأشهدهما الله وخوفهما . فأقاما على شهادتهما . فاما راهما لا يرجعان امر بالسكين ، وقال ليمسك احدهما يده ويقطع االاخر: فتقدما ليقطعاه ، فهاج الناس ، واختلط بعضهم ببعض فقام على عن الموضع. • فارسل الشاهدان يد الرجل وهربا . فقال على : من يدلني على الشاهدين الكاذبين ؟ فلم يوقف لهما على خبر ، قخلى سبيل الرجل . وهذا من احسن الفراسة واصدقها . فانه ولسبى الشاهدين من ذلك ما توليا. ٤ وامرهما أن يقطعا بايديهما من قطع يسلم بالسنتهما . ومن ها هنا قالوا : انه يبدأ الشهود بالرجم اذا شهدوا بالزنا. وجاءت الى علي رضي الله عنه المرأة ، فقالت : أن زوجي وقع على جاريتي بغير امري . فقال للرجل : ما تقول ! قال : ما وقعت عليها الا بامرها . فقال: أن كنت صادقة رجمته .. وأن كنت كاذبة جلدتك الحد ، واقيمت الصلاة وقام ليصلي ففكرت المراة في نفسها . فلم تر لها فرجا في أن يرجم زوجها ولا في أن تجلد ، قولت ذاهبة ، ولم يسأل عنها على •

فصلل

ومن المنقول عن كعب بن سور ، قاضي عمر بن الخطاب : انه اختصم اليه امراتان كان لكل واحدة منهما ولد ، فانقلبت احدى الراتين على احد الصبيين فقتلته ، فادعت كل واحدة منهما الباقى ، فقال كعب لسست

يسليمان بن داود . تم دعا بتراب ناعم ففرشه . ثم امر المرانين فوطئتا عليه نم متى الصبي عليه ، نم دعا القائف ، فقل : انظر في هذه الاقدام فالحقه يا محدهما . قال عمر بن شيبة : واتى صاحب عين «هجر» الى عمر بن الخطاب فقال : يا امير المؤمنين . ان لي عينا ، فاجعل لي خراج ما تسقى . قال : هو لك . فقال كعب : يا امير المؤمنين ، ليس له ذلك . قال : ولم ؟ قال : لانه يقيض ماؤه عن ارضه ، فيسيح في الراضي الناس . ولو حبس ماءه في ارضه لفرقت . فلم ينتفع بارضه ولا بمائه . فمره فليحبس ماءه عسس اراضي الناس ان كان صادقاً . فقال له عمر : اتستطيع ان تحبس ماءك ؟

فصـــل

ومن ذلك : انه يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد اذا عسر ف صدقه ، في غير الحدود ، ولم يوجب الله على الحكام ان لا يحكم وا الا يشاهدين الصلا ، وانما امر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين ، أو بشاهد وامراتين وهذا لا يدل على ان الحاكم لا يحكم باقل من ذلك ، بــل قد حكم النبي صلم الله عليه وسلم بالشاهد واليمين ، وبالشاهد فقسط. فال ابن عباس رضى الله عنهما « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين » رواه مسلم . قال ابو هريرة رضي الله عنه « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد » رواه ابن وهب عسن سليمان بن بلال عن ربيعة عن سهيل عنه . رواه ابو داود . وقال جابر بن عبدالله « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهسسد » رواه الشافعي عن الثقفي عن جعفر بن محمد عن أبيه عنه . وقال علي بن ابي طالب « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق » رواه البيهقي من حديثه ، حدثنا عبدالعزيز الماجشون عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عنه ، وقال : « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين » رواه يعقوب بن سفيان في مسنده . قسال المندرى : وقد روى القضاء بالشاهد واليمين عن رواية عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب ، وابن عمر ، وعبدالله بن عمرو ، وسعد بسن عبادة ، والمفيرة بن شعبة وجماعة من الصحابة ، وعمرو بن حسرم والزببب بن ثعلبه (۱) وقضى شرح ، وعمر بن عبدالعزيز ، قال الليث بن سعد عسسن يحيى بن سعيد : ان ذلك عندنا هو السنة المعروفة ،

قال ابو عبيد : وذلك عن السنن الظاهرة التي هي اكثر من الروايـة والحديث . قال ابو عبيد: وهو الذي نختاره اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ، واقتصاصا لاتره ، وليس ذلك مخالفا لكتاب الله عند من فهمه . ولا بين حكم الله وحكم رسوله اختلاف . انما هو غلط في التأويل خينما لم يجدوا حكم اليمين في الكتاب ظاهرا فظنوه خلافا ، وانما الخلاف لو كان الله حضر اليمين في ذلك ، ونهى عنها . والله تعالى لم يمنع من اليمين ، انما اثبتها في الكتاب الى ان قال - « فرجل وامرأتان » وامسك ثم فسرت السنة ما وراء ذلك ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مفسرة للقرآن مترجمة عنه ، على هذا اكثر الاحكام . كقوله « لا وصيلة لوارث » و « الرجم على المحصن » و « النهي على نكاح المرأة على عمتها وخالتها » و « التحريم من الرضاع ما يحرم من النسب » ر « قطع الموارتة بين اهل الاسلام واهل الكفر » و « ايجابه على المطلقة ثلانا : مسيس الزوج الاخر » في شرائع كليرة ، لا يوجد لفظها في ظاهر الكتاب ، ولكنها سنسن شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فعلى الامة اتباعها ، كاتباع الكتاب وكذلك الشاهد واليمين لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما . وانما في الكتاب « فرجل وامراتان » علم ان ذلك اذا وجدتا ، فان عدمتا قامت اليمين مقامها ، كما علم حين مسلح النبي صلى الله عليه وسلم على وكذلك لما رجم المحصن في الزنى: على ان قوله (٢:٢٤ فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) للبكرين . وكذلك كل ما ذكرنا من السنن على هذا . فما بال الشاهد واليمين ترد من بينها ؟ وانما هي ثلاث منازل في شــهادات الاموال ، اثنتان بظاهر الكتاب بتفسير السنة له . فالمنزلة الاولى : الرجلان لزمه انكار كل شيء ذكرناه لا يجد من ذلك بدا حتى يخرج من قول العلماء

⁽۱) حديثه في ابي داود في باب القضاء باليمين والشاهد ، تحست رقم ٣٦.٨ وما بعده .

قال ابو عبيدة : ويقال لمن انكر الشاهد واليمين ، وذكر انه خلاف القرآن : ما تقول في الخصم يشبهد له الرجل والمراتان وهو واجد لرجلين ، يشبهدان.. له ؟ فان قالوا : الشهادة جائزة ، قيل : ليس هذا اولى بالخلاف ، وقسد. اشترط القرآن فيه أن لا يكون للمراتين شهادة الا مع فقد أحد الرجلين . . فانه سبحانه قال (۲۸۲۰۲ فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان) ولم يقل :. واستشهدوا شهيدين من رجالكم او رجلا وامراتين فيكون فيه الخيار ، كما جعله في الفدية ، كما قال تعالى (١٩٦٠٢ فقدية من سيام او صدقة. او نسك) . وقيل ما جعله في كفارة اليمين باطعام عشرة مساكسين او كسوتهم او تحرير رقبة . فهذه احكام الخيار ولم يقل ذلك في آية الدين. ولكنه قال فيها كما قال في آية الفرائض (١١:٤ فان لم يكن له ولد وورثة. ابواه فلامه الثلث) وكذلك الآية التي بعدها . فقوله ها هنا « أن لم يكن ». كقوله في آية الشهادة « فان لم يكونا » كذلك قال في آية الطهور (٥٠٠ فان لم تجدوا ماء : فتيمموا صعيدا طيبا) وفي آية الظهار (٥٨٠) فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) وكذلك في متعة الحج وكفاره اليمين : ان. الصوم لا يجزيء الواحد ، فأي الحكمين اولى بالخلاف : هذا ام الشاهد. واليمين ، الذي ليس له فيه من الله اشتراط منع ، انما سكت عنه ، الم فسرته السنة ؟ . قال ابو عبيد وقد وجدنا في حكمهم : ما هو اعجب مسن. هذا . وهو قولهم في رضاع اليتيم الذي لا مال له ، وله خال وابن عسم موسران: أن الخال يجبر على رضاعه . لانه محرم . وأنما أشترط التنزيل غيره . فقال « ٢٣٣٠٢ وعلى الوارث مثل ذلك » وقد اجمع المسلمسون ان. لا ميراث للخال مع ابن العم ، ثم لم نجد هذا الحكم في السنة من رسول، الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن احد من سلف العلماء ، وقد وجدنا الشاهد واليمين في آثار متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعسن. غير واحد من الصحابة ومن التابعين .

وقال الربيع قال الشافعي: قال بعض الناس في اليمين مع الشاهد. قولا اسرف فيه على نفسه وقال: ارد حكم من حكم بها ، لانسه خالف القرآن و فقلت له: الله تعالى امر بشاهدين او شاهد وامراتين ؟ قال نعم، فقلت: حتم من الله ان لا يجوز اقل من شاهدين ؟ قال : فان قلته ؟ قلت :

فقله قال: قد قلته . قلت: وتحد في الشاهدين اللذين أمر الله بهما حدا ؟ قال: نعم . حران مسلمان بالغان عدلان . قلت : ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله ؟ قال: نعم . قلت له: أن كان كما زعمت ، خالفت حكم الله . قال : واين ؟ قلت : اجزت شهادة اهل الذمة وهم غير الذين شرط الله أن تجوز شهادتهم . وأجزت شهادة القابلة وحدها على الرلادة . وهذان وجهان اعطيت بهما من جهة العرف . ثم العطيت بغير شهادة في القسامــة وغيرها . قلت : والقضاء باليمين مع الشاهد ليس بخالف حكم الله ، بل هو موافق لحكم الله . اذ فرض الله تعالى طاعة رسوله . فان اتبعب رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن الله سبحانه قبلت ، كما قبلت عن رسوله . قال : افيوجد لهذا نظير في القرآن ؟ قلت نعم . امر الله سبحانه بالوضوء بغسل القدمين أو مسحهما . فمسحنا على الخفين بالسنة ، وقال تعالى (١٤٥٦ قل لا اجد فيما أوحي الي محرماً على طاعم يطعمه - الآية) فحرمنا نحن وانت كل ذي ناب من السباع بالسنة . وقال : (٢٤٤٢ واحل لكم ما وراء ذلكم) فحرمنا نحن وأنت الجمع بين المرأة وعمتها ، وبينها وبين خالتها _ وذكر الرجم ونصاب السرقة _ قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اللبين عن الله معنى ما أراد خاصاً وعاماً . وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : القرآن لم يذكر الشاهدين ، والرجل والمراتين في طرق الحكم التي يحكم بها الحاكم ، وانما ذكر هذين النوعين من البينات في الطرق التي يحفظ بها الانسان حقيه . فقال تعالى (٢٨٢:٢ يا أيها الذين آمنوا اذا تداینتم بدین الی أجل مسمی فاكتبوه ولیكتب بینكم كاتب بالعدل . ولا يأبي كاتب أن يكتب كما علمه الله ، فليكتب وليملل الذي عليه الحق ، وليتق الله ربه . ولا يبخس منه شيئًا . فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفًا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل . واستشهدوا شهيدين من رجالكم . فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان ممن ترضون من الشهداء) فأمرهم سبحانه بحفظ حقوقهم بالكتاب وأمر من عليه المحق أن يملي الكاتب ، فإن لم يكن ممن يصمح الملاؤه أملى عنه وليه ، ثم أمر من

له الحق أن يستشهد على حقه برجلين فأن لم يجد فرجــــل وامرأتان ثم نهى الشهداء المتحملين للشهادة عن التخلف عن اقامتها اذا طلبوا بذلك . نم رخص لهم في التجارة الحاضرة : أن لا يكتبوها ثم أمرهم بالانسهاد عند التبايع . ثم امرهم اذا كانوا على سفر - ولم يجدوا كاتبا أن يستوثقوا بالرهن المقبوضة . كل هذا نصيحة لهم ، وتعليم وارشاد لما يحفظون بـــه حقوقهم وما تحفظ به الحقوق شيء وما احكم به الحاكم شيء . فان طرق انحكم أوسع من الشاهدين والمرأتين . فأن الحاكم يحكم بالنكول واليمين المردودة . ولا ذكر لهما في القرآن . فان كان الحكم بالشباهد الواحد واليمين مخالفًا لكتاب الله ، فالحكم بالنكول والرد أشد مخالفة ، وأيضًا ، فأن الحاكم يحكم بالقرعة بكتاب الله وسنة رسوله الصريحة الصحيحة . ويحكم بالقافة يالسنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها . ويحكم بالفسامة بالسنة الصريحة الصحيحة . ويحكم بشاهد الحال اذا تداعى الزوجان او الصانعان متاع البيت والدكان ، ويحكم - عند من انكر الحكم بالشاهد واليمين -بوجوه الاجر في الحائط فيجعله للمدعي اذا كانت الى جهته . وهذا كليه ليس في القرآن ولا حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من أصحابه . فكيف ساغ الحكم به ، ولم يجعل مخالفًا لكتـــاب الله ؟ ورد ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون وغيرهم من الصحابة ، ويجعل مخالفًا لكتاب الله ؟ بل القول ما قاله أئمة الحديث : أن الحكم بالشاهد واليمين : حكم بكتاب الله . فانه حق . والله سبحانه امر بالحكم بالحق . فهاتان قضيتان ثابتتان بالنص ،

اما الاول: فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده حكموا به ولا يحكمون بباطل. واما الثانية: فقوله تعالى (9:0 لا وان احكم بين بينهم بما انزل الله) وقوله (١:٥٠١ انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله) فالحكم بالشاهد واليمين مما اراه اياه الله قطعا . وقال تعالى (٢ ١:٥١ فلذلك فادع واستقم كما امرت ، ولا تتبع اهوائهم ، وقل آمنت بما انزل الله من كتاب وامرت لاعدل بينكم) وهدا مما حكم به . فهو عدل مأمور به من الله ولابد .

فصـــل

والذين ردوا هذه المسألة لهم طرق :

الطريق الاول: انها خلاف كتاب الله . فلا تقبل . وقد بين الأمسة كالشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم سان كتاب الله لا يخالفها بوجه ، وأنها موافقة لكتاب الله وأنكر الامام احمد والشافعي على من رد احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لزعمه أنها تخالف ظاهر القرآن ، وللامام احمد في ذلك كتاب مفرد سماه «كتاب طاعة الرسول » ،

والذي يجب على كل مسلم اعتقاده : انه ليس في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة سنة واحدة تخالف كتاب الله ، بل السنن مع كتاب الله على ثلاث منازل .

المنزلة الاولى: سنة موافقة ساهدة بنفس ما شهدت به الكتب المنزلة . المنزلة الثانية: سنة تفسر الكتاب ، وتبين مراد الله منه ، وتفيد مطلقه . المنزلة الثالثة: سنة متضمنة لحكم سكت عنه الكتاب فتبينه بيانا مبتدا ولا يجوز رد واحدة من هذه الاقسام الثلاثة ،

وليس للسنة مع كتاب الله منزلة رابعة .

وقد انكر الامام احمد على من قال « السنة تقضي على الكتاب » قال بل السنة تفسر الكتاب وتبينه .

والذي نشهد الله والرسول به: انه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تناقض كتاب الله وتخالفه البتة . كيف و ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل ، وبعه هداه الله . وهو مأمور باتباعه . وهو اعلم الخلق بتأويله ومراده . ولو ساغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك اكثر السنن ، وبطلت بالكلية ، فما من احد يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته الا ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو اطلاقها . وبقول : هذه السنة مخالفة لهذا العموم والاطلاق . فلا تقبل ، حتى أن

الرافضة - قبحهم الله - سلكوا هذا المسلك بعينه في رد السنن الثابتة المتواترة . فردوا قوله صلى الله عليه وسلم « لا نورث . ما تركناه صدقة » وقالوا : هذا حديث يخالف كتاب الله ، قال تعالى (١٠٤٤ ا يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر مثل حظ الانتيين) وردت الجهمية ما شاء الله من الاحاديث الصحيحة في البات الصفات بظاهر قوله (١١٤٢ اليس كمثله شيء) وردت الخوارج ما شاء الله من الاحاديث الدالة على الشفاعة وخروج اهل الكبائر من الوحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت الجهمية احاديث الرؤية - مع كثرتها وصحتها - بما فهموه من ظاهر القرآن في قولسه : (٢٠٣١ لا تدركه الابصار) وردت القدرية احاديث القدر الثابتة بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت كل طائفة ما ردته من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت كل طائفة ما ردته من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت كل طائفة ما ردته من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت كل طائفة ما ردته من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن ،

فاما أن يطرد الباب في رد هذه السنن كلها ، واما أن يرد بعضها ويقبل. بعضها ـ ونسبة المقبول الى ظاهر القرآن كنسبة المردود ـ فتناقض ظاهر

وما من احد رد سنة بما فهمسه من ظاهر القرآن الا وقد قبسل اضعافها . مع كونها كذلك . وقد انكر الامام احمد والشافعي وغيرهما على من رد احاديث تحريم كل ذي ناب من السباع بظاهر قوله تعالى (١٤٥٠٦ قل لا اجد فيما اوحى الى محرما – الآية) .

وقد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على رد سنته التي لم تدكر في القرآن ، ولم يدع معارضة القرآن لها ؟ فكيف يكون انكاره على من ادعى ان سنته تخالف القرآن وتعارضه .

فصــــل

الطريق الثاني: أن اليمسين أنما شرعت في جانب المدعى عليه .. فلا تشرع في جانب المدعى ، قالوا: ويدل على ذلك قوله صلى الله عليسه وسلم (البيئة على المدعي واليمين على من أنكر) فجعل اليمين من جانب المنكر وهذه الطريقة ضعيفة جدا من وجوه .

احدها: أن أحاديث القضاء بالشاهد واليمين أصح وأصرح وأشهر . وهذا الحديث لم يروه أحد من أهل الكتب الستة .

الثاني : انه لو قاومها في الصحة والشهرة لوجب تقديمها عليه الخصوصها وعمومه .

الثالث: أن اليمين أنما كانت في جانب المدعى عليه ، حيث لم يترجح جانب المدعي بشيء غير الدعوى ، ويكون جانب المدعى عليه أولى باليمين لقوته بأصل براءة الذمة ، فكان هو أقوى المدعيين باستصحاب الاصل ،

فكانت اليمين من جهته . فاذا ترجح المدعى بلوث ، أو نكول ، أو شاهد: كان أولى باليمين لقوة جانبه بذلك فاليمين مشروعة في جانب أقوى المتداعيين . فأيهما قوى جانبه شرعت اليمين في حقه بقوته وتأكيدا . ولهذا لما قوى جانب المدعين باللوث شرعت الايمان في جانبهم ، ولما قوى جانب المدعي بنكول المدعى عليه ردت اليمين عليه ، كما حكم به الصحابة . وصوبه الامام احمد . وقال : ما هو ببعيد ، يحلف وبأخذ . ولما قوى جانب المدعى عليه بالبراءة الاصلية : كانت اليمين في حقه ، وكذلك الامناء ، كالمودع والمستاجر والوكيل والوصي : القول قولهم ، ويحلفون ، لقسوة جانبهم بالايمان . فهذه قاعدة الشريعة المستمرة . فاذا اقام المدعي شاهدا واحدا قوي جانبه ، فترجح على جانب المدعى عليه ، الذي ليس معه الا مجرد على جانب المدعى عليه ، الذي ليس معه الا مجرد استصحاب الاصل . وهو دليل ضعيف يدفع بكل دليل يخالفه ، ولهذا الشاهد الواحد ، وقويت شهادته بيمين المدعى . فأي قياس احسن من الشاهد الواحد ، وقويت شهادته بيمين المدعى . فأي قياس احسن من هذا واوضح ؟ مع موافقته للنصوص والآثار التي لا تدفع .

فصيل

وقد ذهب طائفة من قضاة السلف العادلين الى الحكم بشهادة الشاهد الواحد ، اذا علم صدقه من غير يمين .

قال أبو عبيد: روينا عن عظيمين من قضاة أهل العراق ـ شريح ، وزرارة بن أبي أو في رحمهما الله ـ أنهما قضيا بشبهادة شاهد واحد ولا ذكر

لليمين في حديثهما . حدتنا الهيثم بن جميل عن شريك عن ابي استحاق قال : اجاز شريح شهادتي وحدي . حدثنا القاسم بن حميد عن حماد بن سلمة عن عمران بن جدر ، قال : شهد ابو مجلز عن زراره بن ابي او في قال ابو مجلز : فأجاز شهادتي وحدي ، ولم يصب .

قلت: لم يصب عندي ابو مجلز ، والا فاذا على الحاكم صدق الساهد الواحد جاز له الحكم بشهادته ، وان رأى تقويته باليمين فعل ، والا فليس ذلك بشرط والنبي صلى الله عليه وسلم لما حكم بالشاهد وأليمين لم ينسرط اليمين ، بل قوى بها شهادة الشاهد ، وقد قال أبو داود بالسنن (باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم به) نم ساق حديث خزيمة بن ثابت « أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرساً من أعرابي ، فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي ، وأبطأ الاعرابي ، فطفق رجسال فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشي ، وأبطأ الاعرابي ، فطفق رجسال يعترضون الاعرابي ، قيساومونه بالفرس ، ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم : أن كنت مبتاعاً هذا الفرس والا بعته ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع مبتاعاً هذا الفرس والا بعته ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع مناع الاعرابي . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بلى ، قد ابتعته منك ، قال الاعرابي . فطأن النبي ملى الله عليه وسلم : بلى ، قد ابتعته منك . فطأنق الاعرابي يقول : هلم شهيدا ،

فقال خزيمة بن ثابت: إنا اشهد انك قد بايعته ، فأقبل النبي سلى. الله عليه وسلم على خزيمة ، فقال: بم تشهد ؟ قال: بتصديقك يا رسول الله . فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بشهادة رجاين » ، ورواه النسائي ، وفي هذا الحديث عدة فوائد:

منها: جواز شراء الامام الشيء من رجل من رعيته . ومنها: مباشرته الشراء بنفسه .

ومنها: جواز الشراء ممن يجهل حاله ، ولا يسأل من اين لك هذا ؟ ومنها: أن الاشمهاد على البيع ليس بلازم .

ومنها: أن الامام أذا تيقن من غريمه اليمين الكاذبة لم الآن له تعزيره > أذ هو غريمه .

ومنها: الاكتفاء بالشاهد الواحد اذا علم صدقه ، فان النبي صلى الله عليه وسلم ما قال لخزيمة: احتاج معك الى شاهد آخر ، وجعل شهادته بسهادتين . لانها تضمنت شهادته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالصدق العام فيما يخبر به عن الله . والمؤمنون مثله في هذه الشهادة . وانفرد خزيمة شهادته له بعقد التبايع مع الاعرابي ، دون الحاضرين ، لدخول هذا الخبر في جملة الاخبار التي يجب على كل مسلم تصديقه فيها ، وتصديقه فيها من لوازم الايمان ، وهي الشهادة التي تختص بهذه الدعوى ، وقد قبلها منه وحده ،

والحديث صريح فيما ترجم عليه أبو داود رحمه أله . وليس هذا الحكم بالشاهد الواحد مخصوصا بخزيمة ، دون ما هو خير منه أو مثله من الصحابة . فلو شهد أبو بكر وحده ، أو عمر ، أو عثمان ، أو على أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته وحده . والامر الذي لاجله جعل شهادته بشاهدين موجود في غيره ، ولكنه أقام الشهادة وأمسك عنها غيره ، وبادر هو ألى وجوب الاداء ، أذ ذاك من موجبات تصديقه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان ، وتسمية بعض الفقهاء ذلك أخبارا لا شهادة : أمر لفظى لا يقدح في الاستدلال ، ولفظ الحديث برد قوله ، وأجاز شهدة الشاهد الواحد في قضية السلب ولم يطالب القاتل بشهداة آخر ، ولا استحلفه ، وهذه القصة صريحة في ذلك .

ففي الصحيحين عن ابي قتادة قال: « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر ، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، قال: فرايت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين ، فاستدرت له حتى آتيته من ورائه ، فضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل علي " ، فضمني ضحمة وجدت منها ربح الموت ، ثم ادركه الموت ، فأرسلني ، فلحقصت عمر بن الخطاب ، فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله ، ثم أن الناس رجعوا ، وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : من قتل قتيلا له عليه بينة

فله سلبه . قال : فقمت ، ثم قلت : من يشهد لي ؟ نم جلست . تم قال ذلك الثانية ، فقمت . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما لك يا ابا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة . فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه عنه . فقال أبو بكر الصديق : لا ها الله لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صدق . فأعطه اياه ، قال أبو قتادة : فأعطانيه ، فبعت الدرع فأبتعت به مخرفا في بني سليمة فانه لاول مال تأتلته في الاسلام » .

وهذا يدل على أن البينة تطلق على الشاهد الواحد ، ولم يستحلفه النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أحد الوجوه في هذه المسسالة ، وهو الصواب : انه يقضي له بالسلب بشهادة واحد ولا معارض لهذه السنة ، ولا مسوغ لتركها ، والله أعلم ،

وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة المرأة الواحدة في الرنساع ، وقد شهدت على فعل نفسها ، ففي الصحيحين عن عقبة بن الحارث: هائه تزوج أم يحيى بنت أبي أهاب ، فجاءت أمة سوداء ، فقالت : على الرضعتكما ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأعرض عني ، قال : فتنحيت فذكرت ذلك له قال : فكيف ؟ وقد زعمت أن قد أرضعتكما » وقد نص أحمد على ذلك ، في رواية بكر بن محمد عن أبيه قال في المرأة تشهد على ما لا يحضره الرجال من أثبات استهلال الصبي وفي الحملام يدخله النساء ، فيكون بينهن جراحات ، وقال اسحاق بن منصور : قلت لاحمد في شهادة الاستهلال : تجوز شهادة أمرأة وأحسدة في الحيض والعذرة والسقط والحمام ، وكل ما لا يطلع عليه إلا النساء ؟ فقال : تجوز شهادة أمرأة أذا كانت ثقة .

فصيل

ويجوز القضاء بشهادة النساء مفردات(١) متفرقات في غير الحدود والقصاص عند جماعة من الخلف والسلف .

⁽١) في نسمخة الفقى غير موجودة .

فال أبو عبيد : حدثنا يزيد عن جرير بن حازم عن الزبير بن حديث عن أبي لبيد : « أن سكرانا طلق أمراته تلاتا . فرفع ذلك ألى عمر . وشهد عليه أربع نسوة ففرق بينهما عمر » حدثنا أبن أبي زائدة عن يزيد عن حجاج عن عطاء أنه أخذ بشهادة النساء في النكاح . حدثنا أبن أبي زائدة عن أبن عون عن الشعبي عن شريح : أنه أجاز شهادة النساء في الطلاق . وأنما روأه البو لبيد . ولم يدوك عمر .

وقد قال بعض الفقهاء: تجوز شهادة النساء في الحدود .

فالاقوال الثلاثة ، أرجحها : انه تجوز شهادة النساء متفرقات فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً ، قال الاثرم : قلت لابي عبدالله : شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز ؟ قال : نعم ،

وقال على : سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع تجوز ؟ قال : نعم . وكذلك قال في رواية الحسن بن نواب ، ومحمد أبن الحسن وابي طالب ، وابن منصور ، ومهنا ، وحرب . واحتج بحديث عقبة بن الحارث هذا . وقال : هو حجة في شهادة العبد . لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادتها وهي أمة .

وقال أبو الحارث: سألت احمد عن شهادة القابلة ؟ فقال: هو موضع لا يحضره الرجال ، ولكن أن كن اثنتين أو ثلائاً فهو أجود ، وقال في رواية أبراهيم بن هاشم _ وقد سئل عن قول القابلة: أيقبل ؟ قال: كلما كثر كان أعجب الينا: ثلاثاً ، أو أربع .

وقال سندي: سألت احمد عن شهادة امراتين في الاستهلال ؟ فقال: يجوز ، ان هذا شيء لا ينظر اليه الرجال .

وقال مهذا: سالت احمد عن شهادة القابلة وحدها في استحملال الصبي ؟ فقال: لا تجوز شهادتها وحدها .

وقال لي أحمد بن حنبل ، قال أبو حنيفة : تجوز شمهادة القابلة بوحدها . وان كانت يهودية أو نصرانية ، فسألت أحمد فقلت : هو كما قال أبو حنيفة ؟ فقال : أنا لا أقول تجوز شهادة وأحدة مسلمة فكيف أقسول بهودية ؟

واختلفت الرواية عنه في الاستهلال: هل يكتفي فيه بواحدة أم لابد من اثنتين ؟ وكذلك الولادة .

وقال احمد بن القاسم: سئل احمد عن شههادة المراة في الولادة. والاستهلال ، هل تجوز امرأة او امراتان ؟ قال امرأتان اكثر ، وليست. الواحدة مثل الاتنتين ، وقد قال عطاء: اربع ، ولكن امرأتان تقبل في مثل هذا ، اذا كان في امر النساء مما لا يجوز ان يراه الرجال ،

وقال احمد بن ابي عبيدة : ان ابا عبدالله قيل له : فالشهادة على الاستهلال ؟ قال : احب الى ان يكون امراتين .

وقال حرب: سئل أحمد ، قيل له: الشهادة على اسنهلال الصبي ؟ قال : لا . الا أن يكون أمرأتين ، وكذلك كل شيء لا يطلع عليه الرجال لا يعجبه شهادة أمرأة وأحدة ، حتى يكون أمرأتين ،

وقال ابو طالب: قلت لاحمد: ما تقول في شهادة القابلة تشهه بالاستهلال ؟ فقال: تقبل شهادتها . هنذا ضرورة ، قال ويقبل قول المرأة الواحدة .

وقال هارون الحمال: سمعت أبا عبدالله بذهب الى انه تجوز شهادة الفابلة وحدها. فقيل له: اذا كانت مرضية ؟ فقال: لا يكون الا هكذا.

وقال اسحاق بن منصور: قلت لاحمد: هل تجوز شهدة المراة ؟ قال: شهادة المرأة في الرضاع والولادة فيما لا يطلع عليه الرجال. قال: واجوز شهادة امرأة واحدة اذا كانت ثقة ، فان كان اكثر فهو احب الى .

وقال اسماعيل بن سعيد: سألت احمد: هل تقبل شهادة اللمية على الاستهلال ؟ قال: لا ، وتقبل شهادة المراة الواحدة اذا كانت مسلمة عدلة .

فصـــل

وفي هذا الباب حديثان واثر وقياس .

فأحد الحديثين متفق على صحته . وهو حديث عقبة بن الحارث . وقد تقدم . والحديث التاني : رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما من حديث ابي عبدالرحمن المدائني ـ وهو مجهول ـ عن الاعمش عن حديفة « ان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة » .

وأما الاتر: فقال مهنا: سألت أحمد عن حديث على رضي الله عنه: « أنه أجاز سُهادة القابلة » عمن هو ؟ فقال: هو عن سُعبة عن جابر الجعفى عن عبدالله بن يحيى عن على •

قلت : ورواه الثوري عن جابر ، وقال الشافعي : لو ثبت عن علي. صرنا اليه ، ولكنه لا يثبت عنه .

وتناظر الشافعي ومحمد بن الحسن في هذه المسألة بحضرة الرشيد . فقال له الشافعي : بأي شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها ، حتى ورئت من خليفة ملك الدنيا مالا عظيماً ؟ قال : بعلي بن ابي طالب . قال الشافعي : فقلت : فعلي انما روى عنه رجل مجهول ، يقال له عبدالله بن يحيى ، وروى عن عبدالله : جابر الجعفي وكان يؤمن بالرجعة .

وقال البيهقي: وقد روى سويد بن عبدالعزيز عن غيلان بن جامع عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه عن على ، وسويد هذا: ضعيف ، قال اسحاق أبن ابراهبم الحنظلي: لو صحت شهادة القابلة عن على لقلنا به ، ولكن في اسناده خلل ،

قلت: وقد رواه ابو عبيد ، حدثنا ابن ابي زائدة عن اسرائيل عن عبد الاعلى الثعلبي عن محمد بن الحنفية عن علي ، ورواه عن الحسن وابراهيم النخعي وحماد بن ابي سليمان ، والحارث العكلي والضحاك ، وقد روي. عن علي ما مدل على الله لا يكتفي بشهادة المرأة الواحدة .

قال ابو عبيد: روى عن علي بن ابي طالب « ان رجلا أداه ، فأخبره ان امرأة اتته ، فذكرت انها ارضعته وامرأته ، فقال : ما كنت لافرق بينك وبينها ، وان تنزه خير لك ، قال : نعم » ثم اتى ابن عباس فسأله ؟ فقال له مثل ذلك . قال : تحدثون عن ذلك بهذا عن حكام بن صالح عن قائد بن بكر عن على وابن عباس ، حدثني على بن معبد عن عبدالله بن عمرو عن الحارث الفتوي « ان رجلا من بني عامر تزوج امرأة من قومه ، فدخلت عليهما امرأة ، فقالت : الحمد لله ، والله لقد أرضعتكما ، انكما لابناي ، فانقبض كل واحد منهما عن صاحبه ، فخرج الرجل حتى اتى المغيرة بن فانقبض كل واحد منهما عن صاحبه ، فخرج الرجل حتى اتى المغيرة بن

شعبة فأخبره بقول المراة . فكتب فيه الى عمر ، فكتب عمر : ان ادع المرجل والمراة . فان كان لها بينة على ما ذكرت فقرق بينهما ، وان لم يكن لها بينة فخل بين الرجل وبين امراته ، الا ان يتنزها ، ولو فتحنا هذا الباب المناس لم تشأ امراة ان تفرق بين اثنين الا فعلت » ، حدثنا عبدالرحمن عن سفيان قال : سمعت بديل بن اسلم يحدث « ان عمر بن الخطاب لم يجز شهادة امراة في الرضاع » حدثنا هاشم اخبرنا ابن ابي ليلى وحجاج عن عكرمة بن خالد « ان عمر بن الخطاب اتى في امراة شهدت على رجل وامراته الها قد ارضعتهما ، فقال : لا ، حتى يشهد رجلان او رجل وامراتان » .

قال ابو عبيد: وهذا قول اهل العراق ، وكان الاوزاعي يأخذ بالقول الاول . واما مالك : فانه كان يقبل فيه شهادة امراتين .

قلت: ابو حنيفة واصحابه يقبلون شهادة النسساء منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال ، كالولادة والبكارة وعيوب النساء . ويقبلون فيه شهادة امرأة واحدة . قالوا: ولانه لابد من ثبوت هذه الاحكام ، ولا يمكن للرجال الاطلاع عليها . وانما يطلع عليها النساء على الانفراد . فوجب قبول شهادتين على الانفراد . قالوا: وتقبل فيه شهادة الواحدة ، لان ما قيل فيه قول النساء على الانفراد لم يشترط فيه العدد ، كالرواية . قالوا: واما استهلال الصبي . فتقبل شهادة المرأة فيه بالنسبة الى الصلاة على الطفل ، ولا تقبل بالنسبة للميراث . وتبوت النسب عند ابي حنيفة وعند صاحبيه يقبل بالنسبة للميراث . وتبوت النسب عند ابي حنيفة وعند صاحبيه يقبل أيضا . لان الاستهلال صوت يكون عقيب الولادة . وتلك حالة لا يحضرها المرجل . فدعت الضرورة الى قبول شهادتين ، وابو حنيفة يقضي احكام الشهادة ، واثبت الصلاة عليه بشهادة المرأة احتياطا ، ولم يثبت الميراث والنسب بشهادتها احتياطا .

قالوا: وأما الرضاع: فلا تقبل فيه شهادة النساء منفردات ، لان الحرمة متى ثبتت ترتب عليها زوال ملك النكاح ، وأبطال الملك لا يثبت الا بشهادة الرجال ، قالوا: ولانه مما يمكن اطلاع الرجال عليه .

قال الشافعي: لا يقبل في ذلك كله أقل من اربع نسوة ، أو رجل وأمراتين . قال أبو عبيسة: فأما الذين قالوا تقبل شهادة الواحسة في الرضاعة ، فأنهم أحلوا الرضاع محل سائر أمور النساء التي لا يطلع عليها الرجال ، كالولادة والاستهلال ونحوهما وأما الذين أخذوا بشهادة الرجلين ، أو الرجل والمراتين : فأنهم رأوا أن الرضاعة ليست كالفروج التي لا حظ للرجال في مشاهدتها ، وجعلوها من ظواهر أمور النساء ، كالشهادة على الوجوه ، والذين أجازوها بالمراتين : ذهبوا إلى أن الرضاعة — وأن لم يكن النظر في التحريم كالعورات — فأنها لا تكون الا بظهور الثدي والنحور ، وهذه من محاسن النساء التي قد جعل الله فرضها الستر على الرجال الإجانب ،

قال أبو عبيد : والذي عندنا في هذا : اتباع السنة فيما يجب على الزوج عند ورود ذلك ، فاذا شهد به عنده المراة الواحدة بانها قد ارضعته وزوجته ، فقد لزمته الحجة من الله في اجتنابها ، ويوجب عليه مفارقتها ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمستفتي في ذلك « دعها عنك » وليس لاحد أن يفتي غيره ، إلا أنه له يبلغنا أله صلى الله عليه وسلم حكم بينهما بالتفريق حكما ، مثل ما حكم في المتلاعنين ، ولا أمر فيه بالقتل ، كالذي تزوج أمراة أبيه ، ولكنه غلظ عليه في الفتية ، فنحن ننتهي ألى ما أنتهى اليه . فاذا شهدت معهما أمرأة أخرى فكانتا أثنتين ، فهناك يجب التفريق بينهما في الحكم وهو عندنا معنى قول عمر « أنه لم يجز شهادة المرأة الواحدة في الرخلين أو الرجل والمراتين ، لما حظر على الرجال من الذي فيسه ذكر الرجلين أو الرجل والمراتين ، لما حظر على الرجال من النظر ألى محاسن ألنساء ، وعلى هذا يوجه حديث على بن أبي طالب وأبن عباس رضي الله عنهما في المرأة الواحدة ، أذ لم يوقتا فوق ذلك وقتا بادنى ما يكون بعسد ألواحدة إلا أثنتان من النساء والله أعلم .

قال ابو عبيد: حدثنا الحجاج عن ابن جريج عن أبي بكر بن ابي سيرة عن موسى بن عقبة اخبره عن القعقاع بن حكيم عن ابن عمر قال « لا تجوز شهادة النساء وحدهن ، الا على ما لا يطلع عليه الا هن من غير عورات النساء وما اشبه ذلك من حملهن وحيضهن » .



فصـــل

وقد صرح الاصحاب: انه تقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة ، وهو الذي نقله الخرقي في مختصره ، فقال: وتقبل شهادة الطبيب العدل في الموضحة ، اذا لم يقدر على طبيبين ، كذلك البيطار في داء الدابة .

قال الشيخ في المغني: اذا اختلفا في الجرح: هل هو موضحة ام لا؟ أو في قدره ، كالهاشمة والمنفلة والمأمومة والسمحاق او غيرهما ، او اختلفا في داء يختص في معرفته الاطباء ، او داء الدابة . فظاهر كلام الخرقي: انه اذا قدر على طبيبين او بيطارين لا يجتزا بواحد منهما لانه مما يطلع عليه الرجال . فلم يقبل فيه شهادة رجل واحد كسنائر الحقوق ، وان لم يقدر على اتنين اجزا واحد . لانها حالة ضرورة ، فانه لا يمكن كل احد ان يشهد به ، لانه مما يختص به اهل الخبرة من اهل الصنعة ، فيجعل بمنسزلة العيوب تحت الثياب تقبل فيه المراة الواحدة ، فقبول قول الرجسل في هذا اولى .

قال صاحب المحرر: ويقبل في معرفة الموضحة وداء الدابة ونحوها طببب واحد وبيطار واحد ، اذا لم يوجد غيره ، نص عليه .

فصل في القضاء بالنكول ورد اليمين

وقد اختلفت الآثار في ذلك ، فروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم ابن عبدالله « أن عبدالله بن عمر باع غلاما له بثمائمائة درهم ، وباعه البراءة ، فقال الذي ابتاعه لعبدالله بن عمر : بالغلام داء لم تسسمه ا فقال عبدالله بن عمر : أني بعته بالبراءة ، فقضى عثمان بن عفان على عبدالله بن عمر باليمين ، أن يحلف له : لقد باعه الفلام وما به داء يعلمه ، فأبى عبدالله أن يحلف له ، وارتجع العبد ، فباعه عبدالله بن عمر بعد ذلك بالف وخمسمالة درهم » ، وفي طريق اخرى « أنه لما أبى أن يحلف حكم عليه عثمان بالنكول » .

قال ابو عبيد : وحكم عثمان على ابن عمر في العبد الذي كان باعه البراءة فرده عليه عثمان حين نكل عن اليمين ، ثم لم ينكر ذلك ابن عمر

من حكمه ، ورآه له لازما ، فهل وجد امامان اعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبمعنى حديثه منهما لا فذهب الى ذلك ابو حنيفة واحمد في المشهور من مذهبه ،

واما رد اليمين: فقال ابو عبيد: حداونا عن مسلمة بن علفمة عن داود بن ابي هند عن الشعبي « ان المقداد استلف من عثمان سبعة آلاف درهم . فلما قضاها اتاه باربعة آلاف . فقال عثمان انها سبعة . فقال المقداد ما كانت الا اربعة ، فما زالا حتى ارتفعا الى عمر ، فقال المقداد: يا أنمير المؤمنين: ليحلف انها كما يقول ، وليأخذها ، فقال عمر: انصفك ، احلف انها كما تقول ، وخذها » .

قال ابو عبيد: فهذا عمر قد حكم برد اليمين ، وراى ذلك القداد ، ولم ينكره عثمان . فهؤلاء ثلاثة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوا برد اليمين . حدثنا هشيم عن حصيين بن عبدالرحمن قال : كان شريح يقضي برد اليمين . وحدثنا بزيد عن هشام عن ابن سيرين عن شريح : أنه كان اذا قضى عن رجل باليمين ، فردها على الطالب ، فلم يحلف : لم يعطه شيئا ، ولم يستحلف الآخر . وحدثنا عباد بن العوام عن الانسعث عن الحكم بن عتيبة عن عون بن عبدالله بن عتيبة بن مسعود : ان اباه كان اذا قضى على رجل باليمين ، فردها على الذي يدعي ، فأبى ان يحلف : لم يجعل قضى على رجل باليمين ، فردها على الذي يدعي ، فأبى ان يحلف : لم يجعل له شيئا . وقال : لا اعطيك ما لا تحلف عليه .

قال أبو عبيد: على أن رد اليمين له أصل في الكتاب والسنة . فالذي في الكتاب: قول الله تعالى (١٠٦٠٥ اثنان ذوا عدل منسكم أو آخران من غيركم) ثم قال (١٠٧٠٥ ، ١٠٨ فأن عشر على أنهما استحقا اثما فآخران بقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ، فيقسمان بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وما اعتدينا ، إنا أذا لمن الفاللين ، ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها ، أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم) .

وأما السنة فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسامة بالإيمان على المدعين ، فقال « تستحقون دم صاحبكم بأن يقسم منكم خمسون : ان

يهود قتلته . فقالوا: كيف نقسم على شيء لم نحضره ؟ قال: فيحلف لكم, خمسون من يهود ما قتلوه » قال: فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم, على الآخرين ، بعد ان حكم بها للاولين ، فهذا هو الاصل في رد اليمين .

قلت : وهذا فذهب الشافعي ومالك ، وصوبه الامام احمد .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه: ليس المنقول عن. الصحابة رضي الله عنهم في النكول ورد اليمين بمختلف . بل هذا له موضع ، وهذا له موضع . فكل موضع أمكن المدعي معرفته والعلم به 6 قرد المدعي. عليه اليمين ، فانه أن حلف استحق ، وأن لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعى عليه . وهذا كحكومة عثمان والمقداد ، فإن المقداد قال لعثمان. « المحلف ان الذي دفعته الى كان سبعة الاف وخدها » فان المدعى هنا يمكنه معرفة ذلك والعلم به . كيف وقد ادعى به ؟ فاذا لم يحلف لم يحكم له الا ببيئة: او اقرار . واما اذا كان المدعى لا يعلم ذلك ، والمدعى عليه هو المنفرد بمعرفته : فانه اذا نكل عن اليمين حكم عليه بالنكول ، ولم تود على. المدعى ، كحكومة عبدالله بن عمر وغريمه في الفلام ، فان عثمان قضى عليه « أن يحلف أنه باع الغلام وما به داء يعلمه » وهذا يمكن أن يعلمه البائع . فانه انما استحلفه على نفى العلم: انه لا يعلم به داء . فلما امتنع من هذه اليمين قضى عليه بنكوله ، وعلى هذا : أذا وجد بخط أبيه في دفتره : أن له. على فلان كذا وكذا ، فادعى به عليه ، فنكل . وسأله احلاف المدعى : ان أباه اعطاني هذا ، أو أقرضني أياه ، لم ترد عليه اليمين ، فأن حلف المدعى عليه ، والا قضى عليه بالنكول . لأن المدعى عليه يعلم ذلك . وكذلك لو ادعى عليه : أن فلانا أحالني عليك بمائة . فانكر المدعى عليه ونكل عن اليمين ، وقال للمدعى : إنا لا أعلم أن فلانا أحالك ، ولكن أحلف وخذ . فهاهنا أن لم يحلف لم يحكم له بنكول المدعى عليه .

وهذا الذي اختاره شيخنا رحمه الله هو فصل النزاع في النكسول، ورد اليمين وبالله التوفيق .

فصل في مذهب أهل المدينة في الدعاوي

وهو من اشد(۱) المذاهب واصحها ، وهي عنده مثلاث مراتب:
المرتبة الاولى: دعوى يشهد لها العرف بانها مشبهة ، أي تشسبه
ان تكون حقاً ،

المرتبة الثانية: ما يشهد العرف بانها غير مشبهة ، الا انه لم بقض بكذبهــا .

المرتبة الثالثة : دعوى يقضي العرف بكذبها .

فاما المرتبة الاولى: فمثل ان يدعي سلعة معينة بيد رجل ، أو يدعى غريب وديعة عند غيره أو يدعي مسافر: أنه أودع أحد رفقته ، وكالمدع على صانع منتصب للعمل: أنه دفع اليه متاعاً يصنعه ، والمدعي على بعض أهل الاسواق المنتصبين المبيع والشراء: أنه باعه منه أو اشترى ، وكالرجل يذكر في مرض موته: أن له ديناً قبل رجل ، ويوصي أن يتقاضى منسه فبنكره ، وما أشبه هذه المسائل ، فهذه المدعوى تسمع من مدعيها ، وله أن يقيم البينة على مطابقتها ، أو يستحلف المدعى عليه ، ولا يحتسساج في استحلافه إلى اثبات خلطة .

واما المرتبة الثانية: فمثل ان يدعي على رجل دينا في ذمته ، ليس داخلا في الصور المتقدمة ، او يدعي على رجل معروف بكثرة الللل: انه اقترض منه مالا ينفقه على عياله ، او يدعي على رجل ، لا معرفة بينه وبينه البتة: انه اقرضه او باعه شيئا في ذمته او أجل ونحو ذلك .

فهذه الدعوى تسمع . ولمدعيها أن يقيم البيئة على مطابقتها .

⁽۱) في مطبوعة الفقي رحمه الله تعالى «اسد" » من السداد والصواب ، والصحيح ما جاء بمخطوطتنا حيث اجتمع فيها تبيان حال اهل المدينسة بقوله من «اشد" المذاهب واصحها » فاجتمعت لهم شدة العمل وصحيح الفعسل .

قالوا: ولا يملك استحلاف المدعى عليه على نفيها الا باثبات خلطة يينه وبينه قال ابن القاسم: والخلطة ان يسالفه ، او يبايعه ، او يشتري منه مرارآ . وقال سيحنون: لا تكون الخلطة الا بالبيع والشراء بين المتداعيين . قالوا: فينظر الى دعوى المدعي . فان كانت تشبه ان يدعي يمثلها على المدعى عليه: احلف له . وان كانت مما لا تشبه ، وينفيها العرف: لم يحلف الا ان يبين المدعى عليه خلطه .

قالوا: فان لم تكن خلطة . وكان المدعى عليه متهما . فقال سحنون : يستحلف المتهم ، وان لم تكن خلطة . وقال غيره : لا يسنحلف .

وتثبت الخلطة عندهم باقرار المدعى علبه بها وبالشاهدين ، والشاهد والبمين ، والرجل الواحد والمرأة الواحدة .

قالوا : واما المرتبة الثالثة فمثالها : أن يكون رجـــل حائزا لدار ، متصرفا فيها السنين العديدة الطويلة بالبناء والهدم والاجارة واللعمارة ، وينسبها الى نفسه ، ويضيفها الى ملكه ، وانسان حاضر يراه ويشساهد أفعاله فيها طول هذه المدة ، وهو مع ذلك لا يعارضه ، ولا يذكر أن له فيها حفاً ، ولا مانع يمنعه من مطالبته من خوف سلطان ، او ما اشبه ذلك من الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ، ولا بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ، ولا شركة في ميراث ، او ما اشبه ذلك مما يتسامح فيه بالقرابات والصهر بينهم . بل كان عرياً من جميع ذلك ، ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لمنفسمه ويزعم انها له ، ويريد ان يقيم بذلك بينة . فدعواه غير مسموعة اصلا فضلا عن بينته ، وتبقى الدار بيد حائزها . لان كل دعوى يكلبها العرف وتنفيها العادة ، فانها مرفوضة غير مسموعة . قال الله تعالى (١٩٩٢) وأمر بالفرف) وقد أوجبت أالشريعة الرجوع اليه عند الاختلاف في الدعاوى ، كالنقد والحمولة والسير ، وفي الابنية ومعاقد القمعك ، ووضع الجدوع على الحائط وغير ذلك . قالوا : ومثل ذلك : ان تأتى المرأة بعد سنين متطاولة تدعي على الزوج انه لم يكسها في شتاء ولا صيف 4 ولا انفق عليها شيئًا . فهذه اللعوى لا تسمع لتكذيب العرف والعادة لها . ولا سيما اذا كانت فقيرة والزوج موسرا . ومن ذلك : قال القاضي عبدالوهاب في رده على المزني : مدهب مالك : ان المدعى عليه لا يخلف للمدعي بمجرد دعواه ، دون ان ينضم اليها علم بمخالطة بينهما او معاملة . قال شيخنا أبو بكر : او تكون الدعوى تليق بالمدعى عليه ، ولا يتناكرها الناس ولا ينفيها عرف . وهذا مروي عن علي بن ابي طالب ، وعمر بن عبدالعزيز ، وعن فقهاء المدينة السبعة .

قال: والدليل على صحته: أنه قد ثبت وتقرر أن الاقدام على اليمين بصعب ، ويثقل على كثير من الناس ، سيما على أهل الدين وذوي اللواتب والاقدار ، وهذا أمر معتاد بين الناس على ممر الاعصار ، لا يمكن جحده ، وكذلك روى عن جماعة من الصحابة : الهم افتدوا من ايمانهم ، منهم عثمان وابن مسمود وغيرهما ، واأنما فعلوا ذلك لمروءتهم ، ولئلا يبقى للظلمة اليهم اذا حلفوا ــ ممن يعادي الحلف ، ويحب الطعن عليه ــ طريق الى ذلك ، ولعظم شأن اليمين وعظم خطرها ، ولذا جعلت بالمدينة عند المنبر ، وان يكون مما يحلف عليه عنده مما له حرقه ، كربع دينار فصاعد آ فلو مكن كل مدع ان بحلتف المدعى عليه بمجرد دعواه لكان ذلك ذريعة الى امتهان اهل المروءات وذوى الاقدار والاخطار والديانات لمن يريد التشفي منهم ، لانه لا بجد اقرب ولا اخف كلفة من أن يقدم الواحد منهم ممن يعاديه من أهل الدين والفضل الى مجلس الحاكم ليدعى عليه ما يعلم أنه لا ينهض به ، أو الا بعترف ليتشفى منه بتبذله ، وإن يرآه الناس بصورة من أفدم على اليمين عند الحاكم . ومن يريد أن يأخا من أحد من هؤلاء شيئًا على طريق الظلم والعدوان وجد اليه سبيلا ، لعله الن يفتدي به يمينه منه ، لئلا ينقص قدره في اعين الناس ، وكلا الامرين موجود في الناس اليوم .

قال: وقد شاهدنا من ذلك كثيراً ، وحضرنا بعضه ، فكان ما ذهب اليه مالك ومن تقد ممن الصحابة والتابعين: حراسة لمروءات الناس . وحفظاً لها من الضرر اللاحق بهم ، والاذى المتطرق اليهم ، فاذا قويت دعوى المدعي بمخالطة او معاملة ضعفت التهمة ، وقوي في النفس ال مقصوره غير

ذلك فأحلف له ، ولهذا لم نعتبر ذلك الفريبين ، لأن في الغربة لا تكاد تلحق المروءة فيها ما يلحقها في الوطن ،

فان قيل : فيجب ان لا يحضره مجلس الحاكم أيضاً ، لان في ذلك امتهاناً له والبتذالا .

قيل: له حضور مجلس الحاكم لانه لا عار فيه ، ولا نقص يلحق من حضره ، لان الناس يحضرونه ابتداء في حوائج لهم ومهمات ، وانما العار الاقدام على اليمين ، لما ذكرناه .

وايضا ، فأنه يمكن المدعي من احضاره ، لعله يقيم عليه البينة ، ولا تقطعه من حقه .

فان قيل: فاليمين الصادقة لا عار فيها ، وقد حلف عمر بن الخطاب وغيره من السلف ، وقال لعثمان بن عفان ، لما بلغه انه افتدى بيمبنسه ما منعك أن تحلف اذا كنت صادقاً » •

قيل: نكارة العادات لا معنى لها ، واقرب ما يبطل به فولهسم: ما ذكرناه من افتداء كثير من الصحابة والسلف ايمانهم ، وليس ذلك ألا لصرف الظلمة عنهم ، وأن لا يتطرق اليهم تهمة ، وما روى عن عمر : أنما هو لتقوية نغس عثمان ، وأنه أذا حلف صادقا فهو مصيب في الشرع ، ليضعف بذلك نفوس من يريد الاعنات ، ويطمع في أموال الناس بادعاء المحال ، ليفتدوا ايمانهم منهم بأموالهم .

وأيضا فان ارادوا ان اليمين الصادقة لا عار فيها عند الله : فصحيح ، ولكن ليس كل ما لم يكن عارا عند الله لم يكن عارا في ذلك ونحن نعلم ان المباح لا عار فيه عند الله ، هذا اذا علم كون اليمين صدقا ، وكلامنا في يمين مطلقة لا يعلم باطنها .

قال: ودليل آخر ، وهو أن الاخذ بالعرف وأجب ، لقسوله تمالى (وأمر بالعرف) ومعلوم أن من كانت دعواه يتقيها العرف ، فأن الظن قد سبق اليه في دعواه بالبطلان ، كبقال يدعي على خليفة أو أمير ما لا يليق بمثله شراؤه ، أو تطرق تلك الدعوى عليه .

طت: ومما يشبهد لذلك ويقويه: قول عبدالله بن مسعود الذي رواه عنه الامام احمد وغيره ـ وهو ثابت عنه ـ « أن الله نظر في قلوب العباد ، فراي قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فأختاره لرسالته . ئم نظر في قلوب العباد بعده . فراى قلوب اصحابه خير قلوب العباد ، فأختارهم لصحبته ، فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح » ولا ريب أن المؤمنين - بل وغيرهم -يرون من القبيح: أن تسمع دعوى البقال على الخليفة والامير: انه باعه جمائة الف دينار ولم يوقه اياها ، او انه اقترض منه الف دينار او نحوها ، او انه تزوج ابنته الشوهاء ، ودخل بها ، ولم يعطها مهرها . او تدعي امرأة مكثت مع المزوج ستين سنة او نحوها: انه لم ينعَق عليها يوما واحدا ، ولا كساها خيطاً ، وهو يشاهد داخلا وخارجا اليها بأنواع الطعام والفواكه ، فتسمع دعواها ويحلف لها ، ويحبس على ذلك كله ، أو تسمع دعوى الذاعر الهارب وبيده عمامة لها ذؤابة ، وعلى رأسه عمامة ، وخلفه عالم مكشوف الراس ، فيدعي الذاعر أن العمامة له ، فتسمع دعواه ، ويحكم له بها بحكم النيد . او يدعي رجل معروف بالفجور واذى الناس على رجل مشمود بالدبانة والصلاح: انه نقب بيته وسرق متاعه . فتسمع دعواه ويستحلف له ، فان نكل قضى عليه ، او يدعي رجل على رجل مشهور بالخير والدين : انه تعرض لزوجته او لولده ، او لقريبه بكلام قبيح او فعل فلا تسمع دعواه . ويعزز المدعي بذلك . أو يدعي رجل معروف بالشيحاذة وسؤال الناس : انه اقرض تاجرا من أكابر التجار مائة الف دينار ، أو أنه غصبها منه ، او أن ثياب التاجر التي هي عليه ملك الشحاذ شلحه أباها أو غصبها منه ، ونحو ذلك من الدعاوى التي يشهد الناس بغطرهم وعقولهم : انها من اعظم الباطل ، فهذه لا تسمع ، ولا يحلف فيها المدعى عليه ، ويعزو المدعى تعزير امثاله . وهذا الذي تقتضيه الشريعة التي بناها على الصدق والعدل ، كما قال تعالى (١١٥٠٦ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلا ، لا مبدل لكلماته) خالشر عة النزلة من عند الله لا تصدق كاذبا ، ولا تنصر ظالما .

فصـــل

ورأيت لشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله ورضي عنه في ذلك جواب سؤال: هل السياسة بالضرب والحبس للمتهمين في الدعاوى وغيرها من الشرع أو لا ؟ واذا كانت من الشرع فمن يستحق ذلك ، ومن لا يستحقه ؟ وما قدر الضرب ومدة الحبس ؟

فأجاب: الدعاوى التي يحكم فيها ولاة الامور - سواء سموا قضاة او ولاة الاحداث ، او ولاة المظالم او غير ذلك من الاسماء العرفي الاصطلاحية ... فان حكم الله تبارك وتعالى شامل لجميع الخلائق وعلى كل من ولى امرا من امور الناس ، او حكم بين النين : ان يحكم بالعدل : فيحكم بكتاب الله وسنة رسوله .

وهذا هو الشرع المنول من عند الله . قال تعالى (٢٥:٥٧ لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانولنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) وقال تعالى (٤:٨٥ الن الله يأمركم إن تؤدوا الامانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعماً يعظكم به ان الله كان سميعاً بصيراً) وقال تعالى (٥:٨) فأحكم بينهم بما انول الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) .

فالدعاوى قسمان: دعوى تهمة ودعوى غير تهمة: ان يدعى فعل محرم على المطلوب ، يوجب عقوبته مثل قتل ، او قطمع طريق ، او سرقة مرة او غير ذلك من العدوان الذي يتعذر اقامة البينة في غالب الاحوال أو غير تهمة: كأن يدعي عقدا من بيع أو قرض أو رهن أو ضمان او غير ذلك ، وكل من القسمين قد يكون حدا محضا ، كالشرب والزنا ، وقد يكون حقا محضا لادمي ، كالاموال ، وقد يكون متضمنا للامرين: كالسرقة وقطع الطريق ، فهذا القسم: أن أقام المدعى عليه حجة شرعية ، والا فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ، لما روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه » وفي رواية في الصحيحين عنه « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المدعى عليه » .

نهذا الحديث نص في ان احداً: لا يعطى بمجرد دعواه ، ونص في ان الدعوى المتضمنة للاعطاء: فيها اليمين ابتداء على المدعى عليه وليس فيه ان الدعاوى الموجبة للمقوبات لا توجب اليمين الا على المدعى عليه ، بل قد نبت في الصحيحين في قصة القسامة: انه قال لمدعي الدم « تحلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم ، فقالوا : كيف نحلف ، ولم نشهد ، ولم نر ؟ قال : فتبرئكم يهود بخمسين يمينا » وثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد » وابن عباس هو الذي دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قضى باليمين على المدعى عليه » وهو الذي دوى « انه قضى باليمين والشاهد » ولا تعارض بين الحديثين ، وهذا في دعوى ، وهذا في دعوى ، وهذا في دعوى .

واما الحديث المشهور على السنة الفقهاء « البينة على من ادعى واليمين على من انكر » فهذا قد روى ، ولكن ليس اسناده في الصحة والشهرة مثل غيره . ولا رواه عامة اصحاب السنن المشهورة ، ولا قال بعمومه احد من علماء الامة ، الاطائفة من فقهاء الكوفة ، مثل ابي حنيفة وغيره . فانهم يرون اليمين دائما على جانب المنكر ، حتى في القسامة ، يحلقون المدعى عليه ، ولا يقضون بالشاهد واليمين ، ولا يردون اليمين على المدعى عند النكول ، واستدلوا بعموم هذا الحديث .

واما سائر علماء الامة - من اهل المدينة ومكة والشام و فقهاء الحديث رعيرهم مثل ابن جريج ومالك والشافعي والليث واحمد واسحاق -: فتارة يحلفون المدعى عليه ، كما جاءت بذلك السنة . والاصل عندهم : ان اليمين مشروعة في اقوى الجانبين ، واجابوا عن ذلك الحديث : تارة بالتضعيف ، وتارة بأنه عام ، واحاديثهم خاصة ، وتارة بان احاديثهم اصح واكثر ، فالعمل بها عند التعارض أولى .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه طلب البينة من المعي » واليمين من المنكر » في حكومات معينة ، ليست من جنس دعاوى المتهم ، مثل ما خرجا في الصحيحين عن الاشعب بن قيس انه قال « كان بيني وبين

رجل حكومة في بئر فاختصمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من حلف على بمين شاهداك او يمينه ، فقلت : اذا يحلف ولا يبالي ، فقال : من حلف على بمين ضبر (۱) يقتطع بها مال امريء مسلم — هو فيها فاجر — لقى الله وهو عليه غضبان » وفي رواية فقال « بينتك : انها بئرك ، والا فيمينه » وعن وائل بن حجر قال « جاء رجل من حضرموت ، ورجل من كنده الى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال الذي من حضرموت : يا رسول الله ، ان هذا غلبني على ارض كانت لابي ، فقال الكندي : هي ارضي في يدي ازرعها ، وليس له فيها حق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . فقال : يا رسول الله ، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء . فقال ليس لك منه الا ذلك . فلما ادبر الرجل ليحلف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اما ان حلف على ماله ليأكله ليحلف ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اما ان حلف على ماله ليأكله طلماً ليلقئين الله وهو عنه معرض » رواه مسلم .

فغي هذا الحديث: انه لم يوجب على المطلوب الا البمين ، مع ذكر المديث لفجوره ، وقال « ليس لك منه الا ذلك » وكذلك في الحديث الاول « كان خصم الاشعث بن قيس يهوديا » هكذا جاء في الصحيحين ، ومع هذا لم اوجب عليه الا اليمين ، وفي حديث القسامة « ان الانصار قالوا: كيف نقبل ايمان قوم كفار ؟ »

وهذا القسم لا اعلم فيه نزاعاً: ان القول فيه قول المدعى عليه مع يمينه ، اذا لم يأت المدعى بحجة شرعية ، وهي البينة ، لكن البينة التي هي الحجة الشرعية : تارة تكون شاهدين عدلين ذكرين ، وتارة تكون رجيلا والامراتين ، وتارة اربعة رجال ، وتارة ثلاثة عند طائقة من العلماء . وذلك في دعوى افلاس من علم له مال متقدم ، كما ثبت في صحيح مسلم قال : « لا تحل المسألة الا لاحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة . فحلت له المسالة حتى يصيبه . ، نم يمسك ، ورجل اصابته جائحة اجناحت ماله ، فحلت ليقوم المسالة ، حتى بصيب قواما من عيش ، ورجل اصابته فاقة ، حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجى من قومه يقولون : لقد اصاب فلانا فاقة ، فحلت له ثلاثة من ذوي الحجى من قومه يقولون : لقد اصاب فلانا فاقة ، فحلت له

⁽١) ضبر: منها كذب وتحايل.

المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، فما سواهن يا فبيصة سمحت يأكلها صاحبها سحتاً » .

فهذا الحديث صريح في انه لا يقبل في بينة الاعسار افل من للاثة وهو الصواب الذي يتعين القول به . وهو اختيار بعض المسلمان وبعض الشافعية . قالوا : وليس الاعسار من الامور الخفية التي تقرى فيها التهمة باخفاء المال فروعي فيها الزيادة في البينة بين مرتبة اعلى البينات ومرتبة ادنى البينات .

وتارة تكون الحجة شاهدا ويمين الطالب ، وتارة تكون امراة واحدة عند ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه ، وامراتين عند مالك واحمد في رواية ، واربع نسوة عند الشافعي ، وتارة تكون رجلا واحدا في داء الدابة ، وشهادة الطبيب ، اذا لم يوجد اثنان ، كما نص عليه احمد ، وتارة تكون لموثا ولطخا مع ايمان المدعين ، كما في القسامة ، وامتازت بكون الايمان فيها حمسين : تغليظا لشأن الدم ، كما امتاز اللعان يكون الايمان فيها ربعا .

والقسامة يجب فيها القود عند مالك واحمد وابي حنيفة . وتوجب الدية فقط عند الشافعي : واما اهل الراي : فيحلفون فيها المدعى عليه خاصة . ويوجبون عليه الدية مع تحليفه .

قلت وتارة تكون الحجة نكولا فقط من غير رد اليمين وتارة تكون يمينا مردودة ، مع نكول اللدعى عليه ، كما قضى الصحابة بهذا وهـذا . وتارة تكون علامات يصفها المدعي ، يعلم بها صدقة ، كالعلامات التي يصفها من سقطت منه لقطة لواجدها ، فيجب حينئذ الدفع اليه بالصفة عند الامام احمد وغيره ، ويجوز عند الشافعي ، ولا يجب ، وتارة تكون شبها بينا يدل على ثبوت النسب ، فيجب الحاق النسب به عند جمهـور من السلف والخلف كما في القافة التي اعتبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكم بها الصحابة من بعده ، وتارة تكون علامات يختص بها احــد المتداعين ، فيقدم بها ، كما نص عليه الامام احمد في المكري والمكتري يتداعيان دفينا في الدار ، فيصغه احدهما ، فيكون له مع يمينه ، وتارة تكون علامات في بدن

اللقيط يصفه بها أحد المتداعين . فيقدم بها ، كما نص عليه أحمد . وتارة تكون قرائن ظاهرة يحكم بها للمدعي مع يمينه ، كما أذا تنازع الخياط والنجار في آلات صناعتهما ، حكم بكل آلة لمن تصلح له عند الجمهسود . وكذلك أذا تنازع الزوجان في متاع البيت . حكم للرجل بما يصلح له ، وللمرأة بما يصلح لها ، ولم ينازع في ذلك ألا الشافعي فأنه قسم عمامة وللمرأة بما يصلح لها ، ولم ينازع في ذلك الا الشافعي فأنه قسم عمامة الرجل وثيابه بينه وبين المرأة وكذلك قسم خف المرأة وحلقها ومغزلها بينها وبين المرجل ،

واما الجمهور _ كمالك واحمد وابي حنيفة _ فانهم نظروا الى القرائن الظاهرة والظن الغالب الملتحق بالقطع في اختصاص كل واحد منها بما يصلح نه ، ورأوا أن الدعوى تترجح بما هو دون ذلك بكثير ، كاليسد والبراءة والنكول ، واليمين المردودة ، والشاهد واليمين ، والرجل والمرأتين ، فيثير ذلك ظنا تترجح به الدعوى ومعلوم أن الظن الحاصل ههنا أقوى بمراتب كثيرة من الظن الحاصل بتلك الاشياء وهذا مما لا يمكن جحده ودفعه .

وقد نصب الله سبحانه على الحق الوجود والمشروع علامات وامارات تدل عليه وتبينه قال تعالى (١٦:١٥١٦ والقى في الارض رواسي أن تميد بكم وأنهارا وسبلا لعلكم تهتدون ، وعلاما توبالنجم هم يهتدون) ونصب على القبلة علامات وادلة ، ونصب على الايمان والنفاق علامات وادلة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا رايتم الرجل يعتاد المسجد فأشهدوا له بالايمان » فجعل اعتياد شهود المسجد من علامات الايمان ، وجوز لنا أن نشيهد بإيمان صاحبها مستندين إلى تلك العلامة ، والشهادة أنما تكون على القطع ، فدل على أن الامارة تقيد القطع وتسوغ الشهادة ، وقال «آية النفاق ثلاث وفي لفظ علامة المنافق ثلاث باذا حدث كذب وأذا وعد الخلف وأذا أئتمن خان » وفي السنن « تلاث من علامات الإيمان : الكف عمن أخلف وأذا أئتمن خان » وفي السنن « تلاث من علامات الإيمان : الكف عمن قال لا اله الا الله ألا الله والجهاد ماض منذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمتى الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل والايمان بالاقدار » ، وقد نصب الله تمالى الآيات دالة عليه وعلى وحدانيته واسمائه وصفاته فكذلك هي دالة

على عداه واحكامه والآية مستازمة لمدلولها لا تنفك عنها . فحيث وجسد الملزوم وجد لازمه . فاذا وجدت آية الحق ثبت الحق ولم يتخلف تبوته عن آيته وامارته ، والحكم بغيره يكون حكماً بالباطل . وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من بعده العلامات في الاحكام وجعلوها مبينة لها ، كما اعتبر العلامات في اللقطة ، وجعل صفة الواصف لها آية وعلامة على صدقه ، وانها له ، وقال لجابر « خد من وكيلي وسقا فان التمس منك آية فضع يدك على ترقوته » فنزل هذه العلامة منزلة البينة التي تشهد أنه أذن له أن يدفع له ذلك ، كما نزل الصفة للقطة منزلة البينة ، بل هذا نفسه بيئة ، أذ البينة ما ببين الحق من قول وفعل ووصف .

وجعل الصحابة رضي الله عنهم الحبل علامة وآية على الزنا . فحدوا به المراة وإن لم تقر ، ولم يشهد عليها أربعة . بل جعلوا الحبل أصدق من الشهادة وجعلوا رائحة الخمر وقياه له : آية وعلامة على شربها ، بمنزلة الاقرار والشاهدين . وجعل النبي صلى الله عليه وسلم نحر كفار قربش يوم بدر عشر جزائر أو تسميا : آية وعلامة على كونهم ما بين الالف والتسعمائة . فاخبر عنهم بهذا القدر بعد ذكر هذه العلامة .

وجعل النبي صلى الله عليه وسلم كثرة المال وقصر مدة انفاقه: آية وعلامة على كذب المدعي للهابه في النفقة والنوائب في قصة حيي بن اخطب وقد تقدمت واجاز العقوبة بناء على هذه العلامة ، واعتبر العلامة في السيف وظهور اثر الدم به في الحكم بالسلب لاحد المتداعين ، ونزل الائر منزلة البيئة ، واعتبر العلامة في ولد الملاعنة ، وقل « انظروها فان جاءت به على نعت كذا وكذا فهو نعت كذا وكذا فهو لهلال بن أمية ، وان جاءت به على نعت كذا وكذا فهو للذي رميت به » فأخبر انه للذي رميت به بهذه العلامات والصفات ، ولم يحكم به له ، لانه لم يدعه ولم بقر به ، ولا كانت الملاعنة فراتا له ، واعتبر انسات الشعر حول القبل في البلوغ ، وجعله آية وعلامة له ، فكان يقتل من الاسرى يوم قريظة من وجدت فيه تلك العلامة ، ويستبقي من لم تكن فيه ، ولهذا جعل طائفة من الفقهاء – كالشافعي – علامة في حق الكفار خاصة ـ

وجعل الحيض علامة على براءة الرحم من الحمل . فجوز وط الامة المسبية اذا حاضت حيضة ، لوجود علامة خلوها من الحبل . فلما منع من وطء الامة الحامل ، وجوز وطأها اذا حاضت : كان ذلك اعتبارا لهذه العسلامة والامارة . واعتبر العلامة في الدم الدي تراه المراة ويشتبه عليها : هل هو حيض او استحاضة ؟ واعتبر العلامة فيه بوقته ولونه . وحكم بكونه حيضا بناء على ذلك . وهذا في الشريعة اكثر من ان يحصى وتستوفى شواهده . فمن اهدر الامارات والعلامات في الشرع بالكلية فقد عطل كثيرا من الاحكام ، وضيع كثيرا من الحقوق ، والناس في هذا الباب طرفان ووسط . وقال شيخنا رحمه الله : وقد وقع فيه من التفريط من بعض ولاة الامور والعدوان من بعضهم : ما أوجب الجهل بالحق ، والظلم للخلق . وصار لفظ «الشرع» عير مطابق لمعناه الاصلي . بل لفظ « الشرع » في هذه الازمنة ثلاثة اقسام : الشرع المنزل . وهو الكتاب والسنة . واتباع هذا الشرع واجب . ومن خرج عنه وجب قتاله . ويدخل فيه اصول الدين وفروعه ، وسياسسة خرج عنه وجب قتاله . ويدخل فيه اصول الدين وفروعه ، وسياسسة وغير خرج عنه وجب قتاله . ويدخل فيه اصول الدين وفروعه ، وسياسسة وغير ذلك . فكل هؤلاء عليهم ان يحكموا بالشرع المنزل : ولا يخرجوا عنه .

والشرع الناني: النأول وهو مورد النزاع والاجتهاد بين الأئمة . فمن اخذ بما بسوغ فيه الاجتهاد: أقر عليه ولم يجب على جميع الناس موافقته الا بحجة لا مرد لها من كتاب الله وسنة رسوله .

والثالث: الشرع المبدل ، مثل ما يثبت بشهادات الزور . ويحكم فيه بالجهل والظلم ، او يؤمر فيه باقرار باطل لاضاعة حق . مثل تعليم المريض ان يقر لوارث بما ليس له ، ليعطل به حق بقيسة الورثة . والامر بذلك محرم . والشهادة عليه محرمة . والحاكم اذا عرف باطل الامر ، وانه غسيم مطابق للحق ، فحكم به : كان جائراً آثماً ، وان لم يعرف باطسن الامر لم يأثم . فقد قال سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه في الحدبث المتفق عليه « انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض . فاقضي بنحو مما اسمع ، فمن قضيت له بشيء من حق اخيه فلا ياخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار » .

فصــل: القسم الثـاني من الدعاوي دعــاوي التهـــم

وهي دعوى الجناية والافعال المحرمة ، كدعوى القتل ، وقطع الطريق والسراقة ، والقلف ، والعدوان ، فهذا ينقسم المدعى عليه فيه الى ثلاثة اقسام ، فإن المتهم أما أن يكون بريمًا ليس من أهل تلك التهمة ، أو فاجرا من أهلها ، أو مجهول الحال لا يعرف الوالي والحاكم حاله ، فإن كان بريمًا لم تجز عقوبته اتفاقا ، واختلفوا في عقوبة المتهم له على قولين ، أصحهما : يعاقب صيانة لتسلط أهل الشر ، والعدوان على أعراض البراء ، قال مالك وأشهب رحمهما ألله : لا أدب على المدعى الا أن يقصد أذية المدعى عليه وعببه وشتمه ، فيؤدب ، وقال أصبغ : يؤدب ، قصد أذيته أو لم يقصد ، وهل يحلف في هذه الصور ؟ فإن كان المدعى حداً لله : لم يحلف عليه ، وأن كان على سماع المدعوى ، فإن سمعت المدعوى حقاً لادمي ففيه قولان ، مبنيان على سماع المدعوى ، فإن سمعت المدعوى أحلق له ، وإلا لم يحلف ،

والصحيح: أنه لا تسمع الدعوى في هذه الصور ولا يحلف المتهم لئلا يتطرق الاراذل والاشرار الى الاستهانة بأهل القضل والاخطار ، كما تقدم من أن المسلمين يرون ذلك قبيحاً .

فصــل

القسم الثاني: ان يكون المتهم مجهول الحال ، لا يعرف ببر ولا فجور ، فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة علماء الاسلام ، والمنصوص عليه عند اكثر الاتمسسة: انه يحبسه القاضي والوالي ، هكذا نص عليه مالك واصحابه ، وهو منصوص الامام احمد ومجققي اصحابه . وذكره اصحاب أبي حنيفة ، وقال الامام احمد : قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم في تهمة . قال احمد : وذلك حتى يتبين للحاكم امره . وقد روى ابو داود في مننه واحمد وغيرهما من حديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده « ان النبي صلى الله عليه وسلم على الله عليه وسلم حبس في تهمة » قال على بن المديني : حديث بهز بن

حكيم عن ابيه عن جده: صحيح، وفي جامع الخلال عن ابي هريرة رضي الله عنه « ان النبي صلئ الله عليه وسلم حبس في تهمة بوما وليلة » والاصول المتفق عليها بين الائمة توافق ذلك فانهم متفقون على ان المدعي اذا طلب المدعى عليه ، الذي يسوغ احضاره: وجب على الحاكم احضاره الى محلس الحكم ، حتى يفصل بينهما ويحضره من مسافة العدوى ـ التي هي عند بعضهم بريد ـ وهو ما لا يمكن الذهاب اليه والعود في يؤمه ، كما يقول بعض اصحاب الشافعي واحمد وهو رواية عن احمد ، وعند بعضهم بحضره من مسافة القصر ، وفي مسيرة يومين ، كما هي الرواية الاخرى عن احمد .

ثم الحاكم قد يكون مشغولا عن تعجيل الفصل ، وقد يكون عنسده حكومات سابقة ، فيكون المطلوب محبوساً معوقاً من حين يطلب الى ان يفصل بينه وبين خصمه ، وهذا حبس بدون التهمة ، ففي التهمة الاولى . فان الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق ، وانما هو تعسويق الشخص ، ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت او مسجد ، او كان بتوكل الخصم او وكيله عليه ، وملازمته له ، ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم « اسيرا » كما روى ابو داود وابن ماجة عن الهرماس بن حبيب عن ابيه قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال: الزمه . ثم قال لي : يا أخا بني تميم ، ما تريد أن تفعل باسيرك ؟ » وفي رواية أبن ماجة « ثم مر بي آخر النهار > فقال : ما فعل اسيرك يا الخا بني تميم ؟» وكان هذا هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر الصديق رضى الله عنه ، ولم يكن له محبس معد لحبس الخصوم ، ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة داراً وجعلها سجناً يحبس فيها ، ولهسدا تنازع العلماء من اصحاب احمد وغيرهم ! هل بتخد الامام حبسا ؟ على عولين ، فمن قال : لا يتحد حبسا ، قال : لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لخليفته بعده حبس ، ولكن يعوقه بمكان او يقام عليه حافسظ - وهو الذي يسمى الترسيم - او يأمر غريمه بفلازمته كما فعسل النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قال : له أن يتخد حبسا ، قال : قد أشترى عمر بن الخطاب من صفوان أبن أمية دارا بأربعة الاف ، وجعلها حبسا .

ولما كان حضور مجلس الخاكم تعويقاً له من جنس الحبس تنازع العلماء: هل يحضره الخصم المطلوب بمجرد الدعوى ، أم لا يحضره حتى ببين المدعي أن الدعوى اصلا الأعلى قولين ، هما روايتان عن أحمد ، والاول: فول أبي حنيفة والشافعي ، والثاني: قول مالك .

فصـــل

ومنهم من قال: الحبس في النهم انما هو لولي الحرب ، دون القاضي .
وقد ذكر هذا طائفة من اصحاب الشافعي ، كأبي عبدالله الزبيري ، والماوردي .
وغيرهما ، وطائفة من اصحاب احمد من المصنفين في ادب القضاء وغيرهم .
واختلفوا في مقدار الحبس في النهمة : هل هو مقدر ، او مرجعه الى اجتهاد .
الوالي والحاكم ؟ على قولين . ذكرهما الماوردي وابو يعلى وغيرهما . فقال الزبيري : هو مقدر بشهر ، وقال الماوردي : غير مقدر .

فصلل

القسم الثالث: ان يكون المتهم معروفاً بالفجور ، كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك . فاذا جاز حبس المجهول فحبس هذا اولى .

قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله : وما علمت احدا من المة المسلمين يقول : ان المدعى عليه في جميع هذه المعاوى يحلف ، ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا ـ على اطلاقه _ مذهبا لاحد من الاثمة الاربعة ولا غيرهم من الاثمة . ومن زعم ان هذا ـ على اطلاقه وعمومه ـ هو الشرع ! فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولاجماع غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولاجماع الامة . وبمثل هذا الفلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا أن الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصلحة الامة . وتعدوا حدود الله ، وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج عنه الى انواع من الظلم والبدع والسياسة ، جلعها هؤلاء من الشرع وجعلها هؤلاء قتسيمة له ومقابلة له .

وزعموا ان الشرع ناقص لا يقوم بمصالح الناس ، وجعل أولئك ما فهموه من العمومات والاطلاقات هو الشرع ، وان تضمن خلاف ما شهدت به الشواهد والعلامات الصحيحة ، والطائفتان مخطئتان على الشرع أقبح خطأ وافحشه ، وانما اتوا من تقصيرهم في معرفة الشرع الذي أنزل الله على رسوله ، وشرعه بين عباده ، كما تقدم بيانه ، فانه انزل الكتاب بالحق لبقوم الناس بالقسط ، ولم يسوغ تكذيب صادق ، ولا ابطال امارة وعلامة شاهدة بالحق ، بل أمر بالتثبت في خبر الفاسق ، ولم يأمر برده مطلقا ، حتى تقوم امارة على صدقه فيقبل ، او كذبه فيرد ، فحكمه دائر مع الحق ، والحق دائر مع حكمه ابن كان ، ومع من كان ، وبأي دليل صحيح كان ، والحق دائر من هؤلاء في امور ظنوها علامات وامارات اثبتوا بها أحكاما . وقصر كثير من أولئك عن أدلة وعلامات ظاهرة ظنوها غير صالحة لاثبات الاحسكام ،

فمسل

ويسوغ ضرب هذا النوع من المتهمين ، كما أمر النبي صلى الله عليه. وسلم الزبير بتعذيب المتهم الذي غيب ماله حتى أقر به ، في قصة أبن أبى الحقيق . قال شيخنا : واختلفوا فيسه : هل الذي يضربه الوالي دون القاضي ، أو كلاهما ، أو لا يسوغ ضربه ؟ على ثلاثة أقوال :

احدهما: أنه يضربه الوالي والقاضي . هذا قول طائفة من اصحاب مالك واحمد وغيرهم ، منهم اشهب بن عبدالعزيز قاضي مصر . فانه قال : يمتحن بالحبس والضرب ، ويضرب بالسوط مجردا .

والقول الثاني: انه يضربه الوالي دون القاضي . وهذا قول بعض اصحاب الشافعي واحمد ، حكاه القاضيان .

ووجه هذا : أن الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتعزير ، وذلك أنما يكون بعد ثبوت اسبابها وتحققها .

والقول الثالث: انه يجبس ولا يضرب . وهذا قول اصبغ وكثير من الطوائف الثلاثة ، بل قول أكثرهم . لكن حبس المتهم عندهم ابلغ من حبس.

المجهول . ثم قالت طائفة ـ منهم عمـر بن العزيز ، ومطـرف ، وابن الماجهول . ثم قالت طائفة ـ منهم عمـر بن العزيز ، ومطـرف ، وابن الماجشون ـ انه يحبس حتى يموت ، وقال مالك : لا يحبس الله الموت ، وقال مالك : لا يحبس الله الموت .

فصـــل

والذين جعلو عقوبته للوالي ، دون القاضي ، قالوا : ولاية أمير الحرب معتمدها المنع من الفساد في الارض ، وقمع أهل الشر والعدوان ، وذلك لا يتم الا بالعقوبة للمتهمين المعروفين بالاجرام ، بخلاف ولاية الحكم : فأن مقصودها أيصال الحقوق إلى أربابها .

قال شيخنا: وهذا القول هو في الحقيقة قول بجواز ذلك في الشريعة لكن كل ولي امر يفعل ما فوض اليه ، فكما ان والي الصدقات يملك من امر القبض والصرف ما لا يملكه والي الخراج وعكسه ، كذلك والي الحرب ووالي الحكم يفعل كل منهما ما اقتضته ولايته الشرعية ، مع رعاية العسدل والتقيد بالشريعة .

فصيسل

واما عقوبة من عرف أن الحق عنده وقد جحده فمتفق عليه بين العلماء لا نزاع بينهم أن من وجب عليه حق ليس قيسه حبس وخاصم بالباطل: حبس في ردغة الخيال حتى يخرج مما عليه ، قال: فمن وجب احضاره من النفوس والاموال: استحق الممتنع من احضاره العقسوبة ، وأما أذا كان احضاره إلى من يظلمه ، أو احضاره المال الى من يأخذ بغير حق: فهذا لا يجب ، بل ولا يجوز فان الاعانة على الظلم ظلم ،

فصييل

والمعاصي ثلاثة انواع: نوع فيه حد، ولا كفارة فيه، كالزنا والسرقة، موشرب الخمر، والقذف. فهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير. ونوع فيه كفارة ، ولا حد فيه ، كالجماع في الاحرام ونهار رمضان ، ووطء المظاهر منها قبل : التكفير فهذا يكفي فيه الكفارة عن الحد . وهل تكفي عن التعزير ؟ فيه قولان للفقهاء ، وهما لاصحاب احمد وغيرهم .

ونوع لا كفارة فيه ولا حد ، كسرقة مالا قطع فيه ، واليمين الفموس عند احمد وابي حنيفة ، والنظر الى الاجنبية ونحو ذلك ، فهذا يسوغ فيه التعزير وجوبا عند الاكثرين ، وجوازا عند الشافعي .

ثم أن كان الضرب على ترك وأجب ، مثل أن يضربه ليؤدب فيه . فهذا لا يتعدد ، يل يضربه يوما ، فأن فعل الواجب والا ضرب يوما آخر بحسب ما يحتمله ، ولا يزيد في كل مرة على مقدار اعلى التعزير .

وقد اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على اقوال:

احدهما: انه بحسب المصلحة ، وعلى قدر الجريمة ، فيجتهد فيه ولى الامر .

الثاني: - وهو احسنها - انه لا يبلغ في التعزير في معصية قدر الحد ويها . فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنا ، ولا على السرقة من غير حرز حد القطع ، ولا على الشتم بدون القذف حد القذف . وهذا قول طائفة من اصحاب الشافعي واحمد .

والقول الثالث: انه لا يبلغ بالتعزير ادنى الحدود: اما اربعين ، واما عمانين . وهذا قول كثير من اصحاب الشافعي واحمد وابي حنيفة .

والقول الرابع: انه لا يزاد في التعزير على عشرة اسواف . وهو احد الاقوال من مذهب احمد وغيره .

وعلى القول الاول: هل يجوز ان يبلغ بالتعزير القتل أ فيه قولان أحدهما: يجوز كقتل الجاسوس المسلم ، اذا اقتضت المصلحة قتله . وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد ، واختاره ابن عقيل ،

وقد ذكر بعض اصحاب الشائعي واحمد نحو ذلك في قتل الداعية الى البدعة كالتجهم والرفض ، وانكار القدر ، وقد قتل عمر بن عبدالعزيز غيلان القدري لانه كان داعية الى بدعته ، وهدا مذهب مالك رحمه الله ، وكذلك

قتل من لا يزول فساده الا بالقتل وصرح به اصحاب ابي حنيفة في قتسل اللوطي اذا اكثر من ذلك تعزيرا وان كان ابو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا ٤ وصاحباه يخالفسانه في المسسالتين . وهما مع جمهسور الامة .

والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم « امر بجلد الذي وطيء جارية امراته ـ وقد احلتها له ـ منة » وابو بكر وعمر رضي الله عنهما « امرا بجلد من وجد مع امراة اجنبية في فراش منة جلدة » وعمر بن الخطاب رضي الله عنه « ضرب الذي زور عليه خاتمه ، فأخذ من بيت المال ، مئة ، ثم في اليوم الثاني مئة ، ثم في اليوم الثالث مئة » وعلى هذا : يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم « من شرب الخمر فأجلدوه ، فان عاد فاجلدوه ، فان عاد في الثالثة ـ او في الرابعة _ فأقتلوه » فأمر بقتله اذا اكثر منه ، ولو كان ذلك حدا لامر به في المرة الاولى ،

واما ضرب المتهم اذا عرف ان المال عنده ـ وقد كتمه وانكره ـ فيضرب ليقر به . فهذا لا ريب فيه ، فانه ضرب ليؤدي الواجب الذي يقدر على وفائه ، كما في حديث ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح اهل خيبر على الصغراء والبيضاء ، سأل زيد بن سعيد ـ عم حيي بن اخطب . فقال : اين كنز حيي ؟ فقال : يا محمد اذهبت النفقات ، فقال للزبير : دونك هذا ، فمسه الزبير بشيء من العذاب ، فدلهم عليه في خربة ، وكان حليا في مسك ثور » فهذا اصل في ضرب المتهم ،

فصل في الطرق التي يحكم بها الحاكم

الحكم قسمان: اثبات ، والزام ، فالاثبات: يعتمد الصدق ، والالزام يعتمد العدل (١١٥٠٦ وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا) وكلا القسمين له طرق متعددة .

أحدها : اليد المجردة التي لا تفتقر الى يمين . وذلك في صور :

منها : اذا كان وصياً على طفل او مجنون . وفي يده شيء انتقل اليه عن ابيه ، كان مجرد اليد كافياً في الحكم به له من غير يمين ، لا على الطفل

ولا على الوصي . أما الطفل: فلعدم صحة اليمين منه وأما الوصي: فلانه ليس المدعى عليه في الحقيقة ، ولا نتوجه عليه اليمين .

ومنها: أن يدعي كفناً على ميت أنه له ولا بينة ، فيقضى بالكفن لمن هو عليه من غير يمين .

ومنها: ان يدعي على صاحب اليد دعوى يكذبه فيها الحس . فلا يحلف له صاحب اليد ، بل ولا تسمع دعواه ، كما اذا ادعى على من في يده عبد انه ابنه ، وهو اكبر من المدعي ، وهذا لان اليمين انما تشرع في جانب من رجح جانبه ، مع احتمال كونه مبطلا . فاذا لم يحتمل ذلك لم يكن في اليد قائدة .

فصل: الطريق الثاني

الانكار المجرد . وله صور :

احداها: اذا ادعى رجل دينا على ميت ، او انه اوصى له بشيء ، وللميت وصي بقضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، فانكر . فان كان للمدعي بينة حكم بها . وان لم يكن له بينة ، واراد تحليف الوصي على نفي العلم لم يكن له ذلك . لان مقصود التحليف: ان يقضي عليه بالنكول اذا امتنع من اليمين . والوصي لا يقبل اقراره بالدين والوصية ، واو تكل لم يقض عليه . فلا فائدة في تحليفه . ولو كان وارثا استحلف ، وقضى بنكوله .

ومنها: أن يدعي على القاضي: أنه ظلمه في الحكم ، أو على الشاهد: أنه تعمد الكذب أو الخلط ، أو أدعى عليه ما يسقط شهادته: لم يحلفا ، لارتفاع منصبهما عن التحليف .

وفيها: دعوى الرجل على المراة النكاح ، ودعواها عليسه الطلاق ، ودعوى كل منهما الرجعة ، ودعوى الامة ان سيدها اولدها ، ودعوى المراة ان زوجها آلى منها ، ودعوى الرق والولاء والقود وحد القذف .

وعن احمد: انه يستحلف في الطلاق والإيلاء والقود والقذف. وعنه : انه يستحلف ، الا فيما لا يقضى فيه بالنكول.

قال في رواية ابي القاسم: لا ارى اليمين في النكاح ، ولا في الطلاق ، ولا في الحدود: لانه ان نكل لم اقتله ، ولم احده ، ولم ادفع المراة اليه .

وظاهر ما نقله الخرقي: انه يستحلف فيما عدا القود والنكاح ، وعنه ما يدل على انه يستحلف في الكل .

واذا امتنع عن اليمين - حيث قلنا يستحلف - قضينا بالنكسول في الجميع ، الا في القود في النفس خاصة ، وعنه لا يقضى بالنكول الا في الاموال خاصة ، وكل ناكل لا يقضى عليه : قهل يخلى او يحبس حتى يقر ، او يحلف ؟ على وجهين :

ولا يستحلف في العبادات ولا في الحدود .

فاذا قلنا : لا يستحلف في هذه الاشياء لم يقض فيها بالنكول على ظاهر كلام احمد وتعليله ، واذا استحلف له ، فان قضينا عليه بالنكول في كل موضع ، استخلفناه لان النكول وان جرى مجسرى الاقرار فليس باقرار صحيح صريح ، فلا يراق به الدم بمجسرده ، ولا مع يمين المدعي الا في القسامة للوث .

واذا قلنا: يستحلف ولا يقضى بالنكول في غير الاموال: كان فائدة الاستحلاف حبسه اذا ابى الحلف في احد الوجهين وفي الآخسر: يخلى سبيله ، لانه لا يقضى عليه بالنكول ، ولم يثبت عليه ما يعاقب عليه بالضرب والحبس حتى يفعله ، فانه يحتمل ان يكون المدعي محقا ، وان يكسون مبطلا ، فكيف يعاقب المدعى عليه بمجرد دعواه وطلب يمينه ؟ فتكسون فائدة اليمين على هذا: انقطاع الخصومة والمطالبة .

فصسل

وقد استثنى من عدم التحليف في الحدود صورتان. .

احداهما: اذا قذفه فطلب حد القذف ، فقال القاذف: حلفوه انه لم يزن ، فذكر اصحاب الشافعي فيه وجهين ، قال في الروضة: الاصح الله يحلف .

والصورة الثانية: ان يكون المقذوف ميتا، واراد القاذف تحليف الوارث: انه لا يعلم زنا مورثه، فله ذلك، وحكى عن نص الشافعي رحمه الله، والصحيح: قول الجمهور: انه لا يحلف، لل القول بتحليفه في غاية السقوط، فان الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه، وليس من شرطه ان لا يكون قد زنى في نفس الامر، ولهذا لا يسأله الحاكم، عن ذلك ولا يجوز له سؤاله و لا يجب عليه الجواب، وفي تحليف تعريضه للكذب واليمين الغموس ان كان قد ارتكب ذلك او تعريضه لفضيحة نفسه واقراره بما يوجب عليه الحد، او فضيحته بالنكول الجاري مجرى الاقرار، وانتهاك عرضه للقادحين الممزقين لاعراض المسلمين، والشريعة لا تأتي بشيء من ذلك، ولذلك لم يقل احد من الصحابة ولا التابعين ولا الألمة بتحليف المقذوف انه لم يزن، ولم يجعلوا ذلك شرطاً في اقامة الحد،

فالقول بالتحليف في غاية البطلان ، وهو مسسستلزم لما ذكرناه من المحاذير ، ولا سيما أن كان قد فعل شيئًا من ذلك ثم تاب منه ، ففي الزامه التحليف تعريضه لهتيكة نفسه ، أو أهدار عرضه ، ولهذا كان الصواب قول أبي حنيفة : أن البكر أذا زالت بكارتها بالزنا فأذنها الصمات(١) ، لانا أو أشترطنا نطقها لكنا قد الزمناها فضيحة نفسها وهتك عرضها ، بل أذا أكتفى من البكر بالصمات قلان يكتفى من هذه بالصمات بطريق الاولى ، لان حياءها من الاطلاع على زناها أعظم بكثير من حيائها من كلمة « نعم » التي لا تذم بها ولا تعاب ، ولا سيما أن كانت قد أكرهت على الزنا ، بل الاكتفاء من هذه بالصمات أولى من الاكتفاء به من البكر ، فهسسدا من محاسن أشريعة وكمالها .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذن البكر الصمات ، واذن الثيب الكلام » المراد به: الثيب التي قد علم أهلها والناس أنها ثيب ، فلا تستحي. من ذلك ، ولهذا لو زالت بكارتها باصبع أو وثبة : لم تدخل في لفسط الحديث ، ولم تتفير بذلك صفة أذنها مع كونها ثيباً ، فالذي أخرج هذه الصورة من العموم أولى أن يخرج الاخرى ، والله أعلم .

⁽١) من الصمت: يعنى السكوت.

فصسل

ومما لا يحلف فيه: إذا أدعى البلوغ بالاحتلام في وقت الامكان: صدق بلا يمين وكذلك لو أدعى عليه بالبلوغ ، فقال: أنا صبي بعد ، وهو محتمل: لم يحلف ولو أدعى عامل الزكاة على رجل أن له نصاباً ، وطلب زكاته: لم يحلف على نفي ذلك ، ولو أقر فأدعى العامل: أنه لم يخسرج زكاته ، لم يحلف على نفي ذلك ، قال الامام أحمد: لا يحلف الناس على صدقاتهم ،

فصل: ولليمين فوائد

منها: تخويف المدعى عليه سوء عاقبة الحلف الكاذب ، فيحمله ذلك على الاقرار بالحق ،

ومنها: القضاء عليه بنكوله عنها ، على ما تقدم .

ومنها: انقطاع الخصومة والمطالبة في الحسال ، وتخليص كل من الخصمين من ملازمة الآخر ، ولكنها لا تسقط الحق ، ولا تبريء الذمة ، باطنا ولا ظاهراً فلو اقام المدعي بيئة بعد حلف المدعى عليه: سمعت وقضي بها . وكذا لو ردت اليمين على المدعي فنكل . ثم اقام المدعي بيئة: سمعت وحكم بها .

ومنها: إثبات الحق بها اذا ردت على المدعي ، او اقام شاهدا واحدا... ومنها: تعجيل عقوبة الكاذب المنكر لما عليه من الحق ، فان اليمين الغموس تدع الديار بلا قع ، فيشتفي بذلك المظلوم عوض ما ظلمه باضاعة حقه والله أعلم .

فمسل

ومنها: أن تشهد قرائن الحال بكذب المدعي . فمذهب مالك انسه لا يلتفت الى دعواه ، ولا يحلف له . وهذا اختيار الاصطخري من الشافعية يخرج على المذهب مثله . وذلك مثل : أن يدعي الدنيء استئجار الامير ، أو ذي الهيئة والقدر لعلف دوابه ، وكنس بابه ، ونحو ذلك .

وسمعت سيخنا العلامة _ ابن تيمية قدس الله روحه _ يقول: كنا عند نائب السلطة ، وانا الى جانبه فأدعى بعض الحاضرين: ان له قبلى وديعة ، وسأل إجلاسي معه واحلافي . فقلت لقاضي المالكية _ وكان حاضرا _ السوغ هذه الدعوى ، وتسمع ؟ فقال: لا . فقال ما مذهبك في ذلك ؟ قال: تعزير المدعى ، قلت: فأحكم بمذهبك . فأقيم المدعى ، وأخرج .

فصــل: الطريق الثالث

ان يحكم باليد مع يمين صاحبها ، كما اذا ادعى عليه عينا في يده ، فأنكر . فسأل إحلافه . فأنه لم يحلف ، وتترك في يده لترجح جانب صاحب اليد . ولهذا شرعت اليمين في جهته ، فأن اليمين تشرع في جنبه أقوى المتداعيين . هذا اذا لم تكذب اليد القرائن الظاهرة ، فأن كذبتها لم يلتفت اليها ، وعلم أنها بد مبطلة .

وذلك : كما لو رأى إنساناً يعدو وبيده عمامة ، وعلى رأسه عمامة ، و وآخر خلفه حاسر الرأس ، ممن ليس شأنه ان يمشي حاسر الراس ، بأنا نقطع ان العمامة التي بيده للآخر ، ولا يلتفت الى تلك اليد .

ويجب العمل قطعاً بهذه القرائن ، فان العلم المستفاد منها اقوى بكثير من الظن المستفاد من مجرد اليد ، بل اليد هنا لا تفيد ظنا البتة ، فكيف تقدم على ما هو مقطوع به ، او كالمقطوع به ؟

وكذلك اذا رأيت رجلا يقود فرسا مسرجة ولجامه وآلسة ركوبه ، وليست من مراكبه في العادة ، ووراءه امير ماش ، او من ليس من عادته المشي . فإنا نقطيع ان يده مبطلة . وكذلك المتهم بالسرقة اذا شوهدت العملة معه ، وليس من اهلها كما اذا رؤى معه القماش والجواهر ونحوها ، مما ليس من شأنه ، وادعى انه ملكه وفي يده : لم يلتفت الى ملك اليد . وكذلك كل يد تدل القرائن الظاهرة التي توجب القطع ، او تكاد : انها مبطلة ، لا حكم لها ، ولا يقضى بها .

فاذا قضينا باليد ، فانما نقضي بها اذا لم يعارضها ما هو اقوى منها . واذا كانت اليد ترفع بالنكول ، وبالشاهد الواحسد ، مع اليمين ،



وباليمين المردودة . فلأن ترفع بما هو اقوى من ذلك بكثير بطريق الاولى فهذا مما لا يرتاب فيه : ان من احكام العدل الذي بعث الله به رسله والنزل به كتبه ، ووضعه بين عباده .

فالايدي ثلاثة: يد يعلم انها مبطلة ظالماة ، فلا يلتفت اليها .

الثانية: يد يعلم انها محقة عادلة ، فلا تسمع الدعوى عليها . كمن يشاهد في يده دار يتصرف فيها بأنواع التصرف: من عمارة وخراب وإجارة واعارة مدة طويلة من غير منازع ولا مطالب ، مع عدم سطوته وشوكته . فجاء من ادعى انه غصبها منه ، واستولى عليها بغير حق ـ وهو يساهد في هذه المدة الطويلة ويمكنه طلب خلاصها منه ، ولا يفعل ذلك ـ فهذا مما يعلم فيه كذب المدعى ، وان يد المدعى عليه محقة .

هذا مذهب مالك واصحابه واهل الصواب .

قالوا: اذا رأينا رجلا حائزاً لدار متصرفاً فيها سنين طويلة: بالهدم والبناء ، والاجارة والعمارة ، وهو نسبها الى نغسه ، ويضيفها الى ملكه ، وانسان حاضريراه ، ويشاهد افعاله فيها طول هذه المدة ، وهو مع ذلك لا يعارضه فيها ، ولا يذكر أن له فيها حقا ، ولا مانع يمنعه من مطالبته: من خوف سلطان ، أو نحوه من الضرر المانع من المطالبة بالحقوق ، وليس بينه وبين المتصرف في الدار قرابة ولا شركة في ميراث وما اشبه ذلك ، مما يتسامح به القرابات والصهر بينهم في اضافة احدهم أموال الشركة الى يتسامح به للقرابات والصهر بينهم في أضافة احدهم أموال الشركة الى نفسه ، بل كان عرباً عن ذلك أجمع ، ثم جاء بعد طول هذه المدة يدعيها لنغسه ، ويريد أن يقيم بينة على ذلك لله فير مسبوعة أصلا ، فضلا عن بينته ، وتبقى الدار في يد حائزها ، لان كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة ، فانها مرفوضة غير مسموعة .

قال تمالى: (١٩٩:٧ وأمر بالعرف ، وأعرض عن الجاهلين) وأوجبت الشريعة الرجوع إلى العرف عند الاختلاف في الدعاوى ، كالنقد وغيره . وكذلك هذا في هذا الموضع ، وليس ذلك خسلاف العادات ، فأن الناس لا يسكتون على ما يجري هذا المجرى من غير عذر .

قالوا: واذا اعتبرنا طول المدة فقد حدها ابن القاسم وابن وهب وابن. عبدالحكم واصبغ بعشر سنين ، وربما احتج لهم بحديت يذكر عن سعيد ابن المسيب ، وزيد بن اسلم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من حاز شيئاً عشر سنين فهو له » وهذا لا يثبت ،

وأما مالك رحمه الله : فلم يوقت في ذلك حداً ، ورأى ذلك على قدر ما يرى ويجتهد فيه الامام .

الثالثة: يد يحتمل أن تكون محقة ، أن تكون مبطلة ، فهذه هي التي تسمع الدعوى عليها ، ويحكم بها عند عدم ما هو أقوى منها فالشارع لا يغير يدا شهد العرف والحس بكونها مبطلة ، ولا يهدر يدا شهد العرف بكونها محقة ، واليد المحتملة : يحكم فيها بأقرب الاسياء إلى الصواب ، وهو الاقوى فالاقوى ، والله أعلم ،

فالشارع لا يعين مبطلا ولا يعين على إبطال الحق ، ويحكم في المتشابهات بأقرب الطرق الى الصواب واقواها .

فصـل: الطريق الرابع والخامس

الحكم بالنكول وحده أو به مع رد اليمين .

قال الامام أحمد رحمه الله تعالى: «قدم عبدالله بن عمر الى عنمان. أبن عفان رضي الله عنه في عبد له ، فقال له عثمان: أحلف أنك ما بعت العبد وبه عيب علمته . فأبى أبن عمر أن يحلف ، فرد عليه العبد » فيقول له الحاكم: إن لم تحلف والا قضيت عليك ـ ثلاثاً ـ فأن لم يحلف قضى عليه .

وهذا اختيار أصحاب احمد . وبه قال ابو حنيفة واصحابه .

وقال الاوزاعي وشريح وابن سيرين والنخمي : اذا نكل ردت اليمين على المدعي ، فان حلف قضى له .

وهذا مذهب الشافعي ومالك وقد صوبه الامام احمد ، واختاره ابو الخطاب ، وشبخنا في صورة الحكم بمجرد النكول في صورة كما سنذكره وعلى هذا : قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، وقد روى الدار قطني من



حديث نافع عن ابن عمر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد اليمين على. طالب الحق » واحتج لهذا القول بأن الشارع شرع اليمين مع الشاهد الواحد تما سيأتي . قلم يكتفي في جانب المدعي بالشاهد الواحد ، حتى يأتي باليمين ، تقوية لشاهده .

فالوا: ونكول المدعى عليه أضعف من شاهد المدعي ، فهو أولى أن يقوى بيمين الطالب ، فأن النكول ليس ببينة من المدعى عليه ، ولا أقرار ، وهو حجة ضعيفة فلم يقو على الاستقلال بالحكم فأذا حلف معها المدعى فوي جانبه ، فأجتمع النكول من المدعى عليه واليمين من المدعى ، فقاما مقام. الشاهدين ، أو الشاهد أو الشاهد واليمين .

قالوا: ولهذا لم يحكم على المراة في اللعان بمجرد نكولها دون يمين. الزوج . فاذا حلف الزوج ، ونكلت عن اليمين ، حكم عليها: إما بالحبس حتى تقر أو تلاعن كما يقول احمد وابو حنيفة . وإما بالحد كما يقسول الشافعي ومالك . وهو الراجح ، لان الله سبحانه وتعالى انما درا عنها العذاب بشهادتها اربع شهادات . والعذاب المدروء عنها بالتعانها هو العذاب المذكور في قوله تعالى : « ٢٠٢٤ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » وهو عذاب الحدود ، ولهذا ذكره معرفا بلام العهد ، فعلم أن العذاب هو العذاب المعهود ذكره أولا ولهذا بدأ أولا بأيمان الزوج لقوة جانبه ، ومكنت المراة من أن تعارضه أيمانه بأيمانها . فاذا انكلت لم يكن لايمانه ما يعارضها ، فعلمت عملها . وقواها نكول المرأة ، فحكم عليها بأيمانه ونكولها . فأن قيل : فكأن من المكن أن يبدأ بأيمانها ، فأن نكلت حلف الزوج حدت ، كما أذا أدعى عليه حقا ، فنكل عن اليمين ، فأنها ترد على المذعي ، ويقضى له ، فهلا شرع حقا ، فنكل عن اليمين ، فأنها ترد على المذعي ، ويقضى له ، فهلا شرع اللعان كذلك والمرأة هي المدعى عليها ؟ بل شرع اليمين في جانب المدعي أولا وهذا لا نظير له في الدعى عليها ؟ بل شرع اليمين في جانب المدعي أولا وهذا لا نظير له في الدعل عليها .

قيل: لما كان الزوج قاذفا لها كان موجب قذفه او يحد لها ، فممكن أن يدقع الحداعن نفسه بالتعانه ، ثم طولبت هي بعد ذلك بأن ثقر او تلاعن فان اقرت حدت ، وأن انكرت والتفئت درأت عنها النحد بلعانها ، كما له أن يدرأ الحد عن نفسه بلعانه ، وكانت البداءة به أولى لانه مدع وأيمانه قائمة

مقام البيئة ولكن لما كانت دون الشهود الاربع في القوة مكنت المرأة من دفعها بايمانها . فاذا أبت ان تدفعها ترجع جانبه ، فوجب عليها الحد ، فلم تحد بمجرد التعانه ، ولا بمجرد نكولها ، بل بمجموع الامرين ، واكدت الايمان يكونها أربعاً ، كما أكدت أيمان المدعين في القسامة بكونها خمسين ، ولتقوم الابمان مقام الشهود .

وفي المسألة قول ثالث ، وهو : انه لا يقضي بالنكول ، ولا بالرد ، ولكن يحبس المدعي عليه حتى يجيب باقرار او انكار يحلف معه . وهذا قول في مذهب احمد . وهو احد الوجهين لاصحاب الشافعي .

وهذا قول ابن ابي ليلي ، فأنه قال : لا أدعه حتى يفر ويحلف .

واحتج لهذا القول بأن المدعى عليه قد وجب عليه احد الأمرين : إمسا الاقرار ، واما الانكار . فاذا امتنع عن اداء الواجب عليه عوقب بالحبس ونحوه حتى يؤديه . قالوا : كل من عليه حق فأمتنع من ادائه فهذا سبيله ..

والآخرون فرقوا بين الموضعين ، وقالوا : لو ترك ونكوله لافضى الى ضياع حقوق الناس بالعبر على الحبس ، فاذا نكل عن اليمين ضعف جانب البراءة الاصلية فيه ، وقوى جانب المدعي فقوي باليمين ، وهذا كأنه لما قوي جانب المدعي للدم باللوث بديء بأيمانهم واكدت بالعدد .

والمقصود ان الناس اختلفوا في الحكم بالنكول على اقوال :

أحدهما: انه من طرق الحكم ، وهذا هو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وقضى به شريح .

قال ابو عبيد: حدثنا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سالم بن عبدالله « أن أباه - عبدالله بن عمر - باع عبدا له بشمانمائه درهم بالبراءة ثم أن صاحب العبد خاصم فيه أبن عمر الى عثمان بن عفان . فقال عثمان لابن عمر: احلف بالله لقد بعته وما بعته وما به داء تعلمه فابى أبن عمر أن يحلف فرد عليه » .

وقال ابن أبي شيبة عن شريك عن مغيرة عن الحارث قال « نكل رجل عند شريح عن اليمين ، فقضى عليه ، فقال : أنا أحلف ، فقال شريح : قد قضى قضاؤك » وهذا قول الامام أحمد في أحدى الروابتين ، وقول أبي حنيفة .

والقول الثاني: انه لا يقضي بالنكول ، بل ترد اليمين على المدعي: فان حلف قضى له ، والا صرفها . وهذا مروي عن ابن عمر وعلى والمقداد بن الاسود وابي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ، فروى البيهقي وغيره من حديث مسلمة بن علقمة عن داود بن ابي هند عن الشعبي « ان المقداد استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم فلما تقاضاها قال: انما هي اربعة آلاف درهم . فخاصمه الى عمر ، فقال المقداد: احلف انها سبعة آلاف فقال عمر رضي الله عنه: انصفك . فأبى ان يحلف ، فقال عمر : خسف فقال عمر رضي الله عنه: انصفك . فأبى ان يحلف ، فقال عمر : خسف ما اعطاك » رواه أبو عبيد عن عفان بن مسلم عن سلمة . ورواه البيهقي من حديث حسن بن عبدالله بن ضميرة عن ابيه عن جده عن علي قال « اليمين مع الشاهد وان لم يكن له بيئة فاليمين على المدعى عليه) اذا كان قسد خالطه . فان نكل حلف المدعي » .

وذكر البيهقي أيضاً من حديث سليمان بن عبدالرحمن لا حدثنا محمد ابن مسروق عن اسحاق بن الفرات عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي صلى الشعليه وسلم : رد اليمين على طالب الحسق » رواه الحاكم في المستدرك .

قلت : ومحمد بن مسروق _ هذا _ ينظر من هو ؟

وقال عبدالملك بن حبيب: حدثنا أصبغ بن الفرج عن أبن وهب عن حيوة بن شريح أن سالم بن غيلان التجيبي أخبره: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من كانت له طلبة عند أحد: فعليه البينة ، والمطلوب أولى باليمين فأن نكل حلف الطالب وأخذ » وهذا مرسل .

والحتج لرد اليمين بحديث القسامة وفي الاستدلال به ما فيه فائه عرض اليمين على المدعين أولا . واليمين المردودة ، هي التي تطلب من المدعي بعد النكول عليه عنها ،

لكن يقال: وجه الاستدلال: انها جعلت من جانب المدعي لقوة جانبه باللوث ، فاذا تقوى جانبه بالنكول شرعت في حقه .

والقول الثالث: أنه يجبره على اليمين - شـــاء أم أبى - بالضرب والحبس ، ولا يقضى عليه بنكول ولا رد يمين .

قال أصحاب هذا القول . ولا ترد اليمين الا في ثلاثة مواضع لا رابع لها . أحدها : القسامة . والثاني : الوصية في السفر أذا لم يشهد فيهسا الا الكفار . والثالث : أذا أقام شاهدا واحداً حلف معه . وهذا قول ابن حزم ومن وافقه من أهل الظاهر .

قالوا: لم يأت قرآن ولا سنة ولا اجماع على القضاء بالنكسول ولا باليمين المردودة . وجاء نص القرآن برد اليمين في مسألة الوصية . ونص السنة بردها في مسألة القسامة ، والشاهد واليمين . فاقتصرنا على ما جاء به كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولم يعد ذلك الى غيره . وليس قول احد حجة سوى قول المعصوم . وكل من سواه : فمأخسوذ من قوله ومتروك .

وأما قول مالك في الموطا _ في باب اليمين مع الشاهد في كتاب الاقضية _:

ارأيت رجلا ادعى على رجل مالا ، اليس يحلف ، المطلوب : ما ذلك الحق عليه . فأن حلف بطل ذلك عنه وأن أبى أن يحلف ، ونكل عن اليمين : حلف طالب الحق : إن حقه لحق ، وثبت حقه على صاحب الحق ؟ فهذا ما لا اختلاف فيه عند احد من الناس ، ولا في بلد من البلدان . فباي شيء أخذ هذا ؟ ام في أي كتب وجده ؟ فأذا أقر بهذا فليقر باليمين مسع التاهد ، وأن لم يكن ذلك في كتاب الله تعالى . هذا لفظه .

قال ابو محمد بن حزم: ان كان خفى عليه قضاء اهل العراق بالنكول ، فانه لعجيب ، ثم قوله « اذا أقر يرد اليمين وان لم يكن في كتاب الله ، فليقر باليمين مع الشاهد ، وان لم يكن في كتاب الله » فعجب آخر ، لان اليمين مع الشاهد ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو في كتاب الله . قال الله تعالى : « ٧:٥٩ وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنسه فانتهوا » .

قلت : ليس في واحد من الأمرين من عجب .

أما حكايته الاجماع : فانه لم يقل : لا خلاف انه لا يحكم بالنكول ، بل ذا نكل ، ورد اليمين : حكم له بالاتفاق ، فان فقهاء الامصار على قولين .

منهم من يقول: يقضي بالنكول ، ومنهم من يقول اذا نكل ردت اليمين على الله من يقول اذا نكل ردت اليمين على الله عي . فان حلف حكم له ، فهذا الذي اراد مالك رحمه الله : انه اذا رد اليمين مع نكول المدعى عليه لم يبق فيه اختلاف في بلد من البلدان ، وان كان فيه اختلاف شاذ ،

واما تعجبه من قوله « ان الشاهد واليمين ليس في كتاب الله » فتعجبه هو المتعجب منه . فان المانعين من الحكم بالشاهد واليمين يقولون : ليس هو في كتاب الله خلافه ، وهو اعتبار الشاهدين . فقال مالك رحمه الله تعالى : اذا كنتم تقضون بالنكول ، وتقضي الناس كلهم بالرد مع النكول ، وليس في كتاب الله ، فهكذا الشاهد مع اليمين يجب أن يقضى به وان لم يكن في كتاب الله تعالى . كما دلت عليه السنة ؟ فهسذا إلزام لا محيد عنه ، والله أعلم ،

قال ابن حزم: واما رد اليمين على الطالب ، اذا نكل المطلوب: فما كان في كتاب الله تعالى ، ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فبين الامرين فر قكما بين السماء والارض .

فيقال : بل أرشد اليه كتاب الله وسنة رسوله .

اما الكتاب: فانه سبحانه شرع الايمان في جانب المدعي اذا احتاج الى ذلك ، وتعدر عليه اقامة البينة ، وشهدت القرائن بصدقه ، كما في اللعان ، وشرع عذاب المراة بالحد بنكولها مع يمينه ، فاذا كان هذا شرعه في الحدود التي تدرأ بالشبهات ، وقد امرنا بدرئها ما استطعنا ، فلأن يشرع الحكم بها بيمين المدعي مع نكول المدعى عليه في درهم وثوب ونحو ذلك اولى وأحرى ، لكن ابو محمد واصحابه سدوا على نفوسهم باب اعتبار المعاني والحكم التي علق بها الشارع الحكم ، ففاتهم بذلك حظ عظيم من العلم ، كما ان الذين فتحوا على نفوسهم باب الاقيسة والعلل سالتي لم يشهد لها الشارع فتحوا على نفوسهم باب الاقيسة والعلل سالتي لم يشهد لها الشارع بالقبول سدخلوا في باطل كثير ، وقاتهم حق كثير ، فالطائفتان في جانب إفراط وتفريط .

وأما إرشاد السنة الى ذلك : قالنبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين . في جانب المدعي اذا أقام شاهدا واحدا ، لقوة جانبه بالشاهد ، مكنه من

اليمين بغير بدل خصمه ورضاه . وحكم له بها مع شاهده ، فلأن يحكم له باليمين التي يبدلها خصمه مع قوة جانبه بنكول خصمه اولى واحرى ، وهذا مما لا يشك فيه من له خوض في حكم الشريعة وعللها ومقاصدها ، ولهذا شرعت الايمان في القسامة في جانب المدعي ، لقوة جانبه بالنوث وهذه هي المواضع الثلاثة التي استثناها منكرو القياس .

ولما كانت افهام الصحابة رضي الله عنهم فوق افهام جميع الامة . وعلمهم بمقاصد نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وقواعد دينه وشرعه ، اتم من علم كل من جاء بعدهم : عدلوا عن ذلك الى غير هذه المواضع الثلاثة : وحكموا بالرد مع النكول في موضع وبالنكول وحده في موضع وهذان كمال فهمهم وعلمهم بالجامع والفارق والحكم والمناسبات ، ولم يرتضوا لانفسهم عبارات المتأخرين واصطلاحاتهم وتكلفاتهم ، فهم كانوا أعمق الامة. علما ، واقلهم تكلفا ، والمتأخرون عكسهم في الامرين .

فعثمان بن عفان قال لابن عمر « احلف بالله لقد بعت العبد وما بسه داء علمته » فأبى ، فحكم عليه بالنكول ، ولم يرد اليمين في هذه الصورة على المدعى ، ويقول له : احلف أنت انه كان عالم بالعيب ، لان هذا مما لا يمكن أن يعلمه المدعى ، ويمكن المدعى عليه معرفته ، فاذا لم يحلف المدعى عليه لم يكلف المدعى اليمين ، فأن ابن عمر كان قد باعه بالبراءة من العيوب ، وهو أنما يبرأ أذا لم يعلم بالعيب ، فقال له « احلف أنك بعنه وما به عيب تعلمه » وهذا مما يمكن أن يحلف عليه دون المدعى ، فأنه قد تعدر عليسه اليمين : أنه كان عالم بالعيب ، وأنه كتمه مع علمه به .

واما اثر عمر بن الخطاب ـ وقوله للمقداد « احلف انها سبعة آلاف » فابى ان يحلف ، فلم يحكم له بنكول عثمان ـ فوجهه : أن المقرض إن كان. عالم بصدق نفسه وصحة دعواه : حلف واخده ، وان ام يعلم ذلك : لم تحل له الدعوى بما لا يعلم صحته ، فاذا نكل عن اليمين لم يقض له بمجرد نكول خصمه . اذ خصمه قد لا يكون عالماً بصحة دعواه ، فاذا قال للمدعي : لكول خصمه . اذ خصمه قد لا يكون عالماً بصحة دعواه ، فاذا قال للمدعي : لن كنت عالماً بصحة دعواك فأحلف وخذ ، فقد انصفه جد الانصاف .

فلا أحسن مما قضى به الصحابة رضي الله عنهم . وهذا التفصيل في المسألة هو الحق ، وهو اختيار شيخنا قدس الله روحه .

قال أبو محمد بن حزم ، محتجا لمذهبه: ونحن نقول: أن تكسول الناكل عن اليمين في كل موضع عليه: يوجب أيضا عليه حكما ، وهو الادب الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل من أتى منكراً يوجب تغييره باليسل ،

فيقال له: قد يكون معذورا في نكوله ، غير آثم به ، بأن يدعي انه اترضه ويكون قد وفاه ، ولا يرضى منه الا بالجواب على وفق الدعوى . وقد يتحرج من الحلف ، مخافة موافقة قضاء وقدر ، كما روي عن جماعة من السلف ، فلا يجوز أن يحبس حتى يحلف .

وقولهم « ان هذا منكر يجب تغييره باليد » كلام باطل ، فان تورعه عن اليمين ليس بمنكر ، بل قد يكون واجبا أو مستحبا أو جائزا ، وقد يكون معصية ، وقولهم « ان الحلف حق قد وجب عليه ، فاذا أبى أن يقوم به ضرب حتى أودبه » فيقال ، ان في اليمين حقا له وحقا عليه ، فان الشارع مكنه من التخلص من الدعوى باليمين ، وهي واجبة عليه للمدعي ، فاذا امتنع من اليمين فقد أمتنع من الحق الذي وجب عليه لغيره ، وأمتنع من تخليص نفسه من خصمه باليمين ، فقيل : يحبس أو يضرب ، حتى يقر أو يحلف ، وقيل : ترد يحلف ، وقيل : يقض عليه بنكوله ، ويصير كانه مقر بالمدعى ، وقيل : ترد ليمين على المدعى ، والاقوال الثلائة في مذهب احمد ، وقول وابع بالتفصيل كما تقدم ، وهو اختيار شيخنا .

وفي المسألة قول خامس: وهو أنه أن كان المدعى متهما: ردت عليه ، وأن لم يكن متهما قضى عليه بنكول خصمه وهذا القول: يحكى عن أبن أبي ليلى وله حظ من الفقه فأنه أذا لم يكن متهما غلب على الظن صدقه فأذا نكل خصمه قوي ظن صدقه فلم يحتج الى اليمين وأما أذا كان متهما لم يبق معنا الا مجرد النكول ، فقويناه برد اليمين عليه وهذا نوع من الاستحسان .

فصيل

اذا ردت اليمين على المدعي ، فهل يكون يمينه كالبينة ، أم كأقرار المدعى عليه ؟ فيه قولان للشافعي ، أظهرهما عند اصحابه : أنها كالاقراد . فعلى هذا : لو اقام المدعى عليه بيئة بالاداء والابراء بعسد ما حلف المدعي ، فان قيل : يمينه كالبينة سمعت للمدعى عليه ، وأن قيل : هي كالاقرار لم تسمع ، لكونها مكذبة للبيئة بالاقرار ،

واذا قضى بالنكول فهل يكون كالاقرار وكالبذل أ فيه وجهان ، ينبني عليهما ما اذا أدعى نكاح امراة واستحلفناها فنكلت ، فهل يقضي عليها يالنكول وتجعل زوجته أ فان قلنا : بذل ، لم نحكم بذلك ، لان الزوجية لا تباح بالبذل . وكذلك لو ادعى رق مجهول النسب ، وقلنا : يستحلف ، فنكل عن اليمين ، وكذلك لو ادعى قذفه واستحلافه واستحلفناه فنكل . فهل يحد للقذف أ ينبني على ذلك .

وكذلك الخلاف في مذهب ابي حنيفة . فالنكول بذل عنده واقرار عند صاحبيه . قال صاحباه : فلا يستحلف في النكاح والرجعة والايلاء والرق والاستيلاء والنسب والولاء والحدود ، لان النكول عند ابي حنيفة بذل وهو لا يجري في هذه الاشياء ، وعندهما يستحلف ، لانه يجري مجرى الاقرار ، وهو مقبول بها .

واحتج من جعله كالاقرار بأن الناكل كالمتنسع من اليمين الكاذبة ظاهراً ، فيصير معترفاً بالمدعى ، لائه لما نكل به مع امكان تخلصه باليمين سدل ذلك على انه لو حلف لكان كاذباً ، وذلك دليل اعترافه ، الا انه لما كان دون الاقرار الصريح لم يعمل في الحدود والقيود .

واحتج من جعله كالبدل ، بأنا لو اعتبرنا اقراره يكون كاذبا في انكازه والكذب حرام ، فيفسق بالنكول بعد الانكار ، وهذا باطل ، فجعلناه بدلا وإباحة ، صيانة له عما يقدح في عدالته ، ويجعله كاذبا .

والصحيح : أن النكول يقوم مقام الشاهد والبينة ، ٢ يقسوم مقام الاقرار ولا البدل . لان الناكل قد صرح بالانكار ، وانه لا يستحق المذعى به .

وهو مصر على ذلك ، متورع عن اليمين . فكيف يقال : انه مقر ، مع اصراره على الانكار ، ويجعل مكذبًا لنفسه ؟.

وأيضا لو كان مقرآ لم تسمع منه بينة نكوله بالابراء والاداء ، فانسه يكون مكذباً لنفسه ،

وایضا ، فان الاقرار إخبار وشهاده علی نفسه ، فکیف یجعل مقرآ شاهدا علی نفسه بنکوله ، والبذل اباحة وتبرع ، وهو لم یفصد ذلك ، ولم یخطر علی قلبه ، وقد یکون المدعی علیه مریضاً مرض آلوت ، ولو کان النکول بذلا واباحة اعتبر خروج المدعی من الثلث ، فتبین انه لا اقرار ولا اباحة وانما هو جار مجری الشاهد والبینة ، فان « البینة » اسم لما ببین الحق ونکوله – مع تمکنه من الیمین الصادقة یبرا بها المدعی علیه ویتخلص بها من خصمه سم دلیل ظاهر علی صحة دعوی خصمه ، وبیان انها حق ، فقام مقام شاهد القرائن ،

فان قيل: فالنبي صلى الله عليه وسلم اجرى السكوت مجرى الاقرار والبدل في حق البكر اذا استوذنت ؟.

قيل: ليس ذلك نكولا ، وانما هو دليل على الرضا بما استوذنت فيه ، لانها تستحي من الكلام ، ويلحقها العار لكلامها الدال على طلبها ، فنسزل سكوتها منزلة رضاها للضرورة ١٠١ هاهنا المدعى عليه لا يستحي من الكلام ولا عار عليه فيه ، فلا يشبه البكر ، والله أعلم ،

فمسل

اذا قلنا برد اليمين ، فهل برد بنكول المدعى عليه ، أم لا يرد حتى يأذن في ذلك ؟ ظاهر كلام الامام احمد : انه لا يشتيرط اذن النساكل : لانه لا رغب عن اليمين انتقلت الى المدعي ، لانه برغبته ونكوله عنها سمع تمكنه من الحلف — صار راضيا بيمين المدعي ، فجرى ذلك مجرى إذنه ، كما ان نكوله نزل منزلة الباذل او المقر .

وقال أبو الخطاب: لا ترد اليمين الا أذا أذن فيها الناكل ، لانها من جهته ، وهو أحق بها من المدعى ، ولا تنتقل عنه ألى المدعى عليه الا باذنه ،

فصل: الطريق السادس

الحكم بالشاهد الواحد بلا يمين . وذلك في صور :

منها: اذا شهد برؤية هلال رمضان شاهد واحد في ظاهر مذهب احمد لحديث ابن عمر « تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم إني رأيته ، فصام ، وأمر الناس بالصيام » رواه أبو داود .

فعلى هذا : هل تكفى شهادة المرأة في ذلك ؟

قيه وجهان ، مبنيان على أن تبوته بقول الواحد ، هل هو من باب الاخبار ، او من باب الشهادات ؟

وروى ابو داود أيضاً عن ابن عباس قال « جاء أعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اني رأيت الهلال ، فقال اتشبهد أن لا إله الا الله ؟ قال: نعم . قال: يا بلال ، أذن في الناس فليصوموا غدا » .

وعنه رواية أخرى: « لا يجب الا بشهادة اثنين » -

وحجة هذا القول: ما رواه النسائي واحمد وغيرهما عن عبدالرحمن ابن زيد ابن الخطاب عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: « صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ، وأمسكوا ، فان غم عليكم فاتموا ثلاثين يوما ، فان شهد شاهدان ذوا عدل قصوموا وافطروا » .

وهذا لا حجة فيه من طريق المنطوق . ومن طريق المفهوم فيه تفصيل . وهو انه أن كان المشهود فيه هلال شوال : فيشترط شاهدان بهذا النص وأن كان هلال رمضان : كفى واحد بالنصين الآخرين . ولا يقوى ما يتوهم من عموم المفهوم على معارضة هذين الخبرين . واصول انشرع تشهيله للاكتفاء بقول الواحد . فأن ذلك خبر عن دخول وقت الصلاة . فأكتفى فيه بالشاهد الواحد ، كالاخباد عن دخسول وقت الصهدة بالاذان . ولا فرق بينهما .

وقال أبو بكر عبد العزيز : إن كان الرائي في جماعة : لم تقبل الا شهادة اثنين لأنه يبعد إنفراد الواحد من بين الناس بالرؤية . فان شهد معه تخر :

غلب على الظن صدقهما ، وان كان في سفر : قبل قوله وحده ، لظاهـــر الحديث ، ولأنه قد يكون في السفر وحده ، أو يتشاغل رفقته عن رؤيت فيراه هو ، وقال أبو حنيفة : ان كان في السماء علة أو غيم أو غبار أو نحو ذلك ، مما يمنع الرؤية : قبلت شهادة الواحد العدل والحر والعبد والذكر والانتى في ذلك سواء .

ويقبل فيه شهادة المحدود في القذف اذا تاب . ولا يشترط فيه لفظ الشهادة . قال : وان لم يكن في السماء علة لم تقبل الشهادة الا من جمع يقع العلم بخبرهم . وهو مفوض الى راي الامام من غير تقدير . لان المطالع متحدة ، والموانع مرتفعة ، والابصار صحيحة ، والدواعي على طلب الرؤية متوفرة . فلا يجوز ان يختص بالرؤية النفر القليل .

وعن ابي حنيفة رواية اخرى: انه يكفي شهادة الاثنين .

قالوا: ولو جاء رجل من خارج المصر ، وشهد به قيل ، وكذا اذا كان على مرتفع في البلد كالمنارة ونحوها ، اذ الرؤية تختلف باختلاف صفاء الجو وكدره ، واختلاف ارتفاع المكان وهبوطه .

والصحيح: قبول شهادة الواحد مطلقة ، كما دل عليه حديثا ابن عمر وابن عباس . ولا ريب ان الرؤية كما تختلف بأسباب خارجة عن الرائى فانها تختلف بأسباب من الرائين ، كحدة البصر وكلاله . رقد شاهد الناس الجمع العظيم يتراؤن الهلال ، فيراه الآحاد منهم ، واكثرهم لا يرونه . ولا يعد انفراد الواحد بالرؤية من بين الناس كاذبا . وقد كان الصحابة في طريق الحج ، فتراؤا هلال ذي الحجة . فراه ابن عباس ولم يره عمر . فجعل يقول « الا تراه يا امير المؤمنين ، فقال ساراه وانا مستلق على فراشي » .

فصييل

ومنها مَا يختص بمعرفة أهل الخبرة والطب ، كالموضحة وشبهها ، وداء الحيوان الذي لا يعرفه الا البيطار ، فيقبل في ذلك شهادة طبيب واحد وبيطار واحد ، اذا لم يوجد غيره ، نص عليه احمد .

وإن أمكن سُهادة اثنين ، فقال اصحابنا: لا يكتفي فيه بدونهما ، أخذا من مفهوم كلامه ، ويتخرج قبول قول الواحد ، كما يقبل قول القاسم والقائف وحده .

فصيل

ومنها: ما لا يطلع عليه الرجال غالباً ، من الولادة والرضاع والعيوب تحت الثياب ، والحيض والعدة ... فيقبل فيه شهادة امراة واحدة م... العدالة . والاصل فيه : حديث عقبة بن الحسارث قال « تزوجت امراة فجاءت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما . فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : دعها عنك » .

وفي هذا الحديث من الاحكام: قبول شهادة العبد ، وقبول شهادة المراة وحدها ، وقبول شهادة الرجل على نفسه ، كالقاسم والخسارص ، والحاكم على حكمه بعد عزله .

وعن أحمد: رواية اخرى: لا تقبل فيه الا شهادة امراتين . لان الله سبحانه أقامها في الشهادة مقام شاهد واحد . وهو أقل نصاب الشهادة وقال الشافعي ومالك: لا يقبل أقل من أربع نسوة لانهن كرجلين . والله تعالى أمر بأستشهاد رجلين . « فأن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان » . فعلم أن المراتين مقام الشاهد الواحد .

وقد احتج الامام: أن علياً رضي الله عنه اجاز شميهادة القابلة ز الاستهلال . قال الشافعي: لو ثبت عن علي لصرنا اليه . وقال اسحاق بن راهويه: لو صحت شهادتها لقلنا به .

ولا نعرف اشتراط الاربعة عن احد قبل عطاء . فان ابن جريج روى عنه « لا يجوز في الاسمستهلال الا اربع نسوة » ذكره البيدقي . وتد روى مر فوعاً عن حديث حديث حديث ، رواه الدارقطني من حديث محمد بن عبدالملك الواسطي عن الاعمش عن ابي وائل عن حديفة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة القابلة » قال الدارقطني : محمد بن عبدالملك الواسطي : لم يسمعه من الاعمش ، بينهما رجل مجهول ، وهو ابو عبدالرحمن المدائني .



وقال ابن الجوزي وقد روى اصحابنا من حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يجزي في الرضاع شهادة امرأة » .

قلت: وهذا لا يعرف إسناده . وقد اجاز النبي صلى الله عليه وسلم شهادة خزيمة بن ثابت وحده ، وجعلها بشهادتين . وقد احتج به ابو داود على قول شهادة الرجل وحده ، اذا علم الحاكم صلحة ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى .

قال البخاري في صحيحه (۱) : حدتنا ابراهيم بن موسى حدثنا هشام ابن يوسف عن ابن جريج قال : أخبرني عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة « أن صهيب مولى ابن جدعان م ادعوا بيتين وحجرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى ذلك صهيباً ، فقال مروان بن الحكم : من يشهد لكما على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر ، فدعاه ، فشهد لأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنما بينه خزيمة دون الصحابة لدخول هذا الفرد من أخباره صلى الله عليه وسلم في جملة أخبال ، وأنه يجب تصديقه فيه ، والشهادة بأنه كما أخبر به ، كما يجب تصديقه فيه ، والشهادة بأنه كما أخبر به ، كما يجب تصديقه في سائر أخباره ،

وقد اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة الشاهد الواحد من غير يمين كما في الصحيحين من حديث أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وم حنين « من قتل قتيلا) له عليه بينة: نله سابه) فقمت ، فقلت: من يشهد لي ؟ نم جلست) ثم قلت: من يشهد لي ؟ فقال: ما لك يا أبا قتادة ؟ فذكرت أمر القتيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال رجل من جلسائه: صدق يا رسول الله) سلبه عندي ، فأرضه منه فقال ابو بكر ، لاها الله لا نعطيه أضييع قريش) وندع أسدا من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صدق) اعطه إياه ، فأداه الي " » .

⁽١) في أواخر أبواب الهبة .

وفى هذه المسألة ثلاثة اقوال في المذهب:

احدها: أنه لابد من شاهدين .

والثاني: يكفي شاهد ويمين .

وقال أبو داود في سننه « باب اذا علم انحاكم بصدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به » ثم ذكر حديث خزيمة بن نابت . فقال الشافعي : وذكر عمران بن حديد عن ابي مجلز قال « قضى زرارة بن أوفى رحمه الله بشهادتي وحدي » وقال شعبة عن ابي قيس وعن ابي اسحاق « أن شريحا جاز سهادة كل واحد منهما وحده » وقال الاعمش عن ابي اسحاق « اجاز شريح شهادتي وحدي » وقال ابو قيس « شهدت عند شريح على مصحف .

ومنها قبول: شهادة الشاهد الواحد ، بغير يمين في الترجمسة ، والتعريف والرسالة ، والجرح والتعديل ، نص عليه احمسد في احدى الروايتين عنه ، وترجم عليه البخاري في صحيحه ، فقال « باب ترجمة الحكام ، وهل يجوز ترجمان واحد ؟ » وقال خارجة ابن زيد بن ثابت « ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان يتعلم كتاب اليهود ، حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وسلم كتبه وأقراته كتبهم اذا كتبوا اليه » وقال عمر وعنده على وعثمان وعبدالرحمن بن عوف - « ماذا تقول هذه ؟ فقال عبدالرحمن ابن حاطب: تخبرك بصاحبها الذي صنع بها » وقال ابو جمرة « كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس » وقال بعض الناس : لابد للحاكم من مترجمين .

قلت: هذا قول مالك والشافعي ، واختيار الخرقي ، والاكتفاء بواحد قول ابي حنيفة ، وهو الصحيح ، لما تقدم ، وهو اختيار ابي بكر .

فصل: الطريق السابع

الحكم بالشاهد واليمين ، وهو مذهب فقهاء الحديث كلهم ، ومذهب فقهاء الامصار ، ما خلا ابي حنيفة واصحابه ، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عمرو بن ديدر عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قضى بشاهد ويمين » قال عمرو: في الاموال ، قال الشافعي: حديث ابن عباس معه ما يشده قال ابن عبدالحكم: سمعت الشافعي يقول: قال لي محمد بن الحسن: لو علمت أن سيفاً بن سليمان يروى حديث اليمين مع الشاهد لافسدته . فقلت: يا أبا عبدالله ، وإذا أفسدته فسد ؟ قال على ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن سليمان ؟ فقال: هو عندنا ممن يصدق ويحفظ ، وكان ثبتاً .

قلت : هو رواه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار ، وقد رواه أبو داود من حديث عبدالرزاق أخبرنا محمد بن مسلم عن عمرو .

وقال الشافعي: أخبرنا أبراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبدالرحمن ، وآخر له صحبة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشماهد » ، رواه الترمذي وابن ماجمة وأبو داود والشافعي ، قال الترمذي : حسن غريب ، وقد روى القضاء بالشاهد مع أليمين من رواية عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وسعد بن عبادة ، والمغيرة بن شعبة ، وجابر بن عبدالله ، وزيد بن ثعلبة ، وجماعة من الصحابة .

قال ابو بكر الخطيب في مصنف افرده بهذه المسألة: روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه قضى بشاهد ويمين » ابن عباس ، وجابر بن عبدالله ، وعمارة بن حزم ، وسعد بن عبادة ، وعلي بن ابي طالب ، وابو هريرة ، وسرّق ، وزيد بن ثابت ، وعمر بن الخطاب ، وعبدالله بن عمر ، وابو سعيد الخدري ، وزيد بن ثعلبة ، وعامر بن ربيعة ، وسهل بن سسعد وابو سعيد الخدري ، وزيد بن ثعلبة ، وعامر بن ربيعة ، وسهل بن سسعد الساعدي ، وعمرو بن حزم ، والمفيرة بن شعبة ، وبلال بن الحارث ، وتميم الداري ، مسلمة بن قيس ، وانس بن مالك . ثم ذكر احاديثهم بأسناده .

وفي مراسيل مالك: عن جعفر بن محمد عن ابيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد » وقضى به على رضي الله عنه بالعراق . وقال الشافعي لبعض مناظريه: فقد روى عبدالوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر « ان النبي صلى الله عليه وسلم

قضى باليمين مع الشاهد الواحد » وقضى به علي بالعراق . وكذلك رواه ابن المديني واسحاق وغيرهما عن الثقفي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر . ورواه القاضي اسماعيل : حدثنا اسماعيل بن ابي أويس حدثنا سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » وتابعه عبدالعزيز بن مسلمة عن جعفر به > إسنادا ومتنا .

وقال الشافعي: اخبرنا عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل عن سعيد بن سعد بن عبادة عن ابيه عن جده قال: وجدنا في كتاب سعد « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مسع الشسساهد » .

وقال ابن وهب: اخبرني بن لهيعة ونافع بن زيد عن عمارة بن غزية عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل انه وجد في كتاب آبائه « هدا ما ذكره عمرو ابن حزم والمغيرة بن شعبة قالا: بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل رجلان يختصمان ، معاحدهما شاهد له على حقه . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين صاحب الحق مع شاهده ، فاقتطع بذلك حقه » .

وقال الشافعي: اخبرنا ابراهيم بن محمد عن عمرو بن ابي عمر عن ابن المسيب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » قال: وأخبرنا خالد الزنجي عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده: ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشهادة « فان جاء شاهد: يحلف مع شاهده » ورواه مطرف بن مازن - ضعيف - حدثنا ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله علبه وسلم قضى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي صلى الله علبه وسلم قضى بشاهد ويمين في الحقوق » . وقال ابن وهب: حدتنا عثمان بن الحكم ، حدثني زهير بن محمد عن سهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن زيد بن ثابت حدثني زهير بن محمد عن سهيل ابن ابي صالح عن ابيه عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين » وروى جويرية بن أسماء عن عبدالله بن زيد _ مولى المنبعث _ عن رجل عن سرّق « قضى أسماء عن عبدالله بن زيد _ مولى المنبعث _ عن رجل عن سرّق « قضى



رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمين وشاهد » رواه البيهةي ، وروى، البيهقي ايضا من حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر ، وعثمان ، كانوا يقضون بالشاهد الواحد ويمين المدعي » قال جعفر: والقضاة يقضون بذلك عندنا اليوم ،

وذكر ابو الزناد عن عبدالله بن عامر « حضرت ابا بكر وعمر وعتمان. يقضون بشهادة الشاهد واليمين » •

وقال الزنجي: حدثنا جعفر بن محمد فال: سمعت الحكم بن عتيبة يسال ابي _ وقد وضع يده على جدار القبر ليقوم _ أقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشمالية على الله عليه وسلم باليمين مع الشمالية على .

وكتب عمر بن عبدالعزيز الى عامله بالكوفة « أقضي بالشداهد مع اليمين. فانها السنة » رواه الشافعي .

قال الشافعي: واليمين مع الشاهد لا تخالف من ظاهر القرآن شيئاً لإنا نحكم بشاهدين ، وشاهد وامراتين ، فاذا كان شاهد واحد: حكمنا بشاهد ويمين ، وليس ذا يخالف القرآ لانه لم يحرّم أن يكون أقل مما نص عليه في كتسابه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم بما اراد الله ، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا ، قلت : وليس في القرآن ما يفتضي انه لا يحكم إلا بشاهدين ، أو شاهد وامراتين فان الله سبحانه انما امر بذلك اصحاب الحقوق : أن يحفظوا حقوقهم بهذا النصاب ، ولم يأمر بلاك الحكام : أن يحكموا به ، فضلا عن أن يكون قد أمرهم أن لا يقضوا الا بذلك ، ولهذا يحكم الحاكم بالنكول واليمين المردودة ، والمراة الواحدة ، والنساء المنفردات يحكم الحاكم بالنكول واليمين المردودة ، والمراة الواحدة ، والنساء المنفردات لا رجل معهن ، وبمعاقد القمط ، ووجوه الأجر " ، وغير ذلك من طرق الحكم التي لم تذكر في القرآن ، فأن كان الحكم بالشاهد واليمين مخالفة لكتاب ألله ، فهذه مخالفة لكتاب الله منه ، وأن لم تكن هذه الاشياء مخالفة للقرآن : فالحكم بالشاهد واليمين أولى أن لا يكون مخالفا للقرآن ، وطرق الحكم شيء وطرق حفظ الحقوق شيء آخر ، وليس بينهما تلازم ، فتحف ظ

الحقوق بما لا يحكم به الحاكم مما يعلم صاحب الحق انه يحفظ به حقه . ويحكم الحاكم بما لا يحفظ به صاحب الحق حقه ، ولا خطر على باله : من نكول ، ورد يمين وغير ذلك ، والقضاء بالشاهد واليمين ، مما أراه الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ، فال الله تعالى (١٠٥٤ إنا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقد حكم بالشاهد واليمين . وهو مما أنزل الله إياه قطعا .

ومن العجائب: رد الشاهد واليمين ، والحكم بمجرد النكول الذي هو سكوت ، ولا ينسب الى ساكت قول ، والحكم بمدعي الحائط اذا كانت اليه الدواخل والخوارج ، وهو الصحاح من الآجر ، او اليه معاقد القمط في الحص ، كما يقول ابو يوسف ، فأين هذا من الشاهد العدل المبرز في العدالة ، الذي يكاد يحصل العلم بشهادته ، اذا انضاف اليها يمين المدعي ؟ واين الحكم بلحوق النسب بمجرد العقد ، وان علمنا قطعا ان الرجل لم يصل الى المرأة ، من الحكم بالشاهد واليمين ؟ وأين الحكم بشهادة مجهولين ، لا يعرف حالهما ، من الحكم بشهادة العدل المبرز الثقة ، مع يمين الطالب ؟ واين الحكم لمدعي الحائط بينه وبين جاره ، تكون له جذوع من الحكم بالشاهد واليمين ؟ ومعلوم : أن الشاهد واليمين أقوى في الدلالة والبينة من ثلاثة واليمين ؟ ومعلوم : أن الشاهد واليمين أقوى في الدلالة والبينة من ثلاثة جذوع على الحائط الذي ادعاه ، فاذا اقام جاره شاهدة ، وحلف معه : كان خذك اقوى من شهادة الجذوع ؟.

وهذا شأن كل من خالف سئة صحيحة لا معارض لها . لابد ان يقول قولا يعلم ان القول بتلك السنة اقوى منه بكثير .

وقد نسب الى البخاري إنكار الحكم بشاهد ويمين فانه قال في « باب يمين المدعى عليه » من كتاب الشهادات: قال لي قتيبة: حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن شبرمة ، قال: كلمني أبو الزناد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت قال الله تعالى (٢٨٣٠٢ واستشهدوا شهيدين من رجالكم . فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان ممن ترضون من الشهداء ، ان تضل إحداهما فتذكر احداهما الاخرى) .



قلت: اذا كان يكتفي بشهادة شاهد ويمين ، يحتاج ان تذكر إحداهما الاخرى: ما كان يصنع بذكر هذه الاخرى ؟ فترجمة الباب بأن اليمين من جهة المدعى عليه ، وذكر هذه المناظرة ، وعسلم رواية حديث او اثر في الشاهد واليمين ظاهر في انه لا يذهب اليه ، وهذا ليس بصريح انه مذهبه ولو صرح به فالحجة فيما يرويه لا فيما يراه .

قال الاسماعيلي ، عند ذكر هذه الحكاية : ليس في ما ذكره ابن شبرمة معنى . فان الحاجة الى إذكار احداهما الاخرى : انما هو فيما اذا شهدتا ، فان لم تشهد قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة . واليمين ممن هي عليه لو انفردت للحلت محل البينة في الاداء والابراء . فكذلك حلت اليمين هاهنا محل الشاهد ومحل المراتين في الاستحقاق ، بانضمامهما الى الشاهد الواحد . ولو وجب اسقاط السنة الثابتة في الشاهد واليمين لل ذكر ابن شبرمه لسقط الشاهد والمراتان لقوله صلى الله عليه وسلم : «شاهداك او يمينه » فنقله عن الشاهدين الى يمين خصمه بلا ذكر رجل وامراتين . قلت : مراده : ان قوله تعالى (واستشهدوا شهدين من رجالكم لكان قوله صلى الله عليه وسلم : «شاهداك أو يمينه » مانعا من الحكم بالشاهد واليمين ، ومعارضا له : الكان قوله صلى الله عليه وسلم : «شاهداك أو يمينه » مانعا من الحكم بالشاهد والمراتين ، ومعارضا له وليس الامر كذلك . فلا تعارض بين كتاب بالشاهد والمراتين ، ومعارضا له وليس الامر كذلك . فلا تعارض بين كتاب من عند أب الله وسنة رسوله ، ولا اختلاف ، ولا تناقض بوجه من الوجوه ، بل الكل من عند أب التعليم عند الله المن عند أب التكل من المناهد الله الخلاف ، ولا اختلاف ، ولا اختلافا كثيرا) .

فان قيل: اصبح حديث في الباب: حديث ابن عباس ، وقد قال عباس الدوري قال يحيى: حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين » ليس هذا محفوظا .

قيل : هذا ليس بشيء ، قال أبو عبدالله الحاكم : شيخنا ابو زكريا لم يطلق هذا القول على حديث سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس ، او الحديث الذي تفرد به ابراهيم بن محمد عن ابن ابي ذئب ، واما حديث سيف بن سلمان فليس في استاده من جرح ، ولا نعلم له علة يعلل بها ، وابو زكريا اعلم بهذا الشأن من ان يظن به تهوين حديث رواه الثقات الاثمات .

قال علي بن المديني: سألت يحيى بن سمعيد القطان عن سيف بن سليمان ؟ فقال: كان عندنا أنبت ممن يحفظ عنه ويصدق.

وقال ابو بكر في الشافي : « باب قضاء القاضي بالشاهد واليمين » حدننا عبدالله بن سليمان حدثنا اسماعيل بن اسد حدتنا شبابة حدتنسا عبدالعزيز بن ابي سلمة الماجشون عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي رضى انته عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق » وقضى به على في العراق ،

نم ذكر من رواية حنبل: سمعت ابا عبدالله يقول في الشاهد واليمين: جازالحكم به . فقيل لابي عبدالله: أيش معنى اليمين ؟ قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاهد ويمين . قال ابو عبدالله: وهم لعلهم يقضون في مواضع بغير شهاده شاهد ، في مثل رجل اكترى من رجل دارآ ، فوجد صاحب الدار في الدار شيئاً ، وقال الساكن: هو لي ، ومثل رجل اكترى من رجل دارا فوجد فيها دفونا . فقال الساكن: هي لي ، وقال صاحب الدار: هي لي ، فقيل: لمن تكون ؟ فقال: هذا كله لصاحب الدار.

وقال أبو طالب: سئل أبو عبدالله عن شهادة الرجل ويمين صاحب الحق ؟ فقال: هم يقولون: لا تجوز شهادة رجل واحسد ويمين، وهم يجوزون شهادة المرأة الواحدة ، ويجيزون الحكم بغير شهادة ، قلت: مثل إيش ؟ قال: مثل الخص أذا أدعاه رجلان: يعطونه للذي القمط مما يليه ، فمن قضى بهذا ؟ وفي الحائط أذا أدعاه رجلان نظروا ألى اللبنة الى من هي ؟ فقضوا به لاحدهما بلا بينة ، والزبل أذا كان في الدار ، وقال السساكن : كان صاحب الدار: أكريتك الدار ، وليس فيها زبل ، وقال السساكن : كان فيها ، لزمه أخذها بلا بينة ، والقابلة تقبل شهادتها في استهلال الصبي ، فهذا يدخل عليهم .



فمسل

واذا قضى بالشاهد واليمين . فالحكم بالشاهد وحده ، واليمين تقوية وتوكيد . هذا منصوص احمد . فلو رجع الشاهد . كان الضمان كله عليه . قال الخلال في الجامع : باب اذا قضى باليمين مع الشاهد ، فرجع الشاهد – ثم ذكر من رواية ابن مشيش – سئل احمد عن الشاهد واليمين : تقول به ؟ قال : إي لعمري : قيل له : فان رجع الشاهد ؟ قال : تكون الالف على الشاهد وحده . قيل له : كيف لا تكون على الطالب . لانه قد استحق بيمينه ، ويكون بمنزلة الشاهدين ؟ قال : لا ، انما هو السنة قد استحق بيمينه ، ويكون بمنزلة الشاهدين ؟ قال : لا ، انما هو السنة – يعني اليمين – ،

وقال الاثرم: سبعت أبا عبدالله سئل عن رجل قضى عليه بشهادة شاهدين ، فرجع أحد الشاهدين ؟ قال : يلزمه ، ويرد الحكم ، قيل له : فأن قضى بالشاهد ويمين المدعي ، ثم رجع الشاهد ؟ قال : أن اللف الشيء كان على الشاهد : لائه أنما ثبت هاهنا بشمسهادته ، ليست اليمين من الشهادة في شيء ،

وقال ابو الحارث: قلت لاحمد: فان رجع الشاهد عن شهادته بعد ؟ قال: يضمن المال كله ، به كان الحكم .

وقال ابن مشيش :سالت ابا عبدالله ، فقلت : اذا استحق الرجل المال . بشهادة شاهد مع يمينه ، ثم رجع الشاهد؟ فقال : اذا كان شاهدين ، ثم رجع شاهد : غرم نصف المال ، فان كانت شهادة شاهد مع يمين الطالب ، ثم رجع الشاهد : غرم المال كله ، قلت ؛ المال كله ؟ قال : نعم ،

وقال يعقوب ابن يختان : سألت احمد عن الرجل اذا استحق المال بشمهادة شاهد مع يمينه ، ثم رجع الشاهد؟ فقال : يرد المال . قلت : إيش معنى اليمين ؟ فقال : قضاء النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال احمد بن القاسم: قلت لابي عبدالله ، فان رجع الشاهد عن الشاهادة كم يغرم ؟ قال المال كله ؟ لانه شاهد واحد قضى بشهادته ، ثم قال: كيف قول مالك فيها ؟ قلت: لا احفظه ، قلت له بعد هذا المجلس - أن

مالكاً يقول: أن رجع الشاهد فعليه نصف الحق ، لاني أنما حكم بشيئين: بشهادة ، ويمين الطالب ، فلم أره رجع عن قوله .

قال الشافعي _ كقول مالك _ بناء على ان اليمين قامت مقام الشاهد ، فوقع الحكم بهما _ واحمد انكر ذلك _ ويؤيده وجوه:

منها : أن الشاهد حجة الدعوى ، فكان منفردا بالضمان .

ومنها: ان اليمين قول الخصم . وقوله ليس بحجة على خصمه . وانما هو شرط للحكم ، فجرى مجرى مطالبة الحكم به .

ومنها: أنا لو جعلناها حجة لكنا إنما جعلناها حجة بشهادة الشاهد.

ومنها : أنها لو كانت كالشاهد لجاز تقديمها على شهادة الشاهد الأخر ، مع أن في ذلك وجهين لنا وللشافعية .

قال القاضي في التعليق: واحترج بيني: المنازع في القضاء بالشاهد واليمين بانه لو كانت يمين المدعي كشاهد آخر لجاز له ان يقدمها على الشاهد الذي عنده . كما لو كان عنده شاهدان جاز ان يقدم أيهما شهدا .

قال: إنا لا نقول: انهما بمنزلة شاهد آخر ، ولهذا يتعلق الضمان بالشاهد ، وانما اعتبرناها احتياطا ،

قال: فأن قبل: ما ذهبتم اليه يؤدي الى أن يثبت الحق بشاهد واحد . قبل: هذا غير ممتنع . كما قاله المخالف في الهلال في الغيم ، وفي القابلة وهو ضرورة أيضاً ، لان المعاملات تكثر وتتكرر ، فلا يتفق في كل وقت شاهدان وقياسها على احتياط الحقيقة بالحبس مع الشاهد للاعسار ويمين المدعي على الفائب مع البينة .

قال: وأما جواز تقديم اليمين على الشاهد، فقال: لا نعرف الرواية بمنع الجواز ، قال: ويحتمل أن نقول بجواز الحلف أولا، ثم تسمع الشهادة . وهو قول أبي هريرة: ويحتمل أنه لا يجوز تقدمة اليمين على الشاهد . وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أبي الحارث، قال: أذا ثبت له

شاهد واحد خلف واغطى . فأثبت اليخين بعد ثبوت الشاهد . لان اليمين ثكون في جديه القوى المتداعين . وانما تقوى حينت بالشاهد ، ولان اليمين يجوز أن يترتب على ما لا ترتب عليه الشهادة فيكون من شرط اليمين : تقدم شهادة الشاهد ، ولا يعتبر هذا المعنى في الشاهدين .

فصيل

والمواضع التي يحكم فيها بالشاهدين وأليمين: المال ، وما يقعد به المال ، كالبيع والشراء ، وتوابعهما: من اشتراط صفة في المبيع ، أو نقد غير نقد البلد ، والاجارة ، والجعالة والمسلماقاة ، والمزارعة والمضلوبة ، والشركة ، والمبلة ،

قال في المحور : والوصية لمعين أو الوقف عليه .

وهذا يدل على أن الوصية والوقف أذا كانت الجهية عامة كالفقراء والمساكين أنه لا يكتفي فيهما بشاهد ويمين ، لامكان اليمين من المدعى عليه أذا كان . وأما الجهة المطلقة : فلا يمكن اليمين فيها . وأن حلف واحد منهم لم يسر حكمه ويمينه إلى غيره . وكذلك لو أدعى جماعة : أنهم ورثوا دينا على رجل ، وشهد بذلك شاهد واحد لم يستحقوا ذلك ، حتى يحلفوا جميعهم ، وأن حلف بعضهم استحق حقه ، ولا يشاركه فيه غيره من الورثة : ومن لم يحلف لم يستحق شيئا . فلو أمكن حلف الجميع في الوصية والوقف بأن يوصي أو يوقف على فقراء محلة معينة يمكن حصرهم – ثبت الوقف والوصية بشاهد وأيمانهم . ولو انتقل الوقف ألى من بعدهم : لم يمنع ذلك ثبوته بشهادة المعينين أولا ، كما أو وقف زيد وحسده ثم على الفقراء والمساكين بعده : ثبت الوقف بشهادته ، ثم انتقل إلى من بعده بحكم الشبوت الأول ضمنا وتبعا . وقد ثبت في الإحكام التبعية ، ويفتفر فيها ما لا يفتفر في الأصل القصود . وشواهده معروفة .

ومما يثبت بالشاهد واليمين : الغصوب ، والعواري ، والوديعة ، والصلح والاقرار بالمال ، او ما يوجب المال ، والحوالة ، والابراء ، والمدالبة بالشفعة واسقاطها ، والقرض ، والصداق ، وعوض الخلغ ، ودعوى دق مجهول النسب ، وتسمية المهر .

. . . وفي الجنايات الموجية للمال ، كالخطأ ، وما لا قصاص فيه من جنايات المعمد ، كالهاشمة والمأمومة والجائفة ، وقتل المسلم الكافر والحر العبد والمصبي ، والمجنون ، والعتق ، والوكالة في المال ، والايصاء اليه ، ودعوى قتل الكافر لاستحقاق سلبه ، ودعوى الاسير إسلاما سابقاً يمنع رقه روايتسان :

إحداهما: أنه يثبت بشاهد ويمين ، ورجل وأمرأتين .

والثانية: لا يثبت الا برجلين .

ولا يشترط كون الحالف مسلماً ، بل تقبل يمينه مع كمره ، كما لو كان مدعى عليه . قال ابو الحارث: سئل احمد عن الفاسق ، او العبد اذا اقام شاهدا واحداً ؟ قال : آحلفه ، واعطيه دعواه ، قلت : فان كان الشاهد عدل والمدعى عليه غير عدل ؟ قال : فان كان المدعى غير عدل ، او كانت المرأة ، او يهوديا ، او نصرانيا او مجوسيا ، اذا ثبت له شاهد واحد : حلف ، واعطي ما ادعى ، وهل يشترط ان يحلف المدعى على صدق شاهده ، فيقول مع يمينه : وان شاهدي صادق ؟ الصحيح المشهور : انه لا يشترط لعدم الدليل الموجب لاشتراطه ، ولان يمينه على الاستحقاق كافية من يمينه على صدق شاهده ، وشرطه بعض اصحاب احمد والشافعي : لان البينة يبنة ضعيفة ، ولهذا قويت بيمين المدعى ، فيجب ان تقوى بحلف على صدور الشاهد ، وهذا القول يقوى في موضع ويضعف في موضع ، فيقوى اذا ارتاب الحاكم ، او لم يكن الشاهد مبرزا ، ويضعف في موضع) اذا لم يكسن

فصــــل

وقد حكى أبو محمد بن حزم القول بتحليف الشهود عن أبن وضاح ، وقاضي الجماعة بقرطبة ... وهو محمد بن بشر ... : أنه حلف شهودا في تركة بالله أن ما شهدوا به لحق قال : ودوي عن أبن وضاح أنسله قال : أدى لفسلاد الناس أن يحلف الحاكم الشهود .

وهذا ليس بيعيد ، وقد شرع الله سبحانه وتعالى تحليف الشاهدين اذا كانا من غير أهل الملة على الوصية في السغر ، وكذلك قال ابن عباس بتحليف المرأة اذا شهدت في الرضاع ، وهو احدى الروايتين عن احمد . قال القاضي : لا يحلف الشاهد على أصلنا إلا في موضيعين وذكر هذين الموضيعين .

قال شيخنا قدس الله روحه: هذان الموضعان قبل فيهما الكافر والمراة وحدها للضرورة ، فقياسه: ان كل من قبلت شهادته للضرورة استحلف

قلت : واذا كان للحاكم أن يقرق الشهود اذا ارتاب بهم ، فأولى أن يحلفهم أذا ارتاب بهم .

فصلل: والتعليف ثلاثة اقسام

تحليف المدعي ، وتحليف المدعى عليه ، وتحليف الشاهد .

فأما تحليف المدعي: ففي صور:

احدها: القسامة ، وهي نوعان: قسامة في الدماء ، وقد دلت عليها السنة الصحيحة الصريحة ، وانه يبدأ فيها بايمان المدعين ، ويحكم فيها القصاص ، كمذهب مالك ، واحمد في احدى الروايتين ، والنزاع فيها مشهور قديماً وحديثاً .

والثانية : القسامة مع اللوث في الاموال . وقد دل عليها القرآن ، كما سنذكره ان شاء الله تعالى .

وقد قال اصحاب مالك: اذا أغار قوم على بيت رجل وأخدوا ما فيه ، والناس ينظرون اليهم ، ولم يشهدوا على معاينة ما أخدوا ، ولكنهم علموا انهم أغاروا وانتهبوا . فقال ابن القاسم وابن الماجشون : القول قول المنتهب مع يمينه ، لأن مالكا قال في منتهب الصرة يختلفان في عددها : القول قول المنتهب مع يمينه .

وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب: القول قول المنتهب منه مسيع يمينه فيما يشتبه ويحتمل على الظالم . قال مطرف: ومن اخذ من المفيرين

ضمن ما اخذه رفاقه ، لان بعضهم عونا لبعض ـ كالسراق والمحاربين ، ولو أخذوا جميعا وهم أولياء ، فيضمن كل واحد ما ينوبه ، وقال ابن الماجشون. واصبغ في الضمان .

قالو: والمغيرون كالمخاربين اذا شهروا السلاح على وجه المكابرة: كان ذلك على تأمرة بينهم ، او على وجه الفساد . وكذلك والى البلد يغير على بعض اهل ولايته وينتهب ظلماً مثل ذلك في المغيرة .

وقال أبن القاسم : لو ثبت أن رجلين غصبا غبدًا فمات ، فلزم أخذ قيمته من المليء ، ويتبع المليء ذمة رفيقه المعدم بما ينويه .

واما دلالة القرآن على ذلك: فقال شيخنا قدس الله روحه: لمساهدان ادعى ورثة السهمي المجام المفضض المخوص ، واتكر الوصيان الشاهدان انه كان هناك جام ، فلما ظهر الجام المدعى ، وذكر المستري انه اشتراه من الوصيين: صار هذا لوثا يقوي دعوى المدعيين ، فاذا حلف الاولياء بأن الجام كان لصاحبهم: صدقا في ذلك ، وهذا لوث في الاموال ، نظير اللوث في الدماء ، لكن هناك ردت اليمين على المدعى ، بعد ان حلف المدعى عليه ، فصارت يمين المطلوب وجودها كعدمها ، كما انه في الدم لا يستحلف ابتداء ، وفي كلا الموضعين يعطى المدعي بدعواه مع يمينه ، وان كان المطلوب حالفا ، أو باذلا للحلف .

وفي استحلاف الله للأوليين دليل على مثل ذلك في الدم ، حتى تصير يمين الاوليان مقابلة ليمين المطلوبين ، وفي حديث ابن عباس « حلفا : ان الجام لصاحبهم » وفي حديث عكرمة « ادعيا انهما اشترياه منه ، فحلف الاوليان : انهما ما كتما وغيبا » فكان في هذه الرواية انه لما ظهر كلابهما بأنه لم يكن له جام ردت الايمان على المدعيين في جميع ما ادعوا .

فجنس هذا الباب: أن المطلوب اذا حلف ، ثم ظهر كذبه: هل يقضى الممدعي بيمينه فيما يدعيه ، لان اليمين مشروعة في جانب الاقوى ، فاذا ظهر صدق المدعى في البعض وكذب المطلوب: قوي جانب المدعى ، فحلف كما يحلف مع الشاهد الواحد ، وكما يحلف صاحب البد المرفية مقدم على

اليد الحسية . انتهى . والحكم باللوث في الاموال اقوى منه في الدماء . فان طرق ثبوتها اوسع من طرق ثبوت الدماء ، فانها تثبت بالشاهد واليمين ، والرجل والمرأتين والنكول مع الرد ، وبدونه ، وغير ذلك من الطرق . واذا حكمنا بالعمامة لن هو مكشوف الراس وامامه رجل عليه عمامة وبيده اخرى وهو هارب : فانما ذلك باللوث الظاهر القائم مقام الشاهدين وأقسوى منهما بكثير ،

واللوث علامة ظاهرة لصدق المدعي ، وقد اعتبرها الشارع في اللقطة وفي النسب ، وفي استحقاق السلب اذا ادعا اثنان قتل الكافر ، وكان اثر الدم في سيف الآخر ، كما تقدم .

وعلى هذا: اذا ادعى عليه سرقة ماله ، فانكر وحلف له ، ثم ظهر معه المسروق: حلف المدعي ، وكانت يمينه أولى من يمين المدعى عليه ، وكان حكمه حكم استحقاق الدم في القسامة .

وعلى هذا: فلو طلب من الوالي أن يضربه ليحضر ناقي المسروق فله ذلك . كما عاقب النبي صلى الله عليه وسلم عم حيي بن أخطب ، حتى احضر كنز ابن ابي الحقيق كما تقدم .

والثانية: اذا ردت اليمين عليه .

والثالثة: اذا شهد له شاهد واحد حلف معه واستحق ، كما تقدم .

والرابعة : في مسألة تداعي الزوجين والصانعين ، فسحكم لكل واحد منهما بما يصلح له مع يمينه .

والخامسة : تحليفه مع شاهديه .

وقد اختلف السلف في ذلك . فقال شريح بن يونس في كتاب القضاء المه : حدثنا هشيم عن الشيباني عن الشعبي قال : كان شريح يستحلف الرجل مع بينته . حدثنا هشيم عن الشعث عن عون بن عبدالله : انه استحلف رجلا مع بينته . فكأنه ابى ان يحلف . فقال : ما كنت الاقضي لك بما لا تحلف عليه . وحكاه ابن المنذر عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة والشعبي . قال أبو عبيد: انما برى شريحاً أوجب اليمين على الطالب مع بينته ، حين رأى الناس مدخولين في معاملتهم ، واحتاط لذلك ، حدثنا عبدالرحمن عن سغيان عن ابن هاشم عن أبي اليحتري قال: قيل لشريح: ما هذا الذي أحدثت في القضاء ؟ قال: رأيت الناس أحدثوا فأحدثت ،

قال الاوزاعي والحسن بن حيي: يستحلف مع بينته .

قال الطحاوي: وروى عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش « أن عليا استحلف عبدالله بن الحسن مع بينته » وانه استحلف رجلا مع بينته ، فأبى أن يحلف فقال « لا أقضى لك بما لا تحلف عليه » .

وهذا القول ليس ببعيد من قواعد الشرع ، ولا سيما مع احتمال التهمة . ويخرج في مذهب احمد وجهان . فان احمد سئل عند ؟ فقال : قد فعله علي والعسحابة رضي الله عنهم اجمعين . وفيما اذا سئل عن مسألة فقال قال فيها بعض الصحابة كذا : وجهان ذكرهما ابن حامد .

قال الخلال في الجامع: حدثنا محمد بن علي حدثنا مهنا قال: سألت أبا عبدالله عن الرجل يقيم الشهود ؛ أيستقيم للحاكم ان يقول لصلحب الشهود: احلف ؟ فقال قد فعل ذلك علي ، قلت من ذكره ؛ قال: حدثنا حفص بن غياث حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن حبيش قال: استحلف علي عبيدالله بن الحر مع الشهود فقلت: يستقيم هذا ؟ قال: قد فعله علي رضى الله عنه .

وهذا القول بقوى مع وجود التهمة . وأما بدون التهمة فلا وجه له . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعي «شاهداك او يمبنه ، فقال تا رسول الله ، انه فاجر لا يبالي ما حلف عليه ، فقال ليس لك الا ذلك » .

فمسل

واما تحليف المدعى عليه: وقد تقدم وقد قال ابو حنيفة: ان اليمين، لا تكون الا من جانبه ، وبنوا على ذلك انكار الحكم بالشاهد واليمين ، وانكار. القول برد اليمين ، وانه يبدأ في القسامة بأيمان المدعى عليهم .

فصـــل

أما تحليف الشاهد: فقد تقدم .

ومما يلتحق به: انه أو ادعى عليه شهادة فانكرها ، فهل يحلف ، وتصبح الدعوى بذلك ؟ فقال شيخنا: لو قيل انه تصح الدعوى بالشهادة لتوجه لان الشهادة سبب موجب للحق ، فاذا ادعى على رجل انه شاهد له بحقه ، وسأله يمينه : كان له ذلك . واذا نكل عن اليمين لزمه ما ادعى بسهادته ، أن قيل: أن كتمان الشهادة موجب للضمان لما تلف . وما هو ببعيد ، كما قلنا : يجب الضمان على من ترك الطعام الواجب ، فان ترك الواجب اذا كان موجباً للتلف: أوجب الضمان كفعل المحرم ، الا أنه يعارض هذا: أن هذا تهمة للشاهد ، وهو يقدح في عدالته فلا يحصل القصود ، فكانه يقول : لي شاهد فاسق بكتمانه الا أن هذا لا ينفي الضمان في نفس الامر . وقد ذكر القاضي أبو يعلي في ضمن مسألة الشهادة في الحدود التي الله وللآدمي: أن الشبهادة ليست حقاً على الشاهد ، بدلالة أن رجلا لو قال: أي على فلان شهادة ، فجحدها فلان : ان الحاكم لا يعدي عليه ولا يحضره ، ولو كان حقاً عليه لاحضره ، كما يحضره في سائر الحقوق . وسلم القاضي بذلك ، وقال : ليس اذا لم يجز الاستقراء والاعداء ، او لم تسمع الدعوى : لم تسمع الشهادة به . وكذلك أعاد ذكرها في مسألة شاهد الفروع على شاهد الاصل ، وأن الشبهادة ليست حقاً على أحد ، بدليل عدم الاعداء ، والقضاء اذا ادعى أن له قبل فلان شهادة وهذا الكلام ليس على اطلاقه . فان الشهادة المتعينة حق على الشاهد ، يجب عليه القيام به ، ويأثم بتركه . قال الله تعالى (٢٠٥١٢ ولا تكتموا الشبهادة ومن يكتمها فانه آتم قلبه) وقال تمالي (٢٨٢:٢ ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا) وهل المراد به : اذا ما دعوا للتحمل أو للاداء ؟ على قولين للسمالف . وهما روايتان عن احمد . والصحيح : أن الآية تعمهما . فهي حق له ، يأثم بتركه ويتعرض للفسيق والوعيد . ولكن ليست حقا تصح الدعوى به ، والتحليف علبه ، لان ذلك يعود على مقصودها بالإبطال . فانه مستلزم لاتهامه والقدح فيه بالكتمان .

وقياس المذهب: ان الشياهد اذا كتم شيهادته بالحق ضمنه لأنه أمكنه تخليص حق صاحبه فلم يفعل ، فلزمه الضمان ، كما لو أمكنه تخليصه من هلكة فلم يفعل ،

وطرد هذا: ان الحاكم اذا تبين له الحق فلم يحكم لصاحبه به ، فانه يضمنه لانه اتلفه عليه بترك الحكم الواجب عليه !

فان قيل: هذا ينتقض عليكم بمن راي متاع غيره يحترق او يفرق او يسرق ويمكنه دفع اسباب تلفه .، او رأى شاته تموت ويمكنه ذبحها . فأنه لا يضمن في ذلك كله .

قيل: المنصوص عن عمر رضي الله عنه وعن غيره: انما هو فيمسن استسقى قوماً فلم يسقوه حتى مات ، فالزمهم ديته ، وقاس عليه اصحابنا كل من امكنه إنجاء انسان من هلكه فلم يفعل .

وأما هذه الصورة التي نقضتم بها: فلا ترد .

والفرق بينهما وبين الشاهد والحاكم : أنهما سببان للاتلاف يترك ما وجب عليهما من الشهادة والحكم ، ومن تسبب الى اتلاف مال غيره وجب عليه ضمانه . وفي هذه الصورة لم يكن من المسلك عن التخليص سبب يقتضى الاتلاف والله اعلم .

فصل في الطريق الثامن من طرق الحكم

الحكم بالرجل الواحد والمراتين قال الله تعالى (٢٨٢:٢ فاستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان ممن ترضون من الشهداء ، أن تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) .

فان قيل: فظاهر القرآن يدل على ان الشماهد والمراتين بدل من الشاهدين ، وانه لا يقضى بهما الا عند عدم الشاهدين ،

قیل: القرآن لا یدل علی ذلك ، فان هذا إمر لاصحاب الحقوق بما یحفظون به حقوقهم ، فهو سبحانه أرشدهم الی اقوی الطرق ، فان لم یقدروا علی اقواها انتقلوا الی ما دونها ، فان شهادة الرجل الواحد اقوی من شهادة المراتين ، لان النساء يتعذر غالباً حضورهن مجالس الحكام ، وحفظهن وضبطهن دون حفظ الرجال وضبطهم ، ولم يقل سلسحانه : احكموا بشهادة رجلين ، فأن لم يكونا دجلين فرجل وامراتان ، وقد جعل سبحانه المراة على النصف من الرجل في عدة احكام :

أحدها: هذا ، والثاني : في الميراث ، والثالث : في الدية ، والرابع : في العقيقة ، والخامس : في العتق ، كما في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « من اعتق امرءا مسلما اعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار ، ومن اعتق امراتين مسلمتين اعتق الله بكل عضو منهما عضوا من النار » .

وقوله تمالى: (ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) فيه دليل على ان الشاهد اذا نسي شهادته فذكره بها غيره ، لم يرجع الى قوله حتى بذكرها ، وليس له ان يقلده ، فانه سبحانه قال « فتذكر احداهما الاخرى » ولم يقل: فتخبرها ، وفيها قراءتان: التثقيل والتخفيف ، والصحيح انهما بمعنى واحد في « اللّكر » وأبعد من قال: فيجعلها ذكراً ، لفظا ومعنى ، فانه سبحانه جمل ذلك علة للضلال الذي هو ضد الذكر ، فاذا ضلت أو نسيت ذكرتها الاخرى فذكرت ، وقوله « ان تضل » تقديره عند الكوفيين: لئلا تضل احداهما ،

ويطردون ذلك في كل ما جاء من هذا . كقوله (١٧٥٠ يبين الله لدر ان تضلوا) ونحوه .

ويرد عليهم نصب قوله « فتذكر احداهما الاخرى » اذ بكون تقديره : لتلا تضل ، ولئلا تذكر .

وقدره البصريون بمصدر محدوف ، وهو الارادة والكراهة والحدر ونحوها فقالوا: « يبين الله لكم أن تضلوا » ، أي حدر أن تضلوا ، وكراهة أن تضلوا ونحوه .

ويشكل عليهم هذا التقدير في قوله (أن تضل احداهما) فأنهم أن قدروه كراهة أن تضل أحداهما : كان حكم المعطوف عليه وهو فتذكر حكمه فيكون مكروها ، وأن قدروها : أرادة أن تضل أحداهما ، كان الضلال مرادآ ،

والهجواب عن هذا: أنه كلام محمول على معناه . والنفدير أن تذكر احداهما الاخرى أن ضلت . وهذا مراد قطعا . والله أعلم .

وقال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى: قوله تعالى (فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى) فيه دليل على ان استشهاد امرأتين مكان رجل انما هو لاذكار احداهما الاخرى اذا ضلت . وهذا أنما يكون فيما يكون فيه الغيلال في العادة ، وهو النسيان وعدم الضبط . والى هذا المعنى اشار النبى صلى الله عليه وسلم حيث قال : « اما نقصان عقلهن : فشهادة امراتين بشهادة رجل » فبين أن شطر شهادتهن أنما هو لضعف العقل لا لضعف الدين . فعلم بذلك : أن عدل النساء بمنزلة عدل الرجال . وأنما عقلها ينقص عنه . فما كان من الشهادات لا يخاف فيه الضلال في العادة : لم تكن فيه على نصف رجل ، وما يقبل فيه شهادتهن منفردات : أنما هو اشباء تراها بعينها ، أو تلمسها بيدها ، أو تسميمها باذنها من غير توقف على عقل كالولادة والاستهلال ، والارتضاع ، والحيض ، والعيوب تحت الثياب . فأن مثل هذا لا ينسى في العادة ولا تحتاج معرفته الى كمال عقسل ، كمعانى مثل هذا لا ينسى في العادة ولا تحتاج معرفته الى كمال عقسل ، كمعانى ويطول العهد بها في الحملة .

فصــل

اذا تقرر هذا: فتقبل شهادة الرجل والرأتين في كل موضع تقبل فيه شهادة الرجل ويمين الطالب ، وقال عطاء وحماد بن ابي سلبمان: تقبل شهادة رجل وامرأتين في المحدود والقصاص ، ويقضى بها عندنا في النكاح والعتاق ، على احدى الروايتين ، وروى ذلك عن جابر بن زيد ، وإياس بن معاوية ، والشعبي والثوري واصحاب الري ، وكذلك في الجنايات الموجبة للمال على احدى الروايتين ، قال في المحرد : من اتى برحل وامراتين او بشاهد ويمين فيما يوجب القود : لم يثبت به قود ولا مال ، وعنه يثبت المال اذا كان المجني عليه عبداً ، نقلها ابن منصور ، ومن اتى بذلك في سرقة ثبت له المال دون القطع أ هه .

قال ابو بكر: لا يشبت مطلقاً .

ويقضى بالشاهد والراتين في الخلع اذا ادعاه الرجل . فان ادعت المراة لم يقبل فيه الا رجلان . والفرق بينهما: انه اذا كان المدعي هو الزوج فهو مدع للمال ، وهو يثبت بشاهد وامرأتين ، واذا كانت هي المدعية ، فهي مدعية لفسنخ النكاح وتحريمها عليه ، ولا يثبت الا بشاهدين . ونص احمد في رواية الجماعة على أنه لا تجوز شهادة النساء في النكاح والطلاق.

وقال في الوكالة: أن كانت مطالبة بدين قبل فيها شهادة رجل وامراتين ، وأما غير ذلك فلا ، وأجاز زفر قبول الرجل والرأتين في النكاح. والطلاق والعتق .

فصيل: وشهادة النساء نوعان

نوع يقبل فيه النساء منفردات ، ونوع لا يقبلن فيه الا مع الرجال .. وقد اختلف السلف في ذلك في مواضع .

فروى ابن أبي شيبة عن مكحول : لا تجوز شهادة النساء الا في الدين .

وروى أيضاً عن الشعبي قال : من الشهادات ما لا يجوز فيه الا شهادة النساء . وعن الزهري قال : قضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن . وقال ابن عمر : لا تجوز شهادة النساء وحدهن ، الا فيما لا يطلع عليه فيرهن من عورات النساء وحملهن وحبضهن ٠

وقال علي بن أبي طالب: « لا تجوز شهادة النساء بحتا ، حتى يكون. معهن رجل » رواه أبراهيم بن أبي يحيى عن أبي ضمرة عن أبيه عن جـــده.

وصح ذلك عن عطاء وعمر بن عبدالعزبز ، وقال سعبد بن السيب وعبدالله ابن عتبة : لا تقبل شهادة النساء الا فيما لا يطلع عليه غيرهن . وقال عمر وعلي رضي الله عنهما: « لا تجوز شهادة السماء في الطلاق.

ولا النكاح ولا الدماء ولا المحدود » .

وقال الزهري « مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم. والخليفتين بعده: أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود والنكاح والطلاق » - وصح عن شريح انه اجاز في عتاقة : شهادة رجل وامراتين . وصح عن الشمادة يقبول شهادة رجمل وامراتين في الطملاق وجراح الخطأ .

وصح عن جابر بن زيد: قبول الرجل والمراتين في الطلاق والنكاح . وصح عن إياس بن معاوية قبول امراتين في الطلاق .

وصع عن شريح : انه أجاز اربع نسوة على رجل في صداق امراة .

وذكر عبدالرزاق عن ابن جريج عن هشام بن حجــر عمن يرضى كتابه ـ يريد طاوساً ـ قال: تجوز شهادة النساء في كل شي مع الرجال، الا الزنا، من اجل انه لا ينبغي ان ينظران الى ذلك .

وقال ابو عبيد: حدثنا يزيد بن هارون عن جرير بن ابي حازم عن الزبير بن الحارث عن ابي لبيد: أن سكرانا طلق امراته ثلاثا قشهد عليه اربع نسوة فرفع الى عمر بن الحطاب ، فأجاز النسوة ، وفرق بينهما ، وقال عبدالرحمن بن مهدي حدثنا خراش بن مالك: حدثنا يحيى بن عبيد عن أبيه: أن رجلا من عمان ثمل من الشراب ، فطلق امراته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكنب في ذلك الى عمر بن الخطاب ، فأجاز شهادة النسوة ، وأثبت عليه الطلاق .

وذكر سفيان بن عيينة: ان امراة وطات صبيا ، فشهد عليها اربع . نسوة ، فأجاز علي بن ابي طالب شهادتهن .

وقال ابو بكر بن ابي شيبة : حدثنا حفص بن غياث عن ابي طلق عن اخنه هند بنت طلق قالت : « كنت في نسوة وصبي مسجى بثوب . فقامت المرأة فمرت . فوطئت الصبي برجلها) فوقعت على الصبي فقتلته والله . فشهد عند على رضي الله عشر نسوة – أنا عاشرتهن – فقضى عليها بالدية) واعانها بالفين » .

وقال محمد بن المثنى: حدثنا ابو معاوية الضرير عن ابيه عن عطاء بن أبي رباح قال: لو شهد عندي ثمان نسبوة على امراة بالزنا لرجمتها.

وقال عبدالرزاق: حدثنا ابن جزيج عن عطاء ابن ابي رباح قال: تجوز شهادة النساء مع الرجال في كل شيء . ويجوز على الزنا امرأتان وثلائة رجال . وقال ابو يكر بن ابي شيبة: حدثنا اسماعيل علية عن عبيدالله بن عون عن محمد بن سيرين « ان رجلا ادعى متاع البيت . فجاء اربع نسوة فشهدن ، فقلن : دفعت اليه الصداق ، فجهزها به . فقضى شريح عليه بالمتاع » وهذا في غاية الصحة .

وقال سفيان الثوري: تقبل المراتان مع الرجل في القصاص ، وفي. الطلاق ، والنكاح ، وفي كل شيء ، حاشا المحدود ، ويقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الا النساء ،

وقال أبو حنيفة : تقبل شهادة رجل وأمراتين في جميع الاحكام ، الا القصاص والحدود ، وتقبل في الطلاق والنكاح ، والرجعة مع رجل رلا يقبلن منفردات ، لا في الرضاع ، ولا في انقضاء العدة بالولادة ، ولا في الاستهلال ، لكن مع رجل .

ويقبلن في الولادة المطلقة وعيوب النساء منفردات .

وقال أبو يوسف ومحمد : يقبلن منفردات في انقضاء العدة بالولادة وفي الاستهلال .

وقالمالك: لا يقبل النساء مع رجل ولا بدونه في قصاص ، ولا جد ، ولا نكاح ، ولا طلاق ، ولا رجمة ، ولا عتق ، ولا نسبب ، ولا ولاء ، ولا احضان ، وتجوز شهادتهن مع رجل في الديون والاموال ، والوكالسة ، والوصية التي لا عتق فيها ، ويقبلن منفردات في عيوب النساء ، والولادة ، والرضاع ، والاستهلال وحيث يقبل شاهد ويمين الطالب ، فانه يقضى فيله بشهادة امراتين مع رجل في الاموال كلها ، وفي المتق ، لانه مال ، وفي قتل الخطأ ، وفي الوصية لانسان بمال ولا يقبلن في اصل الوصية ، لا مع رجل ولا دونه ،

وحيث قبلت شهادة النساء متفردات ، فقد اختلف في نصاب هده البينة فقال الشعبي والتخعي - في رواية عنهما أو قتادة وعطاء وابن شبرمة والشافعي وداود: لا يقبل أقل من أربع نسوة ، واستثنى داود الرضاع فاجاز فيه شهادة امرأة واحدة .

وقال عثمان البتي: لا يقبل فيما يقبل فيه النساء منعردات الا ثلاث نسوة ، لا اقل من ذلك .

وقالت طائفة: يقبل امراتان في كل ما يقبل فيه النساء منفردات. وهو قول الزهري ، الا في الاستهلال خاصة ، فانه يقبل فيه القابلة وحدها . وقال الحاكم بن عتيبة : لا يقبل في ذلك كله الا امراتان ، وهو قول ابن ابي ليلى ، ومالك وابي عبيد ، واجاز علي بن ابي طالب شهادة القابلة وحدها كما تقسدم .

قال ابن حزم: وروينا ذلك عن ابي بكر ، وعمر رضي الله عنهما في الاستهلال . ووراث عمر به ، وهو قول الزهري ، والنخعي ، والشاعبي اخ احد قوليهما وهو قول الحسن البصري ، وشريح ، وابي الزناد ، ويحيى الانصاري ، وربيعة ، وحماد بن ابي سليمان ، قال : وان كانت يهودية ، كل ذلك في الاستهلال .

وقال الشعبي وحماد: ذلك في كل ما لا يطلع عليه الا النساء . وهو قول الليث ابن سعد ، وقال الثوري : يقبل في عيوب النساء وما لا يطلع عليه الا النساء : امرأة واحدة . وهو قول ابي حنيفة واصحابه . وصح عن أبن عباس ، وروى عن عثمان) وعلي) وابن عمر) والحسن البصري) والزهري ، وروى ربيعة ، ويحيى بن سعيد ؛ وابي الزناد ، والنخعي ، وشريح ، وطاوس والشعبي : الحكم في الرضاع بشهادة امرأة واحدة ، وان عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتها بين الرجال ونسائهم ، وذكر الزهري عثمان رضي الله عنه فرق بشهادتها بين الرجال ونسائهم ، وذكر الزهري عن ابن الناس على ذلك ، وذكر الشعبي ذلك عن القضاة جملة ، وروى عن ابن عباس : انها تستحلف مع ذلك ، وصح عن معاوية : انه قضى في دار بشهادة الم سلمة ام المؤمنين ، ولم يشهد بذلك غيرها .

مال ابو محمد بن حزم : وروينا عن عمو ١٠ وعلى ، والمعير ف بن سعبة ، وابن عباس : انهم لم يفرقوا امراة واحدة في الرضاع ، وهو فول ابي عبيد ، قال : لا اقضى في ذلك يالفرقة ، ولا أقضى بها ، وروينا عن عمر رضي الله عنه الله قال : لا لو فتحنا هذا الباب لم تشا امرأة ان تفرق بين رجل وامراته انه قال : لا لو فتحنا هذا الباب لم تشا امرأة ان تفرق بين رجل وامراته

وقال عبدالرزاق : حدثنا ابن جريع قال : قال ابن شهاب : جاءت امراة سوداء الى اهل ثلاثة ابيات تناكحوا ، فقالت : هم بني وبناتي ففرق عثمان رضي الله عنه بينهم .

وروينا عن الزهري انه قال : فالناس يأخذون اليوم بذلك من قول عدمان في المرضعات اذا لم يتهمن .

وقال ابن حزم: ولا يجوز ان يقبل في الزنا اقل من اربعة رجال عدول مسلمين ، او مكان كل واحد امراتان مسلمتان عدلتان . فيكون ذلك ثلاثية رجال وامراتين ، او رجلين واربع نسوة او رجلا واحدا وست نسوة ، او رمان نسوة فقط ، ولا يقبل في سائر الحقوق كلها من الحدود والزنا ، وما فيه القصاص ، والنكاح والطلاق والاموال الا رجلان مسلمان عدلان ، او رجل وامراتان كذلك ، او اربع نسوة كذلك ، ويقبل في كل ذلك _ حاشا الحدود _ رجل واحد عدل ، او امراتان كذلك مع يمين الطالب ، ويقبل في الرضاع وحده امراة واحدة عدلة ، او رجل واحد عدل .

فمسل: الطريق التاسع

المحكم بالنكول مع الشاهد الواحد ، لا بالنكول المجرد .

ذكر بن وضاح عن أبي مريم عن عمرو بن سلمة عن زهير بن محمل عن أبن جريج عن عمر بن شعيب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا أدعت المرأة طلاق زوجها . فجاءت على ذلك بشاهد واحد عسدل استحلف زوجها . فأن حلف بطلت عنه شهادة الشاهد . وأن تكل فنكوله بمنزلة شاهد آخر ، وجاز طلاقه » .

فتضمن هذا الحكم ثلاثة أمور:

احدها: انه لا يكتفى بشهادة الواحد في الطلاق ، ولا مع يمين المراة قال الامام احمد: الشاهد واليمين انما يكون في الاموال خاصة ، لا يقع في حد ، ولا في طلاق ، ولا تكام ، ولا عتاقة ، ولا سرقة ، ولا قتل ، وقد نص في رواية اخرى على ان العبد اذا ادعى ان سيده اعتقه واتى بشاهد: حلف مع شاهده ، وصار حرآ ، واختاره الخرقي ، ونص في شريكين في عبد ادعى كل واحد منهما: ان شريكه اعتق حقه منه ، وكانا معسرين عدلين : فللعبد ان يحلف مع كل واحد منهما ، ويصير حرآ ، ويحلف مع احدهما ، ويصير نصفه حرآ ،

واكن لا يعرف عنه ان الطلاق. يثبت بشاهدُ ويمين .

وقد دل حديث عمرو بن شعيب هذا على انه يثبت بشاهد ونكول الزوج وعمرو بن شعيب قد احتج به الأئمـــة الاربعة وغيرهم من ائمـــة الحديث ، كالبخاري وحكاه عن على بن المديني ، واحمــــد بن حنبل ، والحميدي . وقال : فمن الناس بعدهم ؟ وزهير بن محمد الراوي عن ابن جريج ثقة محتج به الصحيحين . وعمرو بن سلمة من رجال الصحيحين أيضاً . فمن احتج بحديث عمرو بن شعيب فهذا من أصح حديثه .

الثاني: أن الزوج يستحلف في دعوى الطلاق أذا لم تقم المرأة بينة ، لكن أنما استحلفه لأن شهادة الشاهد الواحد أورثت ظناً ما يصدق المرأة . فعورض هذا باستحلافه - وكان جانب الزوج أقوى بوجود النكاح الثابت ، فشرعت اليمين في جانبه . لانه مدعى عليه ، والمرأة مدعية .

فان قيل: فهلا حلفت مع شاهدها وفرق بينهما ؟

فالجواب: أن اليمين مع الشاهد لا يقوم مقام شاهد آخر ، لما تقدم من الادلة على ذلك ، واليمين مجرد قول المراة ، ولا يقبل في الطلاق أقل من تساهدين كما أن ثبوت النكاح لا يكتفي فيه الا بشاهدين ، أو شاهد وأمراتين على روايتين ، فكان رفعه كأثباته ، فأن الرفع أقوى من الاتبات ، ولهذا لا يرفع بشهادة فاسقين ، ولامستوري الحال ، ولا رجل وأمراتين .

الثالث: انه يحكم في الطلاق بشاهد ونكول المدعى عليه . واحمد في احدى الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد النكول من غير شاهد. فاذا ادعت المراة على زوجها بالطلاق ، واحلفناه لها على احدى الروايتين - فنكل: قضى عليه ، فاذا أقامت شاهدا واحداً ، ولم يحلف الزوج على عسم دعواها: فالقضي عليه بالنكول في هذه الصورة أولى .

وظاهر الحديث: انه لا يحكم على الزوج بالنكول الا اذا اقامت الراة شاهداً ، كما هو احدى الروايتين عن مالك ، وانه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع النكول ، لكن من يقضي عليه به يقول: النكول إما اقرار واما بيئة . وكلاهما يحكم به ، ولكن ينتقض هلذا عليه بالنكول في دعوى القصاص .

وقد يجاب عنه بأن النكول بدل استفني به فيما يباح في البدل ، وهو الاموال وحقوقها ، بخلاف النكاح وتوابعه .

الرابع: أن النكول بمنزلة البينة . فلما أقامت شاهدا وأحداً .. وهو شطر البينة ... كان النكول قائماً مقام تمامها .

ونحن نذكر مداهب الناس في ألقول بهذا الحديث .

فقال ابن الجلاب في تقريعه: اذا ادعت المراة الطلاق على زوجها: لم يحلف بدعواها . فاذا اقامت على ذلك شاهدا واحسدا! لم تحلف مع شاهدها ولم يثبت الطلاق على زوجها .

وهذا الذي قاله لا نعلم فيه نزاعاً بين الأئمة الاربعة ، قال : ولكن يحلف لها زوجها ، فان حلف : بريء من دعواها ،

قلت: هذا فيه قولان للفقهاء . وهما روايتان عن احمد . احداهما : انه لدعواها . وهو مذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة . والثانيك : لا يحلف فنكل عن لا يحلف . فان قلنا : يحلف فنكل عن النمين " فهل يقضي عليه بظلاق روحته بالنكول " فيه روايتان عن مالك :

أُحدُ أهما : أنه يطلق عليه بالشاهد والنكول ، عملاً بهذا الحديث . وهذا اختيار اشهب . وهذا في غاية القوة . لان الشاهد والنكول سببان من

جهتین مختلفتین . فقوی جانب المدعي بهما ، فحكم له ، فهذا مقتضى الاتر والقیاس .

والرواية الثانية عنه: أن الزوج أذا تكل عن اليمين حبس فأن طال حبسه ترك .

واختلفت الرواية عن الامام احمد : هل يقضى بالنكول في دعوى المراة الطلاق ؟ على روايتين ، ولا اثر عنده لاقامة الشاهد الواحد .

واختلف عن مالك في مدة حبسه . فقال مرة : يحبس حتى يطول امره وحد" ذلك بسنة . ثم يطلق . ومرة قال : يسمجن أبدا حتى يخلف .

فصــل: الطريق العاشر

الحكم بشهادة امراتين ويد ين المدعي في الاموال وحقوفها ، وهسذا مذهب مالك ، واحد الوجهين في مذهب الامام احمد ، حكاه شهسيخنا واختاره ، وظاهر القرآن والسنة يدل على صحة هذا القول ، فان الله سبحانه أقام المراتين مقام الرجل ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الصحيح « اليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن : بلى » فهذا يدل بمنطوقه على أن شهادتها وحدها على النصف ، وبمغهومه على أن شهادتها مع مثلها كشهادة الرجل ، وليس في القرآن ولا في السنة ، ولا في الاجماع ما يمنع من ذلك ، بل القياس الصحيح يقتضيه ، فان المراتين اذا قامتا مقام الرجل — اذا كانتسا معه — قامتسا مقامه وان لم تكونا معه .

فان قبول شهادتهما لم يكن لمعنى للرجسل ، بل لمعنى فيهما ، وهو العدالة ، وهذا موجود فيما اذا انفردتا ، وانما يخشى من سوء ضبط المراة وحدها وحفظها ، فقويت بامراة اخرى .

فان قيل : البيئة على المال اذا خلت من رجل لم تقبل ، كما لو شهد اربع نسوة ، وما ذكر تعوه ينتقض بهذه العسورة ، فان المراتين لو اقيمتا

مقام رجل من كل وجه لكفى اربع نسوة مقام رجلين . ويقبل في غير الاموال شهادة رجل وامرأتين .

وايضا فشهادة المراتين ضعيفة . فقويت بالرجل ، واليمين ضعيفة فينضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل .

وايضا فان الله سبحانه وتعالى قال (واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) فلو حكم بامرأتين ويمين لكان هذا قسما ثالثا ؟ فالجواب : اما قولكم « ان البينة اذا خلت عن الرجل لم تقبل » فهذا المدعي ، وهو محل النزاع : فكيف يحتج به ؟ وقولكم « كما لو شهد اربع نسوة » فهذا فيه نزاع ، وان ظنه طائفة اجماعا كالقاضي وغيره ، قال الامام احمد في الرجل يوصى ولا يحضره الا النساء قال : أجيز شهادة النساء .

فظاهر هذا: انه اثبت الوصية بشهادة النساء على الانفراد ، اذا لم يحضره الرجال وذكر الخلال عن احمد: نه سئل عن الرجل يوصي بأشياء لافاربه ويمتق ، ولا بحضره الى النساء: هل تجوز شهادتهن ؟ قال: نعم ، تجوز شهادتهن في الحقوق .

وقد تقدم ذكر المواضع التي قبلت فيها البينات من النساء ، وان « البينة » اسم لما يبين الحق ، وهو أعم من أن يكون برجال ، أو نساء ، أو نكول أو يمين ، أو أمارات ظاهرة ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد قبل شهادة المرأة في الرضاع ، وقبلها الصحابة في مواضع قد ذكرناها وقبلها التابعسون ،

قولكم « وتقبل في غير الاموال بشهادة رجل وامراتين » .

قلنا: نعم . وذلك موجود في عدة مواضع ، كالنكاح ، والرجعة ، والطلاق ، والنسسه ، والولاء ، والايصاء ، والوكالة في النكاح وغير على احدى الروايتين ،

قولكم « شبهادة الراتين بسعيفة ، فقويت بالرجل ، واليمين ضعيفة ، فيضم ضعيف الى ضعيف فلا يقبل » ،

جوابه: أنا لا نسلم ضعف شهادة المراتين أذا اجتمعتا ، ولهذا نحكم بشادتهما أذا اجتمعتا مع الرجل ، وأن أمكن أن يأتي برحلين ، فالرجل والمراتان أصل لا بدل ، والمرأة العدل كالرجل في الصدق والامانة والديانة ، الا أنها لما خيف عليها السهو والنسيان قويت بمثلها ، وذلك قد يجعلها أقوى من الواحد أو مثله ، ولا ريب أن الظن المستفاد من رجسل واحد دونهما ودون امتالهما .

واما قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) ولم يذكر المرأتين والرجل .

فيقال: ولم يذكر الشاهد واليمين ، ولا النكول ، ولا الرد ، ولا شهادة المراة الواحدة ، ولا المراتين ، ولا الاربع نسوة . وهو سلم المحالم . ما يحكم به الحاكم .

وانما ارشد الى ما يحفظ به الحق . وطرق الحكم اوسع من الطرق التي يحفظ بها الحقوق .

فصل: الطريق العادي عشر

الحكم بشهادة امراتين فقط من غير يمين ، وذلك ما على احدى الروايتين عن احمد من في كل مالايطلع عليه الرجال ، كعيوب النساء تحت الثياب ، والبكارة ، والثيوبة ، والولادة ، والحيض. ، والرنساع ونحوه . فإنه يقبل فيه امراتان ، نص عليه احمله في احدى الروايتين ، والثانية موهي اشهر ما انه يثبت بشهادة إمراة واحدة ، والرجل فيه كالراة . ولم يذكروا هنا يمينا .

وظاهر نص أحمد : أنه لا يفتقر الى اليمين . وانما ذكروا الروايتين في الرضاع إذا قبلنا فيه شهادة المرأة الواحدة .

والفرق بين هذا الباب وباب الشساهد واليمين - حيث اعتبرت اليمين هناك أن المفاتب في هذا الباب: هو الاخبار عن الامور الفائبة التي لا يُطلع عليها الزجال فأكتفى بشهادة النساء ، وفي باب الشاهد واليمين: الشهادة على أمور ظاهرة ، يطلع عليها الرجال في الفالب . فإذا انفرذ بها الشاهد الواحد احتيج الى تقويته لباليمين .

فصــل: الطريق الثاني عشر

الحكم بثلاثة رجال ، وذلك فيما إذا أدعى الفقر من عرف غناه . فانه لا يقبل منه إلا ثلاثة شهود ، وهذا منصوص الامام أحمد .

وقال بعض اصحابنا : يكفي فيه شاهدان .

واحتج الامام احمد بحديث قبيصة بن مخارق قال: «تحملت حمالة فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم اساله فقال: ياقبيصة ، اقم عندنا حتى تأتينا الصدقة ، فنأمر لك بها ، ثم قال: ياقبيصة إن المسألة لاتحل إلا لاحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة ، فحلت له المسألة حتى يصيبها تسميسك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسالة حتى يصيب قواما من عيش – ورجل أصابته فاقة ، حتى يشهد له ثلاثة من يصيب قواما من عيش – ورجل أصابت فلانا فاقة ، فحلت له المسألة ، حتى يصيب قواما من عيش – أو قال: سدادا من عيش ، فما سواهن مسن يصيب قواما من عيش – أو قال: سدادا من عيش ، فما سواهن مسن المسألة ياقبيصة سحتا يأكلها صاحبها سحتا » رؤاه مسلم ،

واختلف اصحابنا في نص احمد : هل هو عام ام خاص ؟ فقال القاضي : إنما هذا في حل المسالة ، كما دل عليه الحديث . واما الاعسار غيكفي فيه شاهدان وقال الشميخ ابو محمد : وقد نقال عن احمد في الاعسار ما يدل على انه لا يثبت الا بثلاثة .

قلت: إذا كان في باب أخل الزكاة وحل المسالة يعتبر العلد المدكور ، ففي باب دعوى الاعسار المسقط لاداء الديون ، ونفقة الإقارب والزوجات: أولى وأحرى لتعلق حق العبد بماله ، وفي باب المسألة وأخذ الصدقة!

المقصود أن لا ياخذ مالا يحل له ، فهناك اعتبرت البيئة لئلا يمنع من أداء الواجب ، وهنا لئلا يأخذ المحرم ،

21812

فصـل: الطريق الثالث عشر

الحكم بأربعة رجال أحرار ، وذلك في حد الزنا واللواط ، أما الزنا : فبالنص والاجماع ، وأما اللواط : فقالت طائفة : هو مقبس عليه في نصاب الشهادة ، كما هو مقيس عليه في الحد .

وقالت طائفة : بل هو داخل في مسمى الزنا . لأنه وطيء في فرج محرم ، وهذا لاتعرفه العرب ، فقال هؤلاء : هو داخل في مسمى الزنا شرعا ، قالوا والاسم قد يكون اسما في اللغة ويكون أخص .

وقالت طائفة: بل هو اولى بالحد من الزنا ، فإنه وطء في فرج لا يستباح بحال ، والداعى اليه قوي ، فهو اولى بوجوب الحد ، فيكون نصابه نصاب حد الزنا ، وقياس قول من لابرى فيه الحد بال التعزير ان يكتفي فيه بشاهدين ، كسائر المعاصى التي لاحد فيها ، وصرحت به الحنفية ، وهو مذهب أبي محمد بن حزم وقياس قول من جعل حده القتل بكل حال محصنا كان او بكرا ان يكتفى فيه بشاهدين ، كالردة والمحاربة ، وهو احدى الروايتين عن احمد ، واحد قولي الشافعي ، ومذهب مالك ، لكن صرحوا بأن حد اللواط لا يقبل فيه أقل من أربعة .

ووجه ذلك: أن عقوبته عقوبة الزاني المحصن . وهو الرجم بكل.

وقد يحتج على اشتراط نصاب الزنا في حد اللواط بقوله تعالى. نقوم لوط:

(٢٧ : ؟٥ أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون ؟) وقال في الزنا (؟ : ١٥ واللاتي يأتين الفاحشة من نسنائكم فأستشهدوا عليهن اربعة منكم) .

وبالجملة: فلا خلاف بين من أوجب عليه حد الزنا أو الرجم بكل حال: أن لا بد فيه من أربعة شهود أو إقرار .

وأما أبو حنيفة وأبن حزم: فأكتفيا فيه بشاهدين ، بناء على اصلهما: وأما الحكم بالاقرار بها: فهل يكتفى فيه بشاهدين أو لابد فيه من أربعة ؟ قولان في مذهب مالك والشافعي ، وروايتان عن أحمد . فمن لم يشترط الاربعة قال: أقامة الحد إنما هي مستندة الى الاقرار . فالشبهادة عليه والاقرار يثبت بشاهدين . ومن اشترط الاربعة قال: الاقرار كالفعل . فكما أننا لا نكتفي في الشبهادة على القعل الا باربعة . فكذلك الشبهادة على القول .

يوضحه: أن كل واحد من الفعل والقول موجب للحد ، فإذا كان الفعل الموجب لا يثبت إلا يأربعة ، فالقول الموجب كذلك ،

قال اصحاب القول الاخير: الفعل موجب بنفسه ، والقول دال على الفعل الموجب: فبينهما مرتبة. •

قال اصحاب القول الآخر: لا تأثير لذلك مواذا كنا لا نحده الا ياقرار اربع مرات ، فلا نحده إلا بشهادة اربعة على الاقرار .

فصيل

واما إتيان البهيمة: فأن قلنا يوجب الحد ، لم يثبت الا بأربعة . وإن قلنا يوجب التعزير _ كفول أبي حنيفة والشافعي ومالك _ ففيه وجهان .

احدهما: لا يقبل فيه إلا أربعة . لانه فاحشة ، وابلاج فرج في فرج محرم ، فأشبه الزنا ، وهذا أختيار القاضي .

والثاني: يقبل فيه شاهدان . لانه لا يوجب الحد . فيثبت بشاهدين كسائر الحقوق . قال الشيخ في المغنى: وعلى قياس هذا: فكل زنا لا يوجب الحد ، كوطء الامة المشتركة وامته المزوجة ، وأشباه هذا . اه . .

واما الوطء المحرم لعارض - كوطء إمراته في الصيام ، والاحرام والحيض - فانه لا يوجب الحد . ويكفي فيه شاهدان . وكذلك وطؤها في ديرها .

فصيل

والحق الحسن البصري بالزنا - في اعتبار أربعة شهود - كل ما يوجب القتل .

وحكي ذلك رواية عن أحمد ، وهذا _ إن كان في القتل حدا _ فله وجه على ضعفه ، وأن كان في القتل حدا أو قصاصا ، فهو فاسد ، وقياسه على الزنا ممتنع ، لأن الله سبحانه وتعالى غلظ أمر البينة في باب الفاحشة ، سترا لعباده ، وشرع فيها القتل على أغلظ الوجوه وأكرهها للنفوس ، فلا يصح الحاق غيرها بها .

والله أعلم . وشرع عقوبة من قذف غيره دون ما يوجب الحد .

فصل: الطريق الرابع عشر

الْحكم بشهادة العبد والامة في كل ما يقبل فيه شهادة الحر والحرة وهذا الصحيح في مذهب أحمد . وعنه تقبل في كل شيء إلا في الحدود والقصاص ، لاختلاف العلماء في قبول شهادته ، فلا ينتهض سببا لاقامة الحدود التي مبناها على الاحتياط ، والصحيح : الاول .

وقد حكى إجماع قديم حكاه الامام أحمد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال « ما علمت أحداً رد شهادة العبد » وهدا يدل على أن ردها إنما حدث بعد عصر الصحابة ، وأشتهر هدا القول لما ذهب اليه مالك والشافعي وأبو حنيفة ، وصار لهم أتباع يفتون ويقضون بأقوالهم . فصار هذا القول عند الناس هو المعروف ، ولما كان مشهوراً بالمدينة في زمن مالك قال « ما علمت أحداً قبل شهادة العبد » وأنس بن مالك يقول ضد ذلك .

وقبول شهادة العبد: هو موجب الكتباب والسهنة واقوال المحابة ، وصريح القياس واصول الشرع : وليس مع من ردها كتهاب ولا سئة ولا إجماع ولا قياس .

قال تعالى (١٤٣ : ١٤٣ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ، ويكون الرسول عليكم شهيدا) والوسط : العدل الخيار . ولا ربب في دخول العبد في هذا الخطاب . فهو عدل بنص القرآن .

فدخل تحت قوله (٦٥ : ٢ وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا كُونُو قُوامِينَ بِالقَسَطُّ شَهْدَاءً لله) في النسباء والمائدة : وهو من الذين آمنوا قطعاً . فيكون من الشبهداء لذلك . وقال تعالى ؛ واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ولا ربب أن العباد من رجالنا . وقال تعالى: (٧٠ ٩٨ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة) والعبد الومن الصالح من خير البرية ، فكيف برد شهادته ؟ العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الفالبين ، وانتحمال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » والعبد يكون من حملة العلم فهو عدل بنص الكتاب والسنة .. وأجمع الناس على أنه مفيول الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ روى عنه الحديث ، فكيف تقبل شهادته على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تقبل شهادته على واحد من النباس ؟ ولا يقال: باب الرواية أوسع من باب الشهادة ، فيحتاط لها ما لا يحتاط الرواية . فهذا كلام جرى على السن كثير من الناس . هو عار عن التحقيق والصواب ، فإن أولى ما ضبط واحتيط له : الشهادة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والرواية عنه . فان الكذب عليه ليس كالكذب على غيره ،

وإنما ردت الشهادة بالعداوة والقرابة دون الرواية ، لتطرق التهمة المي شهادة العدو وشهادة الولد ، وخشية عدم ضبط المراة وحفظها . واما العبد : فما يتطرق اليه من ذلك يتطرق الى الحر سواء ولا فرق بيته في ذلك البتسة . فالمعنى الذي قبلت روايته : هو المنى الذي تقبل به شهادته ، وأما المعنى الذي ردت به شهادة العدو والقرابة والمراة فليس موجودا في العباد ،

Town the second of the second

وأيضا فإن المقتضى لقبول شهادة المسلم عدالته ، وغلبة الظن بصدقه ، وعدم تطرق التهمة اليه ، وهذا بعينه موجود في العبد . فالمقتضى موجود والمانع مفقود . فإن الرق لا يصلح أن يكون مانعا ، فانه لا يزيل مقتضى العدالة ، ولا تطرق تهمة ، كيف ؟ والعبد الذي يؤدى حق الله وخق سيده له اجران حيث يكون للحر أجر واحد ، وهو احد الثلاثة الذين هم أول من يدخل الجنة ، ولهذا قبل شهادته اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم القدوة .

قال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن الشعبي قال: قال شريح « لا نجيز شهادة العبد » فقال علي أبن أبي طالب « لكنا نجيزها » فكان شريح بعد ذلك يجيزها إلا لسيده .

وبه ، عن المختار بن فلفل قال « سألت أنس بن مالك عن شهادة العبد ؟ فقال جائزة » .

وقال الثوري عن عمار الذهبي قال « شهدت شريحاً شهد عنده عبد على دار فأجاز شهادته ، فقيل : انه عبد ، فقال شريح : كلنا عبيد وإماء » .

وقال عطاء : شهادة العبد والمراة جائزة في النكاح والطلاق .

وقال الامام احمد: حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة قال: ســئل إياس بن معاوية عن شهادة العبد؟ فقال أنا أرد شــهادة عبدالعزيــز بن صهيب ؟ يعنى اتكارا لردها .

وذكر الامام احمد عن أنبس بن مالك رضي الله عنه أنبه قال: « ما علمت أحدا رد شهادة العبد » .

وقد اختلف الناس في ذلك . فردتها طائفة مطلقا وهذا قول مالك والشافعي وابي حنيفة ، وقبلتها طائفة مطلقا إلا لسيده .

قال سفيان الثوري : عن ابراهيم النخعي والشيعبي في العبد قال « لا تجوز شهادته لسيده ، وتجوز لغيره » وهذا مذهب الإمام لحمد .

واجازتها طائفة في الشيء اليسمير دون الكثير . وهذا قول ابراهيم النخعي ، واحدى الروايتين عن شريح والشعبي .

والذين ردوها بكل حال: منهم من قاس العبد على الكافر . لإنه منقوص بالرق ، وذلك بالكفر . وهذا من أفسله القياس في ألمالم ، وفساده معلوم بالضرورة من الدين . . ومنهم من احتج بقوله تعالى (١٦: ٧٥ ضرب الله مثلا عبداً مملوكا لا يقدر على شيء) والشهادة شيء فهو غير قادر عليها .

قال أبو محمد بن حزم في جواب ذلك: تحريف كلام الله عن مواضعه يهلك في الدنيا والآخرة ولم يقل الله تعالى: إن كل عبد لا يقدر على شيء ، إنما ضرب الله تعالى المثل بعبد من عبيده هذه صفته: وقد توجد هده الصفة في كشير من الاحراد ، وبالمشاهدة نعرف كثيراً من العبيد اقدر على الاشياء من كثير من الاحراد .

ونقول لهم: هل يلزم العبيد الصلاة والصيام والطهارة ، ويحرم عليهم من المآكل والمشارب والفروج ما بحرم على الاحرار ، أم لا يلزمهم ذلك ؟ لكونهم لا يقدرون عندكم على شيء البتة ، قال : من نسب هذا ألى الله فقد كذب عليه جهاراً .

واحتج بعضهم بقوله تعالى: (٢٨٢:٢ ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا) فنهى الشهداء عن التخلف والاباء ، ومنافع العبد لسيده ، فله أن يتخلف ويأبى الا خدمته ، وهذا لا بدل إلا على عدم قبولها ، الا اذا أذن له سيده في تحملها وادائها إذا لم يكن في ذلك تعطيل لخدمة السيد .

فأبعد النجعة من فهم رد شهادة العبيد العدول يذلك ، فإن كان هذا مقتضى الآية كان مقتضى ذلك ايضا رد دوايتهم ،

واحتسج بعضهم بقوله تعالى (٧٠ : ٣٣ والذين هم بشهادتهم والتمون) والعبد ليس من أهل القِيام على غِيره . وهذا من جنس احتجاج

بعضهم أن الشهادة ولاية . والعبد ليس من أهل الولاية على غيره وهذا في غاية الضعف .

فإنه يقال لهم ما تعنون بالولاية ؟ أتريدون بها الشهادة ، وكونه مقبول القول على المشهود عليه ، ام كونه حاكما عليه منفذاً فيه الحكم ؟ فإن أردتم الاول : كان التقدير ! ان الشهادة شهادة ، والعبد ليس من أهل الشهادة ، وهذا حاصل دليلكم ، وإن اردتم الشاني : فمعلسوم البطلان قطعا ، والشهادة لا تستلزمه .

واحتج بعضهم بأن الرق اثر من آثار الكفر ، فمنع قبول الشهادة كالفسق وهذا في غاية البطلان ، فإن هذا لو صح لمنع قبول روايته ، وفتواه ، والصلاة خلفه وحصول الأجرين له .

واحتج بانه يستغرق الزمان بخدمة سيده . فليس له وقت يملك فيه أداء الشهادة ولا يملك عليه .

وهذا أضغف مما قبله . لانه ينتقض بقبول روابقه وفتواه . وينتقض بالحرة المروجة ، وينتقض بما لو أذن له سيده ، وينتقض بالاجير الذي استفرقت ساعات يومه وليلته بعقد الاجارة ، وببطل بأن اداءه للشهادة لا يبطل حق السيد من خدمته .

وأحتح بأن العبد سلعة من السلع . فكيف تشهد السلع . ؟

وهذا في غاية الفثاثة والسماجة ، فإنه تقبل شهادة هذه السلعة كما تقبل دوايتها وفتواها ، وتصح إمامتها ، ويلزمها العسلاة والصوم والطهارة .

وأحتج بأنه دنيء والشهادة منصب علي" فليس من أهلها .

وهذا من ذلك الطراز . فإنه إن أريد بدناءت : ما يقدح في ديت وعدالته : فليس كلامنا فيمن هو كذلك ، ونافع وعكرمة أجل وأشرف من أكثر الاحرار عند الله وعند الناس . وأن أريد بدناءته أنه مبتلى برق الفير : فهذه البلوى لا تمنع قبول الشهادة بل هي مما يرفع الله بها درجة العبد ، ويضاعف له بها الاجر .

107 - 107 - 107 - 100 miles

نهده الحجج كما تراها في الضعف والوهن . وإذا قابلت بينها وبين حجج القائلين بشهادته لم يخف عليك الصواب ، والله اعلم .

فصل : الطريق الخامس عشر

الحكم بشهادة الصبيان المميزين . .

وهذا موضع اختلف فيه الناس ، فردتها طائفة مطلقاً .

وهذا قول الشافعي وابي حنيفة ، وأحمد في احدى الروايتين عنه ، وعنه رواية ثانية : أن شهادة الصبي المميز مقبولة ، إذا وجدت فيه بقية الشروط ، وعنه رواية ثالثة : أنها تقبل في جراح بعضهم بعضا ، إذا أدوها قبل تفرقهم ، وهذا قول مالك ،

قال أبن حزم: صح عن أبن الزبير: أنه قال « أذا حيز بهم عنه المصيبة جازت شهادتهم » قال أبن أبي ملكية: فأخذ القضاة بقول أبن الزبير وقال قتادة عن الحسن قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه « شهادة الصبي على الصبي جائزة » وشهادة العبد على العبد جائزة » .

قال الحسن : وقال معاوية « شهادة الصبيان على الصبيان جائزة ، مالم يدخلوا البيوت فيعلموا » وعن على مثله ايضا .

وقال ابو الزناد « أن يُوخل في شهادة الصبيان بقولهم في الجراح مع السمان المدعين » .

وأجاز عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فإذا بلغت النغوس قضى بشهادتهم مع إيمان الطالبين .

وقال ربيعة : تقبل شهادة بعضهم على بعض ؛ مالم يتفرقوا .

وقال شريح: تغبل شهادتهم إذا اتفقوا . ولا تقبل اذا اختلفوا: وكذلك قال ابو بكر بن حزم ، وسعيذ بن المسيب ، والرهري . وقال وكيع عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة: سألت ابن عباس وابن الزبير عن شهدة العبيان ؟ فقال ابن عباس: « إنها قال الله (ممن ترضون من الشهداء وليسوا ممن نرضى) . وقال ابن الزبير « هم أحرى إذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا » قال ابن ابي مليكة : ما رأيت القضاة اخدوا الا بقول ابن الزبير .

قالت المالكية: قد ندب الشرع الى تعليم الصبيان الرمي والثقاف والمسراع ، وسائر ما يدربهم على حمل السلاح والضرب ، والكر والفر ، وتصلبة اعضائهم وتقوية اقدامهم ، وتعليمهم البطش ، والحمية والانفة من العار والفرار ، ومعلوم أنهم في غالب احوالهم يخلون وانفسهم في ذلك وقد يجني بعضهم على بعض فلو لم نقبل قول بعضهم على بعض لاهدرت دماؤهم وقد احتاط الشارع بحق اللماء ، حتى قبل فيها اللوث واليمين ، ولم يقبل ذلك في درهم وأحد ، وعلى قبول شهادتهم تواطأت مداهب السلف الصالح ، فقال به على بن ابي طالب ، ومعاوية بن تواطأت مداهب السلف الصالح ، فقال به على بن ابي طالب ، ومعاوية بن وعروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير ، ومن التابعين : سمعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وعبد الله عنه م وقال : وعبد الله عنه م وقال : وابن ابي مليكة رضي الله عنهم - وقال : ما ادركت القضاة الا وهم يحكمون بقول ابن الزبير - وابو الزناد - وقال : هي السنة .

قَالُوْ وَشَرَطَ قَبُولَ شَهَادَتُهُمْ فِي ذَلِك : كُوتُهُمْ يَعَلُونَ الشَهَادَةُ فِي ذَلِك وَان يكونُوا ذَكُورًا احْرَارًا ، مَحْكُومُ لِهُمْ بِخُكُمُ الانسلام ، النّبيُّ المَسْاهِذَا ، وان يكونوا ذكورًا احْرَارًا ، مَحْكُومُ لِهُمْ بِخُكُمُ الانسلام ، النّبيُّ المَسْاهِذَا ،

متغقين غير مختلفين ، ويكون ذلك قبل تفرقهم وتخبيتهم . ويكون ذلك البعضهم على بعض . ويكون في القتل والجراح خاصة . ولا تقبل شهادتهم على كبير : انه قتل صغيرا ولا على صغير انه قتل كبيرا ..

قالوا : ولو شهدوا ، ثم رجعوا عن شهادتهم : أخذ بالشهادة الاولى ، ولم يلتفت الى ما رجعوا اليه .

قالوا: ولا خلاف عندنا انه لا يعتبر فيهم تعديل ولا تجريح .

قِالُوا : واختلف أصحابنا في العدارة والقرابة : هل تقدخ في شهادتهم ؟ على قولين . واختلفوا في جزيان هذا الحسكم في إنائهم ، ام هو منختص بالذكور ، فلا تقبل فيه شهادة الاناث ؟ على قولين

فصل : الطريق السنادس عشر

الحكم بشهادة الغساق . وذلك في صور :

إحداها: العاسق باعتقاده ، اذا كان مُتخفظا في دينه ، فان شهادته مقبولة ، وأن حكمنا بفسقته ، كأهل البسماع والأهواء الذين لا تكفرهم ، كالرَّافضة والخوارج والمعتزلة ، ونحوهم . هذا منصوص الألمة .

قال الشافعي : أقبل شهادة أهل الاهواء بقضيهم على بعض ، الا الخطابية فأنهم يتدينون بالشهادة لموافقيهم عنى مخالفيهم ..

ولا ديب أن شهادة من يكفر بالذنب ويتعمد الكذب أولى بالقبول ممن ليس كذلك . ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم .

وانما منع الائمة (كالامام احمد بن حنبل وامثاله) قبول رواية الداعي المعلن ببدعته وشهادته ، والصلاة خلفه : هجسراً له وزجراً لينكف خرر بدعته عن المسلمين ، فغي قبول شــهادته وروايته والصلاة خلفــه ، واستقضائه وتنغيذ أحكامه رضي ببدعته ، وإقرار له عليه..... ، وتعريض القتولها مئنه ٦٠٠٠

قَالُ حَرَبٌ : قَالَ أَحْمَدُ : لا تَجُوزُ شَهَاذَةُ القَدْرِيَّةُ وَالْوَافَضَةُ وَكُلُّ مِنْ دعا الى بدعته وينخاصم عليها . سـ ١٥١ الـ and the second of the second of

قال اسحاق بن منصور ، قلت لاحمد : كان ابن ابي ليلى يجيز شهادة كل صاحب بدعة اذا كان فيهم عدلا ، لا يستحل شهادة الزور ، قال احمد : ما يعجبني شهادة الجهمية والرافضة والقدرية والملنة .

وقال الميموني: سمعت أبا عبدالله يقول: من أخاف عليه الكفر - مثل. الروافض والجهمية - لا تقبل شهادتهم ، ولا كرامة لهم .

وقال في رواية يعقوب بن بختان : اذا كان القاضي جهمياً لا نشهد عنده وقال احمد بن الحسن الترمذي : قدمت على ابي عبدالله ، فقال : ما حال قاضيكم ؟ لقد مد له في عمره ، فقلت له : ان للناس عندي شهادات ، فاذا صرت الى البلاد لا آمن ان أشهد عنده ان يقضحني ، قال : لا تشهد عنده ، قلت : يسألني من له عندي شهادة ، قال : لك ان لا تشهد عنده ، قلت : من كفر بمذهبه - كمن ينكر حدوث العالم ، وحشر الاجساد ، وعلم الرب تعالى بجميع الكائنات ، وانه فاعل بمشيئته وارادته - فلا تقبل شهادته . لأنه على غير الاسلام ، واما أهل البدع الموافقون لاهل الاسلام ، ولكنهم مخالفون في بعض الاصول - كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم - فهؤلاء اقسام .

أحدها : الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له . فهذا لا يكفر ولا يفسق ، ولا ترد شبهادته ، الذا لم يكن قادراً على تعلم الهسدى ، وحكمه حسكم « المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا . فأولئسسك عسى ألله أن يعفو عنهسم ، وكان الله عفواً غفوراً » .

القسم الثاني ، المتمكن من السؤال وطلب الهداية ، ومعرفة الحق ، ولكن يترك ذلك اشتغالا بدنياه ورئاسته ، ولذته ومعاشه وغير ذلك فهذا مفوط مستحق للوعيد ، آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب المفوط مستحق للوعيد ، آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب المستطاعته ، فهذا حكمه حكم امثاله من تاركي بعض الواجبات ، فأن غلب

ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السنة والهدى . ردت شهادته . وان غلب ما فيه من السنة والهدى : قبلت شهادته .

القسم الثالث: ان يسأل ويطلب ، ويتبين له الهدى ، ويتركه تقليدا وتعصبا ، أو بغضا أو معاداة لاصحابه . فهذا اقل درجاته: ان يكون فاسقا وتكفيره محل اجتهاد وتفصيل . فان كان معلنا داعية : ردت شههدته وفتاويه واحكامه ، مع القدرة على ذلك ، ولم تقبل له شهادة ، ولا فتوى ولا حكم ، الا عند الضرورة ، كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم ، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم . فقي رد شهادتهم وأحكامهم اذ ذاك فساد كتير . ولا يمكن ذلك ، فتقبل للضرورة .

وقد نص مالك رحمه الله ما على أن شهادة أهل البدع ما كالقدرية والرافضة ونحوهم ما لا تقبل ، وأن صلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا .

قال اللخمي: وذلك لفسيقهم . قسال ولو كان ذلك عن تأويل غلطوا فيه .

فاذا كان هذا ردهم لشهادة القدرية ... وغلطهم انما هو من تأويسل القرآن كالخوارج ... فما الظن بالجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الثنتين والسبعين فرقة ؟

وعلى هذا: فاذا كان الناس فساقا كلهم الا القليل النادر: قبلت شهادة بعضهم على بعض ويحكم بشهادة الامثل فالامثل هذا هسو الصواب الذي عليه العمل وإن انكره كثير من الفقهاء بالسنتهم كما أن العمل على صحة ولاية الفاسق ونفوذ احكامه وإن أنكروه بالسنتهم وكذلك العمل على صحة كون الفاسق وليا في النكاح ووصيا في المال والعجب ممن يسلبه ذلك ويرد الولاية الى فاست مثله وامتاز أفسق منه وأن العدل الذي تنتقل اليه الولاية قد تعذر وجوده وامتاز الفاسق القريب بشغقة القرابة والوصى باختيان الموصى له وإيشاره

على غيره . نفاسق عيانه الموصي ، او امتاز بالقرابة : أولى من فاسق : ليس كذلك ، على أنه اذا غلب الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها . والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق ، فلا يجوز رده مطلقاً ، بل يثبت فيه حتى يتبين : هل هو صادق أو كاذب أ فان كان صادقاً : قبل قوله وعمل به ، وفسقه عليه ، وإن كان كاذبا رد" خبره ولم يتلفت اليه . ولرد خبر الفاسق وشهادته مأخذان .

أحدهما : عدم الوثوق به ، إذ تحمله قلة مبالاته بدينه ، ونقصان وقار الله في قلبه على تعمد الكلب .

الثاني : هجره على اعلانه بفسقه ومجاهرته به .

فقيول شهادته ابطال لهذا الغرض المطلوب شرعا .

فإذا علم صدق لهجة الفاسق ، وانه من اصدق الناس – وإن كان فسقه بغير الكذب – فلا وجه لرد شهادته ، وقد استأجر النبي صلى الله عليه وسلم هاديا يدله على طريق المدينة ، وهو مشرك على دين قومه . ولكن لما وثق بقوله أمنه ، ودفع اليه راحلته ، وقبل دلالته .

وقد قال أصبغ بن الفرج: إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف في القضية ، وقد يحتج له بقوله تعالى (٩): ٦ إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) .

وصرف المسالة: ان مدار قبول الشهادة وردها : على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به: ان العدالة تتبعض ، فيكون الرجل عدلا في شيء ، فاذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به: قبل شهادته ، ولم يضره فسقه في غيره .

ومن عرف شــروط العدالة ، وعرف ما عليه الناس: تبين لـه الصواب في هذه المسالة ، والله أعلم .

فمسل: الطريق السابع عشر

الحكم بشهادة الكافر وهذه المسالة لها صورتان .

احداهما : شهادة الكفار بعضهم على بعض .

والثانية : شهادتهم على السلمين .

أما المسألة الاولى: فقد اختلف فيها الناس قديما وحديثا . فقسال حنبل: حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن أبي حصين عن الشعبي قال « تجوز شهادة اليهودي على النصراني » . قال حنبل: وسسمعت أبا عبدالله قال: تجوز شهادة بعضهم على بعض ، فاما على المسلمين فلا تجوز » وتجوز شهادة المسلم عليهم .

وقال في رواية ابي داود والمروذي وحرب والميموني وابي الحارث وجعفر بن محمد ويعقوب بن بختان وأبي طالب - واحتج في روايت بقوله تعالى: (٥: ١٤ فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) - وصالح أبنه ، وأبي حامد الخفاف ، واسماعيل بن سعيد الشالنجي ، واسحاق بن منصور ، ومهنا بن يحيى ، فقال له مهنا أرايت أن عد لوا ؟ قال : فمن يعدلهم ؟ العلج منهم ؟ وافضلهم يشرب الخمر ويأكل الخنزير . فكيف يعد ل ؟ فنص في رواية هؤلاء : أنه لا تجوز شهادة بعضهم على بعض ، ولا على غيرهم البتة . لان الله سسبحانه وتعالى قال : (ممن ترضاه ، والسهداء) وليسوا ممن نرضاه .

قال المخلال: فقد روى هؤلاء النفر ـ وهم قريب من عشرين نفسا ـ كلهم عن أبي عبدالله ، خلاف ما قال حنبل .

قال : نظرت في اصل حنبل : اخبرني عبدالله عن ابيه بمتل ما اخبرني عصمة عن حنبل . ولا شك ان حنبلا توهم ذلك ، لعله : اراد : أن أبا عبدالله قال : لا تجوز فغلط فقال : تجوز . وقد أخبرنا عبدالله عن ابيه بهذا الحديث . وقال عبدالله : قال أبي : لاتجوز . وقال أبي :

حدثنا وكيع عن سفيان عن حصين عن الشعبي قال: تجوز شهادة بعضهم على بعض . قال عبدالله: قال أبي ، لا تجوز لأن الله تعالى قال « ممن ترضون من الشهداء » وليس هم ممن نرضى ، فصح الخطأ ههنا من حنب ل .

وقد اختلفوا على الشعبي ايضا . وعلى سفيان ، وعلى وكيع وفي. رواية هذا الحديث ، وما قال ابو عبدالله فما اختلف عنه البتة الا ماغلط حنبل بلا شك : لان أبا عبدالله مذهبه في شهادة اهل الكتاب لا يجيزها البتة ، ويحتج بقوله تعالى (ممن ترضون من الشهداء) وأنهم ليسسوا بعدول . وقال الله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) واحتج بأنه يكون بينهم احكام واموال ، فكيف يحكم بشهادة غير عدل ؟ واحتج بقوله تعالى , والقينا بينهم العداوة والبغضاء)

وبالغ الخلال في انكار رواية حنبل ، ولم يثبتها رواية ، وأثبتها غيره من اصحابنا ، وجملوا المسألة على روايتين ، قالوا : وعلى رواية الجواز : فهل يعتبر ايجاد المسألة ؟ فيه وجهان ، ونصروا كلهم عدم الجمواز الا شيخنا فإنه اختار الجواز ،

قال أبن حزم: وصبح عن عمر بن عبدالعزين أنه أجاز شهادة نعراني على مجوسي ، أو مجوسي على نصراني ، وصح عن مراد بن أبي سليمان أنه قال: تجوز شهادة النصراني على اليهودي ، وعلى النصراني، أكلهم أهل شرك .

وصح هذا أيضا عن الشعبي وشريح وابراهيم النخعي .

وذكر ابو بكر بن أبي شيبه من طريق ابراهيم الصائغ قال : سالت نافعا ـ مولى بن عمر ـ عن شهدة اهل الكتاب بعضهم على بعض ؟ افقال : تجوز .

وقال عبدالرزاق ؛ عن معمر : سسالت الزهري عن شسهادة اهل. الكتاب بعضهم على بعض ؟ نقال : تجوز ، وهو قول سفبان الثوري ، ووكيع ، وابي حنيفة وأصحابه ، وذكر أبو عبيد عن قتسادة عن علي بن

أبي طالب قال « تجوز شهادة النصراني على النصراني » وذكر أيضا عن الزهري : تجوز شهادة النصراني على النصراني واليهودي على اليهودي ، ولا تجوز شهادة احدهما على الآخر .

وروى ابن ابي شيبة عن ابن عينية عن يونس عن الحسن قال : اذا الختلفت الملل لم تجز شهادة بعضهم على بعض .

وكذلك قال عطاء : لاتجوز شهادة ملة على غير ملتها الا المسلمين .

وهذه احدى الروايات عن الشعبي : والثانية الجواز ، والثالثة المناه .

وكذلك قال النخعي: لاتجوز شهادة ملة على ملتها: اليهودي على النصراني على النصراني .

وقال مالك: تجوز شهادة الطبيب الكافر حتى على المسلم للحاجة

قال القائلون بشهادتهم: قال الله تعالى (٣: ٥٧ ومن اهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده اليك) فأخبر: أن منهم الامين على مشل هذا القدر من المال . ولا ريب أن يكون مثل هذا أمينا على قرابته وذوي مدهبه أولى . وقال تعالى (واللهن كفروا بعضهم أولياء بعض) فأثبت لهم الولاية على بعضهم بعضا . وهي أعلى رتبة من الشهادة ، وغايسة الشهادة : أن تشبه بها . وإذا كان له أن بزوج أبنته أو أخته ، ويلي مال ولده ، فقبول شهادته عليه أولى وأحرى .

قالوا: وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادتهم في الحدود .

قال ابو خيشمة : حدثنا حفص بن غياث عن مجالد بن سسعيد عن الشعبي عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما « أن اليهدود جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إئتوني باربعة منكم يشهدون ، قالوا وكيف ألا الحديث » والذي في الصحيح مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودي قد صمتم فقال : ما شأن هذا فقالوا : زنى فقال ما تجدون في

كتابكم 3 ـ وذكر الحديث » فأقام الحد" بقولهم ، ولم يسال اليهودي. واليهودية ، ولا طلب اعترافهما وإقرارهما ، وذلك ظاهر في سياق القصة بجميع طرقها ، ليس في شيء منها البتة : أنه رجمهما بأفرارهما ، ولما أقر ماعز بن مالك والغامدية : اتفقت جميع طرق الحديثيين على ذكر الاقرار .

قالوا: وروى نافع عن ابن عمر في هذه القصة « أنه مر على النبي صلى الله عليه وسلم بيهودي محمت مقال: ما باله عليه وسلم بيهودي عليه » .

قالوا : وقد أجاز الله سبحانه شهادة الكفار على المسلمين في السفر في الوصية للحاجة ، ومعلوم ان حاجتهم الى قبول شهادة بعضهم على بعض أعظم بكثير من حاجة المسلمين الى قبول شهادتهم عليهم ، فإن الكفار يتعاملون فيما بينهم بانواع المساملات ، من المداينات ، وعقود المعاوضات وغيرها ، ويقع بينهم الجنايات ، وعدوان بعضهم على بعض ، لا يحضرهم في الغالب مسلم ، ويتحاكمون الينا ، فلو لم تقبل شهادة بعضهم على بعض لادى ذلك الى تظالمهم ، وضياع حقوفهم ، وفي ذلك فساد كبير ، فأبن الحاجة الى قبول شهادتهم على المسلمين في السفر الى الحاجة الى قبول شهادتهم على المسلمين في السفر الى الحاجة الى قبول شهادة بعضهم على بعض في السفر والحضر ؟

قالوا: والكافر قد يكون عدلا في دينه بين قومه ، صادق اللهجية عندهم . فلا يمنعه من قبول شهادته عليهم اذا أرتضوه ، وقد رأينسا كثيرا من الكفار يصدق في حديثه ، ويؤدي امانته ، بحيث يشار اليه في ذلك ، ويشتهر بين قومه وبين المسلمين ، بحيث يسمكن القلب الى صدقه ، وقبول خبره وشهادته ما لا يسكن الى كثير من المنتسمين الى الاسلام ، وقد أباح الله سبحانه معاملتهم وأكل طعامهم ، وحل نسائهم وذلك يستلزم الرجوع الى أخبارهم قطعا ، فاذا جاز ثنا الاعتماد على خبرهم فيما يتعلق بنا من الاعبان التي تحمل وتحمرم ، فلان نرجع الى خبرهم بالنسبة لما يتعلق بهم من ذلك أولى وأحرى .

فان قلبتم : هذا للحاجة . قيل : وذاك أشد حاجة .

قالوا: وقد امر الله سبحانه بالحكم بينهم اما ايجابا واما تخيرا . والحكم اما بالاقرار واما بالبينة . ومعلوم: انه مسع الاقرار لا يرفعون الينا ، ولا يحتاجون الى الحكم غالبا . وانما يحتاجون الى الحكم عنسد التجاحد واقامة البينة . وهم في الغالب لا يحضرهم البينة من المسلمين . ومعلوم: أن الحكم بينهم مقصوده العدل ، وايصال كل ذي حق منهم الى حقه . فاذا غلب على الظن صدق مدعيهم بمن يحضره من الشهود الذين يرتضونهم ، ولا سيما اذا كثروا: فالحكم بشهادتهم اقوى من الحكم بمجرد نكول ناكلهم أو يمينه . وهذا ظاهر جدا .

قالوا: وأما قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وقوله (ممن ترضون من الشهداء) وقوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم): فهدا انما هو في الحكم بين المسلمين: فان السياق كله في ذلك . فان الله سبحانه وتعالى قال: (؟: ١٥ واللاتي يأتين الفاحشية من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم) وقال: ١٥: ١، ٢ يا أيها النبي اذا طلقتم النساء _ الى قوله _ وأشهدوا ذوي عدل منكم) وكذلك قال في آية المداينة (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين _ الى قوله _ وأشهدوا شهيدين من رجالكم) فلا تعرض في شسيء من ذلك لحكم أهل الكتاب البسة .

وأما قوله تعالى (٥ : ١٤ فأغربنا بيئهم العداوة والبغضاء الى يـوم القيامة) فهذا أما أن يراد به : العداوة التي بين اليهود والنصارى ، أو يراد به العداوة التي بين فرقهم ، وأن كانوا ملة وأحدة ، وهذا لا يمنع قبول شهادة بعضهم على بعض ، فأنها عداوة دينية ، فهي كالعداوة التي بين فرق هذه الامة ، والباسهم شيعا ، وأذاقة بعضهم بأس بعض .

واحتج الشافعي بأن من كذب على الله فهو أولى أن يكذب على مثله من اخوانه وأقرب .

فيقال: وجميع اهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله ، والخوارج من اصدق الناس لهجة ، وقد كذبوا على الله ورسوله ، وكذلك القدرية والمعتزلة ، وهم يظنون أنهم صادقون غير كاذبين : فهم متدينون بهــــذا الكذب . ويظنونه من أصدق الصدق .

واحتج المانعون ايضا بأن في قبول شهادتهم اكراما لهم ، ورفعا لمنزلتهم وقدرهم ، ورذيلة الكفر تنفى ذلك .

قال الاخرون: رذيلة الكفر لم تمنع قبول قولهم على المسلمين للحاجة ، بنص القرآن ، ولم تمنع ولاية بعضهم على بعض ، وعرافة بعضهم على بعض ، وليس في هذا تكريم لهم ، ولا رفع لاقذارهم ، وانما هو دفع لشرهم بعضهم عن بعض ، وايصال أهل الحقوق منهم الى حقوقهم بقول من يرضونه ، وهذا من تمام مصالحهم التي لا غنى لهمم عنهما .

ومما يوضح ذلك: انهم اذا رضوا بأن نحكم بينهم ، ورضوا بقبول قول بعضهم على بعض ، فالزمناهم بما رضوا به: لم يكن ذلك مخالفا لحكم الله ورسوله . فانه لابد أن يكون الشاهد بينهم ممن يثقون به ، فلو كان معروفا بالكذب وشهادة الزور: لم نقبله ولم نلزمهم بشهادته .

فصييل

فهذا حكم المسألة الاولى .

وأما المسألة الثانية _ وهي قبول شهادتهم على المسلمين في السفر _ فقد دل عليها صريح القرآن ، وعمل بها الصحابة ، وذهب اليها فقهاء الحديث .

قال صالح بن أحمد : قال أبي : لا تجوز شهادة أهل اللمة الا في موضع ، في السفر ، الذي قال الله تعالى (٥ : ١٠٦ أو آخران من غيركم أن انتم ضربتم في الارض) فأجازها أبو موسى الاشعري ، وقد روى عن أبن عباس « أو آخران من غيركم ، من أهل الكتاب » وهذا موضع ضرورة ، لانه في سغر ، ولا نجد من يشهد من المسلمين ، وانما جاءت في هذا المعنى .

وقال اسماعيل بن سعيد الشالنجي : سألت أحمد .. فذكر هــذا المعنى .. قلت : فأن كان ذلك على وصية السلمين هل تجوز شهادتهم ؟ : قال نعم ، اذا كان على الضسرورة ، قلت : أليس يقال : هــذه الآيــة منسوخة ؟ قال : من يقول ؟ وأنكر ذلك ، وقال : وهل يقــول ذلك الإاهــم ؟ .

وقال في رواية ابنه عبدالله وحنبل : تجوز شهادة النصراني واليهودي في الميراث ، على ما أجاز أبو موسى في السفر ، وأحلفه .

وقال في رواية ابي الحارث " لا تجوز شهادة اليهودي والنصراني في شيء الا في الوصية في السفر ، اذا لم يكن يوجد غيرهم ، قال الله تعالى : الا أو اآخران من غيركم) فلا تجوز شهادتهم الا في هذا الموضع ، وهذا مذهب قاضي العلم والعدل ، شريح ، وقول سعيد بن المسيب ، وحكاه عن ابن عباس ، وأبي موسى الاشعري ،

قال المروذي: حدثنا ابن نمير قال: حدثني يعلي بن الحارث عن ابيه عن غيلان بن جامع عن اسماعيل بن خالد عن عامر قال «شهد رجلان من اهل دقوقا(۱) على وصية مسلم ، فاستحلفهما ابو موسى بعد العصر: ما اشترينا به ثمنا قليلا ، ولا كتمنا شهادة الله إنا اذا لن الاثمين ، ثم قال: ان هذه القضية ما قضي فيها مذ مات رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم(۱). .

وذكر محمد بن اسحاق عن ابي النضر عن باذان ـ مولى أم هانىء ـ عن ابن عباس عن تميم الداري في قوله عن وجل (٥ : ١٠٦ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الوت ـ الآية) قال (برىء الناس منها غيري وغير عدي بن بداء ـ وكانا نصرانيين يختلفـان الى الشام ـ

⁽۱) بلدة بين بغداد وأربيل ، واظنها داقوق ، تقع ضمن محافظة التأميم حاليا .

⁽۲) رواه آبو داود : وسکت عنه الندری

فأتيا الشام وقدم زين بن ابي مريم - مولى بني سهم - ومعه جام من فضة . هو اعظم تجارته ، فمرض فأوصى اليهما . قال تميم : فلما مات اخذنا الجام ، فبعناه بألف درهم . ثم اقتسمناه انا وعدي ابن بداء . فلما قدمنا دفعنا ماله الى اهله ، فسألوا عن الجام ؟ فقلنا : ما دفع الينساغير هذا . فلما اسلمت تأثمت من ذلك . فأتيت أهله فأخبرتهم الخبس واديت اليهم خمسمائة درهم ، واخبرتهم ان عند صاحبي مثلها ، فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم ، فسالهم البينة ؟ فلم يجيبوا ، فأحلفهم بما يعظم به على أهل دينهم فأنزل الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم - الآية) فحلف عمرو بن العاص واخو سهم فنزعت الخمسمائة درهم من عدي بن بداء » .

وروى يحيى بن ابي زائدة عن محمد بن القاسم عن عبدالملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال «كان تميم الداري وعدي بسن بداء يختلفان الى مكة بالتجارة . فخرج ومعهم رجل من بني سهم . فتوفى بأرض ليس فيها مسلم فأوصى اليهما . فدفعا تركته الى أهله وحبسا جاما من فضة مخوصا بالدهب . فتفقده أولياؤه . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحلفهما : ما كتمنا ، ولا أضعنا ، نم عرف الجام بمكة . فقالوا أشتريناه من تميم وعدي فقام رجلان من أوبياء السهمي ، فحلفا بالله : ان هذا الجام السهمي » لا ولشهادتنا احق من شهادتهمسا فحلفا بالله : ان هذا الجام السهمي » لا ولشهادتنا احق من شهادتهمسا وما اعتدينا إنا اذا لمن الظالمين) فأخذ الجام . وفيهما نزلت هذه الآية(١)،

والقول بهذه الآية هو قول جمهور السلف ، قالت عائشة رضي الله. عنها « سورة المائدة آخر سورة نزلت ، فما وجدتم فيها حرامة فحرموه » ..

⁽۱) رواه أبو داود وابن جرير ، وذكره الحافظ أبن كثير في تفسير الآية ثم قال: هكذا رواه أبو عيسى الترامزي ، وأبن جرير .

وصح عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية « هذا لمن مات وعنده المسلمون ، فأمر الله أن يشهد في وصيته عدلين من المسممين ، ثم قال تعالى (أو آخران من غيركم أن أنتم ضربتم في الارض) فهدذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين ، فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلين من غير المسلمين ، فأن ارتيب بشهادتهما استحلفا بعد الصلاة بلله : لانشتري بشهادتنا ثمنا » وقد تقدم أن أبا موسى حكم بذلك ،

وقال سفيان الثوري : عن أبي اسحاق السنبيعي عن عمرو بسن شرحبيل قال « لم ينسخ من سورة المائدة شيء » وقال وكيع : عن شعبة بن قتادة عن سعيد ابن المسيب « أو آخران من غيركم » قال « من أهل الكتاب » وفي رواية صحيحة عنه « من غير أهل ملتكم » .

وصح عن شريح قال لا تجوز شهادة المشركين على المسلمين الا فسي الوصية ولا تجوز في الوصية الا أن يكون مسافراً » .

وصح عن ابراهيم النخعي « من غيركم .» : « من غير أهل ملتكم » وصح عن سعيد بن جبير « أو آخران من غير أكم » قال « اذا كان في أرض الشرك ، فأوصى الى رجلين من أهل الكتاب ، فانهما يحلفان بعد العصر . فان أطلع بعد حلفهما على أنهما خانا : حلف أولياء ألميت : أنه كذا وكذا ، واستحقوا » وصح عن الشعبي « أو آخران من غيركم » قال ، « من اليهود والنصارى » وصح ذلك عن عن مجاهد قال « من غير أهل الملة » وصصح عن ابن سيرين ذلك .

فهوًلاء ائمة المؤمنين: أبو موسى الاشعري ، وابن عساس ، وروى، نحو ذلك عن على رضي الله عنه . ذكر ذلك أبو محمد بن حزم ، وذكره أبو يعلي عن ابن مسعود ، ولا مخالف لهم من الصحابة ، ومن التابعين عمرو بن شرحبيل ، وشريح ، وعبيدة والنخعي ، والشعبي ، والسعيدان، وابو مجلز ، وابن سيرين ، ويحيى بن يعمر ، ومن تابعيي التابعين : كسفيان الثوري ، ويحيى بن حمزة ، والاوزاعي ، وبعد هؤلاء : كابي عبيد ، واحمد بن حنبل ، وجمهور فقهاء أهل الحديث .

وهو قول جميع اهل الظاهر ، وخالفهم آخرون ، ثم أختلفوا في تخريج الآية على ثلاث طرق .

احدها: أن المراد بقوله « من غيركم » أي من غير قبيلتكم ، وروى ذلك عن الحسن ، وروي عن الزهري ايضا ،

والثاني: أن الآية متسوخة . وهذا مروي عن زبد بن أسلم وغيره . والثالث: أن المراد بالشهادة فيها: أيمان الوصي بالله تعالىي الورثة ، لا الشهادة المعروفة .

قال العاملون بها: أما دعوى النسخ: فباطلة ، فانه يتضمن ان حكمها باطل ، لا يحل العمل به ، وأنه ليس من الدين ، وهذا ليس بمقبول الا بحجة صحيحة لا معارض لها ، ولا يمكن أحدا قط أن يأتي بنص صحيح صريح متأخر عن هذه الآية مخالف لها ، لا يمكن الجمع بينه وبينها فان وجد الى ذلك سبيلا صح النسخ ، والا أما معه الا مجرد المعوى الباطلة . ثم قالت أعلم نساء الصحابة بالقرآن: انه لا منسوخ في المائدة ، وقال غيرها أيضا من السلف ، وعمل بها أصحاب رسول ألله صلى الله عليه وسلم بعده : ولو جاز قبول دعوى النسخ بلا حجسة لكان كل من أحتج عليه بنص يقول : هو منسوخ ، وكأن القائل لذلك لم يعلم أن معنى كون النص منسوخا : أن الله سبحانه حرم العمل به ، وابطل كونه من الدين والشرع ، ودون هذا مفاوز تنقطع فيها الاعناق .

قالوا: واما قول من قال: المراد بقوله « من غيركم » اي من غيير قبيلتكم: فلا يخفى بطلانه وفساده . فانه ليس في اول الآية خطاب لقبيلة دون قبيلة ، بل هو خطاب عام لجميع المؤمنين فلا بكون غير المؤمنين الا من الكفار . هذا مما لاشك فيه ، والذي قال من غير قبيلتكم: زلة عالم ، غفل عن تدبر الآية .

وأما قول من قال « أن المراد بالشهادة : أيمان الأوصياء للورثة » : خباطل مسن وجسوه .

أحدها: انه سبحانه قال « شهادة بينكم » ولم يقل . أيمان بينكم . الثانى: أنه قال « اثنان » واليمين لا تختص بالاثنين .

الثالث : انه قال « ذوا عدل منكم » واليمين لا يشترط فيها ذلك .,

الرابع: أنه قال « أو أآخران من غيركم » واليمين لا يشترط فيها الشيء من ذلك .

الخامس: انه قيد ذلك بالضرب في الارض . وليس ذلك شرطا في. البمين .

السادس: أنه قال (ولا تكتم شهادة الله) إنا أذا لن الآثمين) وهذا لا يقال في اليمين في هذه الافعال ، بل هو نظير قوله (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فأنه آثم قلبه) .

السابع: انه قال (ذلك ادنى ان ياتوا بالشهادة على وجهها) ولم. مقل بالايمان .

الثامن : أنه قال (أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم) فجعل الايمان قسيما للشمهادة ، وهذا صريح أنها غيرها .

التاسع: انه قال (فيقسمان بالله : لشهادتنا أحق من شهادتهما) فلكر اليمين والشهادة ، ولو كان اليمين على المدعى عليه : لما احتاجا الى ذلك ، ولكفاهما القسم : انهما ما خانا .

العاشر: أن الشاهدين يحلفان بالله (لا نكتم شهادة الله) ولو كان. المراد بها اليمين ، لكان المعنى: يحلفان بالله لا نكتم اليمين ، وهذا لا معنى له البتة ، فإن اليمين لا تكتم ، فكيف يقال : احلف أنك لا تكتم حلفك ؟

الحادي عشر: أن المتعارف من « الشهادة » في القرآن والسنة: انما هو الشهادة المعروفة كقوله تعالى (وأقيموا الشهادة أ) وقوله (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وقوله (واشهدوا دوي عدل منكم) ونظائسوه ،

فان قيل: فقد سمى الله ايمان اللعان شهادة في قوله (فشهادة المحدهم اربع شهادات بالله) وقال الا ويدار عنها العلااب ان تشهد اربع شهادات بالله) ؟

قيل: انما سمى ايمان الزوج شهادة لانها قائمة مقام البيئة . ولذلك ترجم المرأة اذا تكلت ، وسمي ايمانها شهادة ، لانها في مقابلة شهادة الزوج .

وأيضا فان هذه اليمين خصت من بين الايمان بلفظ « الشمادة بالله » تأكيدا لشانها ، وتعظيماً لخطرها .

الثاني عشر: انه قال (شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت) ومن المعلوم: أنه لا يصح أن يكون: أيمان بينكم أذا حضر أحدكم الموت فإن ألموسي أنما يحتاج للشماهدين ، لا ألى اليمين ،

11

الثالث عشر: أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم به وحكم به الصحابة بعده مده تفسير الآية قطعا وما عداه باطل . فيجب أن يرغب عنه واما ما ذكره بعض الناس: أن لذلك مخالف للاصول والقياس من وجوه

أحدها : أن ذلك يتغسمن شهادة الكافر ، ولا شهادة له .

الثاني: أنه يتضمن حبس الشاهدين . والشاهد لا يحبس .

الثالث: أنه يتضمن تحليفهما والشاهد لا يحلف.

الرابع: أنه يتضمن تحليف احدى البينتين: أن شهادتهما أحق من شهادة البيئة الاخرى -

الخامس : انه يتضمن شهادة المدمين لانفسهم واستحقاق بمجرد

السادس: ان ایمان هؤلاء المستحقین التي قدمت على شهدة الشهدان الشهدین لما ظهرت خیانتهما: ان كانت شهادة ، فكیف بشهدان لانفسهما ؟ وان كانت ایمانا ، فكیف یقضی بیمین المدعی بلا شاهد ولا رد ؟

السابع: ان هذا يتضمن القسامة في الاموال ، والحكسم بايمسان المدعسين .

فهذا _ وأمثاله _ من الاعتراضات التي نعوذ بالله منها ، ونساله العافية ، فانها اعتراضات على حكم الله وشرعه وكتابه .

فالجواب عنها: بيان انها مخالفة لنص الآية ، معارضة لها فهي من الراي الباطل ، الذي حدر منه سلف الامة ، وقالوا: انه بتضمن تحليل ما حرم الله ، وتحريم ما أحل الله ، واسقاط ما فرض الله ، ولهذا اتفقت أقوال السلف على ذم هذا النوع من الرأي ، وانه لا يحل الاخذ به في دين الله . ولا يلزم الجواب عن هذه الاعتراضات وأمثالها ، ولكن نذكس الجواب بيانا للحكمة ، وأن الذي تضمنته الآية هو المسلحة ، وهو أعدل ما يحكم به ، وخير من كل حكم سواه (٥ : ، ٥ ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنسون أ) ،

وهذا المسلك الباطل يسلكه من يخالف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا . فإذا جاءهم حديث خلاف قولهم ، قالوا : هذا حديث بخالف الاصول فلا يقيل .

والمحكمون لكتاب الله وسنة رسوله يرون هذه الاراء وامثالها من ابطل الباطل لمخالفتها للاصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله ، فهذه الآراء هي المخالفة للاصول حتما ، فهي باطلة قطعا ، على أن هذا الحكم اصل بنفسه مستفن عن نظير يلحق به .

ونحن نجيبكم عن هذه الوجوه اجوبة مفصلة ، فنقول : اما قولكم « انها تتضمن شهادة الكافر ، ولا شهادة له » .

'قلنا: كيف يقول هذا اصحاب ابي حنيفة ، وهم يجيزون شهادة الكفار في كل شيء بعضهم على بعض !

أم كيف يقوله اصحاب مالك وهم يجيزون شهادة طبيبين كافرين حيث لا يوجد طبيب مسلم 1 وليس ذلك في القراآن ، فهلا أجازوا شهادة

كافرين في الوصية في السفر ، حيث لا يوجد مسلم . وهو في القرآن . وقد حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه بعده ؟

ام كيف يقوله اصحاب الشافعي ، وهم يروي نص الشافعي صريحة « اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخدوا يه ، ودعوا قولي » وفي لفظ « فأضار الله » وفي لفظ « فأضار بوا بقولي عرض الحائط » .

وقد صح الحديث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجاء به نص كتاب الله ، وعمل به الصحابة .

قولكم « الشاهدان لا يحبسان » ليس المراد هنا: السحن الذي يحبس فيه أهل الجرائم ، وانما المراد به: امساكهما لليمين بعد الصلاة ، كما يقال: فلان يصير لليمين ، اي يمسك لها ، وفي الحديث « ولا تصبر يمينه حيث تصبر الايمان » ،

قولكم « يتضمن تحليف الشاهدين ، والشاهد لا يحلف » فمن أين لكم أن مثل هذا الشاهد ـ الذي شهادته بدل عن شهادة المسلم للضرورة ـ لا يحلف ؟ فأي كتاب ، أم أية سنة جاءت بذلك ؟ وقد حلف أبن عباس المرأة التي شهدت بالرضاع وذهب اليه الامام احمد ، في احدى الروايتين عنه .

وقد تقدم الكلام في تحليف الشهود المسلمين اذا ارتاب فيهم الحاكم .. ومن ذهب اليه من السلف وقضاة العدل .

قولكم « فيه شهادة المدعين لانفسهم ، والحكم لهم بمجرد دعواهم » ليس بصحيح ، فإن الله سبحانه جعل الايمان لهم عند ظهور اللوث بخيانة الوصيين ، فشرع لهما أن يحلفا ويستحقا ، كما شرع لمدعي الدم في القسامة أن يحلفوا ويستحقوا دم وليهم ، لظهرور اللوث ، فكانت اليمين بقوتها لظهور اللوث في الموضعين ، وليس هذا من باب شهادة المدعي لنفسه ، بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة ، لقوة،

جانبه ، كما حكم صلى الله عليه وسلم للمدعي بيمينه ، لما قوي جانب بالشاهد الواحد . فقوة جانب هؤلاء بظهور خيانة الوصيين كقوة جانب المدعي بالشاهد ، وقوة جانبه باللوث ، وقوة جانبه باللوث ، وقوة جانبه باللوث ، وقوة جانبه بشهادة العرف في تداعي الزوجين المتاع وغير ذلك .

فهذا محض العدل ، ومقتضى اصول الشرع ، وموجب القياس الصحيح . وقولكم « ان هذا يتضمن القسامة بالاموال » .

قلنا: نعم لعمر الله . وهي أولى بالقبول من القسامة في الدماء ، ولاسيما مع ظهور اللوث . وأي فرق بين ظهور اللوث في صحة الدعوى باللام ، وظهوره في صحة الدعوى بالمال . وهل في القياس اصح من هذا ؟ وقد ذكر أصحاب مالك القسامة في الاموال ، وذلك فيما أذا أغار قوم على بيت رجل وأخذوا ما فيه ، والناس ينظرون اليهم ، ولم يشهدوا على معاينة ما أخذوه ، ولكن علم أنهم أغاروا وانتهبوا . فقال ابن القاسم وابن الماجشون : القول قول المنتهب مع يمينه . وقال مطرف وابن كنانة وابن حبيب : القول قول المنهوب منه مع يمينه فيما يشبه .

وقد تقدم ذلك وذكرنا انه أختيار شيخ الاسلام ، وحكينا كلامه رحمه الله . ولا يستريب عالم أن اعتبار اللوث في الاموال التي تباح بالبدل أولى منه في الدماء التي لا تباح به .

ثم إن الموجبين للد"ية في القسامة ، حقيقة قولهم : أن القسامة على المال والقتل طريق لوجوبه ، فكذا القسامة هاهنا على مال ، كالد"ية سواء . فهذا من اصح قياس في الدماء وأبينه .

فظهر أن القول بموجب هذه الآية هو الحق الذي لا معدل عنه نصا وقياسا ومصلحة . وبالله التوفيسق .

فصيل

قال شيخنا رحمه الله : وقول الامام احمد في قبول شهادتهم في هذا الموضع : « هو ضرورة » يقتضي هذا التعليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا .

وعلى هذا: لو قيل: يحلفون في شهادة بعضهم على بعض ، كما يحلفون في شهاداتهم على المسلمين في وصية السفر ، لكان متوجها ، ولو قيل: تقبل شهادتهم مع ايمانهم في كل شيء عدم فيه المسلمون: لكان له وجه ، ويكون بدلا مطلقا ،

قال الشيخ: ويؤيد هذا ماذكره القاضي وغيره محتجا به وهو في الناسخ والمنسوخ لابي عبيد مان رجلا من المسلمين خرج ، فمر قرية فمرض ، ومعه رجلان من المسلمين ، فدفع اليهما ماله ، ثم قال: ادعوا الي من اشهده على ما قبضتماه ، فلم يجدا أحدا من المسلمين في تلك ألقرية ، فدعوا أناسا من اليهود والنصارى فأشهدهم على ما دفع اليهما من شهادة هذين المسلمين ، ثم امر أهل المتوفى أن يحلقوا أن شهدادة من شهادة هذين المسلمين ، ثم أمر أهل المتوفى أن يحلقوا أن شهدادة اليهود والنصارى حق ، فحلفوا ، فأمرهم أبن مسهود أن يأخذوا من المسلمين ما شهد به اليهودي والنصراني ، وذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه .

فهذه شهادة للميت على وصيته . وقد قضى بها أبن مسعود ، مع يمين الورثة . لانهم المدعون : والشهادة على الميت لا تفتقسر الى يمين الورثة .

ولعل ابن مسعود اخذ هذا من جهة أن الورثة مستحقون على الوصيين مع شهادة الذميين بطريق الاولى .

وقد ذكر القاضي هذا في مسألة دعوى الاسير اسلاما فقال: وقد قال الامام احمد في السبي اذ ادعو نسبا ، واقاموا بينة من الكفار: قبلت شمسهادتهم .

نص عليه في رواية حنبل ، وصالح ، واسحق بن ابراهيم ، لانه قد تتعذر البينة العادلة ولم يجز ذلك في رواية عبدالله وابي طالب .

قال شيخنا رحمه الله تعالى: فعلى هذا كل موضع ضرورة غير المنصوص فيه: وفيه روايتان ، لكن التحليف هاهنا لم يتعرضوا له . فيمكن أن يقال: لانه أنما يحلف حيث تكون شهادتهم بدلا ، كما في مسألة الوصية ، بخلاف ما أذا كانوا أصولا ، والله أعلم .

فصيل

فال شيخنا رحمه الله : وهل تعتبر عدالة الكافرين في الشهادة بالوصية في دبنهما ؟ عموم كلام الاصحاب يقتضي أنها لا تعنبر ، وأن كنا أذا قبلنا شهادة بعضهم على بعض اعتبرنا عدالتهم في دينهم .

وصرح القاضي : بأن العدالة غير معتبرة في هذا الحال . والقرآن يدل عليه .

وصرح القاضي : انه لا تقبل شهادة فساق المسلمين في هذا الحال ، وجعله محل وفاق ، واعتذر عنه .

وفي اشتراط كونهم من أهل الكتاب روايتان ، وظاهر القرآن : أنه لا يشترط ، وهو الصحيح ، لانه سبحانه قال للمؤمنين (أو آخران من غيركم) وغبر المؤمنين : هم الكفار كلهم ، ولانه موضع ضرورة ، وقد لا يحضر الموصي الا كفار من غير أهل الكتاب ، وأن تقييده بأهل الكتاب لا دليل له وليس ذلك يستلزم محل الرخصة ، مع قيام القتضى للمعومه .

فإن قيل: فهل يجوز في هـــذه الصورة ، أن يحكم بشهادة كافر وكافرتين ؟ قيل: لا نعرف عن احمد في هذا شيئًا ، ويحتمــل أن يقال بجواز ذلك ، وهو القياس ، فأن الاموال يقبل فيها رجل وامرأتان ، وهذا قول أبي محمد بن حزم وهو يحتج بعموم قوله صلى الله عليه وسلم « اليست شهادة المراة مثل نصف شهادة الرجل ؟ » وهذا العموم جوز الحكم أيضاً في

هده الصورة بأربع نسوة كوافر -، وليس ببعيد عند الضرورة ٤ اذا لم يحضره إلا النساء بل هو محض الفقه ،

فإن قيل: فهل ينقض حكم من حكم بغير هذه الآية ؟ قيل: أصول المذهب تقتضي نقض حكمه ، لمخالفته نص الكتاب .

قال شيخنا رضي الله عنه في تعليقه على المحرر: ويتوجه أن ينقض حكم الحاكم أذا حكم بخلاف هذه الآية: فإنه خالف نص الكتـــاب العزيز بدلالات ضعيفة .

فصـل: الطريق الثامن عشر

الحكم بالاقرار يلزم قبوله بلا خلاف ، ولم يبحث عما ثبت به ، وصح . والتهمة قائمة . ووجه هذا : انه لما ملك الانشاء ملك الاخبار .

ثم بنوا على القولين ما علمه في زمن ولايته ومكانها ، وما علمه في غيرها . قالوا : فإن قلنا لا يقضي بعلمه يذلك إذا كان مستنده مجرد العلم . أما اذا شهد رجلان يعرف عدالتهما ، فله أن يقضي . ويغنيه علم عن تزكيتهما .

وفيه وجه ضعيف : لا يغنيه ذلك عن تركيتهما عن التهمة .

قالوا: ولو اقر بالمدعى به في مجلس قضائه قضى . وذلك قضياء بالاقرار لا يعلمه . وان اقر عنده سرآ فعلى القولين . وقيل: يقضى قطعا . ولو شهد عنده واحد فهل يغنيه علمه عن الشاهد الآخر ؟ على قول المنع: فيه وجهان . هذا تحصيل مذهب الشافعي واصحابه .

وأما مذهب مالك: فإنه لا يقضي بعلمه في المدعى به بحال ، سواء علمه قبل التولية أو بعدها ، في مجاس قضائه أو غيره ، قبل الشروع في المحاكمة أو بعد الشروع . فهو اشد المذاهب في ذلك .

وقال عبدالملك وسحنون: يحكم بعلمه فيما علمه بعد الشروع في المحاكمة . قالوا: فإن حكم بعلمه حيث قلنا لا يحكم - فقال أبو الحسن اللخمي: لا ينقض عند بعض اصحابنا . وعندي أنه ينقض .

قالوا: ولا خلاف في أن ما رآه القاضي ، أو سمسمعه في غير مجلس قضائه: انه لا يحكم به ، وانه ينقض إن حكم به ، وينقضه هو وغيره . وانما الخلاف فيما يتقارر به الخصمان في مجلسه فإن حكم به نقضه هو ، ولا ينقضه غيره .

قال اللخمي: وقد اختلف اذا أقرا بعد أن جلسا للخصومة ، ثم أنكرا فقال مالك وأبن القاسم: لا يحكم بعلمه ، وقال عبدالملك وسحنون : يحكم لان الخصمين أذا جلسا للمحاكمة فقد رضيا أن يحكم بينهما بما يقولونه . ولذلك قصداه هذا تحصيل مذهب مالك .

j',

وأما مذهب ابى حنيفة ، فقالوا : اذا علم الحاكم بشيء ما حقوق العباد غي زمن ولايته ومحلها : جاز له ان يقضي به ، لأن علمه كشهادة الشاهدين ، بل أولى لان اليقين حاصل بما علمه بالمعاينة أو السماع ، والحاصــــل بالشهادة : غلبه الظن .

وأما ما علمه قبل ولايته . او في غير محل ولايته : فلا يقضي به عند ابي حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد : يقضي به ، كما في حال ولايته ومحلها . قال المنتصرون لقول ابي حنيفة : هو في غير مصره وغير ولايته : شاهد لا حاكم . وشهادة الفرد لا تقبل ، وصار كما اذا علم بالبينة العادلة ، ثم ولى القضاء فإنه لا يعمل بها .

قالوا: واما الحدود: فلا يقضي بعلمه فيها . لانه خصم فيها . لانه حق الله تعالى . وهو نائبه الا في حد القذف ، فإنه يعمل بعلمه ، لا فيه من حق العبد ، والا في المسكر ، اذا وجد سكرانا ، أو من به أمارات السكر . فإنه بعدر . هذا تحصيل مذهب أبى حنيفة .

واما أهل الظاهر ، فقال ابو محمد بن حزم : رفرض على الحاكم ان يحكم بعلمه في الدماء ، والاموال ، والقصاص ، والفروج والحدود ، سواء علم ذلك قبل ولايته او بعد ولايته . قال : واقوى ما حكم : بعلمهه ، ثم الإقرار ، ثم بالبينة .

فمسل

وأما الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم: فصح عن ابي بكر الصديق انه قال: « لو رأيت رجلا على حد من حدود الله تعالى لم آخذه حتى يكون معي ساهد غيري » .

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لعبدالرحمن بن عوف « أرأيت لو ريت رجلا قتل ، أو شرب ، أو زنا ؟ قال : شهادتك شهادة رجل ، فقال له عمر : صدقت » وروى نحو هذا عن معاوية ، وابن عباس ،

ومن طريق الضحاك « أن عمر أختصم اليه فمسن يعرفه ، فقال للطالب : إن شئت شهدت ولم أقض ، وأن شئت قضيت ولم أشهد » .

وأما الآثار عن التابعين: قصح عن شريح: أنه اختصم عنده إتنان: فأتاه أحدهما بشاهد ، وقال لشريح: وأنت شاهدي أيضاً ، فقضى له شريح مع شاهده بيمينه ، وهذا محتمل ،

وصح عن الشعبي انه قال : لا اكون شاهدا وقاضيا .

واحتج من قال « يحكم بعلمه » بما في الصحيحين من قصة هند بنت عتبة لما اشتكت أبا سفيان الى رسول الله صلى ألله عليه وسلم ، فحكم لها عليه بأن تأخد كفايتها وكفاية بنيها ، ولم يسألها البينة ، ولا احضر الزوج . وهذا الاستدلال ضعيف جدا ، فإن هذا إنما هو فتيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا حكم ، ولهذا لم يحضر الزوج ، ولم يكن غائباً عن البلد ، والحكم على الفائب عن مجلس الحكم الحاضر في البلد ، غير ممتنع ، وهو يقدر على الحضور ولم يوكل وكيلا : لا يجوز اتفاقا .

وأيضاً فإنها لم تسأله الحكم . وانما سألته « هل يجوز لها أن تأخذ ما يكفيها ويكفي بنيها ؟ » وهذا استفتاء محض . فالاستدلال به على الحكم سسمه .

واحتج بما رواه ابن ماجة والبيهقي من حديث حماد بن سلمة حدثني عبدالملك أبو جعفر عن ابي نضرة عن سعيد بن الاطول « أن أخاه مات وترك

وقال حماد عن الحريري عن ابي نضرة عن رجل من الصحابة بمثله ، ولكن لم يسم : كم ترك ؟

وبعد ، فلا يدل ايضا . فإن المنع من حكم الحاكم بعلمه انما هو لاجل التهمة وهي معلومة الانتفاء من سيد الحكام صلى الله عليه وسلم .

واحتج بما في الصحيحين من حديث عقيل عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة « أن فاطمة رضي الله عنها أرسلت الى أبي بكر تسساله ميرانا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لانورث ، ما تركناه صدقة ، إنما يأكل آل محمد في هذا المنل ، واني والله لا أغير شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولاعملن فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئا _ وذكر الحديث » ، والاستدلال به سهو أيضا ، فإن أبا بكر رضي الله عنه علم من دين الرسول أن هذه الدعوى باطلة لا يسوغ الحكم بموجبها ، بل دعواها يمنزلة دعوى استحقاق ما علم وتحقق دفعه بالضرورة ، بل بمنزلة ما يعلم بطلانه قطعاً من الدعاوى وسيدة نساء العالمين رضي الله عنها خفي عليها حكم هذه الدعوى ، وعلمه الخلفاء الراشدون ومن معهم من الصحابة فالصديق معه الحجة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلم يسمع هذه الدعوى . ولم يحكم بموجبها ، للحجة الظاهرة التي علمها معه عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله أجمعين . فأين هذا من حكم الحاكم بعلمه الذي لم يقم به حجة على الخصم ؟

واحتج أبو محمد بن حزم لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم « بينتك أو يمينه » قال : ومن البينة التي لا أبين منها علم الحاكم بالمحق

من المبطل . وهذا الى أن يكون حجة عليهم أقرب من أن يكون حجة لهم . فإنه قال « بيئنتك » و « البيئة » اسم لما يبين الحق ، بحيث يظهر المحق من المبطل ، ويبين ذلك للناس ، وعلم الحاكم ليس ببيئة ،

واحتجوا أيضاً بقسوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » وليس من القسط: أن يعلم الحاكم أن أحد الخصمين مظلوم والآخر ظالم ، ونترك كلا منهما على حاله .

قال الآخرون: ليس في هذا محذور ، حيث لم يأت المظلوم بحجة يحكم له بها . فالحاكم معذور ، إذ لا حجة معه يوصل بها صاحب الحق الى حقه . وقد قال سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه « إنكم تختصمون إلي " . ولعل بعضكم يكون الحن بحجته من بعض ، فأحسب أنه صادق ، فأقضي له ، فمن قضيت له بشيء من حق .خيه فلا يأخذه ، فإنما اقطع له قطعة من النار ».

واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده قإن لم يستطع فبلسانه ، فأن لم يستطع فبقلبه » وأذا رأى الحاكم وحده عدوان رجل على رجل وغصبه ماله ، أو سمع طلاقه لامرأته ، وعتقه لعبده ، ثم رأى الرجل مستمراً على امساك الزوجة أو بيع من صرح بعتقه فقد أقر على المنكر الذي أمر بتغييره .

قال الآخرون: هو مأمور بتغيير ما يعلم الناس، نه منكر ، بحيث لا يتطرق اليه تهمة في تغييره وأما اذا عمد الى رجل مع زوجته وأمته لم يشهد أحد أنه طلقها ولا اعتقها البتة ، ولا سمع بذلك احد قتل ، ففرق بينهما وزعم أنه طلق واعتق فإنه ينسب ظاهرا الى تغيير المعروف بالمنكر ، وتطرق الناس الى اتهامه والوقوع في عرضه وهل يسوغ للحاكم أن يأتي الى رجل مستور بين الناس ، غير مشهور بفاحشة ، وليس عليه شاهد واحد بها ، فيرجمه ، ويقول : رأيته يزني ؟ أو يقتله ويقول : سمعته يسب ؟ أو يغرق بين الزوجين ويقول : سمعته يطلق ؟ وهل هذ: الا محض النهمة ؟ ولو فتح هذا الباب ـ ولا سيما لقضاة الزمان ـ لوجد كل قاض له عدف السبيل الى قتل عدوه ، ورجمه وتفسيقه ، والتفرق بينه وبين امراته ، ولا سيما اذا

كانت العداوة خفية ، ولا يمكن عدوه إثباتها ، وحتى لو كان الحق ! هو حكم الحاكم بعلمه ، لوجب منع قضاة الزمان من ذلك ، وهذا اذا قيل في شريح وكعب بن سوار ، وأياس بن معاوية ، والحسن البصري ، وعمران الطلحى وحفص بن غياث وأضرابهم : كان فيه ما فيه .

وقد ثبت عن ابي بكر ، وعمر ، وعبدالرحمن بن عوف ، وابن عباس ، ومعاوية : المنع من ذلك ، ولا يعرف لهم في الصحابة مخالف .

فذكر البيهقي وغيره عن ابي بكر الصديق أنه قال « لو وجدت رجلا على حد من حدود الله تعالى لم آخذه حتى يكون معي غيري » .

وعن عمر: أنه قال لعبدالرحمن بن عوف « أرأيت أو رأيت رجلا يقتل أو يسرق أو يزني ؟ قال: أرى شهادتك شهادة رجل من المسلمين . قال: اصبت » وعن على نحوه .

وهذا من كمال فقه الصحابة رضي الله عنهم فإنهم أفقه الامة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه ، فأن التهمة مؤثرة في باب الشهادات والاقضية ، وطلاق المريض وغير ذلك ، فلا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيده ، ولا شهادة الوالد لولده وبالعكس ، ولا شهادة العدو على عدوه ، ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ، ولا ينغذ حكمه على عدوه ، ولا يصح اقرار المريض مرض الموت لوارثه ولا لاجنبي ، عند مالك ، اذا قامت شواهد التهمة ، ولا تمنع المراة الميراث بعلاقه لها لاجل التهمة ، ولا يقبسل قول المراة على ضرتها أنها أرضعتها ـ الى أضعاف ذلك مما يرد ولا يقبل التهمة ،

ولذلك منعنا في مسألة الظفر أن يأخذ المظلوم من مال ظالمه نظير ما خانه فيه لاحل التهمة ، وإن كان أنها يستوفى حقه ،

ولقد كان سيد الحكام صلوات الله وسلامه عليه يعلم من المنافقين ما يبيع دماءهم وأموالهم ، ويتحقق ذلك ، ولا يحكم فيهم بعلمه ، مع براءته عند الله وملائكته وعباده المؤمنين من كل تهمة ، لئلا يقول الناس : ان محمدا يقتل أصحابه ، ولما رآه بعض أصحابه مع زوجته صفية بنت حيى قال : «رويدكما إنها صغية بنت حيى » لئلا يقع في نفوسهما تهمة له ،

ومن تدبر الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح وسد الذرائع تبين له الصواب في هذه المسألة . وبالله التوفيق .

فصل: الطريق التاسع عشر (⁽⁾⁾

الحكم بالتواثر ، وأن لم يكن المخبرون عدولا ولا مسلمين .

وهذا من اظهر البينات ، فاذا تواتر الشيء عنده ، وتظافرت به الاخبار ، بحيث اشترك في العلم به هو وغيره : حكم بموجب ما تواتر عنده ، كما اذا تواتر عنده فسيق رجل ، أو صلاحه ودينه ، أو عداوته لفيره أو فقر رجل وحاجته ، أو موته أو سفره ، ونحو ذلك : حكم بموجبه ، ولم يحتج الى شاهدين عدلين ، بل بيئة التواتر أقوى من الشاهدين بكثير . فانه يفيد العلم ، والشاهدان غايتهما : أن يفيدا ظنا غالباً .

وقد ذكر أصحابنا _ كالقاضي ، وأبي الخطاب ، وابن عقيل وغيرهم _ ما يدل على ذلك ، فانهم قالوا في الرد على ما زعم أن التواتر يحصل بأربعة : لو حصل العلم بخبر أربعة نفر لما احتاج القاضي _ اذا شهد عنده أربعة بالزنا _ أن يسأل عن عدالتهم وتزكيتهم .

قال شيخنا: وهذا يقتضي أن القاضي اذا حصل له العلم بشهدة الشهود لم يحتج الى تزكية .

والتواتر يحصل بخبر الكفار والغساق والصبيان .

واذا كان يقضى بشهادة واحد مع اليمين ، وبدونها بالنكول ، وبشهادة المراة الواحدة _ حبث يحكم بذلك _ القضاء بالتواتر اولى وأحرى وبيان الحق به اعظم من بيانه بنصاب الشهادة .

فان قيل : فلو تواتر عنده زنا رجل ، او امرأة ، فهل له أن بحدهما بذلك ؟ قيل : لابد من اقامة الحد بالزنا من معاينة ومشاهدة له ، ولا يكفى فيه القرائن واستفاضته في الناس ، ولا يمكن في العادة التواتر بمعاينة

⁽۱) في المخطوط حصل خطأ في ترقيم الفصول حيث لم يذكر ناسخها فصل (الطريق التاسع عشر) وادرج مكانه الفصل العشرون .

ذلك ومشاهدته ، للاختفاء به وستره عن العيون ، فيستحيل في العادة أن يتوافر الخبر عن معاينته ، نعم ، لو قدر ذلك بأن أتى ذلك بين الناس عيانا ، وشهد عدد كثير يقع العلم الضروري بخبرهم - حند بذلك قطعا . ولا يليق بالشريعة غير ذلك ، ولا تحمل سواه .

فصلل: الطريق العشرون

الحكم بالاستفاضة . وهي درجة بين التواتر والآحاد . فالاستفاضة : هي الاشتهار الذي يتحدث به الناس ، وفاض بينهم .

وقد قسم الحنفية الاخبار الى ثلاثة اقسام: آحساد ، وتواتر ، واستفاضة ، وجعلوا المستفيض مرتبة بين المرتبتين ، وخصوا به عمسوم القرآن ، وقالوا : هو بمنزلة التواتر ، ومنهم من جعله قسما من اقسام التواتر وهذا النوع من الاخبار يجوز استناد الشهادة اليه ، ويجوز ان يعتمد الزوج علبه في قذف امراته ولعانها ، اذا استفاض في الناس زناها ، ويجوز اعتماد الحاكم عليه .

قال شيخنا في اللمي : اذا زنا بالمسلمة قتل ، ولا يرفع عنه القتل الاسلام ، ولا يشترط فيه داء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم ، بل يكفى استفاضة ذلك واشتهاره ، هذا نص كلامه .

وهذا هو الصواب . لان الاستفاضة من أظهر البينات . فلا يتطرق الى الحاكم تهمة اذا استند اليها - فحكمه بها حكم بحجة لا بمجرد علمه الذي يشاركه فيه غيره ، ولذلك كان له أن يقبل شهادة الشاهد اذا استفاض في الناس صدقه وعدالته ، من غير اعنبار لفظ شهادة على العدالة . ويرد شهادته ويحكم بعسقه باستفاضة فجوره وكذبه ، وهذا مما لا يعلم فيه بين العلماء نزاع ، وكذلك الجارح والمعدل : يجرح الشاهد بالاستفاضة . ولا ربب أنا نشهد بعدالة عمر بن عبدالعزيز ، وفسق الحجاج .

والمقصود: أن الاستفاضة طريق من طرق العلم التي تنفي التهمة عن الشاهد والحاكم . وهي أقوى من شهادة اثنين مقبولين .

فصل: الطريق الحادي والعشرون

الاخبار اتحاداً . وهو أن يخبره عدل يثق بخبره ويسكن اليه بامر . فيغلب على ظنه صدقه فيه ، أو يقطع به لقرينة به فيجعل ذلك مستنداً لحكمه . وهذا يصلح للترجيح والاستظهار بلا ريب . ولكن هل يكفى وحده في الحكم ، هذا موضع تفصيل .

فيقال: إما أن يقترن بخبره ما يفيد معه اليقين ام لا . فإن اقترن بخبره ما يفيد معه اليقين جاز أن يحكم به ، وينزل منزلة الشهدة ، بل هو شهادة محضة في اصح الاقوال . وهو قول الجمهور . فانه لا يشترط في صحة الشهادة ذكر لفظ « اشهد » بل متى قال الشاهد: رايت كيت وكيت ، او سمعت ، او نحو ذلك: كانت شهادة منه ، وليس في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع واحد يدل على اشتراط لفظ « الشهادة » ولا عن رجل واحد من الصحابة ، ولا قياس ، ولا أستنباط يقتضيه ، بل الادلة المتظافرة من الكتاب والسنة ، واقوال الصحابة ، ولغة العرب تنفي ذلك .

وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة ، وظاهر كلام احمد ، وحكي ذلك عنه نصا . قال تعالى (١٥٠١ قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فإن شهدوا فلا تشهد معهم) ومعلوم قطعا : انه ليس المراد التلفظ بلفظة « اشهد » في هذا ، بل مجرد الاخبار بتحريمه ، و فال الله (١٦٦٢ لكن الله يشهد بما أنزل اليك) ولا تتوقف صحة الشهادة على أنه يقسول سبحانه « أشهد بكذا » وقال تعالى (٣٩ : ٨٦ ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق) أي أخبر به ، وتكلم به عن علم ، والمراد بسه التوحيد .

ولا تفتقر صحة الاسلام الى أن يقول الداخل فيه « أشهد ان لا إله الا الله » بل لو قال « لا إله الا الله محمد رسول الله » كان مسلماً بالاتفاق . وقد قال صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله » حصلت لهم الا الله وأن محمداً رسول الله » فاذا تكلموا بقول « لا إله الا الله » حصلت لهم

العصمة ، وان لم يأتوا بلفظ « أشهد » وقال تعالى (٣٠:٢٢ ، ٣ فأجننبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء الله غير مشركين به) وصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « عدلت شهادة الزور الاشراك بالله » وقال « الا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ الشرك بالله ، وقتل النفس التي حرم الله ، وقول الزور » وفي لفظ « ألا ، وشهادة الزور » قسمى قول الزور شهادة ، وأن لم يكن معه لفظ « أشهد » . وقال أبن عباس « شهد عنسدي رجال مرضيون _ وأرضاهم عندي عمر _ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن الصلاة بعد العصر ، حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس » ومعلوم أن عمر لم يقل لابن عباس « أشهد » عندك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم نافي عنه عمر أن عباس « أشهد » عندك أن رسول الله عليه وسلم نهى عن ذلك : ولكن أخبره فسماه أبن عباس شهادة .

وقد تناظر الامام احمد وعلي بن المديئي في العشرة ـ رضوان الله عليهم ـ فقال علي : اقول « هم في الجنة ولا اشهد بدلك » بناء على ان الخبر في ذلك خبر آحاد فلا يفيد العلم ، والشهادة انما تكون على العلم ، فقال له الامام احمد « متى قلت : هم في الجنة ، فقد شهدت » حكاه القاضي أبو يعلى وذكره شيخنا رحمه الله ،

فكل من أخبر بشيء فقد شهد به ، وأن لم يتلفظ بلفظ « أشهد » . ومن العجب : أنهم احتجوا على قبول الاقرار بقوله تعالى (١٣٥٠٠ يا أيتها الذين المنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء الله ولو على أنفسكم) .

قالوا هذا يدل على قبول إقرار المرء على نفسه . ولم يقل احد: انه لا يقبل الاقرار حتى المقر « اشهد على نفسي » وقد سماه الله شهادة ..

قال شيخنا: فأشتراط لفظ « الشهادة » لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، ولا قول أحد من الصحابة ، ولا يتوقف اطلاق لفسظ « الشهادة » لفة على ذلك ، وبالله التوفيق ،

وعلى هذا: فليس الاخبار طريق آخر غير طريق الشمهادة .

فصل: الطريق الثاني والعشرون

الحكم بالخط المجرد . وله ثلاث صور :

الصورة الاولى: أن يرى القاضي حجة فيها حكمه لانسان . فيطلب منه إمضاءه . فعن أحمد ثلاث روايات احداهن : أنه اذا تيقن أنه خطه نفذه ، وأن لم يذكره . والثانية : أنه لا ينفذه حتى يذكره . والثالثة : أنه اذا كان في حرزه وحفظه نفذه ، والا فلا .

قال أبو البركات: الرواية في شهادة الشاهد . البناء على خطه اذا لم يذكره . والمشهور من مذهب الشافعي: أنه لا يعتمد على الخط ، لا في الحكم ولا في الشهادة . وفي مذهبه وجه آخر: انه يجوز الاعتماد عليه اذا كان محفوظاً عنده ، كالرواية الثالثة عن احمد .

واما مذهب ابي حنيفة ، فقال : الخفاف ، قال ابو حنيفة : اذا وجد القاضي في ديوانه شيء لا يحفظه - كاقرار الرجل بحق من الحقوق - وهو لا بذكر ذلك ، ولا يتغذه حتى يذكره .

وقال أبو يوسف ومحمد : ما وجده القاضي في ديوانه من شهادة شهود شهدوا عنده لرجل على رجل بحق ، أو اقرار رجل لرجل بحق ، والقاضي لا يحفظ ذلك ولا يذكره من فانه ينفذ ذلك ، ويقضى به ، اذا كان تحت خاتمه محفوظا ، ليس كل ما في ديوان القاضي يحفظه .

وأما مذهب مالك : فقال في الجواهر · لا يعتمد على الخط اذا لم يذكر . لامكان التزوير عليه .

قال القاضي أبو محمد : اذا وجد في ديوانه حكماً بخطه ، ولم يذكر انه حكم به ، لم يجز له أن يحكم به ، الا أن يشهد عنده شاهدان .

قال واذا نسى القاضي حكما حكم به ، فشهد عنده شاهدان انه قضى به : نفذ الحكم بشهادتهما ، وان لم يذكره .

وعن مالك روابة أخرى : أنه لا يلتقت الى البينة بذلك ، ولا يحكم بها .

وجمهور أهل العلم على خلافها ، بل أجماع أهل الحديث واطبة على اعتماد الراوي على الخط المحفوظ عنده ، وجواز التحديث به ، ألا خلافا شاذا لا يعتد به ، ولو لم يعتمد على ذلك لضاع الاسلام اليوم ، وسئة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

فليس بأيدي الناس - بعد كتاب الله - الا هذه النسخ الموجودة من السنن ، وكذلك كتب الفقه : الاعتماد قيها على النسخ ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث كتبه الى الملوك وغيرهم ، وتقوم بها حجته . ولم يكن يشافه رسولا بكتابه بمضمونه ، ولا جرى هذا في مدة حياته صلى الله عليه وسلم ، بل يدفع الكتاب مختوماً ، ويأمره بدفعه الى المكتوب اليه . وهذا معلوم بالضرورة لاهل العلم بسيرته وأيامه ، وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « ما حق امريء مسلم له شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده » ولو لم يجز الاعتماد على الخط لم يكن لكتابة وصية فائدة .

قال اسحاق ابن ابراهيم: قلت لاحمد: الرجل يموت ، ويوجد له وصية تحت رأسه من غير أن يكون أشهد عليها ، أو أعلم بها أحداً ، هـل يجوز إنفاذ ما فيها ؟ قال: أن كان قد عيرف خطه ، وكان مشهور الخط: فإنه ينغذ ما فيها .

وقد نص في الشهادة: أنه أذا لم يذكرها ورأى خطه: أنه لا يشهد حتى يذكرها . ونص فيمن كتب وصيته وقال أشهدوا علي بما فيها: أنهم لا يشهدون الا أن يسمعوها منه ، أو تقرأ عليه فيقر بها .

فأختلف أصحابنا . فمنهم من خراج في كل مسألة حكم الاخرى . وجعل فيها وجهين بالنقل والتخريج .

ومنهم من منع التخريج ، وأقر النصين . وفرق بينهما .

وأختار شيخنا التفريق ، قال : أنه أذا كتب وصيته ، وقال : أشهدوا علي بما فيها ، فأنهم لا يشهدون ، لجواز أن يزيد في الوصية وينقص ويفير . وأما أذا كتب وصيته ثم مات ، وعرف أنه خطه ، فأنه يشهد به لزوال هذا المحدور .

والحديث المتقدم كالنص في جواز الاعتماد على خط المرصي ، وكتبه صلى الله عليه وسلم الى عماله والى الملوك وغيرهم تدل على ذلك ، ولان الكتابة تدل على المقصود ، فهى كاللفظ ولهذا يقع بها الطلاق .

قال القاضي : وثبوت الخط في الوصية بتوقف على معاينة البينة او الحاكم لفعل الكتابة . لانها عمل ، والشهادة على العمل طريقها الرؤية .

وقول الامام أحمد « أن كان قد عرف خطه وكان مشهور الخط . ينفذ ما فيها » يرد ما قاله القاضي . فان أحمد علق الحكم بالمعرفة والشهرة ، من غير اعتبار معاينة الفعل . وهذا هو الصحيح . فأن القصد حصول العلم بنسبة الخط الى كاتبه . فأذا عرف ذلك وتيقن كان العلم بنسبة اللفظ اليه . فأن الخط دال على اللفظ دال على القصد والارادة ، وغاية ما يقدر : أشتباه الخطوط ، وذلك كما يفرض من أشتباه الصور والاصوات. وقد جعل الله سبحانه في خط كل كاتب ما يتميز به من خط غيره كتميسز صورته وصلوته عن صورته وصلوته . والناس يشهدون شهدة على فلاب من فرق . وهذا أمر يختص بالخط العربي ، ووقوع الاشسلمة فلابد من فرق . وهذا أمر يختص بالخط العربي ، ووقوع الاشسلمة الما أنه كان مانعاً انع من الشهادة على الخط عند معاينته اذا قاب عنه ، الحواز المحاكاة لو كان مانعاً انع من الشهادة على الخط عند معاينته اذا قاب عنه ، الحواز المحاكاة .

وقد دلت الادلة المتظافرة - التي تقرب من القطع - على قبول شهادة الاعمى فيما طريقه السمع اذا عرف العبوت ، مع ان تشابه الاصوات - ان لم يكن اعظم من تشابه الخطوط - فليس دونه .

وقد صرح اصحاب أحمد والشافعي بأن الوارث اذا وجد في دفتر مورثه ، أن لي عند فلان كذا ، جاز له ان يحلف على استحقاقه ، واظنه منصوصاً عنهما وكذلك لو وجد في دفتره : اني اديت الى فلان ما على ، جاز له أن يحلف على ذلك اذا وثق مورثه وإمانته .

ولم يزل الخلفاء والقضاة والامراء والعمال يعتمدون على كتب بعضهم الى بعض ، ولا يشهدون حاملها على ما فيها ، ولا يقراونه عليه ، هذا عمل الناس من زمن نبيهم الى الآن .

قال البخاري في صحيحه « باب الشهادة على الخط ، وما يجوز من ذلك وما يضيق منه ، وكتاب الحاكم الى عامله ، والقاضي الى القاضي ، وقال بعض الناس كتاب الحاكم جائز الا في الحدود . قال وان كان القتل خطأ فهو جائز لأنه مال بزعمه وانما صار مالا بعد أن ثبت القتل . فالخطأ والعمد واحد . وقد كتب عمر الى عامله في الحدود وكتب عمر بن عبدالعزيز في سن كسرت وقال ابراهيم : كتاب القاضي الى القاضي جائز اذا عرف الكتاب والخاتم . وكان الشعبي يجيز الكتاب المختوم بما فيه من القاضي ويروى عن ابن عمر نحوه . وقال معاوية بن عبدالكريم الثقفي : شهدت عبدالملك بن يعلى ـ قاضي البصرة ـ وأياس بن معاوية ، والحسن البصري ، وثمامة بن عبدالله بن أنس ، وبلال بن ابي بردة ، وعبدالله بن بريدة : وعامر ابن عبيدة ، وعباد بن منصور : يجيزون كتب القضاة بغير محضر الشهود . فان قال الذي جيء عليه الكتاب : أنه زور ، قيل له : أذهــب فالتمس المخرج من ذلك . »

واول من سأل على كتاب القاضي البيئة: ابن ابي ليلى ، وسوار بن عبدالله وقال لنا أبو نعيم: حدثنا عبدالله بن محرز قال: جئت بكتاب من موسى بن انس قاضي البصرة ـ واقمت عنده البيئة: أن لي عند فلان كذا وكذا ـ وهو بالكوفة ـ فجئت به القاسم بن عبدالرحمن فأجازه . وكره الحسن البصري وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى يعلم ما فيها . لانه لا يدري ، لعل فيها جورا ، وقد كتب النبي صلى الله عليه وسلم الى اهل خيبر « إما أن تؤوا صاحبكم ، واما أن تأذنوا بحرب » أ.ه كلامه .

واجاز مالك الشهادة على الخطوط . فروى عنه ابن وهب ـ في الرجل يقوم يذكر حقا قد مات شهوده ، ويأتي بشاهدين عدلين على خط كاتب الخط قال تجوز شهادتهما على كاتب الكتاب اذا كان عدلا ، مع يمين الطالب ، وهو قول ابن القاسم .

وذكر ابن شعبان عن ابن وهب أنه قال : لا آخذ بقول مالك في الشهادة على الخط 6 وقال الطحاوي : خالف مالك جميع الفقهاء في ذلك . وعدو قوله شذوذا .

قال محمد بن الحرث: الشهادة على الخط خطأ . فقد قال مالك _ في دجل قال: سمعت فلاناً يقول: رئيت فلاناً قتل فلاناً 6 أو قال سمعت فلانا طلق امراته أو قذفها _ : انه لا يشهد على شهادته الا أن يشهده . قال: والخط أبعد من هذا وأضعف .

قال: ولقد قلت لبعض القضاة اتجوز شهادة الموتى ؟ فقال ما هذا الذي تقول ؟ فقلت: انكم تجيزون شهادة الرجل بعد موته اذا وجدتم خطه في وثيقة . فسكت . وقال محمد بن عبدالحكم : لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط ، لان الناس قد احدثوا ضروباً من الفجور . وقد قال مالك في الناس : تحدث لهم أقضية على نحو ما أحدثوا من الفجسور . وقد روى عبدالله بن نافع عن مالك قال : كان من أمر الناس القديم : إجازة الخواتيم ، عبدالله بن نافع عن مالك قال : كان من أمر الناس القديم : إجازة الخواتيم ، حتى أن القاضي ليكتب للرجل الكتاب فما يزيد على ختمه ، فيعمل به ، حتى أتهم الناس . فصار لا بقبل الا بشاهدين أ . هـ وأختلف الفقهاء فيما أذا أشهد القاضي شاهدين على كتابه ، ولم يقرأه عليهما ولا عرفهما بما فيه .

فقال مالك: يجوز ذلك ، ويلزم القاضي المكتوب اليه قبوله ، وقول الشاهدان: أن هذا كتابه ، دفعه الينا مختوماً ، وهذا أحدى الروايتين عن الامام أحمد .

وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: اذا لم يقرأه عليهما القاضى: لم يعمل القاضي المكتوب اليه بما فيهم ، وهو أحدى الروايتين عن مالك . وحجتهم: أنه لا يجوز أن يشهد الا بما يعلم .

وأجاب الآخرون بأنهما لم يشهدا بما تضمنه وانما شهدا بأنه كتاب القاضي وذلك معلوم لهما ، والسنة الصريحة تدل على صحة ذلك ، وتغير أحوال الناس وفسادها يقتضي العمل بالقول الآخر ، وقد يثبت عند القاضي من أمور الناس ما لا يحسن أن يطلع عليه كل احد ، مثل الوصايا التي يتخوّن الناس فيها ، ولهذا يجوز عند مالك وأحمد في احدى الروايتين ، يشهد على الوصية المختومة ، ويجوز عند مالك : أن يشهدا على الكتاب المدرج ، ويقولا للحاكم : أن نشهد على اقراره بما في هذا الكتاب ، وأن لم يعلما بما قرا ، والجمهور لا يجيزون الحكم بذلك ،

وقال المانعون من العميل بالخطوط: الخطيوط قابلة للمشابهة والمحاكاة . وهل كانت قصة عثمان ومقتله الا بسبب الخط ؟ فانهم صنعوا مثل خاتمه ، وكتبوا مثل كتيبابه ، حتى جرى ما جرى ، ولذلك قال الشعبي: لا تشهد أبدآ الا على شيء تذكره ، فانه من ساء انتقش خاتماً ، ومن شاء كتب كتاباً .

قالوا: وأما ما ذكرتم من الآثار: فنعم وها هنا أمثالها ، ولكن كان ذلك إذ الناس ناس. وأما الآن: فكلا ولما ، واذا كان الامر قد تغير في زمن مالك وابن ابي ليلى حتى قال مالك: كنن من امر الناس القلل اجازة انخواتم ، حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب ، فلم يزد على ختمه ، حتى اتهم الناس ، فصار لا يقبل إلا شاهدان ، وقال محمد بن عبدالحكيم: لا يقضى في دهرنا هذا بالشهادة على الخط ، لان الناس قد أحدثوا ضروبا من الفجور ، وقد كان الناس فيما مضى يجيزون الشسمادة على خاتم كتاب القاضى .

فان قيل : فما تقولون في الدابة يوجد على فخذها « صحدقة » أو « وقف » أو « حبس » هل للحاكم أن يحكم بذلك ؟

قيل: نعم ، له أن يحكم ، وصرح به أصحاب مالك . فان هذه أمارة ظاهرة . ولعلها أقوى من شهادة الشاهد . وقد ثبت في الصحيحين من حدبث أنس بن مالك رضي الله عنه قال « غدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبدالله بن أبي طلحة ليحنكه ، فوافيته في يده الميسم يسم إبل الصدقة » وللامام أحمد عنه « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسم غنما في آذانها » وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال يسم غنما في آذانها وروى مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال أهمر بن الخطاب رضي الله عنه « أن في الظهر ناقة عمياء . فقال عمر : أدفعها ألى أهل بيت ينتفعون بها قال : هي عمياء فقال عمر : يقطرونها بالابل قال : فقلت : كيف تأكل من الارض ؟ قال : فقال عمر : أمن نعم الجزية هي ، أم من نعم الصدقة ؟ فقلت : من نعم الجزية » ولو لا أن الوسم يميز الصدقة من غيرها ،

ويشبهد لما هو وسم عليه : لم يكن فيه فائدة بل لا فائدة للوسم الا ذلك .. ومن لم يعتبر الوسم فلا فائدة فيه عنده .

فإن قيل: فما تقولون في الدار يوجد على بابها أو حائطها الحجر مكتوبة فيه « إنها وقف » أو « مسجد » هل يحكم بذلك ؟

قيل : نعم ، يقضى به . ويصير وقفا ، صرح به بعض اصحابنا ، ومن ذكره الحارثي في شرحه .

فإن قيل : اليس يجوز أن ينقل الحجر الى ذلك الموضع ؟

قيل : جواز ذلك كجواز كذب الشاهدين ، بل هذا أقرب ، لان الحجر يشاهد جزءا من الحائط داخلا فيه ، لبس عليه شيء من امارات النقل بل يقطع غالباً بأنه بني مع الدار . ولا سيما اذا كان حجراً عظيم وضع عليه المحائط بحيث يتعدر وضعه بعد البناء ، فهذا من شهادة رجلين ، او رجل وامرأتين ، فان قيل : فما تقولون في كتب العلم يوجد على ظهرها وهوامشها كتابة الوقف ، هل للحاكم أن يحكم بكونها وقفاً بذلك ؟

قيل: هذا يختلف بأختلاف قرائن الاحوال . فاذا رأينا كتبا مودعة في خزائن وعليها كتابة « الوقف » وهي كذلك مدة متطاولة ، وقد اشتهرت بذلك ! لم يسترب في كونها وقفا . وحكمها حكم المدرسة التي عهدت لذلك ، وانقطعت كتب وقفها أو فقدت ، ولكن يعلم الناس على نطاول المدة كونها وقفا فيكفي في ذلك الاستفاضة ، فأن الوقف يثبت بالاستفاضة ، وكذلك مصرفه ، وأما أذا رأينا كتاباً لا نعلم مقره ولا عرف من كتب عليه الوقف في أمره حتى يتبين حاله ،

والمعول في ذلك على القرائن . فان قويت حكم بموجبها . وان ضعفت، لم يلتفت اليها . وان توسطت : طلب الاستظهار ، وسلك طريق الاحتياط وبالله التوفيق .

وقد قال اصحاب مالك في الرجلين يتنازعان في حائط مد فينظر الى. عقده ، ومن له عليه خشب أو سقف ، وما أشبه ذلك مما يرى بالعين : بقضى به لصاحبه ، ولا يكلف الطالب البيئة ، وكذلك القنوات التي تشق الدور والبيوت الى مستقرها اذا سدها الذي شقت داره ، وأنكر أن يكون عليها مجرى لأحد . فأذا نظروا إلى القناة التي شقت داره ، وشهدوا بذلك عند القاضي ، ولم يكن عنده في شهادة الشهود الذين وجههم لذلك مدفع ! الزموه مرور القناة على داره ، ونهى عن سدها ومنع منه ، قالوا : فأذا تظروا في القناة تشق داره إلى مستقرها _ وهي في قناة قديمة ، والبنيان فيها ظاهر ، حتى تصب في مستقرها _ فللحاكم أن يلزمه مرور القناية كما وجدت في داره .

قال ابن القاسم - فيما رواه ابن عبدالحكم عنه - اذا اختلف الرجلان في جدار بين داريهما - كل يدعيه - فان كان عقد بنائه اليهما فهو بينهما وان كان معقودا الى احدهما ومنقطعا عن الآخر: فهو الى من اليه العقد وان كان منقطعا بينهما جميعا فهو بينهما ، وان كان لاحدهما فيه كوتى ولا شيء كان منقطعا بينهما جميعا فهو بينهما ، وان كان لاحدهما فيه كوتى ولا شيء للآخر فيه وليس بمنعقد الى واحد منهما فهو الى من اليه مرافقه ، وان كانت فيه كوى لكليهما فهو بينهما ، وان كانت لاحدهما عليه خشب ، ولا عقد فيه لواحد منهما ، فهو لمن له عليه الحمل ، فان كان عليه حمل لهما جميعا فهو بينهما ،

والمقصود: أن الكتابة على الحجارة والحيوان وكتب العلم اقوى من هذه الامارات بكثير . فهي أولى أن يثبت بها حكم تلك الكتابة ، ولا سسيما عند عدم المعارض . وأما أذا عارض ذلك بينة لا تتهم ، ولا تستند الى مجرد التبديل بسبب الملك والاستزادة . فأنها تقدم على هذه الإمارات .

وأما إن عارضها مجرد اليد: لم يلتفت اليها فإن هذه الامارات بمنزلة البينة والشاهد ، واليد ترفع بذلك .

فمسل

ومما يلحق بهذا الباب: شهادة الرهن بقدر الدين ، اذا اختلف الراهن والمرتهن في قدره: فالقول قول المرتهن مع يمينه ، ما لم يدع اكثر من قيمة الرهن ، عند مالك واهل المدينة وخالفه الاكثرون .

ومذهبه رجح ، واختاره شيخنا رحمه الله .

وحجته: ان الله سبحانه وتعالى جعل الرهن بدلا من الكتاب والشهود يحفظ به الحق ، فلو لم يقبل قول المرتهن ، وكان القول قول الراهن ، لم يكن في الرهن فائدة ، وكان وجوده كعدمه إلا في موضع واحد ، وهو تقديم المرتهن بدينه على الفرماء الذين ديونهم بغير رهن ، وهو معلوم أن الرهن لم يشرع لمجرد هذه الفائدة وانما ذكره الله سبحانه في القرآن العظيم قائماً مقام الكتاب والشهود ، فهو شاهد بقدر الحق ، وليس في العرف ان يرهن الرجل ما يساوي الف دبنار على درهم ،

ومن يقول « القول قول الراهن » يقبل قوله : انه رهنه على نمن درهم. او اقل ، وهذا مما يشهد العرف ببطلانه .

والذين جعلوا القول قول الراهن : الزموا منازعيهم بأنهما او اختلفا في أصل الدين لكان القول قول المالك . فكذلك في قدر الدين ،

وفرق الآخرون بين المسألتين بأنه قد ثبت تعلق الحق به في مسألة النزاع والرهن شاهد المرتهن ، فمهما يصدقه ، بخلاف مسألة الالزام .

فصل: الطريق الثالث والعشرون

العلامات الظاهرة . وقد تقدمت في أول الكتاب .

ونزيدها هنا: أن أصحابنا وغيرهم فرقوا بين الركاز واللقطة بالعلامات فقالوا: الركاز ما دفئته الجاهلية . ويعتبر ذلك برؤية علاماتهم عليه كأسماء ملوكهم وصورهم وحليهم . فأما ما عليه علامات المسلمين - كأسمائهم أو قراآن ونحوه - فهو لقطة لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه ، وكذلك إن كان على بعضه علامة الاسلام ، وعلى بعضه علامة الكفار ، لان الظاهر : أنه صار لمسلم دفنه ، وما لا علامة عليه فهو لقطة تغليباً لحكم الاسلام .

ومنها: أن اللقيط لو ادعاء اثنان ، ووصف احدهما علامة مستورة في. جسده: قدم في ذلك وحكم له . وهذا مذهب احمد وابي حنيفة .

وقال الشافعي: لا يحكم بذلك ، كما لو ادعيا عيناً سواه ، ووصف احدهما فيه علامة خفية ، والمرجحون له بذلك فرقوا بينهما بأن ذلك نوع التقاط ، فقدم بالصفة ، كلقطة المال ، وقد دل عليها النص الصسحيح

العريم . وقياس اللقيط على لقطة المال أولى من قياسه على دعوى غيره من الأعيان ، على أن في دعوى العين اذا وصفها أحدهما بما يدل ظاهراً على صدقه نظراً .

وقياس المذهب في مسألة تداعي الزوجين: ترجيح الواصف إذن . وقد جرى لنا نظير هذه المسألة سواء ؛ وهو أن رجلين تداعيا صرة فيها دراهم فسأل ولي الامر أحدهما على صفتها ؟ فوصفها بصفات خفية . فسأل الآخر فوصفها بصفات أخرى . فلما أعتبرت طابقت صفات الاول لها . وظهر كذب الآخر فعلم ولي الامر والحاضرون صدقه في دعواه وكذب صاحبه . فدفعها الى الصادق .

وهذا قد يقوي بحيث بفيد القطع . وقد يضعف وقد يتوسط .

ومنها: وجوب دفع اللقطة الى واصفها . قال احمد في رواية حرب اذا جاء صاحبها فعرف الوكاء والعفاص فانها ترد البه ، ولا نذهب الى قول الشافعي! ولا ترد عليه إلا ببيئة .

وقال ابن مشيش : ان جاء رجل فأدعى اللقطة وأعطاه علامتها : يدفع اليه ؟ قال : نعم . وقال : اذا جاء بعلامة عفاصها ووكائها وعددها فليس في قلبي منه شيء .

ونص أيضاً على المتكاربين يختلفان في دفن الدار ، كل واحد منهما بدعيه ، فمن أصاب الوصف كان له ، وبذلك قال مالك واسحاق وأبو عبيد ،

وقال أبو حنيفة والشافعي: إن غلب على ظن الملتقط صدقه جاز الدفع ، ولم يجب وان لم يغلب لم يجز ، لانه مدع ، وعليه البينة ،

والصحيح: الاول . لما روى مسلم في صحيحه من حديث ابي بن كعب فذكر الحديث ـ وفيه « فان جاء احد يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فاعطها إياه » وفي حديث زيد بن خالد « فان جاء صاحبها فعرف عقاصها وعددها ووكائها فاعطها اياه » والامر للوجوب . والوصف بينة ظاهرة: فانها من البيان . وهو الكشف والايضاح . والمراد بها: وضوح حجة الدعوى وانكشافها ، وهو موجود في الوصف .

فصل: الطريق الرابع والعشرون

الحكم بالقرعة . وقد تقدم الكلام عليها مستوفى ، والحجة في إثباتها ، وانها ، تقوى من كثير من الطرق التي يحكم بها من أبطلها ، كمعاقد القمط والخص ، ووجوه الآجر ونحو ذلك ، وأقوى من الحكم بكون الزوجة فراشا بمجرد العقد ، وأن علم قطعاً عدم اجتماعهما ، وأقدوى من الحكم بالنكول المجرد .

فصل: الطريق الخامس والعشرون

الحكم بالقافة . وقد دل عليها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعمل خلفاؤه الراشدون والصحابة من بعدهم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري ، وابن عباس ، وانس بن مالك رضي الله عنهم . ولا مخالف لهم في الصحابة . وقال بها من التابعين : سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح والزهري ، وإباس بن معاوية ، وقتادة ، وكعب بن سوار . ومن تابعي التابعين : الليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وأصحابه ، وممن بعدهم : الشافعي واصحابه ، وإسسحاق وأبو ثور ، وأهل الظاهر كلهم ،

وبالجملة : فهذا قول جمهور الامة .

وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وأصحابه رقالوا : العمل بها تعويل على مجرد الشبه . وقد يقع بين الاجانب ، وينتفي بين الاقارب .

وقد دل على اعتبارها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة رضي الله عنها: « دخل علي وسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو مسرور ، تبرق اسارير وجهه ، فقال: أي عائشة ، الم تري أن مجسزز المدلجي دخل ، فراى اسامة وزيدا ، وعليهما قطيفة ، قد غطيا راسيهما ، وبدت اقدامهما . فقال: ان هذه الاقدام بعضها من بعض » وفي لفظ « دخل قائف والنبي صلى الله عليه وسلم سسساجد ، وأسامة وزيد بن حارثة مضطجعان . فقال: ان هذه الاقدام بعضها من بعض ، فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخبر به عائشة » متفق عليهما ، وذلك يدل على أن

فان قيل: النسب كان ثابتاً بالفراش ، فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف للفراش ، لا أنه أنبت النسب بقوله .

قيل: نعم ، النسب كان ثابتاً بالفراش ، وكان الناس يقدحون في نسبه ، لكنه أسود وأبوه أبيض ، فلما شهد القائف بأن تلك الاقدام بعضها من بعض سر النبي صلى الله عليه وسلم بتلك الشهادة التي أزالت التهمة ، حتى برقت أسارير وجهه من السرور .

ومن لا يعتبر القافة يقول: هي من أحكام الجاهلية . ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسر لها ، بل كانت أكره شيء البه . ولو كانت باطلة لم يقل لعائشة « الم ترى أن مجززا المدلجي قال كذا وكذا ؟ » فان هذا إقرار منه ، ورضى بقوله . ولو كانت القافة باطلة : لم يقر عليها . ولم يرض بها . وقد ثبت في قصة العرنيين « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث في طلبهم قافة ، فأتى بهم » .

رواه ابو داود بأسناد صحيح . فدل على اعتبار القافة والاعتماد عليها في الجملة . فأستدل بأثر الاقدام على المطلوبين . وذلك دليل حسن على اتحاد الاصل والفرع فان الله سبحانه وتعالى أجرى العادة بكون الولسد نسخة أبيه .

وقد ذكر عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عروة « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعا القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امراة في طهر واحد ، وأدعيا ولدها فالحقته القافة بأحدهما » .

قال الزهري: اخذ عمر بن الخطاب ومن بعده ينظر القافة في مثل هذا . واسناده صحيح متصل . فقد لقى عروة عمر واعتمر معه .

وروى شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال « اشترك رجلان في طهر امراة ، فولدت ، فدعا عمر بالقافة ، فقالوا : قد أخذ الشبه منهما جميعا فجعله عمر بينهما » وهذا صحيح أيضاً .

وروى يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب عن ابيه قال « كنت جالسا عند عمر بن الخطاب . فجاءه رجلان يختصمان في غلام ، كلاهما يدعي انهابنه . فقال عمر : ادعوا لي اخا بني المصطلق ، فجاء ، وأنا جالس ، فقال : أنظر : ابن ايهما تراه ؟ فقال : قد اشتركا فيه جميعا ، فقال عمر : لقد ذهب بك بصرك المذاهب ، وقام فضربه بالدرة ، ثم دعا أم الفلام – والرجسلان بيك بصرك المذاهب ، وقام فضربه بالدرة ، ثم دعا أم الفلام – والرجسلان أجالسان ، والمصطلقي جالس – فقال لها عمر : ابن أيهما هو ؟ قالت : كنت فهذا ، فكان يطوني ، ثم يمسكني حتى يستمر بي حملي ، ثم يرسلني حتى ولدت منه اولادا ثم أرسلني مرة ، فأهر قت الدماء ، حتى ظننت أنه لم يبق شيء ، ثم اصابني هذا فأستمريت حاملا ، قال : فتدرين من ايهما هو ؟ قالت : ما أدري من أيهما هو ؟ قال فعجب عمر للمصطلقي ، وقال للغلام : قالت : ما أدري من أيهما هو ؟ قال فعجب عمر للمصطلقي ، وقال للغلام :

وروى قتادة عن سعيد بن المسيب ـ في رجلين اشتركا في طهر امرأة ، فحملت غلاماً يشبههما ـ فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب « فدعا القافة . فقال لهم : انظروا فنظروا . فقالوا نراه يشبههما ، فألحفه بهما ، وجعله يرثهما ويرثانه ، وجعله بينهما » قال قتادة : فقلت لسعيد بن المسيب : لمن عصبته ؟ قال : للباقي منهما .

وروى قابوس بن أبي ظبيان عن ابيه عن علي « أن رجلين وقعا على امراة في طهر واحد . فجاءت بولد . فدعا له علي رضي الله عنه القافة . وجعله أبنهما جميعاً يرثهما ويرثانه » .

وروى عبدالرزاق عن معمر بن أيوب عن أبن سيرين قال « اختصم الى أبي موسى الاشعري في ولد أدعاه دهقان ورجل من العرب ، فدعا القافة ، فنظروا أليه ، فقالوا للعربي : أنت أحب الينا من هذا العلج ، ولكن ليس بأبنك فخل عنه فأنه أبنه » ، وروى زياد بن أبي زياد قال « أنتفى أبن عباس من ولد له ، فدعا له أبن كلدة القائف فقال : أما أنه ولسده ، وأدعاه أبن عباس » .

وصح عن قتادة عن النضر بن أنس « أن أنساً وطيء جارية لنه . فولدت جارية . فلما حضر قال : أدعو لها القافية . فإن كانت منكم فألحقوها بكم » .

وصع عن حميد « أن أنسا شك في ولد له ؛ فدعا له القافة » . وهذه قضايا في فطنة الشهرة . فيكون إجماعاً .

قال حنبل: سمعت أبا عبدالله قيل له: تحكم بالقافة ؟ قال: نعم ، لم يزل الناس على ذلك ،

فمسل

والقياس وأصول الشريعة تشهد للقافة ، لأن القول بها حكم يستند الى درك أمور خفية وظاهرة ، توجب للنفس سكونا فوجب اعتباره ، كنقد الناقد ، وتقويم المقوم ،

وقد حكى أبو محمد ابن قتيبة : أن قائفا كان يعرف اثر الانشى من اثر الذكر . وأما قولهم « أنه يعتمد الشبه » فنعم . وهو حق . قالت أم سلمة « يا رسول الله ، أو تحتلم المرأة ؟؟ تربت يداك فيم يشم بهها ولدها ؟ ». متفق عليه . ولمسلم من حديث أنس بن مالك عن أم سليم قالت « وهل يكون هذا _ يعنى الماء _ فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم ، فمن أين يكسون الشبه ؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المراة رقيق أصفر تفمن أيهما علا _ أو سبق _ يكون الشبه منه » وعن عائشة : أن أمرأة قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم « هل تغتسل المراة اذا هي احتلمت ، وأبصرت الماء ؟" فقال : نعم . فقالت لها عائشة : تربت يداك . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعيها ، وهل يكون الشبه الا من قبل ذاك ؟ » رواه مسلم . وله ايضا من حديث أبي اسماء الرحبي عن ثوبان قال « كنت قائماً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء حبر من أحبار يهود ، فقال : السلام عليك _ الحديث بطوله _ الى أن قال : جئت أسألك عن الولد ؟ فقال : ماء الرجل أبيض . وماء المراة أصفر فإذا أجتمعا ، فعلا منى الرجل منى المرأة ذكراً بأذن الله . واذا علا مني المراة مني البرجل انثى بأذن الله » . وسمعت شيخنا رحمه الله يقول: في صحة هذا اللفظ نظر . قلت : لان المعروف المحفوظ في ذلك : انما هو تأثير سيبق الماء في الشبه ، وهو الذي ذكره البخاري من حديث انس « ان عبدالله بن سلام بلغه مقدم النبي صلى الله

عليه ومعلم المدينة ، فاتاه ، فساله عن أشياء ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : وأما الولد فاذا سبق ماء الرأة : نزع الولد ، وأذا سبق ماء المرأة ماء الرجل : نزعت الولد » ،

فهذا السؤال الذي سأل عنه عبدالله بن سلام ، والجواب الذي أجابه به النبي صلى الله عليه وسلم : هو بغير السؤال الذي سال عنه الحبر ، والجواب واحد ، ولا سيما إن كانت القصة واحدة ، والحبر هو عبدالله بن سلام ، فإنه سأله وهو على دين اليهود فأنسي اسمى ، ونوبان قال « جاء حبر من اليهود » وان كانتا قصتين والسؤال واحد : فلابد أن يكسسون الجواب كذلك ،

وهذا يدل على انهم إنما سألوا عن الشبه ، ولهذا وقع الجواب به ، وقامت الحجة وزالت به الشبهة .

واما الاذكار والايناث: فليس بسبب طبيعي ، وانما سببه: الفاعل المختار الذي يأمر الملك به ، مع تقدير الشقاوة والسعادة والرزق والإجل . ولذلك جمع بين هذه الاربع في الحديث « فيقول الملك: يا رب ، ذكر با رب : انثى ؟ فيقضي ربك ما شاء ، ويكتب الملك » وقد رد سبحانه ذلك الى محض مشيئته في قوله تعالى (٢٤:٩٤) ، ٥ يهب لن يشاء إناتا ويهب الى يشاء الذكور ، أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ، ويجعل من يشاء عقيما) والتعليق بالمشيئة وان كان لا ينافي ثبوت السبب بذلك د اذا علم كون الشيء سببا ، ودل على سببيته بالعقل ، وبالنص ، وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث أم سليم « ماء الرجل غليظ ابيض ، ماء المراة رقيق غليه وسلم في حديث أم سليم « ماء الرجل غليظ ابيض ، ماء المراة رقيق غليه وسلم في حديث أم سليم « ماء الرجل غليظ ابيض ، ماء المراة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو سبق د يكون الشبه » .

فجعل للشبه سببين : علو الماء وسبقه .

وبالجملة فعامة الاحاديث إنما هي في تأثير سبق الماء وعلوه في الشبه . وانما جاء تأثير ذلك في الاذكار والايناث في حديث ثوبان وحسده ، وهو تفرد بأسناده .

فيحتمل أنه اشتبه على الراوي فيه الشبه بالاذكار والايناث . وأن

كان قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم: فهو الحق الذي لاشك فيه . ولا ينافي سائر الاحاديث . فان الشبه من السبق ، والاذكار والايناث : من العلو . وبينهما فرق وتعليقه على المشيئة لاينافي تعليقه على السبب . كما ان الشقاوة والسعادة والرزق معلقات بالمشيئة ، وحاصلة بالسبب ، والله اعلم .

والمقصود: ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر الشبه في لحسوق النسب. وهذا معتمد القائف ، لا معتمد له سواه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة المتلاعنين « اذا جاءت به أكحل العينين ، سسابغ الأليتين ، خدلج الساقين فهو لشريك بن سحماء . قجاءت به كذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن » رواه البخاري . فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وجعله لمشبهه .

فان قيل: فهذا حجة عليكم ، لانه ـ مع صريح الشبه ـ لم يلحقه بمشبهه في الحكم .

قيل: انما منع إعمال الشبه لقيام مانع اللمان: ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو لا الايمان لكان لي ولها شأن » فاللمان سبب أقوى من الشبه ، قاطع النسب ، وحيث اعتبرنا الشبه في لحوق النسب فانما ذاك أذا لم يقاومه سبب أقوى منه ، ولهذا لا يعتبر مع الفراش ، بل يحسكم بالولد للفراش ، وأن كان الشبه لغير صاحبه ، كما حكم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة عبد بن زمعة بالولد المتنازع فيه لصاحب الفراش ، ولم يعتبر الشبه المخالف له ، فأعمل النبي صلى الله عليه وسلم الشبه في حجسب سودة ، حيث أنتفى المانع من إعماله في هذا الحكم بالنسبة اليها ، ولم يعمله في النسبب لوجود الفراش .

واصول الشرع وقواعده ، والقياس الصحيح : يقتضي اعتبار الشبه في لحوق النسب والشارع متشوف الى اتصال الانساب وعدم انقطاعها .

ولهذا اكتفى في ثبوتها بادئى الاسباب : من شهادة المرأة الواحدة على الولادة ، والدعوى المجردة مع الامكان ، وظاهر الفراش فلا يستبعد أن يكون

الشبه الخالي عن سبب مقاوم له كافيا في ثبوته ولا نسبة بين قوة اللحاق بالشبه وبين ضعف اللحاق لمجرد العقد ، مع القطع بعدم الاجتماع ، في مسألة المشرقية والمغربي ، ومن طلق عقيب العقد من غير مهلة ، ثم جاءت بولد . فان قيل : فقد الفي النبي صلى الله عليه وسلم الشبه في لحسوق النسب ، كما في الصحيح : ان رجلا قال له « ان امرأي ولدت غلاما أسود . فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : فهل فيها من أورق ؟ قال : نعم ، ان فيها لورقا . قال : فأني لها ذلك ؟ قال : عسى أن يكون نزعة عرق ، قال : وهذا عسى أن يكون نزعة عرق » .

قيل: انها يعتبر الشبه ها هنا لوجود الفراش الذي هو اقوى منه كما في حديث ابن امة زمعة . ولا يدل ذلك على أنه يعتبر مطلقا ، بل في المحديث ما يدل على اعتبار الشبه . فانه صلى الله عليه وسلم أحال على نوع آخر من الشبه . وهو نزع العرق ، وهذا الشبه اولى لقوته بالفراش . والله أعلم .

قالت الحنفية: اذا لم ينازع مدعي الولد فيه غيره فهو له ، وان نازعه غيره فان كان احدهما صاحب فرائس: قدم على الآخر ، فان الولد للفراش ، وان استويا في عدم الفراش ، فان ذكر احدهما علامة بجسده ووصفه بصفة فهو له ، وان لم يصفه واحد منهما ، فان كانا رجلين ، او رجلا وامراة: الحق بهما ، وان كانا امراتين ، فقال ابو حنيفة: يلحق بهما حكما ، مع العلم بأنه لم يخرج الا من إحداهما ، ولكن الحقه بهما في الحسكم ، كما لو كان المدعى به مالا فاجرى الانسان مجرى الاموال والحقوق .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يلحق بهما ، كما قال الجمهور ، للقعلم بأنه يستحيل أن يولد منهما ، بخلاف الرجلين ، فانه يمكن تخليقه من مائهما ، كما يخلق من ماء الرجل والمراة .

فالوا: وقد دل على اعتبار العلامات: قصة شاهد يوسف ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم للملتقط « اعرف عفاصها ووكاءها ووعاءها ، فان جاء صاحبها فعرفها فأدها اليه » .

قالوا: ولو اثرت القافة والشبه في نتاج الآدمي لأثر ذلك في نتاج الصيوان فكنا نحكم بالشبه في ذلك ، كما نحكم به بين الآدميين ، ولا نعلم بذلك قائلا . قالوا: والشبه أمر مشهود مدرك بحاسة البصر ، فإما أن يحصل لنا ذلك بالمشاهدة أو لا يحصل ، فإن حصل لم يكن في القائف فائدة ، ولا حاجة اليه ، وإن لم يحصل لنا بالمشاهدة لم نصدق القائف ، فإنه يدعى أمرا حسيا لا يدرك بالحس ،

قالوا: وقد دل الحس على وقوع التشابه بين الاجانب الذين لا نسب بينهم ووقوع التخالف والتباين بين ذوي النسب الواحد، وهذا أمر معلوم بالمشاهدة لا يمكن جحده، فكيف يكون دليلا على النسب ، ويثبت بسه التوارث والحرمة وسائر أحكام النسب ؟.

قالوا: والاستلحاق موجب للحوق النسب ، وقد وجد في المتداعيين ، وتساويا فيه ، فيجب أن يتساويا في حكمه ، فأنه يمكن كونه منهما ، وقد استلحقه كل واحد منهما ، والاستلحاق أقوى من الشبه ، ولهذا قالوا: لو استلحقه مستلحق ووجدنا شبها بينا بغيره : الحقناه بمن استلحقه ، ولم نلتفت الى الشبه ،

قالوا: ولأن القائف إما شاهد واما حاكم . فإن كان شاهدا فمستند شهادته الرؤية . وهو وغيره فيها سواء ، فجرى تفرده في الشهادة مجرى شهادة واحد من بين الجمع العظيم بأمر لو وقع لشاركوه في العلم به . ومثل هذا لا يقبل .

وان كان حاكما: فالحاكم لابد له من طريق يحكم بها . ولا طريق . هاهنا الى الرؤية والشبه . وقد عرف أنه لا يصلح طريقا .

قالوا: ولو كانت القافة طريقاً شرعياً لما عدل عنها داود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهما في قصة الولد الذي ادعته المراتان ، بل حكم به داود للكبرى وحكم به سليمان للصفرى بالقرينة التي اسستدل بها من شفقتها عليه بأقرارها به للكبرى ، ولم يختبر قافة ولا شبها ،

قالوا : وقد روى زيد ابن ارقم قال « اتى على رضي الله عنه - وهو

باليمن - بثلاثة وقعوا على امراة في طهر واحد . فسأل اثنين اتقران لهذا بالولد ؟ قالا : لا ، حتى سألهم جميعاً . فجعل كلما سأل اننين قالا : لا . فأقرع بينهم . فألحق الولد بالذي صارت اليه القرعة . وجعل عليه ثلثى ألدية . قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فضحك حتى بدت نواجذه »(۱) وفي لفظ « فمن قرع فله الولد . وعليه لصاحبه ثلثاللدية « . وفي لفظ » فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا اعلم إلا ما قال على » آخرجه الامام احمد في المسند وابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في صحيحه .

قال أبو محمد ابن حزم: هذا خبر مستقيم السلند ، نقلته كلهم ثقات ١.ه. .

وهذاحديث مداره على الشميعبي . وقد رواه عنه جمساعة .

فرواه يحيى بن سعيد القطان وخالد بن عبدالله الواسطي ، وعبدالله ابن نمير ، ومالك بن اسماعيل النهدي ، وقيس بن الربيع ، عن الاجلح _ يحيى بن عبدالله بن حجية الكندي _ عن الشعبي عن عبدالله بن الخليل الحضرمي الكوفي عن زيد ابن ارقم ، ومن هذا الوجه : اورده الحالم ، وكذلك رواه سفيان بن عبيئة ، وعلي بن مسهر عن الاجلح ، وقالا : عبدالله ابن ابي الخليل : ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن ابي الخليل ، ابن ابي الخليل « أن ثلاثة نقر اشتركوا » ولم يذكر زيدا ولم يرفعه ورواه عبدالرزاق عن الثوري عن صالح بن صالح الهمالي عن الشعبي عن عبد خير الحضرمي ، ورواه ابن عبيئة وجرير بن عبدالحميد وعبدالرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي بن ذريح _ ويقال : ذرى الحضرمي _ عن زيد ، ورواه خالد بن عبدالله الواسطي علي ابي اسحاق الشيباني _ سليمان بن فيروز _ عن الشعبي عن رجل من حضرموت عن زيد .

⁽١) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

وبالحملة : فيكفي أن في هذا الحديث أمير الوّمنين ، وفي الحديث شمسمية ،

واذا كان شعبة في حديث لم يكن باطلا . وكان محفوظا . وقد عمل به اهل الظاهر . وهو وجه للشافعية عند تعارض البينة ـ وهو ظاهر ـ بل صريح ـ في عدم اعتبار القافة . فإنها لو كانت معتبرة لم يعدل عنها الى القسرعة .

قالوا: وأصبح ما معكم : حديث أسامة بن زيد ، ولا حجة فيه ، لأن النسب هناك ثابت بالفراش . فوافقه قول القائف ، فسر النبي صلى الله عليه وسلم بموافقة قول القائف تشرعه الذي جاء به من أن الولد للفراش وهذا الاخفاء به فمن أين يصلح ذلك لاثبات كون القافة طريقاً مستقلا بثبات النسب ؟ قال اصحاب الحديث : نحن إنما نحتاج الى القافة عند التنازع في الولد ، نفياً وإثباتاً ، كما اذا أدعاه رجلان أو أمرأتان ، أو أعترف الرجلان بأنهما وطئا الراة بشبيهة ، وأن الولد من أحدهما ، وكل منهما ينفيه عن نفسه ، وحينتُذ فإما أن ترجح أحدهما بلا مرجح ولا سبيل اليه ، وإما أن نلغى دعواهما فلا يلحق بواحد منهما وهو باطل أيضاً . فانهما معترفان بسبب اللحوق . وليس هنا سبب غيرهما . وإما أن يلحق بهما مع ظهور الشبه البين بأحدهما ، وهو أيضاً باطل شرعاً وعرفاً وقياساً كما تقدم . وإما أن يقدم احدهما بوصفه لعلامات في الولد ، كما يقدم واصف اللقطة وهذا لا اعتبار به ههنا ، بخلاف اللقطة ، والفرق بينهما ظاهر ، فإن إطلاع غير الاب على بدن الطفل وعلاماته غير مستبعد ، بل هو واقع كثيرا . فإن الطفل بارز ظاهر لوالديه وغيرهما . واما إطلاع غير مالك اللقطة على عددها وعفاصها ووعائها ووكائها : فأمر في غاية الندرة ، فان العادة جارية بأخفائها وكتمانها ، فإلحاق إحدى الصورتين بالاخرى ممتنع .

وأما الالحاق بابوين : فمقطوع ببطلانه واستحالته ، عقلا وحساً ، - فهو كالحاق إبن ستين سنة بأبن عشرين ..

وكيف يثكر القافة الى مدارها على الشبه الذي وضعه الله سبحانه

بين الوالدين والولد من يلحق الولد بأيوين ؟ فأين أحد هذين الحكمين من الآخر ؟ في العقل والشرع والعرف والقياس .

وما اثبت الله ورسوله قط حكماً من الأحكام يقطع ببطلان سببه حساً أو عقلا ، فحاشا أحكامه سبحانه من ذلك ، فانه لا أحسن حكماً منسه سبحانه وتعالى ، ولا أعدل ، ولا يحكم حكماً يقول العقل : ليتسه حكم بخلافه ، بل أحكامه كلها مما يشهد العقل والفطرة بحسنها ، ووقوعها على أتم الوجوه وأحسنها ، وأنه لا يصلح في موضعها سواها ..

وقولهم « انهما استويل في سبب الالحاق ـ وهو الدعوى ـ فيستويان . في الحكم ، وهو لحوق النسب » .

فيقال: القاعدة ان صحة الدعوى يطلب بيانها من غير جهة المدعي مهما أمكن ، وقد أمكن ، ها هنا بيانها بالشبه الذي يطلع عليه القائف ، فكان اعتبار صحتها بدلك أولى من اعتبار صحتها بمجرد الدعوى ، فاذا انتفى السبب الذي يبين صحتها من غير جهة المدعي - كالفراش والقافة - بغير عمال الدعوى ، فاذا استويا فيها استويا في حكمها - فهذا محض الفقه ومقتضى قواعد الشرع .

وأما أن تعمل الدعوى المجردة مع ظهور ما يخالفها من الشبه البين الذي نصبه الله سبحانه وتعالى علامات لثبوت النسب شرعا وقدرا : فهذا مخالف للقياس ولاصول الشرع .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « البينة على المدعي » و « البينة » اسم لما يبين صحة الدعوى والشبه: بين صحة الدعوى ، فاذا كان من جانب أحد المتلاعنين كان النسب له ، وإن كان من جهتهما كان النسب لهما .

وقولهم : « لو اثر الشبه والقافة في نتاج الآدمي لأثر في نتسساج المحيوان » . جوابه من وجوه .

احدها: منع الملازمة ، اذ لم يذكروا عليها دليمسلا سوى مجرد الدعوى ، فأين التلازم شرعاً وعقلا بين الناس ؟.

الثاني: أن الشارع بتشوف الى ثبوت الانتساب مهما أمكن ، ولا يحكم بانقطاع النسب الاحيث تعدر اثباته ، ولهذا ثبت بالغراش وبالدعوة وبالاسباب التي بملثها لا يثبت نتاج الحيوان ،

الثالث: أن اثبات النسب فيه حق لله وحق للولسة وحق للاب ، ويترتب عليه من أحكام الوصل بين العباد وما به قوام مصالحهم ما يترتب ، فأثبته الشرع بأنواع الطرق التي لا يثبت بمثلها نتاج الحيوان .

الرابع: ان سببه الوطء ، وهو انما يقع غالباً في غاية التستر والتكتم عن العيون وعن اطلاع القريب والبعيد عليه ، فلو كلف البيئة على سببه لضاعت انساب بني آدم ، وفسدت أحكام العسلات التي بينهم ولهذا ثبت بايسر شيء من مراش ودعوى وشبه ، حتى أثبته أبو حنيفة بمجرد العقد ، مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر ، وأثبته للاثنين مع القطع بعدم وصول أحدهما الى الآخر وخروجه منهما احتياطاً للنسب ، ومعلوم أن الشبه أولى وأقوى من ذلك بكثير ،

الخامس: أن المقصود من نتاج الحيسبوان: إنما هو المال المجرد ، فدعواه دعوى مال محض ، بخلاف دعوى النسب ، فأين دعوى المال من دعوى النسب ؟ وأين أسباب ثبوت أحدهما من أسباب ثبوت الآخر ؟

السادس: أن المال يباح بالبدل ، ويعاوض عليه ، ويقبل النقـــل وتجوز الرغبة عنه ، والنسب بخلاف ذلك ،

السابع: أن الله سبحانه جعل بين الشخاص الآدميين من الفروق في صورهم وأصواتهم وحلاهم ما يتميز به بعضهم من بعض ، ولا يقع معه الاشتباه بينهم ، بحيث يتساوى الشخصان من كل وجه الا في غاية الندرة ، مع أنه لابد من الفرق وهذا القدر لا يوجد مثله بين أشخاص الحيوان ، بل التشابه فيه أكثر ، والتماثل أغلب ، فلا يكاد الحس بميز بين نتاج حيوان ونتاج غيره برد كل منهما إلى أمه وأبيه ، وأن كان قد يقع ذاك ، لكن وقوعه قليل بالنسبة إلى أشخاص الآدمي فالحاق أحدهما بالآخر ممتنع .

قولهم: « أن الاعتماد في القافة على الشبه وهو أمر مدرك بالحس . فأن حصل بالمشاهدة: فلا حاجة إلى القائف ، وأن لم يحصل لم يقبل قول القائف » جوابه أن يقال: الامور المدركة بالحس نوعان:

نوع يشترك فيه الخاص والعام ، كالطول والقصر ، والبياض والسواد ونحو ذلك ، فهذا لا يقبل فيه تفرد المخبر والشماهد بما لا يدركمه الناس معمه .

والثاني: ما لا يلزم فيه الاشتراك ، كرؤية الهلال ، ومعرفة الاوقات ، واخذ كل من الليل والنهار في الزيادة والنقصيان ، ونحو ذلك مما يختص بمعرفته أهل الخبرة من تعديل القسمة ، وكبر الحيوان وصيفره ، والخرص ، ونحو ذلك ، فهذا وامثاله مما يستبد به الحس ولا يجيب الاشتراك فيه فيقبل فيه قول الواحد والاثنين .

ومن هذا: التشابه بل والتماثل بين الآدميين . فان التشابه بين الولد والولد يظهر في صورة الطفل وشكله ، وهيئة أعضائه ، ظهورا خفيا يختص بمعرفته القائف دون غيره ، ولهذا كانت العرب تعرف ذلك لبني مدلج وتقر لهم به ، مع أنه لا يختص بهم ، ولا يشترط كون القائف منهم . قال اسماعيل بن سعيد: سألت أحمد عن القائف : هل يقضى بقوله ؟ قال : يقضى بقوله اذا علم ، وأهل الحجاز يعرفون ذلك ، وشرط بعض الشافعية كونه مدلجيا ، وهذا ضعيف حدا لا يلتفت اليه .

قال عبدالرحمن بن حاطب « كنت جالساً عند عمر . فجاءه رجلان في. غلام كلاهما يدعي انه ابنه . فقال عمر رضي الله عنه : ادعوا لي أخسا بني المصطلق . فجاء فقال : ابن أيهما تراه ؟ فقال : قد اشتركا فبه » وذكر بقية الخبر . وبنو المصطلق يطن من خزاعة لا نسب لهم في بني مدلج .

وكذلك إياس بن معاوية كان في القيافة وهو من مزينة ، وشريح بن المحارث القاضي كان قائفاً ، وهو من كندة ، وقد قال أحمد : أهل الحجاز يعرفون ذلك ولم يخصه ببنى مدلج ، ،

والمقصود: أن أهل القيافة كأهلُ الخبرة وأهلُ الخرص والقاسمين.

وغيرهم : ممن اعتمادهم على الامور المساهدة الرئية لهم ، ولهم فيها علات يختصون بمعرفتها : من التماثل والاختلاف والقدر والساحة . وابلغ من ذلك : الناس يجتمعون لرؤية الهلال ، فيراه من بينهم الواحد والاثنان ، فيحكم بقوله وأ قولهما دون بقية الجمع .

قولهم « انا ندرك التشابه بين الاجانب ، والاختلاف بين المشتركين في النسب » . قلنا : نعم . لكن الظاهر الاكثر خلاف ذلك ، وهو الذي أجرى الله سبحانه وتعالى به العادة ، وجواز التخلف عن الدليل والعلامة الظاهرة في النادر : لا يخرجه عن أن يكون دليلا عند عدم معارضة ما يقاومه . ألا ترى أن الفراش دليل على النسب والولادة ، وانه أبنه ؟ ويجوز - بل يقع كثيرًا تخلف دلالته ، وتخليق الولد من غير ماء صاحب الفراش . ولا يبطل ذلك تون الفراش دليلا ، وكذلك امارات الخرص والقسمة والتقويم وغيرها : قد تتخلف عنها احكامها ومدلولاتها . ولا يمنع ذلك اعتبارها وكذلك شسهادة الشاهدين وغيرهما ، وكذلك الاقراء والقرء الواحد في الدلالة على براءة الرحم ، فانها دليل ظاهر مع جواز تخلف دلالته ، ووقوع ذلك وأمثال ذلك عثبر ، قولهم « ان الاستلحاق موجب للحوق النسب ، وقد اشتركا فيه ، فبشتركن في موجبه » .

قلنا: هذا صحيح اذا لم يتميز احدهما بأمر خارج عن الدعوى . فأما اذا تميز بأمر آخر ، كالفراش والشبه: كان اللحاق به ، كما لو تميز بالبينة ، بل الشبه نفسه بيئة من أقوى البيئات . فأنه اسم لما يبين الحق ويظهره ، وظهور الحق ههنا بالشبه: أقوى من ظهوره بشهادة من يجوز عليه الوهم والغلط والكذب ، وأقوى بكثير من فراش يقطع باجتماع الزوجين فيه .

قلنا: هذا فيه قولان لمن يقول بالقافة ، هما روايتان عن أحمـــ ، ووجهان لاصحاب الشافعي ، مبنيان على أن القائف : هــل هو حاكم أو شاهد ؟ عند طائفة من اصحابنا وعند آخرين : ليسا مبنيين على ذلك ، بل الخلاف جار ، سواء قلنا : القائف حاكم أو شــاهد ، كما تعتبر حاكمين في جزاء العبد .

وكذلك اذا قبلنا قوله وحده : جاز ذلك . وان جعلناه شاهدا ، كمه نقبل قول القاسم والخارص والمقوم والطبيب ونحوهم وحده .

ومنهم من يبني الخلاف على كونه شاهدا او مخبرا ، فان جعلناه مخبرا أكتنفي بخبره وحده كالخبر عن الامور الدينية ، وان جعلناه شاهدا لم نكتف بشهادته وحده ، وهذا أيضاً ضعيف ، فإن الشاهد مخبر ، والمخبر شاهد ، فكل من يشهد بشيء فقد أخبر به والشريعة لم تفسرق بين ذلك أصلا ، وأنما هذا على أصل من أشترط في قبول الشهادة لفظ « الشهادة » دون مجرد الاخبار .

وقد تقدم بيان ضعف ذلك ، وانه لا دليل عليه ، بل الادلة الكثيرة من الكتاب والسنة ـ تدل على خلافه .

والقضايا التي رويت في القافة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده ليس في قضية واحدة ، منها أنهم قالوا : القائف تلفظ بلفظة « اشهد أنه ابنه » ولا يتلفظ بذلك القائف أصلا ، وانما وقع الاعتماد على مجسرد خبره ، وهو شهادة منه ، وهذا بين لن تأمله ، ونصوص احمد لا تشعر بهذا البناء الذي ذكره بوجه ، وانما المتأخرون يتصرفون في نصوص الائمة ، ويبينونها على ما لم يخطر لاصحابها ببال ، ولا جرى لهم في مقال ، ويتناقله بعضهم عن بعض ، ثم يلزمهم من طروه لوازم لا يقول بها الائمة ، فمنهم من يطردها ويلتزم القول بها ، ويضيف ذلك الى الائمة ، وهم لا يقولون به . فيروج بين الناس بجاه الائمة ، ويفتى به ويحكم به والامام لم يقله قط ، بل قد يكون قد نص على خلافه .

ونحن نذكر نصوص الامام احمد في هذه المسالة .

قال جعفر بن محمد النسائي : سمعت ابا عبدالله يسال عن الولسد يدعيه الرجلان ؟ قال : يدعى له رجلان من القافة ، فان الحقاه بأحدهما : فهو لــــه .

وقال محمد بن داود المصيصي : سئل أبو عبدالله عن جارية بين رجلين وقعا عليها ؟ قال : أن قال أحسب

القافة: هو لهذا ، وقال الآخر: هو لهذا ؟ قال : لا يقبل قول واحد متى يجتمع اثنان ، يكونان كشاهدين ، وقال الاثرم: قيل لابي عبدالله : ان قال القافة: هو لهذا ، وقال الآخر هو لهذا ؟ قال : لا يقبل قول واحد حتى يجتمع اثنان ، فيكونا كشاهدين ، واذا شهد اثنان من القافة انه لهذا : فهدو لسه .

واحتج من رجع هذا القول بأنه حكم بالشبه ، فيعتبر فيه العدد » كالحكم بالمثل في جزاء الصعيد ،

قالوا: بل هو أولى لأن درك المثلية في الصيد أظهر بكثير من دركها ههنا فاذا تابع القائف غيره سكنت النفس واطمأنت الى قوله .

وقال أحمد _ في رواية أبي طائب _ في الولد يكون بين الرجلين : يدعى القائف . فاذا قال هو منهما : فهو منهما ، نظرا الى ما يقول القائف . وأن حمله لواحد : فهو لواحد .

وقال في رواية اسماعيل بن سعيد : وسئل عن القائف ، هل يقضى بقوله ؟ فقال يقضى بذلك اذا علم .

ومن حجة هذا القول - وهو اختيار القاضي وصاحب المستوعب كوالصحيح من مذهب الشافعي ، وقول أهل الظاهر - : ان النبي صلى الله عليه وسلم سر" بقول مجزز المدلجي وحده ، وصح عن عمر انه استقاف المصطلقي وحده : كما تقدم ، واسمستقالف ابن عباس ابن كلدة وحده واستلحق بقوله .

وقد نص احمد على انه يكتفي بالطبيب والبيطار الواحد اذا لم يوجله سواه والقائف مثله . فيخرج له رواية ثالثة كذلك . والله أعلم .

بل هذا أولى من الطبيب والبيطار - لانهما أكثر وجوداً منه ، فاذا اكتفى بالواحد منهما - مع عدم غيره - فالقائف أولى .

وأما قولكم « أن داود وسليمان لم يحكما بالقائف في قصة الولسد الذي ادعته المراتان » .

فيقال : قد اختلف القائلون : لقافة : هل يعتبر في تداعي المراتين كمه يعتبر في تداعي الرجلين ؟ وفي ذلك وجهان لاصحاب الشافعي :

أحدهما لا يعتبر ههنا ، وان اعتبر في تداعي الرجلين .

قالوا: والقرق بينهما أنا يمكننا التوصل الى معرفة الام ، بخلاف الاب ، فإنا لا سبيل لنا الى ذلك ، فأحتجنا الى القافة ، وعلى هسادا: فلا اشكال .

والوجه الآخر ــ وهو الصحيح ــ : أن القافة تجري ههنا كما تجري بين الرجلين .

قال احمد _ في رواية ابن الحكم في يهودية ومسلمة ولدتا ، فأدعت اليهودية ولد المسلمة _ قيل له : يكون هذا في القافة ؟ قال ما أحسنه أه. والاحاديث المتقدمة التي دلت على أن الولد يأخذ الشبه من الام تارة ، ومن الاب تارة : تدل على صحة هذا القول .

فان الحكم بالقافة انما هو حكم بالشبه ، وقد تقدم في ذلك حديث عائشة وأم سلمة ، وانس بن مالك ، وثوبان ، وعبدالله بن سلام ، وكون الام يمكن معرفتها يقيناً ببخلاف الاب لا يدل على أن القافة لا تعتبر في حق المراتين ، لأنا إنما نستعملها عند عدم معرفة الام ، ولا يلزم من عدم استعمالها عند تيقن معرفة الام عدم استعمالها عند الجهل بها ، كما أن انما نستعملها في حق الرجلين عند عدم تيقن الغراش ، لا عند تيقنه .

وأما كون داود وسليمان لم يعتبراها : فاما أن لا يكون ذلك شريعية لهما ، وهو الظاهر ، أذ لو كان ذلك شرعاً للعوا القافة الولد .

واما أن تكون القافة مشروعة في تلك الشريعة ، لكن في حق الرجلين ، كما هو أحد القولين في شريعتنا . وحينئذ فلا كلام .

واما أن تكون مشروعة مطلقاً ، ولكن اشكل على نبيي الله امر الشبه بحيث لم يظهر لهما ، وأن القائف لا يعلم الحال في كل صورة ، بل قد يشتبه عليه كثيرا .

وعلى كل تقدير : فلا حجة في القصة على إبطال حكم القافة في شريعتنا والله أعلم ، بل قصة داود وسليمان صريحة في أبطال الحاق الولد بأمين . فإنه لم يحكم به نبي من النبيين الكريمين ـ صلوات الله عليهما وسلامه ـ بل بتعقا على الفاء هذا الحكم ، فالذي دلت عليه القصة لا يقونون به ، والذي يقولون به غير ما دلت عليه القصة .

فمسل

وأما حديث زيد بن أرقم _ في قصة على في الولد الذي ادعاه الثلاثة . والاقراع بينهم _ : فهو حديث مضطرب جداً ، كما تقدم ذكره .

وقد قال على بن سعيد: سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث ؟ فقال: هذا حديث منكر ، لا ادري ما هذا ؟ لا أعرفه صحيحا ،

وقال له اسحاق بن منصور : حديث زيد بن ارتم « ان ثلاثة وقعوا على أمرأة في طهر واحد؟ » قال : حديث عمر في القافة أعجب إلى .

وذكر البخاري في تاريخه : أن عبدالله بن الخليل لا ينابع على هــذا الحديث وهذا يوافق قول أحمد : أنه حديث منكر ..

ويدل عليه أيضاً : ما رواه قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن علي رضى الله عنه « أن رجلين وقعا على أمرأة في طهر واحد ، فجاءت بولد ، فدعا له على القافة ، وجعله أبنهما جميعاً ، يرثهما ويرثانه » وهذا يدل على أن مذهب على رضى الله عنه : الاخذ بالقافة دون القرعة .

وأيضاً : فالمعهود من استعمال القرعة انما هو اذا لم يكن هناك مرجح سواها . ومعلوم : ان القافة مرجحة : اما شهادة ، واما حكماً ، واما فتياً . فلا يصار الى القرعة مع وجودها .

وايضاً : فنفاة القافة لا يأخذون بحديث على في القرعة ، ولا بحديثه وحديث عمر في القافة ، فلا يقولون بهذا ولا بهذا .

فنقول: حديث علي: اما أن يكو ثابتاً أو ليس بثابت ، فأن لم يثبت فلا أشكال ، وأن كان ثابتاً : فهو وأقعة عين ، تحتمل وجوها :

أحدها: أن قد لا يكون وجد في ذلك المكان وذلك الوقت قائف ، أو يكون قد أشكل على القائف ولم يتبين له ، أو يكون لعدم كون القياقة طريقا شرعيا ، وأذا احتملت القصة هذا وهذا وهذا : لم يجزم بوقوع أحسل الاحتمالات الا بدليل وقد تضمنت القصة أمرين مشكلين .

احدهما: ثيوت النسب بالقرعة ،

والثاني : الزام من خرجت له القرعة بثلثي الدية للآخر .

فمن صحح الحديث ونفى الحكم والتعليل - كبعض اهل الظاهر - قال به ولم يلتفت الى معنى ولا علة ولا حكمة . وقال : ليس هذا الا التسليم والانقياد . وأما من سلك طريق التعليل والحكمة ، فقد يقول : انه اذا تعذرت القافة وأشكل الامر عليها : كان المصير الى القرعة اولى من ضياع نسب الوئد . وتركه هملا لا نسب له ، وهو ينظر الى ناكح أمه وواطئها . فالقرعة ههنا أقرب الطرق الى اثبات النسب فانها طريق شرعي . وقد سدت الطرق سواها ، وإذا كانت صالحة لتعيين الإملاك المطلقة ، وتعيين الرقيق من الحر ، وتعيين الزوجة من الاجنبية ، فكيف لا تصلح لتعيين صاحب النسب، من غسيره ؟ .

ومعلوم أن طرق حفظ الانساب اوسع من طرق حفظ الاموال .

والشارع الى ذلك أعظم تشوقا فالقرعة شرعت لاخراج المستحق تارة ، ولتعيينه تارة ، وههنا أحد المتداعين هو أبوه حقيقة ، فعملت القرعة في تعيينه ، كما عملت في تعيين الزوجة عند اشتباهها بالاجنبية ، فالقسرعة تخرج المستحق شرعا ، كما تخرجه قدرا ،

وقد تقدم في تقرير صحتها واعتبارها ما فيه شفّاء . فلا استبعاد في الالحاق بها عند تعينها طريقاً ، بل خلاف ذلك ، هو المستبعد .

الامر الثاني: الزام من خرجت له القرعة بثلثي الدية لصاحبه ، ولهذا أيضا وجه فان وطء كل واحد من الآخرين اكان صالحاً لحصول الولد له . وبحتمل أن يكون الولد له في نفس الامر . فلما خرجت القرعة لاحدهم: أبطلت ما كان من الواطئين من حصول الولد له فقد بدر كل منهم بدرا يرجو به أن يكون الزرع له . فقد اشتركوا في البدر ، فاذا فاز احدهم بالزرع: كان من العدل أن يضمن لصاحبيه ثلثي القيمة ، والدية قيمة الولد شرعا فلزمه ضمان ثلثيها لصاحبيه ، اذ الثلثان عوض ثلثي الولد الذي استبد به دونهما ، مع اشتراكهما في سبب حصوله ، وهذا اصح من كثير من الاحكام التي يشبتونها بآرائهم واقيستهم والمعنى فيه اظهر ،

وقد اعتبر الصحابة رضي الله عنهم مثل ذلك في ولد المغرور ، حيشه حكموا بحريته ، والزموا الواطيء ، فداءه بمثله لما فوت رقه على سيد الامة ، هذا مع أنه لم يوجد من سيدها هناك وطء يكون منه الولد ، بل الزوج وحده هو الواطيء ، ولكن لما كان الولد تابعاً لامه في الرق : كان بصدد أن يكون رقيقاً لسيدها . فلما فاته ذلك بأنعقاد الولد حرا من أمته الزموا الواطيء بأن يغرم له نظيره ، ولم يلزموه بالدية ، لانه أما فوت عليه رقيقاً ، ولم يفوت عليه حراً ، وفي قصة على : كان السدي فوته الواطيء القارع حراً ، فألزمه حصة صاحبيه من الدية ، ولو كان واحسداً لزمه نصف الدبة .

فهذا أحسن وجوه الحديث ، فأن كأن صحيحاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالقول الصحيح هو القول بعوجبه ، ولا قول سواه ، وبالله التوفيق ،

فصيل

هذا كله في الحكم بين الناس في الدعاوى

والمتولى له: والى الحسبة ٠

وفد جرت العادة بأفراد هذا النوع بولاية خاصة ، كما أفردت ولاية المظالم بولاية خاصة ، والمتولي لها يسمى والي المظالم ، وولاية المال قبضا وصرفا بولاية خاصة ، والمتولي لذلك يسمى وزيرا ، وناظر البلد لاحصاء المال ووجوهه وضبطه ، تسمى ولايته : ولاية استيفاء ، والمتسولي لاستخراجه وتحصيله ممن هو عليه ، تسمى ولايته ولاية السر ، والمتولي لفصل الخصومات ، واثبات الحقوق ، والحكم في الغروج والانكحة والطلاق والنفقات ، وصحة العقود وبطلانها : المخصوص بأسم الحاكم والقاضي ، وأن كان هذا الاسم يتناول كل حاكم بين اثنين وقاض بينهما ، فيدخل اصحاب هذه الولايات جميعهم تحت قوله تعالى (٤٠٨ه إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وتحت قوله

تعالى (٥:٥) فلا تخشوا الناس واخشون > ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلا ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون) وقوله (٥:٥) فأولئك هم الظالون) وقوله (٥:٥) فأولئك هم الفاسقون) وتحت قوله (٥:٥) وأن احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم) وقوله صلى الله عليه وسلم : (القضاة ثلاثة) وقوله (من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين) وقوله صلى الله عليه وسلم (المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن - وكلتا يديه يمين - الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما و لوا) ..

والمقصود: أن الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى: هو المعروف بولاية الحسبة.

وقاعدته وأصله هو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر الذي بعث الله يه رسله ، وأنزل به كتبه ، ووصف به هذه الامة ، وفضلها لأجله على سائر الامم التي أخرجت للناس ، وهذا وأجب على كل مسلم قادر . وهو فرض كفاية . ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من ذوي الولاية .والسلطان . فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم . فان مناط الوجوب : هو القدرة ، فيجب على القادر ما لا يجسب على العاجز ، قال تعالى : (١٦:٦٤ فأتقوا الله ما استطعتم) . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وجميع الولايات الاسلامية مقصودها الامر بالمعروف والنهى عن المنكر . لكن من المتولين من يكون بمنزلة الشاهد المؤتمن ، والمطلوب منه : الصدق ، مثل صاحب الديوان الذي وظيفته : ان يكتب المستخرج والمعروف ، والنقيب والعريف الذي وظيفته : اخبار ولي الامر بالاحوال . ومنهم من يكون بمنزلة الآمر المطاع ، والمطلوب منه : العدل ، مثل الامير والحاكم والمحتسب . ومدار الولايات كلها : على الصحيدة في الاخبار ، والعدل في الانشاء . وهما قرينان في كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . قال تعالى ا(٢:٥١١ وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلا) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ـ لما ذكر الامراء الظلمة « من صدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم ، فليس منى ولسب منه ولا يرد على الحوض .

ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم ، فهو مني وأنا منه وسيرد على الحوض » ، وقال تعالى (٢٢٢٢٢٢١ هل انبئكم على من تنسول الشياطين ؟ تنزل على كل أفاك أثيم) « فالافاك » الكاذب ، و « الاثيم » الظالم الفاجر ، وقال تعالى (١٦٠:١٦١؛ لنسغها بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة) وقال النبي صلى ألله عليه وسلم : « عليكم بالصدق ، فأن الصدق يهدي ألى البر ، وأن البر يهدي الى الجنة ، وأياكم والكذب ، فأن الكذب يهدي الى الفجور ، وأن الفجور يهدي الى الناد » .

ولهذا يجب على كل ولي أمر أن يستعين في ولايته بأهل الصحدة والعدل ، والامثل فالامثل ، وأن كان فيه كذب وفجور ، فأن الله يؤيد هذا الله ين بالرجل الفاجر ، وبأقوام لا خلاق لهم قال عمر رضي الله عنه « من قلد رجلا على عصابة ، وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى الله منه ، فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين » . .

والفالب: انه لا يوجد الكامل في ذلك ، فيجب تحري خير الخيرين ودفع شر الشرين ، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يفرحون بأنتصاد الروم والنصارى على المجوس عباد النار ، لان النصارى أقرب اليهم من أولئك ، وكان يوسف الصديق عليه السلام تائب الفرعون مصر ، وهو وقومه مشركون ، وفعل من الخير والعدل ما قدر عليه ، ودعا الى الابمان ،

فصـــل

اذا عرف هذا فعموم الولايات وخصوصها ، وما يستفيده المتسولي بالولاية: يتلقى من الالفاظ والاحوال والعرف ، وليس لذلك حد في الشرع ، فقد يدخل في ولاية القضاء – في بعض الازمنة والامكنة – مأ يدخل في ولاية الصرب في زمان ومكان آخر ، وبالعكس ، وكذلك الحسبة ، وولاية المال ، وجميع هذه الولايات في الاصل ولايات دينية ، ومناصب شرعية ، فمن عدل في ولاية من هذه الولايات ، وساسها بعلم وعدل ، واطاع الله ورسوله بحسب الامكان ، فهو من الامراء الابرار العادلين ، ومن حكم فيها بجهل وظلم ، فهو من اللمالين المعتدين ، و ال أن الابرار لغي نعيم ، وأن الفجار لغي جحيم) .

فولاية الحرب في هذه الازمنة ، في البلاد الشسامية والمصرية وما جاورها: تختص بإقامة الحدود : من القتل ، والقطع ، والجلد . ويدخل فيها الحكم في دعاوى التهم التي ليس فيها شهود ولا إقرار ، كما تختص ولاية القضاء بما فيه كتاب وشهود واقرار ، من المعاوى التي تتضمن اثبات الحقوق والحكم بايصالها الى اربابها ، والنظر في الايضاع والاموال التي ليس لها ولى معين ، والنظر في حال نظار الوقوف ، واوصياء اليتامى ، وغير ذلك ،

وفي بلاد أخرى _ كبلاد الغرب _ ليس لوالي الحرب مع القاضي حكم في شيء انما هو منفذ لما يامر به متولى القضاء ...

واما ولاية الحسبة: فخاصتها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاة والقضاة 6 وأهل الديوان ونحوهم . فعلى متولي الحسبة أن يامر العامة بالصلوات الخمس في مواقيتها . ويعاقب من لم يصل بالضرب والحبس . وأما القتل فالى غيره . ويتعاهد الائمة والمؤذنين ، فمن فرط منهم فيما يجب عليه من حقوق الامة 6 وخرج عن المشروع الزمه به واستعان فيما يعجز عنه بوالى الحرب والقاضي .

واعتناء ولاة الامور بالزام الرعية باقامة الصلاة لأهم من كل شيء . فانها عماد الدين ٤ وأساسه وقاعدته . وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يكتب الى عماله « أن أهم أمركم عندي الصلاة . فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها تكان لما مواها أشد أضاعة » ..

ويامر - والي الحسبة - بالجمعة والجماعة واداء الامانة والصدق ، والنصح في الاقوال والاعمال - وينهى عن الخيانة ، وتطفيف الكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات ، ويتفقد احول المكاييل والموازين ، واحوال الصناع الذين يصنعون الاطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم على الاطلاق كآلات الملاهي وثياب الحرير للرجال ، ويمنع من اتخاذ انواع المسكرات ، ويمنع صاحب كل صناعة من الغش في صناعته ، ويمنع من إفساد نقود الناس وتفييرها ، ويمنع من جعل النقود متجرا ، فان بدلك أيدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه الا الله ، بل الواحب : أن تكسون أيدخل على الناس من الفساد ما لا يعلمه الا الله ، بل الواحب : أن تكسون

النقود رؤوس اموال يتجر بها ، ولا يتجر فيها . واذا حرم السلطان سكة . او نقدا منع من الاختلاط بما اذن في المعاملة به .

ومعظم ولايته وقاعدتها: الانكار على هؤلاء الزغلية ، وأرباب الغش في المطاعم والمشارب والملابس وغيها . فأن هؤلاء يغسدون مصالح الامة والضرر بهم عام لا يمكن الاحتراز منه . فعليه أن لا يهمل أمرهم ، وأن ينكل بهم أمثالهم ولا يرفع عنهم عقوبته . فأن البلية بهم عظيمة ، والمضرة بهم شاملة ولا سيما هؤلاء الكيماويين الذين يغشون النقود والجواهر والعطر والطيب وغيرها ، يضاهنون بزغلهم وغشهم خلق الله . والله تعالى لم يخلق شيئاً فيقدر العباد أن يخلقوا كخلقه . قال تعالى من ذهب يخلق كخلقي ، فليخلقوا درة .: فليخلقوا شعيرة » .

ولهذا كانت المصنوعات - اكالطبائخ واللابس والمساكن - غير مخلوقة إلا بتوسط الناس ، قال تعالى : ال ٢٤٤١،٢٤ والية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك الشميحون ، وخلقنا لهم من مشيله ما يركبون) وقال تعالى : (٣٩:٩٠١٨ اتعبدون ما تنحدون ، والله خلقكم وما تعملون) وكانت المخلوقات من المعادن والنبات والدواب غير مقدور لبني الدم أن يصنعوها الكن يشبهون بها على سبيل الفش ، وهذا حقيقة الكيمياء ، فانها ذهب مشيسة ،

ويدخل في المنكرات: ما نهى الله عنه ورسوله من العقود المحرمة ، مثل عقود الربا صريحا واحتيالا ، وعقود الميسر ، كبيوع الفرر كحبل الحبلة ، والملامسة والمنابذة والنجش ، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها ، وتعرية الدابة الليون ، وسائر انواع التدليس ، وكذلك سائر الحيل المحرمة على اكل الربا ، وهي ثلاثة أقسام ،

احدها: ما يكون من واحد " إلما اذا باعه سلعة بنسيئة ، ثم اشتراها منه باقل من ثمنها نقدا الاحيلة على الريا ،

القرض: بيما أو إجارة ، أو مسافاة أو مزارعة ونحو ذلك ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عنسدك » قال الترمذي: حديث صحيح ، وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما ، أو الربا » ،

ومنها: ما تكون ثلاثية ، وهي أن يدخلا بينهما محللا للربا ، فيشتري . السلعة من آكل الربا ، ثم يبيعها لمعطي الربا الى أجل ، ثم يعيسدها الى صاحبها ينقض دراهم يستعيدها المحلل .

وهذه المعاملات: منها ما هو حرام بالاتفاق ، مثل التي يباع فيها البيع قبل القبض الشرعي ، أو بغير الشرط الشرعي ، أو يقلب فيها الدين على المعسر . فإن المعسر يحب إنظاره ، ولا تجوز الزيادة عليه بمعاملة ولا غيرها . ومتى استحل المرابي قلب الدين ، وقال للمدين اما أن تقضي ، واما أن تزيد في الدين والمدة : فهو كافر ، يجب أن يستتاب ، فإن تاب والا قتل ، واخذ ماله فيئا لبيت المال ، فعلى والي الحسبة إنكار ذلك جميعه ، والنهي عنه ، وعقوبة فاعله ، ولا يتوقف ذلك على دعوى ومدعى عليه ، فإن ذلك من المنكرات التي يجب على ولي الامر أنكارها ، والنهى عنها .

فصيل

ومن المنكرات : تلقي السلع قبل أن تجيء الى السوق ، فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ، لما فيه من تغرير البائع ، فانه لا يعرف السعر ، فيشتري منه المشتري بدون القيمة ، ولذلك اثبت له النبي صلى الله عليه وسلم الخيال اذا دخل الى السوق ، ولا نزاع في ثبوت الخيار له مسع الغبس .

وأما ثبوته بلا غبن : ففيه عن أحمد روايتان :

احداهما : يشبت . وهو قول الشافعي ، لظاهر الحديث ..

والثانية: لا يثبت لمدم الغبن ، ولذلك ثبت الخيسسار للمشتري. المسترسل اذا غبن ..

وفي الحديث « غبن المسترسل ربا » وفي تفسيره قولان . احدهما : انه الذي لا يعرف قيمة السلعة . والثاني ـ وهو المنصوص عن احمد ـ انه الذي لا يماكس ، بل يسترسل ويقول : اعطني هذا . وليسر لاهل السوق ان يبيعوا المماكس بسعر ، ويبيعوا المسترسل بغيره . وهذا مما يجب على والي الحسبة انكاره . وهذا بمنزلة تلقي السلع فان القادم جاهل بالسعر .

ومن هذا: تلقي سوقة الحجيح الجلب من الطريق ، وسبقهم الى المنازل يشترون الطعام والعلف ، ثم يبيعونه كما يريدون : فيمنعهم والى المحسبة من التقدم لذلك ، حتى يقدم الركب ، لما فى ذلك من مصلحسسة الركب ، ومصلحة الجالب ومتى اشتروا شيئا من ذلك منعهم من بيعسسه بالغبن الفاحش ،

ومن ذلك : نهى النبي صلى الله عليه وسلم « أن يبيع حاضر لباد . دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » قيل لابن عباس : ما معنى قوله « لا يبيع حاضر لباد ؟ » قال « لا يكون له سمساراً » .

وهذا النهي لما فيه من ضرر المستري . فان القيم اذا وكله القادم في بيع سلعة يحتاج الناس اليها ، والقادم لا يعرف السعر : أضر ذلك بالمسترى كما أن النهى عن تلقى الجلب لما فيه من الاضرار بالبائعين .

ومن ذلك: الاحتكار لما يحتاج الناس اليه . وقد روى مسلم في صحيحه عن معمر بن عبدالله العدوي: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا يحتكر الا خاطيء » فان المحتكر الذي يعمد الى شراء ما يحتاج اليسه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اعلاءه عليهم: هو ظالم لعمسوم الناس . ولهذا كان لولي الامر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل ، عند ضرورة الناس اليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه ، والناس في مخمصة ، أو سلاح لا يحتاج اليه ، والناس يحتاجون البه للجهاد أو غير ذلك . فان من اضطر الى طعام غيره : أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه ، الا باكثر من سعره ، فأخذه منه بما طلب : لم يجب عليه الا قيمة مثله .

وكذلك من اضطر الى الاستدانة من الغير ، فأبى أن يعطيه إلا بربا ، او معاملة ربوية ، فأخذه منه بذلك : لم يستحق عليه الا مقدار رأس ماله . وكذلك اذا اضطر الى منافع ماله ، كالجيوان والقدر والفاس ونجوها : وجب عليه بذلها له مجانا ، وفي أحد الوجهين ، وهو الاصح ، وبأجرة المسل في الآخر ، ولو اضطر الى طعامه وشرابه ، فحبسه عنه حتى مات جسوعا وعطشا : ضمنه بالدية عند الامام أحمد ، واحتج بفعل عمر بن الخطاب ، وقيل له : تذهب اليه ؟ فقال : إي والله ،

فصيبل

. وأما التسمير : فمنه ما هو ظلم محرم ، ومنه ما هو عدل جائز ،

فاذا تضمن ظلم الناس واكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه ، او منعهم مما أباح الله لهم ، فهو حرام ، واذا تضمن العدل بين الناس ، متل اكراههم على ما يجب عليهم من المعاوصة بنمن المثل ، ومنعهم مما يحسرم عليهم من اخذ الزيادة على عوض المثل ، فهو جائز ، بل واجب ،

فأما القسم الاول: فمثل ما رؤى انس قال: « غلا السعر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا: يا رسول الله لو سعرت لنا ؟ فقال: ان الله هو القابض الرازق الباسط المسعر ، والتي لارجو ان القي الله ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمتها آياه في دم ولا مال » رواه أبو داود والترمذي وصدحه .

فاذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد أرتفع السعر ـ اما لقلة الشيء ، وما لكثرة الخلق ـ فهذا الى الله . فإلزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها : اكراه بغير حق .

واما الناني: فمثل ان يمتنع ارباب السلع مسن بيعها ، مع ضرورة الناس اليها الا بزيادة على القيمة المعروفة ، فهنا يجب عليهم بيمها بقيمة المثل ، ولا معنى للتسعير الا الزامهم بقيمة المثل ، والتسعير ههنا الزام بالعدل الذي الزمهم الله به ،

فصلل

ومن اقبح الظلم اتخاذ (۱) الحانوت على الطريق أو في القرية ، بأجرة معينة على أن لا يبيع أحد غيره ، نهذا ظلم حرام على المؤجر والمستأجر وهو نوع من أخذ أموال الناس قهراً ، وأكلها بالباطل ، وفاعله قد تحجر واسعاً ، فيخاف عليه أن يحجر الله عنه رحمته كما حجر على الناس فضله ورزقه ،

فصــل

ومن ذلك : أن يلزم الناس أن لا يبيع الطعام أو غيره من الاصناف الا ناس معروفون ، فلا تباع تلك السلعة الالهم ، ثم يبيع ونها هم بما يريدون . فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب ، فهالم من أنبغي في الارض والفساد ، والظلم الذي يحبس به قطر السماء ، وهؤلاء يجب التسميع عليهم ، وأن لا يبيعوا الا بقيمة المثل ، ولا يشتروا الا بقيمة المثل ، بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء ، لانه أذا منع غيرهم أن يبيع ذلك النسوع أو يشتريه ، فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما شاؤا أو يشتروا بما شاؤا : كأن ذلك ظلماً للناس : ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك السلع ، وظلماً للمشترين منهم .

فالتسعير في مثل هذا واجب بلا نزاع . وحقيقته : الزامهم بالعدل ومنعهم من الظلم . وهذا كما انه لا يجوز الاكراه على البيع بغيير حق . فيجوز او يجب الاكراه عليه بحق ، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب ، والنفقة الواجبة ، ومثل البيع للمضطر الى طعام أو لباس ، ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير .

فان لرب الارض ان يأخذه بقيمة المثل ومثل الاخذ بالشفعة وفان للشفيع أن يتملك الشقص بشمنه قهرا وكذلك السراية في العتق فأنها تخرج الشقص من ملك الشريك قهرا وتوجب على المعتق المعاوضة عليه قهرا وكل من وجب عليه شيء من الطعام واللباس والرقيق والمركسوب

١١١) في نسخة الفقى : ايجار الحانوت .

- بحج او كفارة او نفقة - فمتى وجده بثمن المثل وجب عليه وشراؤه ، وأجبر على ذلك . ولم يكن له أن يمتنع حتى يبذل له مجانا ، أو بدون ثمن المسل .

فمسسل

ومن ههنا: منع غير واحد من العلماء - كأبي حنيقة وأصحابه ... القسامين الذين يقسمون العقار وغيره بالاجرة: أن يشتركوا . فأنهم اذا أشتركوا - والناس يحتاجون اليهم - اغلوا عليهم الاجرة .

قلت: كذلك ينبغي لوالي الحسبة: ان يمنع مفسلي الموتى والحمالين لهم من الاشتراك ، لما في ذلك من اغلاء الاجرة عليهم ، وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس الى منافعهم ، كالشهود والدلالين وغيرهم ، على ان في شركة الشهود مبطلا آخر ، فان عمل كل واحد منهم متميز عن عمل الآخر ، لا يمكن الاشتراك فيه ، فإن الكتابة متميزة ، والتحمل متميسيز ، والاداء متميز ، لا يقع في ذلك اشتراك ولا تعاون ، فبأي وجه يستحق احدهما اجرة عمل صاحبه ؟

وهذا بخلاف الاشتراك في سائر الصنائع . فانه يمكن أحد الشريكين ان يعمل بعض العمل والآخر بعضه . ولهذا أذا اختلفت الصنائع : لم تصح الشركة على أحد الوجهين ، لتعذر اشتراكهما في العمل . ومن صححها نظر الى انهما يشتركان فيما تتم به صناعة كل واحد منهما من الحفظ والنظر اذا خرج لحاجة . فيقع الاشتراك فيما يتم به عمل كل واحد منهما ، وان لم يقع في عين العمل .

وأما شركة الدلالين : فغيها أمر أآخر . وهو أن الدلال وكيل صاحب السلعة في ببيعه أ . فاذا شارك غيره في بيعها كان توكيلا له فيما وكل فيه . فان قلنا : ليس للوكيل أن يوكل : لم تصح الشركة . وأن قلنا : له أن يوكل : صحت . فعلى والي الحسبة أن يعرف هذه الامور ، ويراعيها ، ويراعيها ، ويراعي مصالح الناس وهيهات هيهات . ذهب ما هنالك .

والمقصود : أنه أذا منع القسامون ونحوهم من الشركة ، لما فيه من

التواطق على إغلاء الاجرة ، فمنع البائعين الذين تواطؤا على أن لا يبيعوا الا بشمن مقدر اولى واحرى .

وكذلك يمنع والي الحسبة المشترين من الاشتراك في شيء لا يشتريه غيرهم . لما في ذلك من ظلم البائع .

وأيضا : فاذا كانت الطائفة التي تشتري نوعا من السلع أو تبيعها : قد تواطئوا على ان يهضموا ما يسترونه . فيشترونه بدون ثمن المشل ، ويبيعون ما يبيعونه بأكثر من ثمن المثل ، ويقتسمون ما يشتركون فيه من الريادة : كان إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان ، وقد قال تعالى ال ٥:٢ وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ولا ربب ان هذا اعظم اثما وعدوانا من تلقي السلع وبيع الحاضر للبادي ، ومن النجش ،

فصيل

ومن ذلك: أن يحتاج الناس الى صناعة طائفة كالفلاحة والنساجة والبناء وغير ذلك ـ فلولي الامر أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم ، فانه لا تتم مصلحة الناس الا بذلك ،

1.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتولى أمر ما يليه بنفسه ويولي فيما بعد عنه ، كما ولى على مكة عتاب بن أسيد . وعلى الطائف عشمان بن أبى العاص الثقفي ، وعلى قرى عرينة . خالد بن سعيد بن العاص . وبعث عليا ومعاذ بن جبل وأبا موسى الاشعري الى اليمن . وكذلك كان يؤمر على السرايا ، ويبعث السعاة . على الاموال الزكوية فيأخذونها مما هى عليه ، ويدفعونها الى مستحقيها . فبرجع الساعي الى المدنسة وليس معه الى سوطه ، ولا يأتي بشيء من الاموال اذا وجد لها موضعا يضعها فيه .

فصيل

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستوفي الحساب على عمسساله 4 ويحاسبهم على المستخرج والمصروف ، كما في الصحيحين عن أبي حميك الساعدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلًا من الازد ، يقال له : أبن اللتسَّية ، على الصدقات فلما رجع حاسبه ، فقال : هذا لكم ، وهذا اهدي إلى" . فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ما بال الرجل نستعمله على. المملِّ مما والآله الله فيقول: هذا لكم وهذا أهدي ألى ؟ أفلا قعد في بيت أبيه وامه ، فنظر : ايهدى اليه ام لا ؟ والذي نفسي بيده ، لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله ، فيفل منه شيئًا الا جاء به يوم القيامة يحمله على . رقبته . ان كان بعيراً له رغاء . وان كان بقيرة لها خوار وان كانت شاة تيعر . ىم رفع يديه الى السماء ، وقال : اللهم هل بلغت ؟ قالها مرتين أو ثلاثًا » والمقصود: أن هذه الاعمال متى لم يقم بها الا شخص وأحد صارت فرض. عين عليه . فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحة قوم ، او نساجتهم ، و بنائهم . صارت هذه الاعمال مستحقة عليهم ، يجبرهم ولى الامر عليها بعوض المثل . ولا يمكُّنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ولا يمكن. الناس من ظلمهم ، بأن يعطوهم دون حقهم ، كما اذا احتاج الجند المرصدون. للجهاد الى فلاحة أرضهم والزم من صناعته الفلاحة أن يقوم بها: الزم. الجند بأن لا يظلموا الفلاح ، كما يلزم الفلاح بأن يفلح .

ولو اعتمد الجند والامراء مع الفلاحين : ما شرعه الله ورسوله ، وجاءت به السنة وقعله الخلفاء الراشدون لاكلوا من فوقهم ومن تحت ارجلهم ، ولفتح الله عليهم بركات من السماء والارض ، وكان الذي يحصل لهم من المتعلل أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان ، ولكن يأبى لهم جهلهم وظلمهم الا أن يركبوا الظلم والاثم فيمنعوا البركة وسعة الرزق ، فيجمع لهم عقوبة الآخرة ، ونزع البركة في الدنيا ، فان قيل : وما الذي شرعه الله ورسوله ، وفعله الصحابة ، حتى يفعله من وفقه الله ؟ قيسل : المزارعة العادلة ، التي يكون المقطع والفلاح فيها على سواء من العسدل ، لا يختص

أحدهما عن الآخر بشيء من هذه الرسوم التي ما أنزل الله بها من سلطان . وهي التي خربت البلاد وأفسدت العباد ، ومنعت الغيسست ، وأزالت البركات ، وعرضت أكثر الجند والامراء لاكل الحرام ، وأذا نبت الجسد على الحرام فالناد أولى به .

وهذه المزارعة العادلة: هي من عمل المسلمين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد خلفائه الراشدين ، وهي عمل آل ابي بكر ، وآل عمر ، وآل عثمان ، وآل علي وغيرهم من بيوت المهاجسرين ، وهي قول أكابر الصحابة ، كابن مسعود ، وابي بي كعب ، وزيد بن ثابت وغيرهم ، وهي مذهب فقهاء الحديث ، كأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، ومحمد بن اسماعيل البخاري ، وداود بن علي ، ومحمد بن اسحاق بن خزيمة ، وأبي بكر بن المنذر ، ومحمد بن نصر المروزي ، وهي مذهب عامة آلمة المسلمين ، كالليث بن سعد ، وابن ابي ليلى ، وابي يوسف ، ومحمد بن الحسن وغسيرهم ،

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزوع حتى مات ، ولم تزل تلك المعاملة حتى أجلاهم عمر عن خيبر ، وكان غد شارطهم أن يعمروها من أموالهم ، وكان البدر منهم ، لا من النبي صلى الله عليه وسلم .

ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء: أن البدر يجوز أن يكون من العامل كما مضت به السنة ، بل قد قالت طائفة من الصحابة : لا يكون البدر الا من العامل ، لفعل النبي صله الله عليه وسلم ، والانهم أجرو البدر مجرى النفع والماء ، والصحيح : أنه يجوز أن يكون من رب الارض ، وأن يكون من العامل ، وأن يكون منهما ، وقد ذكر البخاري في صحيحه ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عامل الناس على : أن جاء عمر بالبدر من عنده : فله الشطر ، وأن جاؤا بالبدر : فلهم كذا » .

والذين منعوا الزازعة: منهم من احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن المخابرة » ولكن الذي نهى عنه: هو الظلم: فانهم كانوا يشترطون

الرب الارض زرع بقعة بعينها ، ويشترطون ما على الماذيانات واقبـــال الجداول ، وشيئاً من اثنين يختص به صاحب الارض ، ويفتسمان الباقي .

وهذا السرط باطل بالنص والاجماع . فان المعاملة مبناها على العدل من الجانبين . وهذه المعاملات من جنس المشاركات ، لا من باب المعاوضات . والمشاركة العادلة : هي أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع . فاذا جعل لاحدهما شيء مقدر كان ظلماً .

فهذا هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما قال الليث بن سعد : الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك : امر اذا نظر ذو البصيرة بالحلال والحرام فيه : علم أنه لا يجوز ، وأما ما فعله هو وفعله خلفاؤه الراشدون والصحابة : فهو العدل المحض الذي لا ربب في جوازه ،

فصيل

وقد ظن طائفة من الناس: أن هذه المشادكات من باب الاجارة بعوض مجهول . فقالوا القياس يقتضي تحريمها .

ثم منهم من حرم المساقاة والمزارعة ، وزرباح المضاربة استحسانا للحاجة ، لان الدراهم لا تؤجر ، كما يقول ابو حنيفة ،

ومنهم من اباح المساقاة: اما مطلقا ، كقول مالك والشافعي في القديم ، أو على النخل والعنب خاصة ، كالجديد له لان الشجر لا يمكن أجارته ، بخلاف الارض . وأباح ما يحتاج اليه من المزارعة ، نبعاً للمساقاة .

ثم منهم من قدر ذلك بالثلث ، كقول مالك ،

ومنهم من اعتبر كون الارض اغلب ، كقول الشافعي .

واما جمهور السلف والفقهاء ، فقالوا : ليس ذلك من باب الاجارة في شيء بل هو من باب المشاركات ، التي مقصود كل منهما مثل مقصصوده صاحبه ، بخلاف الاجارة ، فان هذا مقصوده العمل ، وهذا مقصصوده الاجرة ، ولهذا كان الصحيح أن هذه المشاركات اذا فسدت وجب فيها نصيب المثل ، لا أجرة المثل ، فيجب من الربح والنماء في فاسدها نظير ما يجب في صحيحها ، لا اجرة مقدرة ، فان لم يكن ربح ولا نماء ، لم يجب

بنيء فان أجرة المثل قد تستغرق رأس المال وأضعافه وهذا ممتنع ، فأن قاعدة الشرع: أنه يجب في الفاسد من العقود نظير ما يجب في الصحيح منها . كما يجب في النكاح الفاسد مهر المثل ، وهو نظيير ما يجب في الصحيح ، وفي البيع الفاسد أذا فأت: نمن المثل ، وفي الاجارة الفاسدة: أجرة المثل ، وكذلك يجب في المضاربة الفاسدة: ربح المثل ، وفي المساقاة والمزارعة الفاسدة: نصيب المثل فأن الواجب في صحيحها ليس هو أجرة مسلماة ، فيجب في فاسدها أجرة المثل ، بل هو جزء شائع من الربح ، فيجب في الفاسدة نظيره ، قال شيخ الاسلام وغيره من الفقهاء : والمزارعة أحل من المؤاجرة وأقرب إلى العدل ، فأنهما يشتركان في المفرم والمفنم ، بخلاف المؤاجرة ، فأن صاحب الارض تسلم له الاجرة ، والمستأجر قد يحصل له زرع ، وقد لا يحصل .

والعلماء مختلفون في جواز هذا وهذا . والصحيح: جوازهما ، سواء كانت الارض إقطاعاً أو غيره .

قال نسيخ الاسلام ابن تيمية: وما علمت احدا من علماء الاسلام - من الائمة الاربعة ولا غيرهم - قال: اجارة الاقطاع لا تجوز. وما زال المسلمون يؤجرون اقطاعاتهم قرنا بعد قرن ، من زمن الصحابة الى زمننا هذا ، حتى حدث بعض أهل زماننا فأبتدع القول ببطلان اجارة الاقطاع .

وشبهته : أن المُقطع لا يملك المنفعة . فيصير كالمستعير . لا يجوز إن يكري الارض المعارة . وهذا القياس خطأ من وجهين .

احدهما: ان المستعير لم تكن المنفعة حقا له . وانما تبرع المعير بها . واما اراضي المسلمين فمنفعتها حق للمسلمين ، وولي الامر قاسم بينهم حقوقهم . ليس متبرعا لهم كالمعير . والمقطع مسستوفى المنفعة بحكم الاستحقاق ، كما يستوفى الموقوف عليه منافع الوقف واولى واذا جاز للموقوف عليه أن يؤجر الوقف وان امكن أن يموت فتنفسخ الاجارة بموته على الصحيح _ فلأن يجوز للمقطع إن يؤجر الاقطاع وان أنفسخت الاجارة بموته أولى .

الثاني: ان المعير لو اذن في الاجارة جازت الاجارة ، وولي الامر يأذن للمقطع في الاجارة ، فانه انما اقطعهم لينتفعوا بهسا: اما بالمؤارعة ، واما بالاجارة ، ومن منع الانتفاع بها بالاجارة والمزارعة فقد افسد على المسلمين دينهم ودنياهم وألزم الجند والامراء أن يكونوا هم الفلاحين ، وفي ذلك من الفساد ما فيه ،

وأيضاً: فإن الاقطاع قد يكون دورا وحوانيت ، لا ينتفع بها المقطع الا بالاجارة . فاذا لم تصح اجارة الاقطاع تعطلت منافع ذلك بالكلية ، وكون الاقطاع معرضاً لرجوع الامام اليه: مثل كون الموهوب للولد معرضاً لرجوع الوالد فيه .

وكون الصداق قبل الدخول معرضاً لرجوع نصفه أو كله الى الزوج ، وذلك لا يمنع صحة الاجارة بالاتفاق ، فليس مع المبطل نص ولا قياس ، ولا مصلحة ، ولا نظير .

واذا أبطلوا المزارعة والاجارة لم ببق مع الجند الا أن يستأجروا من الموالهم من يزرع الارض ويقوم عليها ، وهذا لا يكاد يفعله الا قليل من الناس . لانه قد يخسر ماله ، ولا يحصل له شيء ، بخلاف المشاركة ، فانهما يشتركان في المغنم والمغرم ، فهي أقرب الى العدل .

وهذه المسألة ذكرت استطراداً . والا فالمقصدود : أن الناس أذا احتاجوا الى أرباب الصناعات لله كالفلاحين وغيرهم للجبروا على ذلك بأجرة المثل . وهذا من التسعير الواجب ، فهذا تسعير في الاعمال ،

واما التسعير في الاموال: فاذا احتاج الناس الى سلاح الجهاد وآلات . نعلى اربابه ان يبيعوه بعوض المثل ، ولا يمكنوا من حبسه الا بما تريدونه من الشمن . والله تعالى قد أوجب الجهاد بالنغس والمال ، فكبف لا يجب على ارباب السلاح بذله بقيمته ؟ ومن أوجب على العاجز ببدنه أن يخرج من ماله ما يحج به الغير عنه ولم يوجب على المستطيع بماله أن يخرج ما يجاهد به الغير : فقوله ظاهر التناقض ، وهذا أحد الروايتين عن الامام أحمد .

. فمسسل

وانما لم يقع التسعير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، لانهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ، ولا من يبيع طحيناً وخبزاً ، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم ، وكان من قدم بالحسب لا يتلقاه أحد ، بل يشتريه الناس من الجلابين ، ولهذا جاء في الحديث : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » (۱) .

وكذلك لم يكن في المدينة حائك . بل كان يقدم عليهم بالنياب من الشام واليمن وغيرهما . فيشترونها ويليسونها .

فصــل

وقد تنازع العلماء في التسمير في مسألتين .

احداهما: اذا كان للناس سعر غالب ، فأراد بعضهم أن يبيع بأغلى من ذلك . فانه يمنع من ذلك ، وهل يمنع من النقصان ؟ على قولين لهم ، واحتج مالك رحمه الله بما رواه في موطئه عن يونس بن سيفه عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب مر بحاطب بن أبى بلتعة ، وهو يبيع زبيباً له بالسوق ، فقال له عمر: اما أن تزيد في السعر ، واما أن ترفع من سوقنا ، قال مالك : أو أن رجلا أراد فساد السوق فحط عن سعر ألناس : لرأيت أن يقال له : أما لحقت بسعر الناس ، وأما رفعت ، وأما أن يقول للناس كلهم — يعني : لا تبيعوا الا بسعر كذا — فليس ذلك بالصواب ، وذكر حديث عمر بن عبدالعزيز في أهل الأبلة ، حين حط عسعرهم لمنع البحر وذكر حديث عمر بن عبدالعزيز في أهل الأبلة ، حين حط عسعرهم لمنع البحر فكتب « خل بينهم وبين ذلك فانما السعر بيد الله » .

قال ابن رشد في كتاب البيان : أما الجلابون فلا خلاف أنه لا يسعر عليهم شيء مما جلبوه للبيع ، وانما يقال لمن شد منهم ، فباع بأغلى مما يبيع

⁽۱) رواه ابن ماجة ، من حديث عمر ، رقم الحديث ٢١٥٣ وفي استاده على بن زيد بن جدعان ، وهو ضعيف ، ذكر ذلك محمد فؤاد عبدالباقي نقلا عن الروائد ،

به العامة: اما أن تبيع بما تبيع به العامة ، وأما أن ترفع من السوق ، كما فعل عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة ، أذ مر به وهو يبيع زييباً في السوق فقال له: « أما أن تزيد في السعر ، وأما أن ترفع من سوقنا » لانه كان يبيع بالدرهم الواحد أغلى مما كان يبيع به أهل السوق .

واما أهل الحوانيت والاسواق - الذين يشترون من الجلابين وغيرهم جملة ، ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا ، مثل اللحم والادم والفسواكه - نقيل : أنهم كالجلابين ، لا يسعر لهم شيء من بياعاتهم ، وأنما يقال لمن شذ منهم وخرج عن الجمهور : أما أن تبيع كما يبيع الناس ، وأما أن ترفع من السوق . وهو إقول ما لك في هذه الرواية .

وممن روى عنه ذلك من السلف : عبدالله بن عمر ، والقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله .

قيل: انهم في هذا بخلاف الجالبين ، لا يتركون على البيع بأختيارهم أذا أغلوا على الناس ، ولم يقتنعوا من الربح بما يشبه .

وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترون به ويتعقد فيجعل لهم من الربح ما يشبه ، وينهاهم أأن يزيدوا على ذلك ، ويتعقد السوق أبدا ، فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم ، فمن خالف أمره عاقبه واخرجه من السوق وهذا قول مالك في رواية اشهب ، واليه ذهب ابن حبيب وقال به ابن المسيب ، ويحيى ابن سعيد ، وربيعة ، ولا يجوز عند احد من العلماء أن يقول لهم : لا تبيعوا الا بكذا وكذا ، ربحتم أو خسرتم ، من غير أن ينظر ألى ما يشترون به ولا أن يقول لهم فيما قد اشتروه : لا تبيعوه الا بكذا وكذا ، مما هو مثل الشمن أو أقل ،

واذا ضرب لهم الربح على قدر ما يشترون: لم يتركهم أن يغلوا في الشراء ، وأن لم يزيدوا في الربح على القدر الذي حند" لهم ، فأنهم قسل يتساهلون في الشراء أذا علموا أن الربح لا يفوتهم ،

واما الشافعى: فانه عارض فى ذلك بما رواه عن الدراوردي عن داود ابن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضي الله عنه « أنه مر بحاطب

ابن أبي بلتعة بسوق المصلى ، وبين يديه غرارتان فيهما زبيب . فسسأله عن سعرهما ؟ فقال له : مند ين لكل درهم . فقال له عمر : قد حند ثت بعير جاءت من الطائف تحمل زبيبا ، وهم يفترون بسعرك . فلما أن ترفع في السعر ، وأما أن تدخل زبيبك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر حاسب نفسه ، ثم أتى حاطبا في داره . فقال أن الذي قلت لك ليس عزمة مني ، ولا قضاء . أنما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد . فحيث شئت فبع ، وكيف شئت فبع » .

قال الشافعي: وهذا الحديث مستفيض. وليس بخلاف لا رواه مالك ره

ولكنه روى بعض الحديث ، او رواه عنه من رواه . وهذا اتى بأول الحديث وآخره . وبه اقول ، لأن الناس مسلطون على آموالهم ، ليس لاحد ان يأخذها او شيئا منها بغير طيب انفسهم الا في المواضع التي تلزمهم الاخذ فيها . وهذا ليس منها .

وعلى قول مالك: قال أبو الوليد العابجي: الذي يؤمر به من حاط عنه أن يلحق به: هو السعر الذي عليه جمهور الناس فاذا انفرد منهم الواحد والعدد اليسير بحط السعر ، أمرو باللحاق بسعر الناس ، أو ترك البيع ، فاذا زاد في السعر واحد ، أو عدد يسير: لم يؤمر الجمهور باللحاق بسعره ، لان المراعى حال الجمهور ، وبه تقوم المبيعات .

وهل يقام من زاد في السوق - اي في قدر المبيع بالدراهم - كما يقام من نقص منه ؟.

قال ابن القصار المالكي: اختلف اصحابنا في قول مالك « ولكن من حط سعرا » فقال البغداديون: اراد من باع خمسة بدرهم ، والناس يبيعونه ثمانية ، وقال قوم من البصريين: اراد من باع ثمانية ، والناس يبيعون خمسة ، فيفسد على أهل السوق بيعهم ، ودبما أدى الى الشغب والخصومة .

قال : وعندي أن الأمرين جميعا معنوعان ٠ لان من باع ثمانيــة

- والناس يبيعون خمسة - افسد على اهل السوق بيعهم · وربما ادى الى الشغب والخصومة ·

فمذع الجميع مصلحة .

قال أبو الوليد: ولا خلاف أن ذلك حكم أهل السوق .

وأما الجالب: ففي كتاب محمد: لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع الناس، وقال ابن حبيب: ما عدا القمح والشعير بسعر الناس، والا رفعوا، وأما جالب القمح والشعير: فيبيع كيف شاء الا أن لهسم في انفسهم حكم أهل السوق، أن أرخص بعضهم تركوا، وأن أرخص أكثرهم، قيل لمن بقي: أما أن تبيعوا كبيعهم، وأما أن ترفعوا،

قال ابن حبيب: وهذا في المكيل والموزون ، مأكولا كان أو غيره ، دون ما يكال ولا يوزن ، لانه لا يمكن تسميره : لعدم التماثل فيه .

قال أبو الوليد: هذا اذا كان المكيل والموزون متسساويين . أما اذا اختلفا ، لم يؤمر صاحب الجيد أن يبيعه بسعر الدون .

فصـــل

وأما المسالة الثانية - التي تنازعوا فيها من التسمير - : فهي أن يحد الأهل السوق حداً لا يتجاوزونه ، مع قيامهم بالواجب ،

فهذا منع منه الجمهور ، حتى مالك نفسه في المشهود عنه ، ونقل المنع ايضاً عن ابن عمر ، وسالم ، والقاسم بن محمد ، وروى اشهب عن مالك _ في صاحب السوق يسعر على الجزارين : لحم الضأن بكذا ، ولحم الابل بكذا ، والا اخرجوا من السوق _ قال : اذا سعر عليهم قدر ما يرى مسن شرائهم ، فلا بأس به ولكن لا يأمرهم أن يقوموا من السوق .

واحتج اصحاب هذا القول بأن في هذا مصلحة للناس بالمنع من إغلاء السعر عليهم ، ولا يجبر الناس على البيع ، وانما يمنعون من البيع بغير السعر الذي يحده ولي الامر ، على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع رالمشترى من

واما الجمهور: فاحتجوا بما رواه أبو داود وغيره من حديث العلاء بن

عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « جاء رجل ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال: يا رسول الله سعر لنا ، فقال: بل أدعوا الله ، ثم جاءه رجل ، فقال يا رسول الله ، سعر لنا ، فقال: بل الله يرفع ويخفض ، وإني لارجو أن ألقى الله وليست لاحد عندي مظلمة » .

قالوا: ولأن إجبار الناس على ذلك ظلم لهم .

فمسل

وأما صفة ذلك عند من جوزه ، فقال ابن حبيب : ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم ، اسمستظهاراً على صدقهم ، فيسألهم : كيف يشترون أ وكيف يبيعون أ فينازلهم الى ما فيه لهم وللعامة سداد ، حتى يرضوا به ولا يجبرهم على التسعير ، ولكسن عن رضى .

قال أبو الوليد : ووجه هذا : أن به يتوصل الى معرفة مصلاً البائعين والمسترين . ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم . ولا يكون نيه إجحاف بالناس . وأذا سعر عليهم من غير رضى ، بما لا ربح لهم فيه : ادى ذلك الى فساد الاسعار ، واخفاء الاقوات ، واتلاف أموال الناس .

قال شيخنا: فهذا الذي تنازعوا فيه . وأما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه : فهنا يؤمرون بالواجب ، ويعاقبون على تركه . وكذلك كل من وجب عليه أن يبيع بشمن المثل فامتنع .

ومن احتج على منع التسعير مطلقا بقول النبي صلى الله عليه وسلم:
« أن الله هو المسعر القابض الباسط ، وأني لارجو أن القى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال » قيل له: هذه قضية معبنة وليست لفظا عاما ، وليس فيها أن أحدا أمتنع من بيع ما الناس بحتاجون اليه ، ومعلوم أن الشيء أذا قل رغب الناس في المؤايدة فيه ، فأذا بذله صاحبه للما جرت به العادة ، ولكن الناس تزايدوا فيه للهذا لا يسعر عليهم ،

وقد ثبت في الصحيحين «أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك ، فقال : من أعتق شركا له

في عبد _ وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد _ حرم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم . وعتق عليه العبد » فلم يكن المالك أن يساوم المعتق بالذي يريد . فأنه لما وجب عليه أن يملك شريكه المعتق نصيبه الذي لم يعتقه لتكميل الحربة في العبد: قدر عوضه بأن يقوم جميع العبد قيمة العدل ، ويعطيه قسطه من القيمة . فأن حق الشريك في نصف القيمة ، لا في قيمة النصف عند الجمهور .

وصار هذا الحديث اصلا في أن ما لا يمكن قسمة عينه ، فأنه يباع ويقسم ثمنه ، أذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع ، وحكى بعض المالكية ذلك إجماعاً ،

وصار اصلا في أن من وجذت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل ، لا بما يزيد عن الثمن .

وصار أصلا في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهرا بشمنك ، للمصلحة الراجحة كما في الشفعة ،

وصار اصلا في وجوب تكميل العتق بالسراية مهما امكن .

والمقصود: انه اذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكه بعوض المثل ، لمصلحة تكميل العتق ، ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة ، فكيف اذا كانت الحاجة بالناس الى التملك عظم ، وهم اليها اضر ؟ مثل حاجة المضطر الى الطعام والشراب واللباس وغيره .

وهذا الذي امر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل: هو حقيقة التسعير . وكذلك سلط الشريك على انسزاع الشقص المشفوع فيه من يد المشتري بشمئه الذي ابتاعه به لا بزيادة عليه > لاجل مصلحة التكميل لواحد . فكيف بمن هو اعظم من ذلك ؟ فاذا جوز له انتزاعه منه بالثمن الذي وقع عليه العقد > لا بما شاء المشتري من الثمن > لاجل هذه المصلحة الجزئية > فكيف اذا اضطر الى ما عنده من طعام وشراب ولباس وتلة حرب ؟ وكذلك اذا اضطر الحاج الى ما عند الناس من آلات السفر وغيرها . فعلى ولي الامر أن يجبرهم على ذلك بشمن المثل > لا بما يريدونه من الثمن ، وحديث العتق أصل في ذلك بشمن المثل > لا بما يريدونه من الشمن . وحديث العتق أصل في ذلك كله .

فصــــل

فاذا قدر أن قوما أضطروا إلى السكنى في بيت أنسان ، لا يجدون سواه ، أو النزول في خان مملوك ، أو استعارة نياب يستدفئون بها ، أو رحى للطحن ، أو دلو لنزع ألماء أو قدر أو فأس ، أو غير ذلك : وجب على صاحبه بذله بلا نزاع ، لكن هل له أن يأخذ عليه أجراً ؟ فيه قولان للعلماء ، وهمسا وجهان لاصحاب أحمد .

ومن جوز له اخذ الاجرة حرم عليه أن يطلب زيادة على أجرة المثل .

قال شيخنا: والصحيح أنه يجب عليه بلل ذلك مجانا ، كما دل عليه الكتاب والسينة . قال تعالى (فويل للمصلبن الذين هم عن صلائهم ساهون واللاين هم يراؤون ويمنعون الماعون) قال أبن مسعود وابن عباس وغيرهما من الصحابة « وهو اعادة القدر والدلو والفأس ونحوها » وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم - وذكر الخيل - قال « هي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر ، فأما الذي هي له أجر : فرجل ربطها في سبيل الله ، وأما الذي هي له ستر : فرجل ربطها تغنيا وتعففا ، لم ينس حق الله في رقابها ، ولا في ظهورها » وفي الصحيحين عنه أبضاً : « من حق الابل : اعارة دلوها ، وأطراق فحلها » وفي الصحيحين عنه « أنه نهى عن البل : اعارة دلوها ، وأطراق فحلها » وفي الصحيحين عنه « أنه نهى عن عسب العجل » بي أخذ الإجرة عليه ، وألناس يحتاجون اليه ، فأوجب بذله مجانا ، ومنع من أخذ الإجرة عليه ، وفي الصحيحين عنه أنه قال : « لا يمنعن جار جاره أن يغرز خشبة في جداره » ، ولو احتاج الى أجراء مائه في أرض غيره ، من غير ضرر لصاحب الارض ، فهل يجبر على ذلك ؟ روايتان عن أحمد ، والاجبار قول عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة رضى الشعابة وضي الله عنهم ،

وفد قال جماعة من الصحابة والتابعين « أن زكاة الحلى عاريته . فاذا لم يعره فلابد من زكاته » وهذا وجه في مذهب أحمد .

قلت : وهو الراجح . وأنه لا يخلو الحلي من زكاة أو رعابية . والمنافع التي يجب بذلها نوعان . منها : ما هو حق المال ، كما ذكرنا في الخيل ، والابل ، والحلى ، ومنها : ما يجب لحاجة الناس . وايضاً: فان بدل منافع البدن تجب عن الحاجة ، كتعليم العلم ، وافتاء الناس والحكم بينهم ، وأداء الشهادة ، والجهاد ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوغير ذلك من منافع الابدان .

وكذلك من امكنه انجاء انسان من مهلكة وجب عليه أن يخلصه ، فأن ترك ذلك أثم وضمنه .

فلا يمتنع وجوب بدل منافع الاموال للمحتساج . وقد قال تعالى: (٢٨٢:٢ ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا) وقال: (٢٨٢:٢ ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله) . وللفقهاء في اخذ الجعل على الشهادة اربعة اقوال . وهي اربعة اوجه في مذهب احمد . آحدها : أنه لا يجوز مطلقا . والثاني : أنه يجوز عند الحاجة . والثالث : أنه لا يجوز الا أن يتعين عليه ، والرابع : أنه يجوز : فأن أخذه عند التحمل لم يأخذه عند الاداء .

والمقصود: أن ما قدره النبي صلى الله عليه وسلم من الثمن في سراية العتق: هو لاجل تكميل الحرية ، وهو حق الله ، وما احتاج اليه الناس حاجة عامة ، فالحق فيه لله ، وذلك في الحقوق والحدود ،

فأما الحقوق: فمثل حقوق المساجد ، ومال الفيء ، والوقف على أهل الحاجات ، وأموال الصدقات ، والمنافع العامة .

واما اللحدود: فمثل حد المحاربة ، والسرقة ، والزنا ، وشرب الخمر المسكر ، وحاجة المسلمين الى الطعام واللباس وغير ذلك : مصلحة عامة ، ليس الحق فيها لواحد بعينه ، فتقدير الثمن فيها بثمن المثل على من وجب عليه البيع : أولى من تقديره لتكميل الحرية ، لكن تكميل الحرية وجب على الشريك المعتق ، ولو لم يقدر فيها الثمن لتضرر بطلب الشريك الآخر ، فأنه يطلب ما شاء ، وهنا عموم الناس يشترون الطعام والثياب لانفسسهم وغيرهم ، فلو مكن من عنده سلع يحتا جالناس اليها أن يبيع بما شاء : كان ضرر الناس أعظم ، ولهذا قال الفقهاء أذا أضطر الانسان الى طعام الغير : وجب عليه بذله له بثمن المثل ،

وابعد الائمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها : هو الشافعي . ومع هذا

فانه يوجب على من اضطر الانسان الى طعامه: ان يبذله له بثمن المثل . وتنازع اصحابه في جواز تسغير الطعام ، اذا كان بالناس اليه حاجة ولهم فيه وجهان .

وقال اصحاب أبي حنيفة ، لا ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس ، الا اذا تعلق به حق ضرر العامة فاذا رفع الى القاضي : امر المحتكر ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله ، على اعتبار السعر في ذلك ، ونهاه عن الاحتكار . فان أبي : حبسه وعزره على مقتضى رأيه ، زجرا له ، ودفعا للضرر عن الناس . قالوا : فان تعدى ارباب الطعام ، وتجاوزوا القيمة تعديا فاحشا ، وعجز القاضي عن صيائة حقوق المسلمين الا بالتسعير : سعره فاحشا ، ومضورة اهل الراي والبصيرة وعدا على أصل ابى حنيفة طاهسر ، حيث لا يرى الحجر على الحر .

ومن باع منهم يما قدره الامام: صح . لانه غير مكره عليه .

قالوا: وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه من غير رضاه ؟ فعلى الخلاف المعروف في بيع مال المدين ، وقيل يبيع ههنا بالاتفاق ، لان أب حنيفة يرى الحجر لدفع الضرر العام ، والسعر لما غلا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسعير فأمتنع ، لم يذكر : انه كان هناك من عنده طعام أمتنع من بيعه ، بل عامة من كان يبيع الطعام انما هم جالبون يبيعونه اذا هبطوا السوق ، ولكن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد ، أي أن يكون له سمساراً ، وقال «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » فنهى الحاضر العالم بالسعر أن يتوكل للبادي الجالب للسلمة ، لانه اذا توكل له مع ضبرته بحاجة الناس اغلى الشمن على المشتري فنهاه عن التوكل له ، مع أن جنس الوكالة مباح ، لما في ذلك من زيادة السعر على الناس ، ونهى عن تلقي الجلب ، وجعل للبائع اذا هبط السوق الخياد ، ولهذا كان آكثر الفقهاء على أنه نهى عن ذلك لما فيه من ضرر البائع هنا فاذا لم يكن قد عرف السعر ، وتلقاه المتلقي قبل اتبانه الى السوق : اشتراه لم يكن قد عرف السعر ، وتلقاه المتلقي قبل اتبانه الى السوق : اشتراه المشتري بدون ثمن المثل فغبنه ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم لهذا البائع الخياد ،

ثم فيه عن احمد روايتان كما تقدم . احداهما: أن الخيار يثبت لــه مطلقاً ٤ سواء غبن أو لم يغبن . وهو ظاهر مذهب الشافعي .

والثانية : أنه انما يثبت له عن الغبن ، وهي ظاهر المذهب .

وقالت طائفة: بل نهى عن ذلك لما فيه من ضرر المشتري اذا تلقاه المتلقي ، فأشترى متاعه في الجملة ، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع والشراء الذي جنسه حلال ، حتى يعلم البائع بالسعر ، وهو ثمن المثل ، ويعلم المشتري بالسلعة .

وصاحب القياس الفاسد يقول: للمشتري أن يشتري حيث شاء . وقد أشترى من البائع ، كما يقول: له أن يتوكل للبائع الحاضر وغسير الحاضر ، ولكن الشارع راعى المصلحة العامة . فإن الجالب أذا لم يعرف السعر كان جاهلا يثلمن المثل ، فيكون المشتري غارا له .

والحق مالك واحمد بذلك كل مسترسل فانه بمنزلة الجاهل بالسعر . فتبين انه يجب على الانسان: أن لا يبيع مثل هؤلاء الا بالسعر المعروف ، وهو ثمن المثل ، وأن لم يكونوا محتاجين الى الابتياع منه ، لكن لكونهم جاهلين بالقيمة ، أو غيرها مماكسين ، والبيع يعتبر فيه الرضا ، والرضا يتبع العلم ، ومن لم يعلم انه غبن فقد يرضى ، وقد لا يرضى ، فاذا علم انه غبن ورضى ، فلا باس بذلك :م

وفي السنن «أن رجلا كانت له شجرة في ارض غيره ، وكان صاحب الارض يتضرو بدخول صاحب الشجرة ، فشكا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمره أن يقبل بدلها ، أو يتبرع له بها ، فلم يفعل ، فأذن لماحب الارض أن يقلعها وقال لصاحب الشجرة : أنما أنت مضار » .

وصاحب القياس الفاسد يقول: لا يبجب عليه أن يبيع شجرته ، ولا يتبرع بها . ولا يجوز لصاحب الارض أن يقلعها ، لانه تصرف في ملك الفير بفير اذنه ، واجبار على المعاوضة عليه . وصاحب الشرع أوجب عليه أذا لم يتبرع بها أن يقلعها ، لما في ذلك من مصلحة الارض بخلاصة من تأذيه بدخول صاحب الشجرة ، ومصلحة صاحب الشجرة يأخذ القيمة ، وأن كان عليه

في ذلك ضرر يسير ، فضرر صاحب الارض ببقائها في بستانه اعظم ، فسان الشمارع الحكيم يدفع أعظم الضررين بأيسرهما ، فهذا هو الفقة والقياس والمصلحة ، وان أباه من أباه ،

والمقصود: أن هذا دليل على وجوب البيع كحاجة المشتري ، وأين حاجة هذا من حاجة عموم الناس الى الطعام وغيره ؟

والحكم في المعاوضة على المنافع اذا احتاج الناس اليها - كمنافع الدور ، والطحن ، والخبز ، وغير ذلك - حكم المعاوضة على الاعيان .

وجماع الامر: ان مصلحة الناس اذا لا تتم الا بالتسعير: سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط λ واذا اندفعت حاجتهم وقامت مصلحتهم بدونه: لم يفعل وبالله التوفيق λ

فصـــل

والمقصود: أن هذه أحكام شرعية: لها طرق شرعية ، لا تتم مصلحة الامة الابها ، ولا تتوقف على مدعي ومدعى عليه ، بل توقفت على ذلك: فسدت مصالح الامة ، وأختل النظام ، بل يحكم فيها متولي ذلك بالامارات والعلامات الظاهرة والقرائن البينة .

ولما كان الامر بالعروف والنهي عن المنكسسر ، لا يتم الا بالعقوبات الشرعية : قان « الله يزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن » فاقامة الحدود واجبة على ولاة الامور .

والمقوبة تكون على المعلِّ منحن م او ترك واجب .

والعقوبات - الله القلام - متها ما هو مقدن ، ومنها ما هو غير مقدر ، وتختلف مقاديرها واجناسها وصفاتها بأختلاف أحوال الجرائم ، وكبرها ، وصفرها وبحسب حال المذنب في نفسه .

والتعزير : منه ما يكون بالتوبيخ ، وبالزجر وبالكلام ومنه ما يكون بالحبس ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ، ومنه ما يكون بالضرب .

واذا كان على ترك واجب _ كأداء الديون ، والإمانات ، والصلاة ، والزكاة _ فانه بضرب مرة بعد مرة ، ويقرق الضرب عليه يوماً بعد يوم ، حتى يؤدي الواجب ،

وان كان ذلك على جرم ماض : فعل منه مقدار الحاجة .

وليس لأقلله حد ، وقد تقدم الخلاف في اكثره ، وانه يسوغ بالقتل اذا لم تندفع المفسيدة الا به ، ميل قتل المفرق لجماعة المسلمين ، والداعي الى غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « اذا بويع لخليفتين ، فأقتلوا الآخر منهما » وقال « من جاءكم وامركم على رجل واجد ، يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان » و « أمر بقتل رجل تعمد عليه الكلب ، وقال لقوم : 'رسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن أحكم في نسائكم وأموالكم » و « سئل عمن لم ينته عن شرب الخمر أن أحكم في نسائكم وأموالكم » و « أمر بقتل شاربها بعد الثالثة ، أو الرابعة » و « أمر بقتل الذي تزوج أمرأة أبيه » و « أمر بقتل الذي أتهم بجاريته حتى تبين له أنه خصي »(١) وأبعد الأئمة من التعزير بالقتل : أبو حنيفة ، ومع ذلك فيجو " و التعزير به للمصلحة ، كقتل المكثر من اللواط ، وقتل القاتل بالمثل وقتل المثال المثل من اللواط ،

ومالك يرى تعزير الجاسوس المسلم بالقتل ، ووافقه بعض اصحاب احمد ويرى أيضاً هو وجماعة من اصحاب أحمد والشافعي : قتل الداعية الى البدعة . وعزر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرق ، وعزر ابضا بالهجر ، وعزر بالنغي ، كما امر باخراج المختثين من المدينة ونفيهم ، وكذلك الصحابة من بعده كما فعل عمر رضي الله عنه بالامر بهجسر صبيغ ونفي ونصر بن حجاج .

فمسل

وأما التعزير بالعقوبات المالية: فمشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وقد جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن صحابه بذلك في مواضع .

منها: إباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لن وجده ..

⁽۱) الرجل اسمه مايور ، اهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصر مع مارية القبطية ،

ومثل : أمره صلى الله عليه وسلم بكسر دنان الخمر وشق ظروفها . ومثل : أمره لعبدالله بن عمر بأن يحرق الثوبين المصفرين .

ومثل: أمره صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر - بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الحمر الانسية ثم استأذنوه في غسلها ، فأذن أهم ، فدل على جواز الامرين ، لان العقوبة لم تكن واجبة بالكسر .

ومثل: هدمه مسجد ضراد .

ومثل: تحريقه متاع الغال" .

ومثل : حرمان السلب الذي أساء على نائبه .

ومثل. ا إضعاف الغرم على سارق مالا قطع فيه من الشمر والكثر .

ومثل : اضعافه الغرم على كاتم الضالة .

ومثل : آخذه شطر مال مانع الزكاة عـــزمة من عـــزمات الرب تبارك وتعالى .

ومثل: أمره لابس خاتم الذهب بطرحه ، فطرحه ، فلم يعرض

ومثل : تحريق موسى عليه السلام العجل والقاء برادته في اليم .

ومثل : قطع نخيل اليهود ، الفاظة لهم .

ومثل : تحريق عمر وعلى رضي الله عنهما المكان الذي بباع فيه الخمر .

ومثل: تحريق عمر قصر سعد بن ابي وقاص ، لما احتجب فيه

وهذه قضایا صحیحة معروفة . ولیس یسهل دعوی نسخها .

ومن قال: أن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك ، نقد غلط على مذاهب الائمة نقلا واستدلالا ، فأكثر هذه المسائل: سائغ في مذهب أحمد وغيره ، وكثير منها سائغ عند مالك ، وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته صلى الله عليه وسلم لبطل أيضاً للعوى نسسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ، ولا أجماع يصحح دعواهم ، الا أن يقول أحدهم : مذهب أصحابنا عدم جوازها ، فمذهب أصحابه عياد

على القبول والرد ، واذ ارتفع عن هــــنه الطبقة : ادعى انها منسوخة بالاجماع ، وهذا خطأ ايضا ، فان الامة لم تجمع على نسخها ، ومحال أن ينسخ الاجماع ابن رشد في كتاب البيان له : ولصاحب الحسبة الحكم على من نمش في أسواق المسلمين في خبز أو لبن أو عسل ، أو غير ذلك من السلع ، بما ذكره أهل العلم في ذلك ، فقد قال مالك في المدونة « أن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش في الارض » أدباً لصاحبه ، وكره ذلك في رواية أبن القاسم ، ورأى أن يتصدق به ، ومنع من ذلك في رواية أشهب ، وقال : لا يحل ذنب من الذنوب مال أنسان ، وأن قتل نفسا .

وذكر بن الماجشون عن مالك _ في الذي غش اللبن _ مثل الذي تقدم في رواية أشهب . قال ابن حبيب : فقلت لمطرف وابن المنجشون : فما وجه الصواب عندكما فيمن غش او نقص من الوزن ؟ قالا : يعاقـــب بالضرب والحبس والاخراج من السوق ، وما غش من الخبز واللبن ، او غش من المسك والزعفران : فلا يهراق ولا ينهب .

قال ابن حبيب: ولا يبدده الامام . وليأمر ثقته ببيعه عليه ممن يأمن ان لا بعش به ، وبكسر الخبز اذا كثر ، تم سلمه لعساحبه ، ويباع عليه العسل والسمن واللبن الذي يغشه ممن يأكله ، ويبين له غشه ، وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات ، وهو ايضاح ما استوضحته من اصحاب مالك وغيرهم .

وروى عن مالك : أن المستحسن عنده ، أن يتصدق به ، أذ في ذلك عقوبة الغاش باتلافه عليه ، ونفع المساكين باعطائهم آياه . زلا يهراق .

وقيل لمالك: فالزعفران والمسك ، أتراه مثله قال: ما أشبهه بذلك ، أذا كان هو الذي غشه ، فهو كاللبن .

قال ابن القاسم: هذا في الشيء الخفيف ثمنه ، فأما اذا كثر ثمنه: فلا ادى ذلك ، وعلى صاحب العقوبة ، لانه يذهب في ذلك أموال عظام ، تزيد في الصدقة بكثير.

قال ابن رشد : قال بعض الشيوخ ، وسواء - على مذهب مالك -

كان ذلك يسيراً أو كثيراً ، لانه يسوي في ذلك الزعفران واللبن والمسك قليله وكشميره .

وخالفه ابن القاسم . فلم ير أن يتصدق من ذلك الا بما كان يسيراً .

وذلك اذا كان هو الذي غشبه ، فأما من وجهد عنه من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو ، واتما اشتراه ، او وهب له ، او ورثه ، فلا خلاف انه لا يتصدق بشيء من ذلك . والواجب : ان يباع ممن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلساً به ، وكذلك ما وجب أن يتصدق به من المسك والزعفران . يباع على الذي غشه ، وقول ابن القاسم في انه لا يتصدق من ذلك الا بالشيء ليسعر : احسن من قول مالك ، لان الصدقة بذلك من العقوبات في الاموال ، وذلك امر كان في اول الاسلام .

ومن ذلك: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في مانع الزكاة: « إنا آخذوها وتسطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا » وروى عنه في جريبة النخل « أن فيها غرامة مثلها وجلدات نكال » وما روى عنه « أن من وجد يصيد في حرم المدينة شيئاً ، فلمن وجده سلبه » .

ومثل هذا كثير: نسخ ذلك كله ، والاجماع على انه لا يجب ، وعادت العقوبات في الابدان ، فكان قول ابن القاسم أولى بالصواب استحسانا .

والقياس : انه لا يتصدق من ذلك بقليل ولا كثير ، انتهى كلامه .

وقد عرفت انه ليس مع من ادعى النسخ نص ولا اجماع .

والعجب: انه قد ذكر نص مالك وفعل عمر ، ثم جعل قول ابن القاسم أولى ، ونسخ النصوص بلا ناسخ فقول عمر وعلي والصحابة ومالك واحمد: أولى بالصواب ، بل هو اجماع الصحابة ، فان ذلك اشتهر عنهم في قضايا متعددة جداً ولم ينكره منهم منكر ، وعمر يغطه بحضرتهم ، وهم يقرونه ، ويساعدونه عليه ، ويصوبونه في فعله ، والمتأخرون كلما أستبعدوا شيئا ، قالوا: منسوخ ، ومتروك العمل به ،

وقد افتى ابن القطان في الملاحم الرديئة النسج بالاحراق بالناد ، وافتى ابن عتاب فيها بتقطيعها خرقا ، واعطائها للمساكين ، اذا تقسدم

لمستعملها فلم ينته ثم انكر ابن القطان ذلك ، وقال لا يحل هذا في مال مسلم، بغير اذنه ، يؤدب فاعل ذلك بالاخراج من السوق .

وانكر ذلك القاضي أبو الاصبغ على بن القطان ، وقال : هذا اضطراب في حوابه ، وتناقض من قوله ، لان جوابه في الملاحم باحراقها بالناد : شد من اعظائها للمساكين ، قال وابن عتاب اضبط لاصله في ذلك واتبع لقوله .

وفي تفسير ابن مزين ، قال عيسى : قال مالك - في الرجل يجعل في. مكياله زفتاً - انه يقام من السوق ، فانه أشق عليه ، يريد : من أدب اللضرب والسجن ،

فصل

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله عليه: واجبات الشريعة - التي. هي حق الله تعالى - ثلاثة اقسام: عبادات ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام . وعقوبات : اما مقدرة ، واما مفوضة ، وكفارات ،

وكل واحد من اقسام الواجبات : ينقسم الى بدني ، والى مالي ، والى مركب منهما .

فالعبادات البدنية الكالصلاة والصيام ، والمالية : كالزكاة ، والمركبة كالحج ، والكفارات المالية : كالاطعام ، والبدنية : كالعيام ، والمركبة : كالهدي يذبح ويقسم ،

والعقوبات البدنية: كالقتل والقطع ، والمالية: كاتلاف اوعية الخمر ، والمركبة: كجلد السارق من غير حرز ، وتضعيف الغرم عليه ، وكقتل الكفار وخسسة اموالهم ،

والعقوبات البدنية : تارة تكون جزاء على ما مضى ، كقطع السارق . وتارة تكون دفعًا من القساد السعقبل الاستقبل الاستقبل المستقبل المستقبل التاتل .

وكذلك المالية . فان منها ما هو من باب ازالة المنكر ، وهي تنقسم كالبدئية الى اتلاف ، والى تغيير ، والى تعليك الغير ،

فالاول: المنكرات من الاعيان والصور، يجوز اتلاف محلها تبعا لها، مثل الاصنام المعبودة من دون الله، لما كانت صورها منكرة: جاز اتلاف

مادتها فاذا كانت حجرا أو خشبا ونحو ذلك : جاز تكسيرها وتحريقها . وكذلك آلات الملاهي _ كالطنبور _ يجوز اتلافها عند أكثر الفقهاء ، وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد ،

قال الاثرم: سمعت أبا عبدالله يسأل عن وجل كسر عوداً كان مع أمه لانسان فهل يغرمه ، أو يصلحه ؟ قال لا أرى عليه بأساً أن يكسره ، ولا يغرمه ولا يصلحه ، قيل له: فطاعتها ؟ قال: ليس لها طاعة في هذا .

وقال أبو داود: سبعت أحمد يسأل عن قوم يلعبون بالشطرنج فنهاهم. فلم ينتهوا فاخذ الشطرنج فرمى به ؟ قال: قد أحسن . قيل: فليس عليه شيء ؟ قال: لا . قيل له: وكذلك أن كسر عودا أو طنبورا ؟ قال: نعم .

قال عبدالله : سمعت ابي - في رجل يرى مثل الطنبور أو العود ، أو الطبل ، أو ما أشبه هذا - ما يصنع به ؟ قال : اذا كان مكشوفاً فاكسره .

وقال يوسف بن موسى ، واحمد بن الحسن : ان ابا عبدالله سئل عن الرجل يرى الطنبور والمنكر : ايكسره ؟ قال : لا بأس .

وقال أبو العبقر: سالت :با عبدالله عن رجل رأى عودا أو طنبوراً فكسره ، ما عليه ؟ قال: قد أحسن ، وليس عليه في كسره شيء ،

وقال جعفر بن محمد: سالت أبا عبدالله عن كسر الطنبور والعود ؟ فلم يرى عليه شيئًا •

وقال استحاق بن ابراهیم: سئل احمد عن الرجل یری الطنبود أو طبل مفطی: ایکسره ؟ قال: ۱ذا تبین انه طنبود أو طبل کسره .

وقال أيضاً : سألت أبا عبدالله عن الرجل يكسر الطنبور أو الطبل : عليه في ذلك شيء ؟ قال : يكسر هذا كله ، وليس يلزمه شيء ،

وقال الروذي: سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور الصغير يكون مع الصبي ؟ قال: يكسر أيضاً ، قلت أمر في السوق ، فأرى الطنبور يباع: الحسره؟ قال: ما أراك تقوى ، أن قويت _ أي فأفعل _ قلت: أدعى لفسل المسره؟ قال: ما أراك تقوى ، أن قويت _ أي فأفعل _ قلت ، وألا فأخرج ، المسلمع صوت الطبل ؟ قال: أن قدرت على كسره ، وألا فأخرج ،

وقال في رواية اسحاق بن منصور ... في الرجل يرى الطنبور والطبل والقنينة ... قال: اذا كان طنبور أو طبل ، وفي القنينة مسكر : اكسره .

وفي مسائل صالح ، قال أبي : يقتل الخنزير ، ويفسد الخمر ، ويكسر الصليب ، وهذا قول أبي يوسف ، ومحمسد بن الحسن ، واسحاق بن راهويه ، وأهل الظاهر ، وطائفة من أهل الحديث ، وجماعة من السلف . وهو قول قضاة العدل ،

قال أبو حصين: كسر رجل طنبوراً ، فخاصه الى شريح ، فلم بضمنه شيئًا ،

وقال اصحاب الشافعي: يضمن ما بينه وبين الحد المبطل للصورة ، وما دون ذلك فغير مضمون ، لانه مستحق الازالة ، وما فوقسه فقابل للتحول: لتأتي الانتفاع به ، والمنكر انما هو الهيئة المخصومة ، فيزول بزوالها ، ولهذا أوجبنا الضمان في الصائل بما زاد على قدر الحاجسة في الدفع ، وكذا الحكم في البغاة في اتباع مدبرهم ، ولاجهاز على جريحهم ، والميتة : في حال المخمصة ، لايزاد على قدر الحاجة في ذلك كله ،

قال اصحاب القول الاول: قد اخبر الله سبحانه عن كليمه موسى عليه السلام: انه احرق العجل الذي عبد من دون الله . وانسفه في اليم ، وكان من ذهب وفضة ، وذلك محق له بالكلمة . وقال عن خليله ابراهيم عليه السلام (١٠٤٨ه فجعلهم جسنداذا) وهو الفتسات ، وذلك نص في الاستئصال ، وروى الامام احمد في مسنده والطبراني في المعجم من حديث الفرج بن فضالة عن على بن زيد عن القاسم عن ابي امامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله بعثني رحمة للعالمين ، وهدى العالمين ، وامرني ربي بمحق المعازف والمزامير والاوثان ، والصليب ، وامر الجاهلية » لفظ الطبراني ، والفرج حمصي ، قال احمد في رراية : هو ثقة . وقال يحيى : ليس به بأس ، وتكلم فيه آخرون ، وعلي بن يزيد : دمشقى ضعفه غير واحد ، وقال ابو مسهر سوهو بلديكه سلا اعلم به الاخيرة ، وهو "عرف به ، « والمحق » نهاية الاتلاف ،

وايضا: فالقياس يقتضي ذلك ، لان محل الضمان: هو ما قبـــل

المعاوضة ، وما نحن فيه لا يقبلها البتة . فلا يكون مضمونا . وانما قلنا : لا يقبل المعاوضة ، لان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام » وهذا نص . وقال : « أن الله أذا حرم شيئا حرم ثمنه » واللاهي محرمات بالنص ، فحرم بيعها .

واما قبول ما فوق الحد المبطل للصورة لجعله آنية: فلا يثبت بسه وجوب الضمان ، لسقوط حرمته ، حيث صار جز ءالمحرم ، أو ظرفا له ، كما امر به النبي صلى الله عليه وسلم من كسر دنان الخمر ، وشق ظروفها ، فلا ريب ان للمجاورة تأثيراً في الامتهان والاكرام ، وقد قال تعالى: (٤: ١٤ وقد نزل عليكم في الكتاب: أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزا بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ، انكم إذا مثلهم) .

و « سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القوم: يكونون بين المشركين ٤ يؤاكلونهم ؟ ويشاربونهم ؟ فقال: هم منهم » هذا لفظه أو معناه .

فاذا كان هذا في المجاورة المنفصلة فكيف بالمجاورة التي صارت جزءً من أجزاء المحرم ، أو لصيقة به ؟ وتأثير الجوار ثابت عقلا وشرعاً وعرفاً .

والمقصود: أن اتلاف المال ملى وجه التعزير والعقدوبة مسلم بمنسوخ . وقد قال أبو الهياج الاسمدي : قال لي على بن أبي طالب : « الا أبعثك على ما بعنثي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا أدع تمثالا الا طمسته ، ولا قبرا مشرفا الا سويته » رواه مسلم . وهذا يدل على طمس الصور في أي شيء كانت ، وهذم القدور المشرفة ، وأن كانت مسن حجارة أو آجر أو لكين .

قال المروذي : قلت لاحمد : الرجل يكتري البيت ، فيرى فيسه تصاوير ، ترى أن يحكها ؟ قال : نعم ، وحجته : هذا الحديث الصحيح .

وروى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبى صلى الله عليه وسلم لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بهـــا فمحيت » .

وفي الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة » .

وفي صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها « 'ن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يترك في بيته شيئا فيه تصليب الا قصه » .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم أبن مريم حكماً عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية » .

فهوً لاء رسل الله ، صلوات الله وسلمه عليهم - ابراهيم وموسى وعيسى وخاتم المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم - كلهم على محتق المحرم واتلافه بالكلية ، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم ، فلا التغات الى من خالف ذلك ،

وقد قال المروذي : قلت لابي عبدالله : دفع إلى ابريق فضة لابيعه ، ترى ان اكسره ، أو أبيعه كما هو ؟ قال : اكسره ،

وقال: قيل لابي عبدالله: ان رجلا دعا قوماً ، فجيء بطست فضة ، وابريق فضة ، فكسره ، فأعجب أبا عبدالله كسره ،

وقال: بعثني أبو عبدالله ألى رجل بشيء . فدخلت عليه ، فأتى بمكحلة رأسها مفضض فقطعتها ، فأعجبه ذلك ، وتبسم .

ووجه ذلك : أن الصناعة محرمة ، فلا قيمة لها ولا حرمة .

وأيضا: فتعطيل هذه الهيئة مطلوب ، فهو بذلك محسن ، وما على المحسنين من سبيل اما

فصــــل

وكذلك لا ضمان في تحريق الكتب المضلة واتلافها .

قال اللروذي: قلت لاحمد: اسمعرت كتابا فيه اشياء ردئة ، ترى أن أخرَ قه أو أحرقه ؟ قال: نعم ، وقد « رأى النبي صلى الله عليه وسلم بيد عمر كتابا اكتتبه من التوراة ، وأعجبه موافقته للقرآن ، فتمعر(١) وجه النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب به عمر الى التنور فألقاه فيه » .

and the second

⁽١) تَمعتر : تغيّر .

فكيف لو راى النبي صلى الله عليه وسلم ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة ؟ والله المستعان . وقد « أمر النبى صلى الله عليه وسلم من كتب عنه شيئا غير القرآن أن يمحوه » ثم « أذن في كتابة سنته » ولم يأذن في غير ذلك .

وكل هذه الكتب المتضمنة لمخالفة السنة : غير مأذون فيها ، بل مأذون في محقها واتلافها : وما على الأمة أضر منها ، وقد حرق الصحابة جميسع المساحف المخالفة لمصحف عثمان ، لما خافوا على الامة من الاختسلاف . فكيف لو راو هذه الكتب التي اوقعت الخلاف والتفرق بين الامة ؟

وقال الخلال: اخبرني محمد بن ابي هارون: أن أبا الحارث حدثهم قال: قال أبو عبدالله: أهلكهم وضع الكتب ، تركوا أآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقبلوا على الكلام ،

وقال: اخبرني محمد بن احمد بن واصل المقري قال: سمعت ابسا عبدالله ــ وسئل عن الرأي ؟ ــ فرفع صوته ، وقال: لا يثبت شيء من الرأي ، عليكم بالقرآن والحديث والآثاد .

وقال في رواية ابن مشيش: ان أبا عبدالله سأله رجل ، فقال: أكتب الراي ؟ فقال: ما تصنع بالرأي ؟ عليك بالسنن فتعلمها . وعليك بالاحاديث المعروفة ، وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: هذه الكتب بدعة وضعها .

وقال استحاق بن منصور: سمعت أبا عبدالله يقول: لا يعجبني شيء من وضع الكتب من وضع شيئًا من الكتب فهو مبتدع .

وقال المروذي: حدثنا محمد بن ابي بكر القدمي حدثنا حماد بن زيد قال الى ابن عون: يا حماد ٤ هذه الكتب تنضل .

وقال الميموني: ذاكرت أبا عبدالله خطأ الناس في العلم ، فقال: وأي الناس لا يخطيء ؟ ولا سيما من وضع الكتب . فهو أكثر خطأ .

وقال اسحاق: سمعت ابا عبدالله ، وسأله قوم من اردبيل عن رجل يقال له عبدالرحيم ، وضع كتابا ، فقال أبو عبدالله : هل أحد من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا ؟ أو أحد من التابعين ؟ وأغلسظ وشدد في أمره وقال : أنهوا الناس عنه ، وعليكم بالحديث ،

وقال في رواية أبي الحارث: ما كتبت من هذه الكتسب الموضوعة شيئًا قسط .

وقال محمد بن زيد المستملي: سأل احمد رجل ، فقال: اكتب كتب الرآي ؟ قال: لا تفعل ، عليك بالحديث والآثار ، فقال له السائل ان ابن المبارك قد كتبها ، فقال له احمد: ابن المبارك لم ينزل من السماء ، انما امرنا أن نأخذ العلم من فوق ،

وقال عبدالله ابن أحمد: سمعت أبي ـ وذكر وضع الكتب ـ فقال:

هذا أبو فلان وضع كتاباً فجاء أبو فلان فوضع كتاباً ، وجاء فلان. فوضع كتاباً ، وهذه الكتب فوضع كتاباً ، وهذه الكتب وضعها بدعة ، كلما جاء رجل وضع كتاباً ، وترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه ليس الا الاتباع والسنن ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه . وعاب وضع الكتب ، وكرهه كراهة شديدة .

وقال المروذي في موضع آخر: قال ابو عبدالله: يضعون البدع في كتبهم ، انما أحدر عنها أشد التحدير . قلت: انهم يحتجون بمالك ، انه وضع كتابا ألا فقال ابو عبدالله: هذا ابن عون والتميمي ويونس وايوب ، هل وضعوا كتابا ألا هل كان في الدنيا مثل هؤلاء ألا وكان ابن سيرين واصحابه لا يكتبون الحديث فكيف المراى أ.

وكلام ؛ حمد في هذا كثير جدا ، قد ذكره الخلال في كتاب العلم .

ومسألة وضع الكتب : فيها تفصيل . ليس هذا موضعه ، وانما كره أحمد ذلك ومنع منه : لما فيه من الاشتغال به والاعراض عن القرآن والسنة ، والذب عنهما . وأما كتب أبطال الآراء ، والمذاهب المخالفة لهما : فلا بأس . وقد تكون واجبة ومستحبة ومباحة ، بحسب اقتضاء الحال ، والله أعلم .

والمقصود : أن هذه الكتب المشتملة على الكذب والبدعة يجب اتلافها:

واعدامها . وهي أولى بذلك من اتلاف آلات اللهو والمعازف ، واتلاف آنية الخمر . فان ضررها أعظم من ضرر هذه . ولا ضمان فيها ، كما لا ضمان في كسر أواني الخمر وشق زقاقها .

قال المروذي : قلت لابي عبدالله : لو رأيت مسكراً في قنينة أو قربة تكسر ، أو تصب ؟ قال : تكسر ،

وقال أبو طالب: قلت نمس على المسكر القليل أو الكثير: أكسره؟ قبل نمم نكسره .

قال محمد بن حرب: قلت لابي عبدالله: القى رجلا ومعه قربة مغطاة؟ قال: بريبة ؟ قلت: نعم . قال: تكسرها .

وقال في رواية ابن منصور _ في الرجل يرى الطنبور والطبل مغطى والقنيئة _ اذا كان ، يعني انه يتبين أنه طنبور أو طبل ، أو فيها مسكر : كســــــره .

وقد روى عبدالله بن ابي الهذيل قال « كان عبدالله بن مسعود يحلف بالله ان التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم — حين حرمت الحمر — أن تكسر دنانها ، وأن تكفأ : لن التمر والزبيب » رواه الدار قطني في السنن باسناد صحيح ، وعن أنس بن مالك عن ابي طلحة أنه قال « يد نبي الله ، أنى اشتريت خمراً لايتام في حجري ، قال : "هرق الخمر ، واكسر الدنان » رواه الترمذي من حديث ليث بن أبي سليم عن يحيى بن عباد عنه ، وفي مسند احمد من حديث أبي طعمة قال : سمعت عبدالله بن عمر يقول « لقيب رسول ألله صلى الله عليه وسلم بالمربد ، فاذا بزقاق على المربد فيها خمر ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية — وما عرفت المدية الا يومئذ فيما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدية — وما عرفت المدية الا يومئذ ومبتاعها ، وحاملها — الحديث » ،

وفي المسئد أيضا عن ضمرة بن حبيب قال : قال عبدالله بن عمر : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آتيه بمدية ، فأتيته بها ، فأرسل فها فأرهفت ، ثم أعطانيها ، وقال أغد علي بها ، ففعلت ، فخرج بأصحابه الى اسواق المدينة ، وفيها زقاق خمر ، قد جلبت من الشام ، فأخذ المدية مني ، فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ، ثم أعطانيها وأمر أصحابه الذين كانوا معه أن يمضوا معي ، وأن يعاونوني ، وأمرني أن آتي الاسواق كلها ، فلا اجد فيها زق خمر الا شققته ، ففعلست ، فلم اترك في السواقها زقا الا شققته » .

وفي الصحيحين عن انس بن مالك قال « كنت اسسقي ابا عبيدة بن المجراح وابا طلحة ، وابي بن كعب شراباً من فضيخ وتمر ، فأتاهم آت ، فقال : ان الخمر قد حرمت ، فقال ابو طلحة : قم ياانس الى هذه الجرة فأكسرها ، فقمت الى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت » ،

وفي سنن النسائي وابي داود عن ابي هريرة قال: «علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصسوم في بعض الايام التي كان يصومها . فتحينت فطره بنبيل صنعته في دن . فلما كان المساء جئته أحملها اليه فلاكر الحديث ـ ثم قال: فرفعتها اليه ، فاذا هو ينش فقال: خلا هذه فأضرب بها الحائط فأن هذا شراب من لا يؤمن بالله ولا باليوم الاخر » .

فصيل

وقال ابن ابي عمر: قال ابن القاسم: سئل مالك رحمه الله عن فاسق بأوي اليه اهل الفسق والخمر ، ما يصنع به ؟ قال: يخرج من منسؤله ، وتكرى عليه الدار والبيوت ، قال: فقلت: الا تباع ؟ قال: لا ، لعله يتوب ، فيرجع الى منزله ، قال ابن القاسم: يتقدم اليه مرة او مرتين أو ثلاثا ، فان لم ينته أخرج وأكري عليه ،

قال ابن رشد: قد قال مالك في الواضحة: انها تباع عليه ، خلاف فوله في هذه الرواية قال: وقوله فيها أصح ، لما ذكره من انه قد يتوب ويرجع الى منزله ، ولو لم تكن الدار له ، وكان فيها بكراء: أخرج منها ، واكريت عليه ، ولم يفسخ كراؤه فيها ، قاله في كراء الدور من المدونة ،

وقد روى يحيي بن يحيى أنه قال: أرى أن يحرق بيت الخمار . قال: وقد أخبرني بعض أصحابنا : أن مالكا كان يستحب أن يحرق بيت المسلم

الخمار الذي يبيع الخمر ، قيل له : فالنصراني يبيع الخمر من المسلمين ؟ فال : اذا تقدم اليه فلم ينته ، فأرى أن يحرق عليه بيته بالنار .

قال : وحدثني الليث ان عمر بن الخطاب « حرق بيت رشد الثقفي ، لانه كان يبيع الخمر . وقال له انت فويسق ، ولست برويشد » .

فص___ل

ومن قال : أن ولي الامر يجب عليه أن يمنع من اختلاط الرجـــال بالنساء في الاسواق والفرج ومجامع الرجال .

قال مالك رحمه الله ورضي عنه : ارى للامام أن يتفدم الى الصناع . في قعود النساء اليهم . وارى أن لا يترك المراة الشابة تجلس الى الصناع . فأما المراة المتجالة والخادم الدون ، التي لا تتهم على القعود ، ولا يتهم من تقعد عنده : فإنى لا أرى بذلك بأساً ، انتهى .

فالامام مسؤول عن ذلك ، والفتنة به عظيمة ، قال صلى الله عليه وسلم « ما تركت بعدي فتنة اضر على الرجال من النساء » وفي حديث آخر : انه قال للنساء « لكن حافات الطريق » .

ويجب عليه منع النساء من الخروج متزينات متجملات ، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات ، كالثياب الواسعة والرقاق ، ومنعهن من حديث الرجال في الطرقات . ومنع الرجال من ذلك ،

وان راى ولي الامر أن يفسد على المراة - اذا تجمل وتزينت وتزينت وخرجت - ثيابها بحبر ونحوه ، فقد رخص في ذلك بعض الفقهاء واصاب ، وهذا من ادنى عقوبتهن المالية ،

وله أن يحبس المرأة أذا أكثرت الخروج من منزلها ، ولا سيما أذا خرجت متجملة ، بل أقرأر النساء على ذلك أنه لهن على الاثم والمعصية . والله سائل ولى الامر عن ذلك .

وقد منع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه النساء من المشي في طريق الرجال والاختلاط بهم في الطريق .

فعلى ولي الامر أن يقتدي به في ذلك .

وقال الخلال في جامعه: اخبرني محمد بن يحيى الكحال ، انه قال لابي عبدالله: ارى الرجل السوء مع المرأة ؟ قال: صح به ، وقد اخبسر النبي صلى الله عليه وسلم: « ان المرأة اذا تطيبت وخرجت من بيتهسافهى زائية » (٥)

ويمنع المراة اذا اصابت بخورا ان نشبه عشاء الاخرة في المسجد ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلسلم « المراة اذا خرجت استشرفها الشيطان » .

ولا ربب أن تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال: أصل كل بلية وشر وهو من أعظم اسباب نزول العقوبات العامة كما أنه من اسباب فسلما الامور العامة والخاصة. واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة القواحش والزنا، وهو من اسباب الموت العام ، والطواعين المتصلة .

ولما اختلط البغايا بعسكر موسى ، وفشت فيهم الفاحشة : أرسل الله عليهم الطاعون ، فمات في يوم واحد سبعون ألغا ، والقصة مشهورة في كتب التفاسير ، فمن أعظم أسباب الموت العام : كثرة الزنا ، بسبب تمكين النساء من اختلاطهن بالرجال ، والمشي بينهم متبرجات متجملات ، ولو علم أولياء الامر ما في ذلك من فساد الدنيا والرعية _ قبل الدين _ لكانوا أشك شيء منعا لذلك .

قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه « اذا ظهر الزنا في قرية اذن الله بهلاكها » . وقال ابن ابي الدنيسسا ، حدثنا ابراهيم بن الاشعث حدثنا عبدالرحمن بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما طفف قوم كيلا ، ولا بخسوا ميزانا ، الا منعهم الله عزوجل القطر . ولا ظهر في قوم الزنا الا ظهر فيهم الموت ، ولا ظهر في قوم الزنا الا ظهر فيهم المعروف ولا ظهر في قوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا لم ترفع اعمالهم ، ولم يسمع دعاؤهم » .

فصيل

وعليه أن يمنع اللاعبين بالحمام على رؤوس الناس ، فانهم يتوسلون بذلك الى الاشراف عليهم ، والتطلع على عوراتهم ، وقد روى أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه رأى رجلاً يتبع حمامة فقال : شيطان يتبع شيطانة » .

وقال ابراهيم النخعي: من لعب بالحمام الطيارة: لم يمت حتى يذوق الم الفقر .

وقال الحسن : « شهدت عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وهو يخطب ، وهو يأمر بذبح الحمام وقتل الكلاب » ذكره البخاري .

وقال خالد الحذاء عن بعض التابعين قال : كان تلاعب آل فرعون الحمام .

وكان شريح لا يجيز شهادة صاحب حمًّام ولا حمام .

وقال ابن المبارك عن سفيان : سمعنا أن اللعب بالجلاهق(١) واللعب بالحمام من عمل قوم لوط .

وذكر البيهقي عن أسامة بن زيد قال « شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأمر بالحمام الطيارة فيذبحن ، ويترك المقصصات » .

فصسل

واختلف الفقهاء : هل يمنع الرجل من اتخاذ الحمام في الابرجة ، اذا انساس وزرعهم ؟

قال ابن حبيب عن مطرف _ في النحل يتخدها الرجل في القرية ، ويتخد الكوى للعصافير تأوى اليها ، وكذلك الحمام في ايدائها وافسادها

⁽۱) قال في القاموس: جلاهق ، كعلايط: البندق الذي يرمى به . ويستخدم في الصيد ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسسن الستخدام هذه الالة للصيد داخل المدن .

الزرع -: يمنع من اتخاذ ما يضر الناس في زرعهم: لان هدا طائر لا يمكن الاحتراز منه .

وقال ابن كنانة في المجموعة : لا يمنع احد من اتخاذ برج الحمام ، وان تأذى به جيرانه ، وكذلك العصافير والدجاج ، وعلى أهل الزرع والحوائط أن يحرسوها بالنهار ، قلت قول مطرف اصح وافقه ، لان حراسة الزرع والحائط من الطيور أمر متعسر جدآ ، بخلاف حراستها من البهائم .

وقياس البهائم على الطير لا يصح .

والقياس: ان صاحبها يضمن ما اللغت من الزرع مطلقاً . لانه باتخاذها صار متسبباً الى اللاف زرع الناس ، بخلاف المواشي ، فانه يمكن صونها وضبطها . فاذا اللغت بغير اختياره وأفسدت ، فلا ضمان عليه . لان التقصير من اصحاب الحوائط . واما الطيور : فسلا يمكن اصحاب الحوائط منها .

فان قيل: فما تقولون في السنور اذا اكلت الطيور ، واكفات القدور ؟ قيل: على مقتنيها ضمان ما تتلفه من ذلك ليلا ونهاراً ، وذكره اصحاب أحمد ، وهو اصح الوجهين للشافعية ، لانها في معنى الكلب العقور ، فوجب الحاقها به ، ولان من شانها أن تضبط وبربط ، فارسالها تفريط ، وان لم يكن ذلك من عادتها ، بل فعلته نادراً: فلا ضمان ، ذكره في المغني ، وهو أصح الوجهين للشافعية ، فان قيل: فهل تسوغون قتلها لذلك ؟

قلنا: نعم اذا كان ذلك عادة لها .

وقال أبن عقيل ، وبعض الشافعية: انما تقتل حال مباشرتها للجناية ، فأما في حال سكونها وعدم وصولها: فلا ،

والعسحيح: خلاف ذلك ، وانها تقتل ، وان كانت ساكنة ، كما يقتل من طبعه الفساد والاذى في حال سكونه ، ولا ينتظر مباشرته ،

وقد روى أبو داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال « يقتل المحرم السسبع العادي » قال الترمذي: هذا حديث حسن ، والهرة سبع ، وفي الصحيحين عنه صلى الله

عليه وسلم « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحداة والفارة ، والحية ، والغراب الابقع ، والكلب المقور » وفي لفسظ « المقرب » بدل « الحية » ولم يشترط في قتلهن أن يكون حال المباشرة .

فصيل

وفي المرض المعدي: كالجذام اذا أستَّضَّر الناس بأهله.

قال ابن وهب ـ فى المبتلى يكون له في منزله سهم ؛ وله حظ في شرب فاراد من معه في المنزل اخراجه منه ، وزعموا أن استقاءه من مائهم الذي شربونه مضر بهم ، فطلبوا اخراجه من المنزل ـ قال ابن وهب : اذا كان له مال : أمر أن يشتري لنفسه من يقوم بأمره ، ويخرج في حوائجه ، ويلزم هو بيته فلا يخرج ، وأن لم يكن له مال : خرج من المنزل ، اذا لم يكن فيه شيء ، وينفق عليه من بيت المال .

وقال عيسى - في قوم ابتلوا بالجدام وهم في قرية موردهم واحمه ومسجدهم واحد ، فيأتون المسجد فيصلون فيه ، ويجلسون فيه معهم ، ويردون الماء والتوضأون ، فيتأذى بذلك الهل القرية ، وارادوا منعهم من ذلك كله - قال : أما المسجد فلا يمنعون من الصلاة فيه ، ولا من الجلوس ، الا ترى الى قول عمر بن الخطاب للمراة المبتلاة - لما رآها تطوف بالبيت مع الناس - « لو جلست في بيتك لكان خيراً لك ؟ » ولم يعزم عليها بالنهي عن الطواف ، ودخول البيت ، وأما استقاؤهم من مائهم وورودهم المورد للوضوء وغير ذلك : فيمنعون ، ويجعلون لانفسهم صحيحاً يستقي لهم الماء في آنية ، نم يفرغها في آنيتهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » وذلك ضرر بالاصحاء ، قارى ان يحال بينهم وبين ذلك ، ألا ترى أنه يفرق بينه وبين زوجته ، ويحال بينه وبين وطء جهواريه للضرر ؟ فههها منه ، منه الله منه ، ويحال بينه وبين وطء جهواريه للضرر ؟

وقال ابن حبيب عن مطرف في الجدامى: واما الواحد والنفر اليسير: فلا يخرجون من المحاضرة ، ولا من قرية ، ولا من سوق ولا من مسجد جامع ، لان عمر لم يعزم على المراة وهي تطوف في البيت ، وكذلك معيقب الدوسي قد جعله عمر رضي الله عنه على بيت المال . وكان عمر يجالسه ويؤاكله ، ويقول له : « كل مما يليك » فاذا كثروا : رأيت أن يتخسدوا لانفسهم موضعا ، كما صنع بمرضى مكة . ولا يمنسون من الاسواق لتجارتهم ، وشراء حوائجهم ، او الطواف للسؤال ، اذا لم يكن إمام يرزقهم من الفيء ، ولا يمنعون من الجمعة ، ويمنعون من غير ذلك .

وروى سحنون: انهم لا يجمعون مع الناس الجمعة .

واما مرضى القرى: فلا يخرجون عنها ، وان كثروا ، ولكن يمنعون من اذى الناس .

وقال أصبغ ليس على مرضى الحواضر الخروج منها الى ناحيـــة اخرى ، ولكن أن كفاهم الامام المؤنة منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم والتنحى عنهـــم .

وفال ابن حبيب: بحكم عليهم بتنحينهم ناحية اذا كثروا ، وهو الذي عليه فقهاء الامصار .

قلت يشهد لهذا: الحديث الصحيح الذي رواه البخاري من حديث سعيد بن ميناء عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا عدوى ، ولا هامة ، ولا صغر وفر من المجذوم فرارك من الاسد ـ او قال: من الاسود » .

وروى مسلم في صحيحه من حديث يعلي بن عطاء عن عمر بن الشديد عن أبيه قال « كان في وقد ثقيف رجل مجذوم ، فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم : إنا قد بايعناك فارجع » .

وفي مسند ابي داود الطيالسي احدثنا ابن ابي الزناد عن محمد بسن عبدالله القرشي عن ابيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله علبه وسلم قال: « لا تديموا النظر اليهم سيعني المجذومين س » . ومحمد هذا : هو محمد ابن عبدالله بن عمرو بن عمثان •

ولا تعارض بين هذا وبين ما رواه مفضل بن فضاله عن حبيب بن الشميد عن ابن المنكدر عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد

مجذوم ، نوضعها معه في قصعته ، وقال : كل بسم الله ، رتوكلا على الله » فان هذا يدل على جواز الامرين وهذا في حق طائفة وهذا في حق طائفة . فمن قوى توكله واعتماده ويقينه من الامة : أخذ بهذا الحدبث ، ومن ضعف عن ذلك : اخذ الحديث الآخر ، وهذه سنة وهذه سنة . وبالله التوفيق ،

فاذا اراد اهل الدار أن يؤاكلوا المجذومين ويشاربوهم ويضاجعوهم : فلهم ذلك . وأن أرادوا مجانبتهم ومباعدتهم : فلهم ذلك .

وفي قوله صلى الله عليه وسلم « لا تديموا النظر الى المجدومين » فائدة طيبة عظيمة . وهي ان الطبيعة نقالة فاذا أدام النظر الى المجدوم خيف عليه أن بصيبه ذلك بنقل الطبيعة . وقد جرب الناس ان المجامع اذا نظر الى شيء عند الجماع وادام النظر اليه ، انتقل من صفته الى الولد . وحكى بعض رؤساء الاطباء : انه أجلس ابن أخ له للكحل ، فكان ينظر في أعين الرمد فيرمد . فقال له : أترك الكحل ، فتركه فلم يعرض له رمد ، قال :

وذكر البيهقي وغيره « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج أمرأة من غفار فدخل عليها ، فأمرها فنزعت ثيابها ، فراى بياضاً عند تدبيها ، فاتحاز النبي صلى الله عليه وسلم عن القراش ، فلما أصبح قال : إلحقى بأهلك ، وحمل لها صداقها » .

فصــــل

ومن طرق الاحكام: الحكم بالقرعة . قال تعالى (٣:) } ذلك من أنباء الغيب نوحيه اليك . وما كنت لديهم أذ يلقون اقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم أذ يختصمون) قال قتادة : « كانت مريم أبنة إمامهم وسيدهم فتشداح عليهم بنو أسرائيل . فأقترعوا عليها بسهامهم : أيهم يكفلها فقرع زكريا ، وكان زوج اختها ، فضمها اليه » ونحوه عن مجساهد : وقال أبن عباس : « لما وضعت مريم في المسجد أقترع عليها أهل المصنى ، وهم يكتبون ألوحي ، فأقترعوا بأقلامهم أيهم يكفلها » وهذا متفق عليه بين أهل التغسير .

وقال تعالى: (١٤١٣٩:٣٧ وان يونس لمن المرسلين ، اذ ابق الى الفلك المسحور فساهم فكان من المدحضين) يقول تعالى: فقارع ، فكان من المغلوبين .

فهذان نبيان كريمان استعملا القرعة ، وقد احتج الائمة الاربعة بشرع من قبلنا ان صح ذلك عنهم • وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم الناس ما في النسداء والصف الاول ثملم يجدوا الا ان يستهموا عليه لاستهموا ».

و في الصحيحين أيضاً عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان اذا أراد سفراً اقرع بين أزواجه ، فايتهن خرج سهمها خرج بها معه » .

وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين : « أن رجلا أعتق سستة مملوكين له عند مواته لم يكن له مال غيرهم . فلعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثا ثم أقرع بينهم : فأعتق أثنين : وأرق أربعة ، وقال له قولا شديدا » .

وفي صحيح البخاري عن ابي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين ، فسارعوا اليه فامر أن يسهم بينهم في اليمين : ايهم يحلف » .

وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « اذا أكره أثنان على اليمين ، أو استحباها فليستهما عليها » وفي رواية احمد « اذا أكره أثنان على اليمين او استحباها » وفيه أيضاً « أن رجلين اختصما في متاح الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وليس لواحد منهما بينة فقال: استهما على اليمين ما كان ، احبا ذلك أو كرها » ،

وفي الصحيحين عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت: « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان ، يختصمان في مواريث لهما ، لم يكن لهما بيئة الا دعواهما ، فقال : انما أنا بشر ، وانكم تختصمون الى " ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو مما اسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه بشيء فلا يأخذ منه شيئا ، فانما اقطع لسه قطعة من النار » ورواه أبو داود في السنن وفيه « فبكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما : حقي لك ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : أما أذ فعلتما ما فعلتما فأقتسما ، وتوخيا الحق ، ثم استهما ثم تحالا » .

فهذه السنة _ كما ترى _ قد جاءت بالقرعة ، كما جاء بها الكتاب ، وفعلها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعده ، قال البخاري في صحيحه «ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع بينهم سعد» وقد صنف بو بكر الخلال مصنفا في القرعة ، وهو في جامعه ، فذكر مقاصده ،

قال احمد في رواية اسحاق بن ابراهيم وجعفر بن محمد القرعة جائزة . وقال يعقوب بن يختان : سئل ابو عبدالله عن القرعة ، ومن قال : الها قمار ؟ قال : ان كان ممن سمع الحديث : فهذا كلام رجل سوء ، يزعم أن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قماد .

وقال المروذي: قلت لابي عبدالله: ان ابن اكثم يقول: ان القرعة قمار قال: هذا قول رديء خبيث ، ثم قال: كيف ؟ وقد يحكمون بالقرعة في وقت اذا قسمت الدار ، ولم يرضوا ، قالوا يقرع بينهم ، وهو يقول: لو ان رجلا له أربع نسوة فطلق احداهن ، وقروج الخامسة ، ولم يدر إيتهن التي طلق ؟ قال: يورثهن جميعا ويأمرهن ان يعتلدن جميعا ، وقد ورث من لا ميراث لها ، وقد أمر أن تعتلد مسن لا عدة عليها ، والقرعة تصيب الحق ، فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ،

وقال ابو الحارث: كتبت الى ابي عبدالله أسأله ، فقلت: ان بعض الناس ينكر القرعة ، ويقول: هي منسوخة ؟ فقال أبو عبدالله: من ادعى انها منسوخة ، فقد كذب وقال الزور ، القرعة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اقرع في ثلاثة مواضع: اقرع بين الاعبد الستة ، واقرع بين نسائه لما أراد السفر ، واقرع بين رجلين تدارءا في دابة ، وهي في القرآن في موضعين .

قلت: يريد أنه أقرع بنفسه في ثلاثة مواضع ، والا فأحاديث القرعة أكثر وقد تقدم ذكرها .

قال: وهم يقولون أذا اقتسموا الدار والارضين: أقرع بين القوم ٤ فأيهم أصابته القرعة: كان له ما أصاب من ذلك ٤ يجبر عليه . وقال الاثرم: ان أبا عبدالله ذكر القرعة واحتج بها ، وبينها ، وقال : ان قوماً يقولون : القرعة قمار ، ثم قال أبو عبدالله : هؤلاء فوم جهلوا فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس سنن ، قال الاثرم : وذكرت له أنا حديث الزبير في الكفن ، فقال حديث ابن الزناد ؟ فقلت : نعم ، قال أبو عبدالله ، قال أبو الزناد : يتكلمون في القسرعة ، وقد ذكرها الله تعالى في موضعين من كتابه .

وقال حنبل: سمعت إبا عبدالله قال في قوله تعالى (فساهم فكان من المدحضين) أي أقرع ، فوقعت القرعة عليه قال : وسمعت أبا عبدالله يقول : القرعة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه فمن رد القرعة فقد رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضاؤه وفعله ، ثم قال سبحان الله لمن قد علم بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم ويفتي بخلافه !! قال الله تعالى في وحد المناكم الرسول فخلوه وما تهاكم عنه فانتهوا) وقال (٤٠٥٠ اطبعوا الله واطبعوا الرسول) .

قال حنبل: وقال عبدالله بن الزبير الحميدي: من قال بغير القرعة فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته التي قضى بها وقضى بها اصحابه بعده ، وقال في دواية الميموني: في القرعة خمس سنن ، حديث ام سلمة « ان قوما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم في مواريث وأشياء درست بينهم ، فأقرع بينهم » وحديث أبي هريرة حين تداريا في دابة حقاقرع بينهما » وحديث الاعبد الستة وحديث أقرع بين نسائه ، وحديث على ، وقد ذكر أبو عبدالله من فعلها بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر ابن الزبير ، وابن المسيب ، ثم تعجب من اصحاب الراي وما يردون من ذلك .

قال الميموني: وقال لي ابو عبدالله القاسم بن سلام ـ وذاكرني في أمر القرعة ـ فقال: أرى أنها من أمر النبوة ، وذكر قوله تعالى (أذ يلقــون أقلامهم أيهم يكفل مريم) وقوله (فساهم) .

قال احمد ، في رواية الغضل بن عبدالصمد : القرعة في كتاب الله ، والذين يقولون : القرعة قمار جهال ، ثم ذكر أنها السنة وكذلك قال في

رواية ابنه صالح: اقرع النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة مواضع ، وهي في القرآن في موضعين .

وقال أحمد في رواية المروذي: حدثنا سليمان بن داود الهاشمي ، حدثنا عبدالرحمن بن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن عروة قال: أخبرني ابي الزبير « انه لما كان يوم احد اقبلت امراة تسعى ، حتى كادت أن تشرف على القتلى ، قال: فكره النبي صلى الله عليه وسلم ان تراهم ، فقال: المرأة ، المرأة ، قال الزبير: فتوهمت انها أمي صفية ، قال فخرجت اسعى ، فأدركتها قبل أن تنتهي الى القتلى قال: فلهدت في صدري – وكانت امراة علدة – وقالت: اليك عني ، لا أم لك ، قال فقلت: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عزم عليك ، فرجعت واخرجت ثوبين معها: فقالت: هذان ثوبان عليه وسلم عزم عليك ، فرجعت واخرجت ثوبين معها: فقالت: هذان ثوبان بألثوبين ليكفن فيهما حمزة ، فقد بلفني مقتله ، فكفنوه فيهما ، قال فجئت بالثوبين ليكفن فيهما حمزة ، فاذا الى جنبه رجل من الانصار قتيل ، قد فعل به كما فعل بحمزة قال: فوجدنا غضاضة: أن تكفن حمزة في ثوبين والانصاري لا كفن له ، قلنا: لحمزة ثوب وللانصاري ثوب ، فقدرناهما ، فكان احدهما : آكبر من الآخر ، فاقرعنا بينهما فكفنا كل واحد في الثوب فكان احدهما : آكبر من الآخر ، فاقرعنا بينهما فكفنا كل واحد في الثوب الذي طار له » وقال في رواية صالح : وحديث الاجلح عن الشعبي عن ابي الخليل عن زيد بن أرقم ، وهو مختلف فيه ،

فصل: في كيفيــة القرعة

قال الخلال: حدثنا ابو النضر: انه سمع ابا عبدالله يحب من القرعة ما قيل عن سعيد بن المسيب « أن يأخذ خواتيمهم فيضعها في كمه فمن خرج أولا: فهو القارع » •

وقال ابو داود: قلت لابي عبدالله : في القرعة يكتبون رقاعا ؟ قال : ان شاءوا خواتيم .٠

وقال ابن منصور: قلت لاحمد: كيف يقرع ؟ قال: بالخاتم وبالشيء .

وقال استحاق بن راهويه في القرعة : يؤخذ عود شبه القدح ، فيكتب عليه « عبد » وعلى الآخر « حر » وكذلك قال في رواية مهنا .

وقال ابو بكر محمد عن أبيه : سالت أبا عبدالله كيف تكون القرعة ؟ قال : يلقى خاتماً ، يروى عن سعيد أبن جبير ، وأن جعل شيئاً في طين ، أو يكون علامة قدر ما يعرف صاحبه أذا كان له : فهو جائز .

وقال الاثرم: قلت لابي عبدالله: كيف القرعة ؟ فقال: سعيد بن جبير يقول بالخواتيم ، أقرع بين أثنين في ثوب ، فأخرج خاتم هذا وخاتم هذا ، قال ثم يخرجون الخواتيم ، ثم تدفع الى رجل ، فيخرج منها واحدا ، قلت لابي عبدالله: فإن مالكا يقول: تكتب رقاع ، وتجعل في طين ؟ قال: وهذا أيضاً ، قيل لابي عبدالله: فإن الناس يقولون ؛ القرعة هكذا — وقال الرجل بأصابعه الثلاث ، فضمها ثم فتحها — فأنكر ذلك أبو عبدالله ، وقال : لبس هو هكذا .

وقال مهنا: قلت لابي عبدالله: كيف القرعة ؟ أهو أن يخرج هذا ، ويخرج هذا ــ وأشرت بيدي بأصابعي ــ ؟ قال: نعم ..

فصل: في مواضيع القرعة

قال اسحاق: قلت لابي عبدالله: تذهب الى حديث عمران بن حصين في الاعبد؟ قال: نعم ، قال: قيل في العتق في المرض وصية ، فكأنه أوصى أن يعتق كل عبد على انفراده ، فاذا تعذر عتق جميعه عتق منه ما أمكن عتقه ، كما لو كان ماله كله عبداً واحداً ، فأعتقه : عتق فيه ما حمل الثلث .

قيل : هذاهو القياس الفاسد الذي ردت به الســـنة الصحيحة الصريحة . .

والفرق بين الموضعين: أن في مسألة العبد الواحد: لا يمكن غير جريان العتق في بعضه . وأما في الاعبد: فتكميل الحرية في بعضهم بقدر الثلث ممكسن .

فكان أولى من تنقيصها في كل واحد ، فأن الريض قصد تكميل الحرية في الجميع ، ولكن منع لحق الورثة ، فكان تكميلها في البعض موافقا القصود المعتق ومقصود الشارع ، فأنه متشوف إلى تكميل الحرية دون تنقيصها . وتكميلها في الجميع : ضرر بالوارث وتكميلها في الثلث : مصلحة للمعتـــق والوارث والعبد ، ولا يجوز العدول عنه ،

فالقياس الصحيح ، وأصول الشرع: مع الحديث الصحيح ، وخلافه خلاف النص والقياس معا .

فان قيل: فقد صار سدس كل عبد من الاعبد السبتة مستحق الاعتاق فابطاله ابطال لمعتق مستحق ؟ •

قيل: ليس كذلك، وانما العتق المستحق عتق ثلث الاعبد، وهو الذي ملكه إياه الشارع صلى الله عليه وسلم، فصار كما أوصى بعتق ثلثهم ، فانه هو الذي يملكه ، وما لا يملكه : تصرفه فيه لغو وباطل، والشارع اذا لم يجز اعتاق الجميع : كان تصرف المعتق فيما زاد على الثلث بمنزلة عدمه واذا كان انما أعتق الثلث حكما : أخرجنا الثلبث بالقرعة ، فأي قياس اصح من هذا وأبين ؟.

فان قيل : مدار الحديث على الحسن ، وهو يرويه عن عمسران ابن حصين ،

وقد قال أحمد في رواية الميموني : لا يثبت لقــاء الحسن لعمران ابن حصين .

وقال مهنا: * سألت أحمد عن حديث الحسن ، قال « حدثني عمران أبن حصين » ؟ قال : ليس بصحيح ، بينهما هياج بن عمران بن الفضيل التميمي البرجهي عن عمران بن حصين ،

i,

وقال عبدالله بن أحمد: وجدت في كتاب ابي بخطه حدثنا معاذ بن معاذ عن شعيب عن محمد بن سيرين عن خالد الحداء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين حديث القرعة .

وقال المروذي: ذكر ابو عبدالله حديث أبي المهلب ، فقال : قد روى المحسن عن عمران ، ولم يسممه ، وقال : يقولون : انه أخذه من كتساب أبي المهلب ،

قيل: هذا لا يضر الحديث شيئا . فان المهلب قد رواه عن عمران ابن حصين . وابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قالا: حدثنا اسماعيل _ وهو ابن علية _ عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين : «أن رجلا اعتق _ فذكره » وقال مسلم : وحدثنا محمد بن منهال الضرير واحمد بن عبدة قالا : حدثنا يزيد بن زريع حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين : بمثل حديث ابن علية وحماد .

فهؤلاء ثلاثة عن عمران بن حصين : محمد بن سيرين ، وابو المهلب ، والحسن البصري . وغاية الحسن انيكون سمعه من واحد منهما . قسال عبدالله بن احمد قال أبي : حدثت انه كان في كتاب همام عن قتسساده عن الحسن .

قال: حدثنا عمرو بن معاوية - ابو المهلب حديث القرعة ، وقال الخلال: أخبرني العباس بن محمد بن أحمد بن عبدالكريم حدثنا جعفسر الطيالسي قال: قال يحيى عن الحسن حدثنا عمران بن حصين ، نان لم يكن الحسن قد سمعه منه ، كان بمنزلة قوله « حدث أهل بلدنا » ولشههة الحديث عندهم قال « حدثنا » .

وقد وقع نظير هذا في حديث الدجال ، وقول الذي يقتله « أنت الدجال الذي حدثنا رسول ألله صلى الله عليه وسلم حديثه » •

وقول احمد عن حديث الحسن عن عمران « لا يصح » انما أراد: قول الحسن « حدثني عمران » فان مهنا بن يحيى انما سأله عن ذلك . فقال . سألت احمد عن حديث الحسن قال «حدتنى عمران بن حصين» قال: ليس بصحيح . على أن الحديث قد صح من غير طريق عمران . قال الخلال: انبأذا أبو بكر الروذي حدتنا وهب بن بقية حدثنا خالد الطحاوي عن خالد ليمني الحداء ـ عن ابي قلابة عن ابي زيد « أن رجلا من الانصار أعتق ستة مملوكين له ، عند موته ، وليس له مال غيرهم . فجزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أجزاء . فأقرع بينهم . قاعتق اثنين ، وأرق أربعة » قال المروذي قال احمد : ما ظننا أن أحدا حدت بهدا الا هشيم قال أبو عبدالله أبو زيد

_ هذا _ رجل من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : كتبناه عن هشيم وقال : اليه اذهب ، قال احمد : حدثنا شريح بن نعمان حدثنا هشيم قال : حدثنا أبو قلابة عن أبي زيب لا الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم بعثله .

فمنسل أراد مده والمداد والم

ومن مواضع القرعة : اذا أعتى عبداً مَنْ عبيده ، أو طلق امرأة من نسائله ، لا يدري أيتهن هي لا فقال أحمد في روّاية الميموني : أن مات قبل أن يقرع بينهن يقوم وليه في هذا مفامه ، بقرع بينهن ، فأشهن وقعت عليها القرعة لزمته ، وقال أبو بكر بن محمد عن أبيه : شألت أبا عبدالله : عن رجل أعتى أحد غلاميه في صحته ، ثم مات الولى عولي تدر الورثية أبهما أعتى : قال يقرع بينهما .

وقال حنبل في سمعت أبا عبدالله قال في القرعة في اذا قال في أحد غلامي حراثم مات قبل أن يُعلم في يقرع بينهما ، في يهما وقعب عليه القرعة عينق.

كذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الذي اعتق سلتة اعبد له في الذي

وقال مهنا: سالت احمد عن رجل قال الأمراتين : احداكما طالق ؟ أو لعبدين له : احدكما حز ، قال : قد اختلف حراً فيه . قلت : ترى أن يعبدين له : احدكما حز ، قال : قد اختلف حراً فيه . قلت : ترى أن يقرع بينهما ؟

قال : نعم . قلت : وتنجيز القرعة في الطلاق/؟ -قَالُ أَ نعم . قلت :

وفال في رواية الميموني - فيمن ارسع نسوة طلق واخلة منهسن ، وفلم يدر - يقرع بينهن ، وكذلك في الأعبد . فأن أقرع بينهن ، فوقعت القرعة على واحدة ، ثم ذكر التي طلق : رحعت هذه . ويقع الطلاق على التي ذكر ، فأن تزوجت فذاك شيء قد مر . وأن كان الحاكم قد اقرع بينهن التي ذكر ، فأن تزوجت فذاك شيء قد مر . وأن كان الحاكم قد اقرع بينهن أم ترجع اليه ، وقال ابو الحارث عن احمد - في رجل له أربع نسوة طلق احداهن ، ولم تكن له نية في واحدة بعينها . يقرع بينهن ، فأنتهن أصابتها القرعة فهي المطلقة ، وكذلك أن قصد الى واحدة بعينها ثم تسيها ، قال : والقرعة سنة رسول الله صلى الله عليه وشلم ، وقد حاء بها القران ،

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يقرع بينهن ، ولكن اذا كان الطلاق لواحدة لا بعينها ولا نواها ، فانه يختار صرف الطلاق الى ايتهن شاء ، وان كان الطلاق لواحدة بعينها وانسيها ، فأنه يتوق فيهما حتى يتذكر ، ولا يقرع ، ولا يختار صرف الطلاق الى واحدة منهما .

وقال مالك: يقع الطلاق على الجميع .

والقول بالقرعة: مذهب على بن ابي طالب رضي الله عنه ، قال وكيع: سمعت عبدالله قال: سألت أبا جعفر عن رجل كان له أربع نسوة ، فطلق احداهن لا يدري أيتهن طلق: فقال على يقرع بينهن ،

فالاقوال التي قيل بها في هذه المسألة لا تخرج عن أربعة ، ثلاثة قيل بها وواحدة لا يعلم به قائل .

احدها: انه يعين في المبهمة . ويقف في حق المنسية عن الجميع ، فينفق عليهن ويكسوهن ، ويعتزلهن الى أن يفرق بينهما الموت أو يذكرها ، وهذا في غاية الحرج ، والاضرار به وبالزوجات . فينفيه قسوله تعالى الا ٢٨:٢٢ وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله صلى الله عليه وسلم الا ضرر ولا ضرار » فأي حرج وضرر واضرار أكثر من ذلك الا

الثاني: ان يطلق عليه الجميع ، مع الجزم بأنه انما طلق واحدة ، لا الجميع فايقاع الطلاق بالجميع ـ مع القطع بانه لم يطلق الجميع ـ : ترده أصول الشرع وادلته .

الثالث: أنه لا يقع الطلاق بواحدة منهن لان النكاح ثابت بيقين ، وكل واحدة منهن مشكوك فيها: هل هي المطلقة أم لا ؟ فلا تطلق بالشك ، ولا يمكن ايقاع الطلاق بواحدة غير معينة ، وليس البعض اولى بأن يوقع عليها الطلاق من البعض ، والقرعة قد تخرج غير المطلقة ، فانها كما يجوز ان تقع على غليها الطلقة يجوز ان تقع على غليها ، فاذا اخطأت المطلقية . واصابت غيرها اقضى ذلك ألى تحريم من هي زوجة ، وحل من هي أجنبية ، واذا بطلت هذه الاقسام كلها يعين هذا التقدير ، وهو بقاء النكاح في حق كل واحدة منهن حتى يتبين أنها المطلقة ، وإذا كان النكاح باقيا فيها ، فأحكامه مترتبة عليه ، وإما أن يبقى النكاح وتحريم الوطء دائما: فلا وجه له ،

وهذا القول ، والقول بوقوع الطلاق على الجميع: متقابلان. وأدلتهما نذاد أن تتكافأ ، ولا احتياط في أيقاع الطلاق بالجميع فأنه بتضمن تحريم الفرج على الزوج ، وأباحته بالشك الفيره .

قال اللقرعون: قد جعل الله سبحانه القرعة طريقا السى الحسكم التسرعي في كتابه ، وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بهسا . وحكم بها على بن ابي طالب في هذه المسألة بعينها . وكل قول غير القسول بها: فإن اصول الشرع وقواعده ترده .

اما وقوع الطلاق على الجميع سه مع العلم بأنه انعا أوقعه على واحدة سه فتطليق لغير المطالقة . وهو نظير ما أو طلق طلقة واحدة أو ثلاتها ، حيث يجوز أن يجعل ثلاثا . فأنه يجوز أن يكون قد استوفى عدد الطلاق ، وفسي مسألتنا : هو جازم بأنه أم يستوف عدد المطلقات ، بل كل واحدة منهن قد شك : هل طلقها أم لا ؟ وغايته : بأنه قد تيقن تحريما في واحدة لا بعينها . فكيف يحرم عليه غيرها ؟ .

فان قيل: قد اشتبهت المحللة بالمحرمة ، فحرمتا مها ، كمسا لسو انستبهت اخته بأجنبية ، وميتلة بمذكاة ١٠٠.

قيل: ههنا معنا اصل يرجع اليه ، وهو التحريم الاصلي ، وقد وقع الشك في سبب الحل ، فلا يرفع التحريم الاصلي الا بالنكاح ، ثم وقع في عين غير معينة ، ومعنا اصل الحل المستصحب ، فلا يمكن تعميم التحريم، ولا الفاؤه بالكلية . ولم يبق طريق الى تعيين محله الا بالقرعمة ، فتعينت طريقها ،

_قالوا: وأيضا فان الطلاق قد وقع على واحدة منهن معينة . لامتناع وقوعه في غير معين ، فلام يملك المطلق هدفه الى ايتهن شاء ، لكن التعيين غير معلوم لنا ، وهو معلوم عند الله ، وليس لنا طريق الى معرفته فتعينت القرعــــة .

يوضحه : أن التعيين من اللطلق نيس أنشاء الطلاق في المعينة . فأنه لو كان أنشاء لم يكن المتقدم طلاقا ولكان الجميع حلالا له ، ولما أمر بان

ينشىء الطلاق ، ولا افتقر الى لفظ يقع به واذ لم يكن الشاء فهو أخبسار منه بأن هذه المهيئة هني الني أوقعت الظلاق عليها . وهذا خبر غير مطابق ، بل هو خلاف الواقع .

وحاصله: أن التعيين أما أن يكون أنشاء للطلاق أو أخباراً ٤ لا يصلع لواحد منهجساً ١٠

فان قيل : بل هو انشاء عندنا في المبهمة ، وأما المنسية : فهو وأقسع من حسين طلسق .

قيل : لا يصح جعله النشاء للطلاق . اذن الطلاق اما ان يكون قد وقع باحداهن اولا فأن لم يقع لم يلزمه ان ينشاه . وان كان قد وقع استحال انشاؤه ايضا . لانه تحصيل للحاصل .

قيل "بل الطلاق عندنا في الموضعين واقع من حين الايقاع .

قال الامام احمد في رواية ابي طالب ... في رجل له اربع نسوة ، فطلق احداهن وتزوج اخرى ، ومات ، ولم يلد أي الاربع طلق ... فلهذه الاخيرة : ربع النمن ، ثم يقرع بين الاربع ، فأيتهن قرعت أخرجت ، وورث البواقي،

قال القاضى: قد حكم بصحة نكاح الخامسة قبل تعيين المطلقسة . قال : وهذا ما يدل على وقوع الطلاق من حين الايقاع ، ولو كان من حسين التعيين لم يصح نكاح الخامسة .

فان قيل " هذا بعينه يرد عليكم في التعيين بالقرعة ، والجسسواب حينته واحسد،

قيل : الفرق بين التعيين ظاهر . فان تعيين الكلف تابع لاختياره والرادته ، وتعيين القرعة الى الله عز وجل ، والعبد يفعل القرعة وهسو ينتظر ما يعينيه له القضاء والقدر ، شاء ام ابن .

وهذا هو سر السيالة وفقهها ، قان التعيين اذا لم يكن لنا سبيل اليه بألشرع قوض الى القضاء والقدر ، وصاد الحكم به شرعيا قدريسا : ما

شرعيا " في فعل القرعة ، قدريا ، فيما تخرج به ، وذلك ألى الله ، لا ألى الكاف ، فلا احسن من هذا ولا أبلغ من موافقة شرع الله وقدره ،

وايضا: فانه لو طلق وإحدة منهن ، نم اشكلت عليه ، لم يكن له أن يعين المطلقة باحتياره ، فهكذا أذا طلق وأحدة لا بعينها .

فان قيل : الفرق ظاهر . وهو إن العلاق ههنا قد وقع على واحسدة بعينها . فاذا اشكلت لم يجز أن يعين من تلقاء نفسه ، لانه لا يأمن أن يعين غير التي وقع عليها الطلاق ، ويستديم نكاح التي طلقها : وليس كذلك فسي مسالمنا فان الطلاق ، وقع على احداهن غير معينة ، فليس في تعيينه ايقاع الطلاق على من لم يقع بها : وصرفه عمن وقع بها قيل : احداهما محرسة عليه في المسيس، ولا يدرى عينها ، فاذا لم بملك التعيين بلا سبب في احدى الصورتين ، لم يملكه في الاخرى ، رهذا أيضا سر المسألة وفقهها ، فان التعيين بالقرعة تعيين بسبب قد نصبه الله ورسوله سببا للتعيين عند علم غيره ، والتعيين بالاختيار تعيين بلا سبب ، اذ هذا قرض المسألمة ، حيث أنتفت اسباب التعيين وعلاماته :

ولا يخفى أن التعيين بالسبب الذي نصبه الشرع له أولى من النعيين الذي لا سبب لسه .

فان قبل: المنسية والمسنبهة يكوز ان تذكر ، وتعلم عينها بزوال الاستباه . فلهذا لم يملك صرف الطلاق فيها الى من اراد ، بخلاف المبهمة فائه لا يرجى ذلك فمها : "

قيل : وكذلك المنسية والمشكله اذا عدم اسباب العلم بتعيينها . فانه مصير في ابقائها اضرارا به وبها ، وابقافا للاحكام ، وجعل المرأة معلقة باقسى ممرها . لا ذات زوج ولا مطالقة . وهذا لا عهد لنا به في الشريعة .

فصـــل

ومما يدل على صحة تعيين المطلقة بالقرعة : حديث عمران بن حصين في عتق الأعبد السنة ، قُإِن تصرفه في الجميع لما كان باطلا ، جعل كأنه اعتق ثلثا منهم غير معين ، فعينه النبي صلى الله عليه وسلم بالقرعة .

والطلاق كالمتاق في هذا ، لأن كل واحد منهما ازالة ملك مبني على التغليب والسراية . فإذا اشتبه المنوك في كل منهما بغيره : لم يجعل التعيين الى اختيار المالك .

قيل: العتاق أصله الملك . فلما دخلت القرعة في أصله وهسو الملك بي حال القسمة ، وطرح القرعة على السهام ، دخلت السهام ، دخلت السهام ، دخلت لتمييز الملك من الحرية . وليس كذلك الطلاق ، لان أصله النكاح . والنكاح لا تدخله القرعة . فكذلك الطلاق . واعلم أن القرعة تدخل في النكاح ، بل الصحيح من الروايتين : دخولها فيه ، فيما أذا زوجها الوليان ، ولم يعلم السابق منهما . فإذا نقرع بينهما ، فمن خرجت عليه القرعة حكم له بالنكاح ، وأنه هو الأول . هذا منصوص أحمد في رواية أن منصور وحنبل .

ونقل ابو الحارث ومهنا : لا يقرع في ذلك .

وعلى هذا: فلا يلزم اذا لم تدخل القرعة فى الحكم: إن لا تدخل في رفعه فإن حد الزنى لا يثبت بشهادة النساء ، ويسقط بشهادتهن ، وهو ما اذا شهد عليها بالزنى ، فذكرت أنها عذراء ، وشهد بذلك النساء ، وكذلك لو قال _ وقد رأى طائرا _ أن كان هذا غرابا ففلانة طالق ، وأن لم يكن غرابا ففلان حر ، ولم يعلم ما هو أ فإنه يقرع بين المرأة والعبد عندكم أيضا ، فيحكم بما خرجت به القرعة ،

فإن قلتم هنا: لم تدخل القرعة في الطلاق بانفراده ، بل دخلت في التمييز بينه وبين العتق ، والقرعة تدخل في العتق ، بدليـــل حديث الاعبد الستة .

قيل: اذا دخلت للتمييز بين الطلاق والعتاق دخلت للتمييز بسن المطلقة وغيرها . وكل ما قدر من المانع في أحد الموضعين ، فإنه يجري في الاخر سواء بسواء وأيضا: فإذا كانت القرعة تخرج المعتق مسن غسيره فاخراجه للمطلقة أولى وأحرى . فإن اخراج منفعة البضع من ملكسه: أسهل من أخراج عين الرقبة ، وأبقاء الرق في العين أبدا: أسهل من أبقاء

بعض المنافع ، وهي منفعة لبضع ، فإذا اصلحت القرعة لذلك فهي لما دونه أقبل ، وهذا في غاية الظهور ،

وايضا: فاشتباه المطلقة بغيرها لا يمنع استعمال القرعة .

دليله: مسألة الطائر، وقوله: ان كان غرابا فنسائي طوالق ، وان لم يكن فعبيدي احراد .

فإن قلتم: قد يستعمل الشيء في حكم ، ولا يستعمل في آخر ، كالشاهد واليمين ، والرجل والمراتين ، يقبل في الاموال دون الحدود والقصاص .

يوضحه: اأنه لو أدعى سرقة ، وأقام شاهدا وحلف معه: غرمناه المال ، ولم نقطعه هاهنا فكذا: استعملنا القرعة في الرق والحرية ، دون الطلاق للحاجة .

قيل: الحاجة في اخراج المطلقة من غيرها كالحاجة في اخراج المعتق من غيره سواء . واذا دخلت للتمييز بين الفرج المملوك يملك اليمسين وغيره: صح دخولها للتمييز بين الفرج المملوك بعقد النكاح وغيسره ، ولا فرق . ولا يشبه ذلك مسألة القطع والعزم في أنه يثبت أحدهما بما لا يثبت به كل واحد منهما . والعتق والطلاق يتفقان في الاحكام — وهو أن كل واحد منهما مبني على التغليب والسراية ، ويثبت بما يثبت به الاخر .

وايضا: فإن الحقوق اذا تساوت على وجه لا يمكن النمييز بينها الا بالقرعة: صح استعمالها فيها، كما قلتم في الشريكين أذا كان بينهما مال ، فأراد قسمته ، فإن الحاكم يجزؤه ويقرع بينهما ، وكذلك أذا أراد أن يسافر بأحدى نسائه ، وكذلك أذا أعتق عبيده الذين عندكم ، وكذلك الاولياء في النكاح أذا تساووا وتشاحوا في العقد: أقرع بينهم ، وكذلك أذا قتل جماعة في حالة واحدة ، ونشاح الاولياء في المقتص : أقسرع بينهم فمن قرع قتل له ، واخذت الدية للباقين ،

فإن قلتم: التراضي على القسمة من غير قرعة جائز ، وكذلك بين النساء اذا اردن السغر . وكذلك ههنا ، لان التراضي على فسخ النكاح ونقله من محل الى محل لا يجوز .

قلنا: ليست القرعة في الطلاق نقلا له عمن استحقه الى غيره ، بل هي كاشفة عُمَن تُوجّه الطلاق اليها وواقع عليها .

قال العنيون بالاختيار: قد حصل التحريم في واحدة لا بعينها . فكان له تعيينها بأختياره ، كما لو أسلم الحربي وتحته خمس نسوة : اختار . قال أصحاب القرعة : هذا القياس مبطل ، أولا بالمنسية ، فان المحرمة منهن بعد النسيان غير معينة ، وليس له تعيينها .

وهذا الجواب غير قوي . فان التحريم ههنا وقع في معينة ، ثم أشكلت . بل الجواب الصحيح ، ان يقال : لا تطلق عليه الاخت والخامسة بمجرد الاسلام ، بل اذا عين المسكات أو المفارقات : حصلت الفرقة من حين التعيين ، ووجب العدة من حينتذ .

وسر المسألة: أن الشارع خيره بين من يمسك ومن يفارق ، نظرا له ، وتوسعة عليه. ولو أمره بالقرعة ههنا فريما أخرجت القرعة عن نكاحه من يحبها ، وابقت عليه من يبغضها ، ودخوله في الاسلام يقتضي ترغيبه فيه ، وتجليبه اليه ، فكان من محاسن الاسلام : رد ذلك الى اختياره وشهوته ، بخلاف ما أذا طلقها هو من تلقاء نفسه واحدة منهن .

قلتا نحن لم نسبتدل بدليل يرد علينا فيه هذا ، بخلاف من استدل بمن ينكسر عليه بدلك .

فان قيل : والتحريم ههنا كان في معين ثم أشتبه .

قيل: لما اشتبه وزال دليل تعينه صار كالمبهم ، وهذا حجة مالسك عليكم ، حيث حرم الجميع ، لابهام المحرمة منهن .

قال اصحاب التعيين ، التحريم ههذا حكم تعلق بفرد لا بعينه مسن عملة ، فكان المرجع في تعيينه الى المكلف ، كما لو باع قفيزا من صبر .

فهو بمسألة المسافر بآخذى الروجات أشبه منه بمسألة القفيز مين الصبرة . الا ترى أن التهمة تلحق في التعيين ههنا؛ وفي مسألة الطلاق ، ولا تلحق في التعيين في مسألة القفيز من الصبرة المساوية ؟ وهذا فقله المسألة : أن ألوضع الذي تقع فيه التهمة شرعت فيه القرعة نفيا لها . وما لا تلحق فيه لا فائدة فيها .

على أن هذا القياس منتقض بما أذا اعتق عبداً مبهما من عبيده ، أو أداد السنفر باحدى نسائله .

قال اصحاب التعيين: لما كان له تعيين المطلقة في الابتداء كان لية تعيينها في ثاني الحال باختياره .

قال اصحاب القرعة مرهدا قياس فاسيد . فانه في الابتداء لم يتعلق بالتعيين حق لغير المطلقة ، وبعد الايقاع قد العلق به حقهن . فان كل واحدة منهن قد تدعي ان المطلاق واقع عليها ، لتملك به بضعها ، أو واقع عليها غيرها لتستبقي به نفقتها وكسوتها . فلم يملك هو بينة للتهمة ، بخلاف الابتسسداء .

قال المبطلون للقرعة : القرعة قفار وميسر ، وقد حرمه الله في سورة المائدة وهي من آخر القرآن نزولا ، وانعا كانت مشرعة قبل ذلك .

قال اصحاب القرعة: قد شرع الله ورسوله القرعة، فأخبر بها عن البيائه ورسلة ، مقررا لخكتها ، غير ذام لها وفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه من بقده ، وقد صاتهم الله سبحاته عن القمار نكل طريق ، فلم يشيع لعباده القمار قط ، ولا جاء به نبي اصلا ، فالقرعة شرعه ودينه ، وسنة البيائه ورسله ،

قال المانعون من الفرعة: قد اشنبهت المحللة بالمحرمة على وجسسه لا تبيحه الضرورة: فلم يكن له اخراجها بالقرعة، كما لو اشتبهت اختسه، بنجنبية او ميتة بمذكاه .

قال اصحاب القرعة: الفرق ان ههنا نستعمم اصل التحريم ، ولا نريله بالشك بخلاف مسألتنا فان التحريم الاصلي قد زال بالنكساح ، وشككنا في وقوع التحريم الطارىء باي واحدة منهن وقع ، فلا يصصح الحاق احدى الصورتين بالاخرى ،

قال المانعون: قد تخرج بالقرعة المطلقة ، فانها ليس لها من العليم. والتمييز ما تخرج به المطلقة بعينها .

قال المقرعون: هدا بـ أولا ـ أعتراض على السنة ، فهو مردود .

وابيضا: فإن التعيين بها أولى من التعيين بالاعتراض والتشبهي و أو جعل المراق معلقة إلى الموت ، أو أيقاع الطلاق بأربع لاجل أيقاعه بواحدة منهسسن .

وايضًا: فإن القرعة مزيلة للتهمة .

وايضا: فانها تغويض الى الله ليعين ، بقضائه وقدره ما ليس لنا سبيل الى تعيينه والله اعلم

فان قيل: فما تقولون فيما نقله ابو طائلب عن احمد في رجل ذوج ابنته رجلا ، وناله بنات فمات ، ولم يدر ايتهن هي ؛ فقال يقرع بينهن . وعدا يدل على اثله يقرع عند اختلاط اخته بأجنبية .

قيل " قد جعل القاضى ابو يعلى ذلك رواية عن الامام احمد ، وقال وظاهر هذا : أن الزوجة أذا اختلطت باجانب أقرع بينهن ، لانه أجــان القرعة بينها وبين أخواتها أذا أختلطت بهن ،

قلت : هذا وهم من القاضى ، فإن احمد لم يقرع للحياة ، وأنما أقرع للميراث والعدة ، ونحن نعمو نصوصه بالفاظها ،

احداهن ، فمات الآب ومات الزوج ، لا يدرى ايتهن هي الزوجة ؟ انبانا ابو النضر ان ابا عبدالله قال : قال سعيد بن المسيب سني رجل له أدبع بنات ، فزوج احداهن ، لا يدرى ايتهن هي سانه يقرع بينهن ، اخبرني زهير بن صالح حدثنا ابى حدثنا يزيد بن هارون انبانا حماد بن سلمه عن قتادة : ان رجلا زوج ابنته من رجل ، فمات الآب والزوج ولا يسدري المسيود اي بناته هي ؟ فسألت سعيد بن المسيب ؟ فقال : يقرع بينهسن في يتهن اصابتها القرعة ورثت واعتدت .

قال حماد : وسألت حماد بن أبي سليمان أ فقال : يرثن جميعاً .

قال صالح قال أبي : قد وراث من ليس لها ميراث ، وأوجب العدة على من ليس عليها عدة ،

والذي يقرع: في حال يكون قد اصاب وفي حال يكون قد أخطأ . وذاك لاشك أنه ورَّث من ليس لها ميراث .

قال الخلال: انبأنا يحيى بن جعفر قال: قال عبدالوه: سألت سعيدا عن رجل زوج احدى بناته _ وسماها _ ومات الاب والزوج ، ولا يدري ايتهن هي ؟ فحدثنا عن قتادة عن الحسن وسعبد بن المسيب ، انهما قالا: يقرع بينهن ، فأيتهن اصابتها القرعة فلها الصداق ، ولها الميراث ، وعليها العدة ،

أخبرني محمد بن علي حدثنا الاثرم حدثنا عارم حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال - في رجل زوج احدى بناته رجلا . فمات > ومات الزوج > ولم تدر البيئة آيتهن هي - <math>> قال > يقرع بينهن > فاذا قرعت واحدة > ورثت واعتدت >

وحدثنا ابو بكر حدثنا عبدالوهاب عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن قالا: يقرع بينهن •

قال حنبل: وحدثني أبو عبدالله حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد أبن سلمة عن قتادة: أن رجلا زوج أبنته من رجل ، فمات الزوج ، ومات

الاب و ولم يدر الشهود: أي بناته هي ؟ فسألت سعيد بن المسيب رحمه الله ؟ قال : يقرع بينهن و وايتهن أصابت القرعة ورثت واعتدت .

قَالَ حماد بن سلمة : فسألت حماد بن أبي سليمان عن ذلك ؟ فقال :

قال حنبل: فسألت أبا عبدالله عن ذلك ؟ فقال: يقرع بينهن على قول سعيد بن المسيب .

وقال حنبل قال عفان : حدثنا همام قال : سئل قتادة عن رجل خطب الي رجل ابنة له ، وله بنات ، فأنكحه ، ومات الخاطب ، ولم يدر الآب ابتهن خطب ؟ فقال سعيد : يقرع بينهن ، فأيتهن أصابتها القرعة : فلها الصداق والميراث وعليها العدة ،

قال الخلال: أخبرني احمد بن محمد بن مطر أن أبا طالب حديه: انه سأل أبا عبدالله عن رجل زوج بنته رجلا ، وله بنات فماتا ، ولم يدر البينة أيتهن هي أ قال: يقرع بينهن ، فاذا قرعت واحسدة: ورثت . قلت: حماد يقول يرثن جميعا ، قال: يقرع بينهن ، وقال: القرعة أبين ، أذا أقرع فأعطى واحدة لعلها أن تكون صاحبته ولا يدري . هو في شك . فاذا أعطاهن ققد علم أنه أعطى من ليس له حق .

فنصوص أحمد وما نقله عن سعيد والحسن : انما فيه القرعة بينهن في المراث .

وهي قرعة على مال ، وليس فيه القرعة عند اختلاط الزوجة بفيرها . لكن في رواية حنبل : ما يدل على جريان القرعة في الحياة وبعد الوت .

فانه قال: يقرع بينهن ، فأيتهن أصابتها القرعة فهي امراته ، وأن مات ألزوج ، فهي التي ترثه أيضاً ، فهذه أصرج من دواية أبي طالب . ولكن أكثر الروايات عن أحمد : أنما هي في القرعة على الميراث ، كما

ذكر من الفاظه ، على انه لا يمتنع ان يقال بالقرعة في هذه المسألة على ظاهر رواية حنبل ، فان اكثر ما فيه : تعيين الزوجة بالقرعة ، والتمييز بينها وبين من ليست بزوجة ، وهذا حقيقة الاقراع في مسألة المطلقة ، فان القرعة تنيز الزوجة من غيرها وكذلك أو زوجها الوليان من رجلين ، وجهل السابق منهما : فانه يقرع ، على أصح الروايتين ما وذلك لتمييز الزوج من غيره ، فما الفرق بين تمييز الزوج بالقرعة وتمييز الزوجة بهسا ؟ فالاقراع ههنا ليس ببعيد من الاصول ،

ويدل عليه: إنا نوجب عليها العدة بهذه القرعة . والعدة من احكام النكاح ، ولا سبيها والعدة إلى إحدة ههنا عدة غير مدخول بها ، فهي من نكاح محض ، وكذلك المراث ، فانه لو لا ثبوت النكاح لما ورثت ،

وقول احمد في رواية حيبل « يقرع بينهن فأيتهن اصابتها القرعة فهي امراته » صريح في ثبوت الزوجية بالقرعة ، ثم قال « وأن مات الزوج فهي التي ترثه » وهذا صريح في أنه يقرع بينهن في حال حياة الزوج والزوجة ، وأن مات بعد القرعة ورثته بحكم النكاح ، ولا اشكال في ذلك بحمد الله ، فإذا اقرع بينهن فأصابت القرعة احداهن : كان رضا الزوج بها ورضا وليها ورضاها تصحيحاً للنكاح ،

ولا يقال: يجوز أن تكون القرعة أصابت غيرها . فيكون جامعاً بين الاختين لان المجهول كالمعدوم . ولآنا أأمره أن يطلسق غير التي أصابتها القرعة . فيقول: ومن عدا هؤلاء فهي طالق إحتياطا . فهذا خسير من توريث الجميع وحرمان الجميع ، وأن يوقف الأمر فيهن حتى يتبين المحال ويتكشف . وقد لا يتبين الى يوم القيامة .

وبالجملة : فالقرعة طريق شرعي ، شرعه الله ورسوله للتمييز عند الاشتباه فسلواكه أولى من عيرة من الظرق -

وقد قال ابو حثيقة : اذَا طَلَق آمراً أَمَن تُسَائهُ لا بعينها . قائه لا يحال . ببنه وبينهن . وله أن يطأ أيتهن شناء . فاذا وطيء انضر ف الطلاق الى الاخرى بن واختاره ابن ابي هريرة من الشافعية فجعلوا الوطيء تعيينا .

ومعلوم ن التعيين بالقرعة أولى من التعيين بالوطء . فأن القرعة تخرج من قدر الله إخراجه بها ، ولا يتهم بها ، والوطء تابع لارادته وشهوته ، ويجوز أن يشتهي غير من كأن في نفسه ارادة طلاقها ، فهو متهم ، فالتعيين بالطريق الشرعي أولى من التعيين بالتشهي والارادة .

ومما يوضحه: أن أبا حنيفة قد قال - فيما أذا اعتق أحدى أمتيه ، نم وطيء إحداهما - أن الوطء لا يعين المعتقة من غيرها .

قال اصحابه: الفرق بينهما أن الطلاق يوجب التحريم . ذلك ينفي النكاح . فلما وظيء الحداهما دل على انه منحتان أن تكون زوجته . فانه لا يطأ من ليست زوجته . وأما العتق: فانه - وأن أوجب تحريم الوطء - فلا ينافي ملك اليمين ، تكاخته من الرضاع .

فقال المنازعون لهم: الطلاق لا يوجب التحريم عندكم ، فان الرجعة مباحة ، وانعا الوجب للتحريم: انقضاء العدة ، واستيفاء العدد ، وقد صرح اصحابكم بذلك الا على أن النكاح - وان نافاه التحريم - فالملك ينافيه التحريم ، فهما متساويان في أن الوطء لا يجوز الا في ملك ، وهو متحقق

فصـــل

ومن مواضع القرعة: ما اذا اطلق احدى نسائه ، ومات قبل البيان ، قان الورئة يقرعون بينهن ، فمن وقعت عليها القرعة لم ترث ، نص عليه في رواية حنبل وابي طالب وابن منصور ومهنا ،

وقال أبو حنيفة : يقسم الميراث بين الجميع .

وقال الشافعي: يوقف ميراث الزوجات حتى بصطلحن عليه .

ولوازم القولين تدل على صحة القول بالقرعة ، فان لازم القول الاول: توريث من يعلم انها اجنبية ، فانها مطلقة في حال الصحة تلاثما ، فكيف تمرث ؟

ولازم القول الثاني: وقف المال ، وتعريضه للفساد والهلاك ، وعدم الانتفاع به ، وان كانت حيوانا فربما كانت مؤنة تزيد على اضعاف قيمته . وهذا لا مصلحة فيه البتة .

وايضا: فانهن اذا علمن ان المال يهلك ان لم يصطلحن عليه: كان ذلك النجاء لهن الى اعطاء غير المستحقة ، فالقرعة تخلص من ذلك كله ، ومسن المعلوم: ان المستحقة للميراث احداهما دون لاخرى ، فوجب ان يقسرع بينهما ، كما يقرع بين العبيد اذا اعتقهم في المرض ، وبين الزوجات اذا اراد السفر باحداهن ، والحاكم انما نصب لفصل الاحكام لا لايقافها وجعلها معلقة _ فتوريث الجميع _ على ما فيه _ اولى للمصلحة من حبس المال . وتعريضه للتلف ، مع حاجة مستحقيه .

وايضا: فانا عهدنا من الشابع انه لم يوقف حكومة قبط علسى اصطلاح المتخاصمين ، بل يشير عليهما بالصلح ، فان لم يصطلحا فصل الخصومة ، وبهذا تقوم مصلحة الناس ، قال المورثون للجميع : قد تساويا في سبب الاستحقاق ، لان حجة كل واحدة منهما كحجة الاخرى ، فوجب ان يتساويا في الارث ، كما لو اقامت كل واحدة منهما البينة بالزوجية .

قال المقرعون: المستحقة منهما هي الزوجة . والمطلقة غير مستحقة . فكيف يقال: انهما استويتا في سبب الاستحقاق ؟ على انهما اذا اقامتا . بينتين تعارضتا وسقطتا ، وصارتا كمن لا بينة لواحدة منهما .

قال المورثون: قد استحق من ماله ميراث زوجته ، وليست احداهما . بان تكون هى المستحقة اولى من الاخرى فيقسم الارث بينهما ، كرجلين ادعيا دابة في يد غيرهما واقاما بينتين : فانها تقسم بينهما ،

قَالَ القرعون : هذه هي الشبهة التي تقدمت ، والجواب واحد .

قال الورثون لاصحاب القرعة : قد تناقضتم ، فانكم تقرعون باخراج الطلقة فاذا اخرجتموها بالقرعة اوجبتم عليها عدة الوفاة ؛ اذا كانت أطول من عدة الطلاق فان كانت مطلقة فكيف تعتد عند الوفاة ؛ وإذا اعتدت عدة الوفاة فكيف لا ترث ؛

قال أصحاب القرعة: يجب على المطلقة منهما عدة الطلاق ، وعلى الروجة عدة الوفاة ولكن لما اشكلت المطلقة من الزوجة اوجبنا على كلل واحدة منهما أن تعتد باقصى الإحلين ، ويدخل في الادنى ، احتياطا للعدة .

فصـــل

ولو طلق احداهما لا بعينها . ثم مات احداهما "لم يتعين الطلاق في الباقية واقرع بين الميتة والحية .

قال ابو حنيفة : يتعين الطلاق في الباقية .

وقال الشافعي ٤٠٠ التعين فيها موله تعيينه في الميتة م . .

قال الخنفية : هو مخير في التعيين - ولم يبق من تضم القاع الطلاق عليها الا الحية . ومن خير بين المربن ققالة اخدهما : تعين الاخر .

قال القرعون : قد اقمنا الدليل على انه لا يملك التعيين باختياره ، وانما يملك الاقراع ، ولم يقت مخلة ، قالة يخرج المطلقة ، فيتبين وقوع الطلاق من حين التطليق ، لا من حين الاقراع ، كما تقدم تقريره ،

قالت الحنفية : لا يعبع أن يبتديء في الميتة الطلاق . فلا يصبح أن يعينه فيها بالقرعة ، كالاجنبية .

قال اصحاب القرعة : نحن لا نعين الطلاق فيها ابتداء : وانما تبين بالقرعة انها لكانت مطلقة التي حال الجياة ال

قالت الجنفية : ماتب غير مطلقة ، بدليل انه بجوز ان تخرج القرعة عندكم على الحية ، فتكون هي الطلقة ، دون المبتة ، واذا لم تكن مطلقة قبل الموت لم يثبت حكم الطلاق فيها بعد الموت ، كما لا يثبت الطلاق المبتدا

قال القرعون: اذا وقعت عليها القرعة تبينا انهاهي المطلقة في حسال

هَان قِيلَ مُ فَمَا تَقُولُونَ قِيمًا اذَا خِرْجِتَ القَرْعَةُ عَلَيُّ امْرَأَةً } ثم ذكر بعد ذلك أن المطلقة غيرها قيل: تعود اليه من حيث وقعت عليها القرعة ، ويقع الطلاق بالذكورة فان القرعة انما كانت لاجل الاشتباه ، وقد زال بالتذكـــر ، الا ان تكون التي وقعت عليها القرعة قد تزوجت ، او كانت القرعة بحكم الحاكم ، فانها لا تعود اليه ، نص عليه الامام أحمد .

قال الخلال: اخبرني الميمون: انه ناظر ابا عبدالله في مسألة اللذي له اربع نسوة فطلق واحدة منهن ، ثم لم يدر . قال يقرع بينهن ، وكذلك في الاعبد.

قلت: فان اقرع بينهن ، فوقعت القرعة على واحدة ، ثم ذكر التسي طلق ؟ قال: ترجع اليه ، والتي ذكر انه طلق يقع الطلاق عليها ، قلت: فان تزوجت ؟ قال: هو انما دخل في القرعة لانه اشتبه عليه ، فاذا تزوجت فذا شيء قد مر . فقال له رجل: فان الحاكم اقرع بينهن ؟ قال: لا احب أن ترجع اليه ، لان الحاكم في ذا اكبر منه ، فرايته يفلظ امر الحاكسم اذ دخل في الاقراع بينهن ،

وقد توقف فى الجواب في رواية ابن الحارث . فانه قال : سألت أبا عبدالله ، قلت : فان طلق واحدة من اربع واقرع بينهن ، فوقعت القرعة على واحدة وفرق بينه وبينها ، ثم ذكر وتيقن بعدما فرق الحاكسم بينهما للتي طلق في ذلك الوقت : هي غير التي وقعت عليها القرعة ؟ قال : اعفنى من هذه ، قلت : فما ترى العمل فيها ؟ قال : دعها ، ولسم يجب فيها بشيء .

قلت: اما اذا تزوجت فلا يقبل قوله: ان المطلقة كانت غيرها ، لا فيه من ابطال حق التروج ١٠٠

فان قيل : فلو اقام بيئة ان المطلقة غيرها .

قيل: لا ترد اليه ايضا . فإن القرعة تصيب طريقا الى وقوع الطلاق فيمن اصابتها . ولو كانت غير المطلقة في نفس الامر . فالقرعة فرقست بينهما ، وتأكدت الفرقة بتزويجها . فان قيل : فهذا ينتقض بما اذا ذكر قبل ان تنكح .

فيل: اما اذا انقضت عدتها وملكت نفسها ، ففي قبول قوله عليها نظر فان صدقته ان المطلقة كانت غيرها ، فقد اقيرت له بالزوجية ، ولا منازع له . واما اذا ذكر ، وهي في العدة فان كان الطلاق رجعيا غلا اشكال فانه يملك رجعتها بغير رضاها ، فيقبل قوله ان المطلقة غيرها ، وان كان الطلاق بائنا ، فله عليها حق حبس العدة ، وهي محبوسة لاجله ، والفراش قائم ، بائنا ، فله عليها حق حبس العدة ، وهي محبوسة لاجله ، والفراش قائم ، حتى لو اتت بولد في مدة الامكان لحقه ، فاذا ذكر ان المطلقة غيرها كان القول قوله ، كما لو شهدت بيئة بأنه طلقها ، ثم رجع الشهود ، ولكن لما كانت البينة غير متهمة ردت اليه مطلقا ، بخلاف قوله : ان المطلقة غيرها ، فائه متهم فيه ، وكذلك لا ترد اليه بعد نكاحها ، ولا بعد حكم الحاكم .

والقياس: انها لا ترد اليه بعد انقضاء عدتها وملكها نفسها ، الا ان تصدقه ولهذا لو قال بعد انقضاء عدتها: كنت راجعتك قبل القضاء العدة ، لم يقبل منه الا بيئة او تصديقها . ولو قال ذلك والعدة باقية ، قبل منه . لانه يملك انشاء الرجعة ،

واما اذا كانت القرعة بحكم الحاكم: فإن حكمه يجرى مجرى التفريق بينهما فلا يقبل اقوله أان المطلقة أغيرها .

فمسل

فان قيل: فما تقولون فيما رواه مهنا قال: سألت ابا عبدالله عسن رجل له امراتان مسلمة ونصرانية ، فقال في مرضه: احداكما طالق ثلاثا ، ثم اسلمت النصرانية ، ثم مات في ذلك المرض قبل ان تنقضى عدة واحدة منهما ، وقد كان دخل بهما جميعا ؟ فقال: آرى ان يقرع بينهما ، قلت له: يكون للنصرانية من الميراث ما للمسلمة ؟ قال: نعم

فقلت: انهم يقولون: للنصرانية ربع الميراث، وللمسلمة ثلاثة ارباعه ؟ فقال: لم ؟ فقلت: انها اسلمت رغبة في الميراث، قلت: ويكون الميراث بينهما سواء ؟ إقال تنعم (٠) فقد نص على القرعة بينهما ، ونص على قسمة الميراث بينهما على السواء ، فما فائدة القرعة ؟

ولا يقال ، القرعة لاجل العدة ، حيث تعتد المطلقة عدة الطلاق ، فانكم صرحتم بان واحده منهما تعتد باقصى الاجلين ، ويدخل فيه ادناهما ، كما صرح به القاضى ، وعلى هذا : فلا يبقى للقرعة فائدة اصلى الميراث ويتساويان فى العدة .

قيل: الاقراع لم يكن لاجل الميراث ، فانه صرح بانه بينهما ، وهـ فدا على اصله فان المبتوتة ترث ما دامت في العدة ، وغاية الامر: ان يكون قد عين النصرانية بالطلاق ، ثم اسلمت في عدتها قبل الموت . فانها ترث ، ولو طلقهما جميعا ثم اسلمت ورثتا جميعا ، واما القرعة : فلاخراج المطلقة ليتبين انه مات واحداهما زوجته والاخرى غير زوجته ، فاذا وقعت القرعة على احداهما تبين انها اجنبية ، وانما ثبت لها الميراث لكون الطلاق فـسى المرض ، والعدة تابعة للميراث ، وما عـدا ذلك فهي اجنبية ، حتى لو لم ينفق عليها من حين الطلاق الى حين الموت ، لم يرجع في تركته بالنفقة .

فان قيل : فهو متهم في حرمان النصرانية ، لانه يعلم انها لا ترث . قيل : المتهمة : لانها يجوز ان تسلم قبل موته :

واما قول من قال: للنصرانية ربع الميراث ، وللمسلمة تلاثة ارباعه: فلا يعرف من القائل بهذا: ولا وجه لهذا القول ، وتعليله بكونها اسلمت رغبة في الميراث اغرب منه والله اعلم ..

فصيل

فان قيل: فما تقولون فيما رواه جابر بن زيد عن ابن عباس في رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهسسن ، ولم يدر ايتهن ، ثم مات ؟ قال: (منالهن من الطلاق ما ينالهن من الميراث » ما معنى ذلك ؟

قيل : سئل عنه ابو عبدالله فقال : معناه يقع الطلاق عليهن ، ويرثن جميعا .

وقال اسحاق بن منصور ؛ قلت لاحمد: حديث عمسرو بن هرم « ينالهن من الطلاق ما ينالهن من الميرات » قال: اليس يرثن جميعاً ؟ قلت: بلى من قال: كذلك يقع عليهن الطلاق .

فمسل

قال حرب : إقلت لاحملا: له مماليك عدة فقال : أحدهم حر ، ولم يبين ؟ قال : هذه مسألة مشتبهة ، ا

'قلت : 'قلا نص في رواية الجماعة على انه يخرج بالقرعة ، نص على ذلك في رواية الميموني " وبكن بن محمد عن أبيه " وحنبل ، والدوزي ، وأبي طالب " واسحاق أبن أبراهيم ، ومهنا : ،

وأقوله في دواية حرب « هذه مسالة مشتبهة » توقف منه ، فيحتمل أن يريد بالاشتباه : انها مشتبهة الحكم ، هل تعين بأختياره أو بالقرعة ؟ ولكن مذهبه المتواتن عنه : انه يعين بالقرعة ،

ويحتمل ـ وهو اظهر ان شاء الله ـ ان يريد بالاشتباه: انه يحتمل ان يكون إخباراً عن كون احدهم عور ، وأن يكون انشاء للحرية في احدهم ، والحكم مختلف ، فان أقوله « أحدهم حر » ان كان أنشاء فهو عتق لفسير

معين ، وأن كان إخباراً فهو أخبار عن خبر عن عتق وأحد غير معين ، فهذا وجه اشتباهها ..

وبعد ، فان مات ولم يبين مراده : أخرج بالقرعة . .

فصيل

قال مهنا: سألت أبا عبدالله عن رجل قال: أول غلام لي يطلع فهو حر ، فطلع غلامان له أ أوطلع عبيده كلهم أ قال: قد اختلفوا في هذا ، قلت : اخبرني ما تقول أنت فيه أ قال : يقرع بينهم ، فأيهم خرجت قرعته عتق ،

قال: وسألت أبا عبدالله عن رجل قال - وله أربع نسوة - أول أمرأة تطلع فهي ظالق أن أفعال اللهن أ إقال أن أقد اختلفوا في هذا أيضاً ، قلت: أخبرني فيه بشيء ، فقال: أقال بعضهم: يقسم بينهن تطليقه ، قلت: أخبرني فيه بقولك ، فقال: يقرع بينهن ، فأيتهن خرجت عليها القرعة طلقبت .

لفظ « الاول » يراد به ما يتقدم على غيره ، ويراد به ما لا يتقدم على غيره وعلى المعنى الاول: لا يكون اولا الا اذا تبعه غيره وتأخر عنه م على المعنى الثاني إن يكون أولا ، وان لم يتأخر عنه غيره . فيصح على هذا أن يقول: من الم يتزوج الا امراة واحدة ، أو لم يولد له الا ولد واحد ، هذه اول امراة تزوجنها وهذا اول مولود ولد لي .

وعلى هذا اذا قال: اول ولد تلدينه فهو حر ، فولدت ولدا ، ثم لم تلد بعده شيئا : عتق ذلك الولد ، ولو قال : أول مملوك اشتريه فهو حر : عتق العبد المسترى ، وان لم يشتر بعده غيره ، واذا قال : أول غلام يطلع بي فهو حر أو أول أمرأة تطلع لي فهي طالق ، فطلع منهم جماعة ، فكل منهم صالح لان يكون أول ، وليس اختصاص احدهم بذلك أولى من الآخر ، فيخرج احدهم بالقرعة ، فأنه لو طلع منهم واحد معين : لكان هو الحسر والمطلقة فاذا طلع جماعة ، فالذي يستحق المعتق والطلائ منهم واحد وهو غير معين ، فيخرج بالقرعة .

فان قيل أذا تساووا في الطلوع : لم يكن فيهم أول ، ولهذا يقال : لم يجيء أحدهم أول من الآخر، كا فلم يوجد الشرط المعلق به ، وان كان المجميع قد استراكوا في الاولية الوجب ان يشتركوا في وقسسوع العتق والطلاق . قيل : ان نوى وقوع المعتق والطلاق - اذا اشتركوا في ذلك حوقع بالجميع وانما كلامنا فيما اذا نوى وقوع العتق والطلاق في واحد موصوف بالاولية ، فاذا اشترك جماعة في الصفة : وجب اخراج أحدهم بالقرعة ، فان النية تخصص العام وتقيد المطلق ، فغاية الامر : أن يقال : قد اشترك جماعة في الشرط ، وخصص بينته واحدا .

فان قيل أ فما تقولون فيما لو طلق ولم تكن له نية ؟

قيل: لو اطلق فانما يقع العتق والطلاق بواحد لا بالجميع ، لانه قال : أول غلام يطلع ، وأول أمرأة تطلع ، وهذا يقتضي أن يكون فردا من جملة ، لا مجموع الجملة ، فكأنه قال : غلام من غلماني ، وأمرأة من نسائي ، يكون أول مستحق العتق والطلاق ، وكل واحد منهم قد أتصف بهذه الصغة ، وهو أنما أوقع ذلك في واحد ، فيخرج بالقرعة ،

ومن لا يقول بهذا ، فاما أن يقول : يعين بتعيينه ، وقد تقدم فساد ذلك ، وأن التعيين بما جعله الشرع طريقا للتعيين أولى من التعيين بالتشهي والاختيار ، وأما أن يقال : يعتق الجميع ، وهذا أيضاً لا يصح ، فأنه أنما أوقع العتق والطلاق في واحد لا في الجميع ، وكلامه صريح في ذلك .

وامان يقال: لا يمتق واحد ولا تطلق امرأة ، ولا يصح أيضا ، لوجود الوصف ، فانه لو انفرد بالطلوع ، أو انفردت به : لوقع الملق به ، ومشاركة غيره لا يخرجه عن الاتصاف بالاولية ، فقد اشترك جماعة في الوصف ، والمراد واحد مثهم ، فيخرج بالقرعة .

فان قيل فما تقولون فيما لو قال : أول ولد تلدينه فهو حر ، فولدت اثنين لا يدري أيهما هو الاول ؟

فيل: يقرع بينهما ، فيما نص عليه في رواية ابن منصور ، قال: يقرع بينهما فمن اصابته القرعة عتق ، وهذا نظير أن يطلع احدهما قبل الآخر نم

يشكل في مسئلة التعليق بالطلوع ، فان قيل : فلو ولدتهما معا ، بأن تضع مثل الكيس ، وفيه ولدان أو أكثر ؟ قيل : يخرج احدهما بالقرعة ، على فياس قوله في مسألة أول غلام يطلع لي فهو خر ، فطلعا معا .

قال في المعنى أو ويحتمل أن يعتما جميعا ، لان الاولية وجدت فيهما جميعا فثيبت الحربية فيهما الالكما لو قال في المسابقة ، من سبق فله عشرة ، فسبق اثنان أن اشتراكا في العشرة الم وقال ابراهيم النخعي : يعتق أيهما ساء . وقال ابو حنيفة : لا يعتق واحدا منهما ، لانه لا أول فيهما ، لأن كل وأحد منهما مساو للآخر 10

ومن شرط الاولية: سبق الاول . قال: ولنا أن هذين لم يسبقهما غيرهما فكانا أول تكالواحد ، وليس من شرط الاول: أن يأني بعده ثان ، بدليل ما لو ملك واحدا ولم يملك بعده شيئا . وأذا كانت الصفة موجودة فيهما فأما أن يعتقا جميعا ، أو يعتق احدهما . وتعينه بالقرعة على ما مر فبل . قال: وبكذلك الحكم فيما لو قال: أول ولد تلدينه فهو حر ، فولدت اتنين وخرجا معا : فالحكم فيهما كذلك .

فصل

فان وللت الاول ميتا والثاني حيا ، قال في المغني: ذكر الشريف أنه: يعتق الدي منهما ، وبه قال أبو حنيفة: وقال أبو يوسف ومحمل والشافعي: لا يعتق واحد منهما ، قال: وهو الصحيح أن شاء الله ، لان شرط العتق أنما وجد في الميت ، وليس بمحل للمعتق ، فانحلت اليمين به ، قال: وأنما قلنا: أن شرط العتق وجد فيه ، لانه أول ولد ، بدليل أنه لو قال لامته: أذا ولدت فأنت حرة ، فولدت ولداً ميتاً عتفت ،

ووجه الاول: أن العتق مستحيل في الميت ، فتعلقت انيمين بالحي ، كما لو قال: أن ضربت فلانا فعبدي حر ، فضربه حيا عتق وأن ضربه ميتا لم يعتق ولانه معلوم من طريق العادة: أنه قصد يمينه على ولا يصح العتق فيه وهو أن يكون حيا ، فتصير الحياة مشروطة فيه ، وكأنه قال: أول ولد تلدينه حيا فهو حر .

وقال صاحب المحرد ؛ اذا قال : اذا وللت ولدا أو أول ولد تلدينه ، فهو حر ، فولدت ميتا ثم حيا ، أو قال : آخر ولد تلدينه حر فولدت حيا نم ميتا ، ثم لم تلد بعده شيئا ، فهل يعتق الحي ؟ على روايتين ، وان قال : أول ما تلده المتي حر ، فولدت ولدين وأشكل السابق : عتـــق احدهما بالقرعة ، فان بان للناس أن الذي أعتقه اخطأته القرعة عتق ، وهل يرق الآخر ؟ على وجهيئ ها

قلت : مسألة الاول والاخر مبنية على اصلين

احدهما: انه هل يسقط حكم الميت ، ويصير وجوده كعدمه ، لامتناع نفوذ العتق فيه ، الو يعتبر حكمه كحكم الحي ا

الاصل الثاني : هل من شرط الاول : أن يأتي بعده غيره ، أو يكفي كونه سابقاً مبتدءاً به ، وإن لم يلحقه غيره ؟

وأما مسألة تعليق الحرية على مطلق الولادة : ففيها إشكال ظاهر . فان صورتها أن يقول . اذا ولدت ولدا فهو حر . فاذا ولدت ميتا ثم حيا ، فاما أن يعتبر . حكم الميت أو لا تعتبره . فان لم نعتبره . عتق الحي . لانه هو المولود ، أن اعتبرناه وحكمنا بعتقه ، فكذلك ينبغي أن يحكم بعتق الحي ، لوجود الصفة فيه فأن قيل : « أذا » لا تقتضي التكرار ، وقد انحلت اليمين بوجود الاول وقد تعلق به الحكم فلا يعتق الثاني .

قيل: هذا واخذ هذا القول ، لكن قوله « اذا ولدت ولدا » نكرة في سياق الشرط ، فيعم كل ولد ، وهو قد جعل سبب العتق الولادة ، فيعم الحكم من وجهين أحدهما أن عموم المعنى والسبب والثاني : عموم اللفظ بوقوع النكرة عامة ، وهذا غير اقتضاء النكرة التكرار ، بل العموم المستفاد من وقوع النكرة في سياق الشرط بمنزلة العموم في « اي » و « من » في قوله : اي ولا ولدته الما إو من ولدته ، فهو حر ، فهذا لفظ عام ، وهذا عام ، فما الفرق بين العمومين ؟

فان قيل : العموم ههنا في نفس اداة الشرط ، والعموم في قوله « اذا ولدت ولدا » في المفعول الذي هو متعلق فعل الشرط لا في اداته ، قيل : اداة

الشرط في « من » و « اي » هي نفس المفعول الذي هو متعلق الفعل ، ولهذا نحكم على محل « من » بالنصب على المفعولية ، ويظهر في « اي » فالعموم الذي في الاداة لنفس المولود ، وهو بعيته في قوله ، اذا ولدت ولدا ، اللهم الا أن يريد التخصيص بواحـــد ، ولا يريد العمــوم ، فيبقى من باب تخصيص العام ،.

فصـــل

وقوله في مسألة ما اذا اشكل السابق « أنه بان أن الذي اعتقه : اخطأته القرعة : عتق » أي حكم بعتقه من حين مباشرته ، لا أنه ينشيء فيه المعتق من حين الذكر ، فأن عتقه مستند الى سببه ، وهو سابق على الذكر...

وفوله « هل يرق الآخر ؟ على وجهين احدهما: أن القرعة كاشفة او منشئة ؟ فان قيل: انها منشئة للمتق: لم ير فع بعد انشائه العتق عنه . وان قيل ؟ انها كاشفة: رق الآخر ، لانا تبيّنا خطأها في الكشف ، ولا يلزم من إعمالها عند استبهام الامر وخفائه اعمالها عند تبينه وظهوره يوضحه: أن التبين والظهور اذا كان في أول الامر أختص العتق بمن وثر به فكذلك في أثناء الحال » .

وسر المسالة: ان استمرار حكم القرعة مشروط باستمرار الاشكال . فاذا زال الاشكال زال شرطم استمرارها ، وهذا أقيس .

لكن يقال: إقد حكم بعتقه بالطريق التي نصبها الشارع طريقا الى المتق ، وأن جاز أن يخطيء في نفس الامر ، فقد عتق بأمر حكم الشارع ن يعتق به ، فكيف يرتفع عنه ؟

وعلى هذا: فلا يبعد أن يقال باستمرار عتقه ، وأن من أخطائه الفرعة يبقى على رقه ، لأن مباشرته بالعتق قد زال حكمها بالنسيان والجهل والقرعة نسخت حكم تلك المباشرة وأبطلته ، حتى كأنه لم يكن ، وأنتقل الحكم الى القرعة ، فلا يجوز إبطاله ، فهذا لا يبعد أن يقال ، والله أعلم ،

لا فصــل

قال الامام احمد ، في رواية بكر بن محمد عن أبيه - في الرجل يكون، له امراتان ، وهو يريد أن يخرج بأحداهما - قال يقرع بينهما ، فتخرج إحداهما بالقرعة ، أو تخرج احداهما برضا الاخرى ولا يريد القرعة ؛ قال : اذا خرج بها فقد رضيت ، والا أقرع بينهما ،

وهذا يدل على أن الاقراع بينهما أنما هو عند التشاح . فأما أذا رضيت أحداهما بخروج ضرتها: فله أن يخرج بها من غسير قرعة . وأن كرهت وقالت : لا أخرج الا بقرعة ، فليس لها ذلك ، ويخرج بها بفسير رضاها . فأنه يملك الخروج بها ، وأنما وقف الامر على القرعة عند مشاحة الضرة لها .

فمسلل

قال حرب: سالت احمد عن القرعة في الشراء والبيع قلت: القوم يشترون الشيء فيقترعون عليه ؟ قال: لا بأس ، وكذلك قال في رواية ابن بختان . ومعنى هذا: انهم يشترون الشيء نم يجزئونه أجزاء ، ويقترعون على تلك الانصباء . فمن خرج له نصيب أخذه .

فصيل

قال ابو داود: رأيت رجلين تشاحا في الاذان عند احمد فقال: يجتمع اهل المسجد ، فينظر من يختارون ، فقال: لا ، ولكن يقترعان ، فمسن أصابته القرعة أذن ، كذلك فعل سعد بن أبي وقاص ،

قلت : وهذا صريح في التقديم بالقرعة مقدم على التقديم بتعيين الجيران . فان قيل : فهل تقولون في الامانة مثل ذلك ؟

قيل : لا بل يقدم فيها من يختار الجيران ، فان الفرعة تصيب من بكرهونه ، ويكره أن يؤم قوما أكثرهم له كارهون ،

قال أبو طالب: نازعني ابن عمى في الاذان ، فتحاكمنا الى أبي عبدالله

4 4

رحمه الله فقال: ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاحوا في الاذان يوم القادسية فأقرع بينهم سعد رضي الله عنه ، فأنا أذهب الى القرعة ، إقراعاً ١٠١

قلت : وفي المسألة قول آخر . وهو أن تقسم نوب الإذان بينهم .

قال الخلال : اخبرنا الحسن بن عبدالوهاب قال : وجدت في كتابي عن طلق بن عمان عن قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان عن أبي عثمان النهدي عن ابن عمر «أن نفرآ ثلاثة اختصموا اليه في الاذان ، فقضى لاحدهم بالفجر ، وقضى للثاني بالظهر والعصر ؟ وقضى للثالث بالمغرب والعشاء » ،

فصلل

قال مهنا: سألت أحمد عن رجل تزوج أمراة على عبد من عبيده: فقال: اعطيها من أحسنهم ، فقال أبو عبدالله: ليس له ذلك ، ولكن يعطيها من وسطهم ، فقلت له: ترى ان يقرع بينهم أ فقال: نعم ، فقلت: تستقيم القرعة في هذا أ فقال: يقرع بين العبيد ،

قلت : ههنا ثلاث مسائل . احداها : أن يوصي له بعد من عبيده .

الثانية : أن يعتق عبداً من عبيده .

الثالثة : أن يصدقها عبدا من عبيده .

فغي الوصية: يعطيه الورثة ما شاؤا ، لانه فوض الامر أليهم ، وجعل. الاختيار لهم في التعيين ،

وفي مسألة العتق : يخرج احدهم بالقرعة .

وفي مسالة المهر: روايتان ، احداهما: يعطي الوسط ، والثانية يعطي. واحدا بالقرعة .

وان 'وصى أن يعتق عنه عبد من عبيده . فقال أحمد في رواية أبن. منصور ، في رجل أوصى ، فقال : اعتقــوا احد عبدي هذين : يعتــق. أحدهما . ولكن أن تشاحا في العتق : يقرع ببنهما .

فصــل

قال ابو النضر: سألت ابا عبد الله عن عبد في يد رجل لا يدعيه ، اقام رجل البينة: ان فلانا ابتاع هذا العبد مني بكذا وكذا ، وهو يملكه واقام الاخر البينة على ان فلانا تصدق بهذا العبد عليهما ، وهو يملكه . واقام الاخر البينة ان فلانا وهب هذا العبد لي ، وهو يملكه . ولم يوقتوا وقتا ، (واهل) البينة عدول كلهم ؟ قال: ارى البينة ههنا تكاذبت ، يكذب نسهود كل رجل شهود الاخر . فأجعله في ايديهم . ثم اقرع بينهم فمن وقع له العبد اخذه وحلف قلت: تحلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو وقع له العبد اخذه وحلف قلت: تحلفه بالله لقد باعني هذا العبد وهو يملكه ، او ان هذا العبد لي ؟ قال هو واحد ان شاء الله . قلت: الى اي يملكه ، او ان هذا العبد لي ؟ قال الى حديث ابي هريرة ، حدثنا عبد الرزاق شيء ذهبت في هذا ؟ قال: الى حديث ابي هريرة ، حدثنا عبد الرزاق مدننا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — فذكر احاديث ، منها: وقال رسول الله صلى عليه وسلم « اذا اكره الرجلان على اليمين او استحباها فليستهما عليه وسلم « اذا اكره الرجلان على اليمين او استحباها فليستهما عليه وسلم » .

قلت: هذه هي المسالة التي ذكرها الخرقي في مختصره ، فقال: ولو كانت الدابة في يد غيرهما ، واعترف انه لا يملكها ، وانها لاحدهما لا يعرفه عينا ؟ اقرع بينهما ، فمن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه .

قال في المفني: اذا انكرهما من الدابة في يده ، فالقول قوله مسع همينه بفير خلاف . وان اعترفت انه لا يملكها ، وقال : لا اعرف ساحبها عينا ، او قال : هي لاحدكما لا اعرفه عينا : اقرع بينهما . فمن قسدع صاحبه حلف انها له ، وسلمت اليه ، لما دوى ابو هريرة « ان رجلسين تداعيا عينا لم يكن لواحد منهما بينة فامرهما النبي صلى الله عليه وسلم أن يستهما على اليمين « احبا ام كرها » رواه ابو داود . ولانهما تساوبا في الدعوى » ولا بينة لواحد منهما ، ولا بد . والقرعة تميز عند التساوي، كما لو اعتق عبيدا لا مال له غيرهم في مرض موته .

واما، ان كانت لاحدهما بينة : فانه يحكم بغير خلاف ، وان كانت لكل واحد منهما بينة : فعنه روايتان . ذكرهما أبو الخطاب . احداهما ، تسقط البينتان ، ويقرع بينهما ، كما لو لم تكن بينة .

وهذا الذي ذكره القاضي : هـو ظاهر كلام الخرقي ، لانه ذكـر القرعة ، ولم يغرق بين ان يكـون معهما بينة او لم يكن . وروى هذا عـن أبن عمر ، وابن الزبير رضى الله عنهما ، وهو قول اسحق ، وابي عبيد . وهو رواية عن مالك ، وقديم قولي الشافعي ، وذلك لما روى ابن المسيب « ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر وجاء اكـل واحد منهما بشـهود عدول على عـدة واحدة ، فاسهم النبي طلى الله عليه وسلم بينهما » رواه الشافعي في مسنده ، ولان البينتين حجتان تعارضتا من غير ترجيح لاحداهما على الاخرى فسقطته كالخبرين

والرواية الثانية : تستعمل البينتان ، وفي كيفية استعمالهمسا دوايتان ، احداهما ، تقسم العين بينهما ، وهو قول الحارث العكلي ، وقتادة ، وابن شبرمة وحماد ، وابي حنيفة ، والحد قولي الشافعي ، له روى ابو موسى « أن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة ، اقام كل واحد منهما البيئة انها له ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بها بينهما نصفين » ولانهما تساويا في دعواهما ، فتساويا في أقسمته .»

والرواية الثانية " تقدم احداهما بالقرقة ، وهو قول للشافعي .

وله قول رابع : يوقف الإمر . وهو قول ابي ثور . لانه اشتبه الامر قوجب التوقف / كالحاكم أذا لم يتضح له الحكم في قضية .

ولتا " الخبران ، وإن تعارضا الحجتين لا يوجب التوقف كالخبرين ، بل اذا تعدر الترجيح اسقطناهما ورجعنا الى دليل غيرهما .

قلت: قالَ الشدافعي في كتابه: هذه المسألة فيها قولان . احدهما ، يقرع بينهما فايهما خرج سهمه حلف لقد شهد شهوده بحق ، ثم يقضى له، وكان أبن المسيب يرى ذلك ، ويرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والكوفيون يروونه عن على رضي الله عنه ، وحديث سعيد بن المسيب « اختصم رجلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر فجساء كل واحد منهما بشهداء عدول على عدة واحدة فأسهم بيبهما رسول الله سلى الله عليه وسلم ، وقال : اللهم انت تقضي بينهم ، فقضى للسذي خرج له السهم س» رواه ابو داود في المراسيل ، ويقويه ما رواه بن لهيعة عن ابي الاسود عن عروة وسليمان بن يسار « ان رجلين اختصما الى النبي حملى الله عليه وسلم ، فأتى كل واحد منهما بشهود ، وكانوا سسواء ، ماسهم بينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم » فهذا مرسل قد روى من وجهين مختلفين ، وهو من مراسيل ابن المسيب ، وتشهد له الاصول التي ذكرناها في القرعة والمصير اليه متعين .

واما ما اشار اليه عن على ! فهو ما رواه ابو عوانه عن سماك عسن الحسن فال » اتى على ببغل يباع في السوق ، فقال رجل شدا بغلى . لم بع ولم الهب . ونرع على ما قال بخمسة يشهدون ، وجاء اخر يعيه . وزعم انه بغله ، وجاء بشاهدين فقال على : ان فيه قضاء وصلحا ، امسا الصلح فيباع البغل فيقسم على سبعة اسهم ، لهذا خمسة ، ولهذا اثنان فان ابيتم الا القضا الحق ، فانه يحلف احد الخصمين انه بغله . ما باعه ولا وهبه . فان تشاححتما : ايكما يحلف ، اقرعت بينكما علسى الحلف فايكما قرع حلف وقضى بهذا واني شاهد » رواه البيهقى .

قرأى الصلح بينهم على فسمة الثمن على عدد الشهود للفصل بنهما بالفرعة . ويشهد له: ما رواه البيهقى من حديث ابان عن قتادة عن خلاس عن ابي رافع عن ابى هريرة قال (اذا جاء هذا بشاهد ، وهذا بشاهد : افرع بينهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

ويشهد له ايضا: ما رواه ابو داود والنسائى رابن ماجه من حديث ابن ابى عروبة عن قتادة عن خلاس عن ابى رافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجلين « اختصما اليه في متاع ، وليس لواحد منهما بينة ، فقال : استهما على اليمين » .

قال الشافعي : والقول الآخر : انه يقسم بينهما نصمفين لتساوي حجتهما قلت : ويشهد لهذا : ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة من حديث حدية حدثنا همام عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى « أن رجلين أدعيا بعيراً ، فبعث كل منهما شاهدين ، فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » ولكن للحديث علل ، منها: أن هماماً قال عن قتادة « فبعث كل منهما شاهدين » وقال سعيد بن أبي عروة عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى « أن رجلين اختصما ألى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعير ، وليس لواحد منهما بينة فقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين » وهكذا رواه يزيد أن زريع ومحمد ابن بكر ، وعبدالرحيم بن سليمان عن سعيد . وكذلك رواه عن سعيد عن بشير عن قتادة . وقد رواه أيضا همام عن قتادة كذلك . فهذان وجهان من همام في ارساله واتصاله ، والشهور عنه : اتصاله ، وشد عنه عبدالصمد فأرسله .، فهذان وجهان أيضاً من همام في ارساله واتصاله . ورواه شعبة فارسله . قال أحمد في سنده : حدثنا محمد بن جعفر حدتنا شعبة عن قتادة عن سعيد عن أبيه « أن رجلين اختصما الى نبي الله صلى الله عليه وسلم في دابة ، ليس لواحد منهما بينة ، فجعلها بينهما نصفين » و كأن رواية شعبة « أنه ليس لواحد منهما » أولى بالصواب لان سعيد بن أبي عروبة قد تابعه عن اقتادة على هذا اللفظ ، رواه عنه روح وسعيد بن عامر ٤ ويزيد بن زريع وغيرهم . وكذلك رواه سعيد بن بشر عن قتادة فهؤلاء اللائة حفاظ الا احدهم المين المؤمنين في الحديث شعبة وسعيد بن أبي عروبة ..وسعيد بن بشر اتفقوا عن قتادة في انه « ليس لواحد منهما ببنة » .

فقد اضطرب حدیث أبي موسى كما ترى .

وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف فيه ، كما تقدم .

والذي دلت عليه السنة : أن المدعيين اذا كانت ايديهما عليه سواء ،
أو تساوت بينتاهما ، قسم بينهما نصفين ، كما في حديث سسماك عن
تميم بن طرفه » أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في

بعير ، كل واحد منهما آخذ براسه ، فجاء كل واحد منهما بشاهدين ، فيجعله بينهما نصفين » وقال أبو عوانه عن سماك عن تميم بن طرفه « أنبيء أن رجلين اختصما ألى النبي صلى الله عليه وسلم في بعير ، ونزع كل واحد منهما بشاهدين . فجعله بينهما نصفين » وهذا هو بعينه حديث أبي بردة عن أبي موسى ١٠)

قال الترمذي في كتاب العلل: سألت محمد بن اسماعيل البخاري عن حديث سعيد بن أبي بردة عن أبيه في هذا الباب ؟ فقال: مرجع هذا الحديث الى سماك بن حرب من قال البخاري: وروى حماد بن سلمة أن سماكا قال: الحدثت أبا بردة بهذا الحديث من

قال البيهقي أورسال شعبة له عن قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن ابيه في رواية القندن الكالدلالة على ذلك ١٠١

قلت: لكن حديث شعبة « ليس لواحد منهما بينة » وفي حديث سماك « أن كل واحد منهما نزع بشاهدين » وفي لفظ « فجاء كل واحد منهما بشاهدين » وقد بينا أن رواية شعبة كأنها أولى بالصواب ، لما قدم من الادلة على ذلك . فان البيهقى: ويبعد أن يكونا قضيتين ، فلمل لما تعارضت البينتان وسقطتا قيل « ليس لواحد منهما بينة » وقسمت بينهما بحكم اليد ، وقال الشافعي: تميم مجهول ، وسعيد بن المسيب : يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما وصفنا ، يعني أنه أقرع بينهما ، كما تقدم حديثه ، قال وسعيد قال : والحديثان أذا اختلفا فالحجة في أقوى الحديث وسعيد من أصح الناس مرسلا .، والقرعة أشبه ، هذا قوله في القديم ، ثم قال في الجديد : هذا مما استخير الله فيه ، وأنا فيه وأقف ، ثم قال : لا يعطي واحد منهما شيئا ، ويوقف حتى يصطلحا ،

قلت : وقوله في القديم : اصح واولى ، لما تقدم من كونه في القرعة وادلتها ، وان في ايقاف المال حتى يصطلحا تأخير الخصومة ، وتعطى المال وتعريضه للتلف ولكثرة الورثة ، فالقرعة أولى الطرق للسلوك واقربها الى فصل النزاع ، وما احتج به الشافعي في القديم على صحة من اصح الادلة ، ولهذا قال هي اشبه ،

وبالجملة : فمن تأمل ما ذكرنا في القرعة تبين له : أن القول بها أولى من أيقاف المال أبدآ ، حتى يصطلح المدعون...

ويالله التوافيق ١٠٠

مقابلة وتصحيحا بحمد الله وتوفيقه سنة ١٢٣٨. هجرية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وقع القراغ من كتابة هذا الكتاب نهارا الاربعاء لعشرة آيام مضت من ربيع الاخر سنة ١٢٢٢ من هجرته عليه افضل الصلاة والسلام بقلم العبد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير راجيا (۱) رحمة دبه السميع البصير ،

ابراهيم بن حسن بن راشد لاخيه في الله ابراهيم بن محمد غفر الله للجميع ولوالديهم الالمين م

The state of the s

All Marian

A CONTROL OF THE STATE OF THE S

The same of the sa

الفهرسيت

صفحة	. 11			,	الوضوع
	-				
٣		•••	•••	• • •	خطية الكتياب
٥	•••	***	• • •	•••	الحسكم بالفراسة
11	72 *	444	•••	, 4.	فصل « الكشف عن الأزر »
11	***	***		•••	فصل « وصف اللقطـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
71	•••	* * *	* * *		فصل « الحكم بالوصف »
17	• • •	• • •		•••	فضل « الحكم بالقافة ».
14	***	* * *		(1	فضل « الحكم ببينة السلاح
18	. ***	• • •	* * *	ئىزع »	فضل « لا سياسة الا ما وافق النا
10	•••	•••	***		فصل « سيلوك الخلفاء » .
17 .	• • •	• • •	• • •	• • •	فطيل « الافراد بالحمج »
37	•••	•••	• • •	ن »	فضل « استخراج الحقوق
7. +.	•••	* * *		C	فصل « فراسية الحاكم
37	***	* * *	***	• • •	فضل « أنواع الفراسة »
40	* * *;	. ***	• • •	• • •	نصل « تعليق في الحاشية ».
. 40	•••				فصل « الفراسة الصادقة »
٣٩		***	***		فصل « فراسة المهدي »
٠ ٤ ۽	• • •	• • •	• • •	* * *	وصل « محاسن الفراسة »
73.	***	* * †		• • •	فصل « عجيب الفراسة »
ξξ	***		•••	* * *	فصل « الحكم بالامارات »
10.	* * *	• • •	***		فصل « رفع الحد عن المكره »
97	•••	***	***		فصل « رفع الحد عن الجاهل »
70.	***		و بریء ۳	عة قا وهم	فصل « رقع الحد عن المعترف بخ
٨٥	•••	• • •	**.	,	فصل « الحبس في الدين نظلم »
11	•••	4,	***	•••	فصل « الحكم بالقافة »
74.	•••	•••	واحد الا	ـــل ال	فصل « الحسكم بشهادة الرج
Άν .	4/4 1	* 12	· · · · ;	.آڻ »:	فصل « منزلة السنة من الق
. '	٠,		. ,		٠
				40 4 4	<i>i</i>

فمسل « الطريق السيسبابع » ٠٠٠

...

11.

الصفحة

the Form Andrew Property of the Control of the Cont

فضل « الحسكم بالقلنوله " ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠٠ م

الصفحة					الموضوع
779	• • • •	•••	•••	• • •	
77.	• • •	•••	•••	• • •	فصل « في كيفية القرعة »
777		• • •	***		فصل « في مواضع القرعة »
777	• • •	***	***		فصل « من موانع القرعة »
7 \\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	• • •	•••	***	•••	فصل « تعيين الطلقة بالقرعة »
٨٨٢	• • •	• • •	***	• • •	فصل « ميراث المطلقة بالقرعة »
T9.	•••	• • •	نية »	ة منم ا	فصل « الاختلاف في القرعة »
191	• • •	• • •		۰۰۰ وتصر،	فصل « من كانت تحته مسلما
797			* * *	• • •	فصل « من لـــه بلاثة نسوة »
794	•••	•••	***		فصل « من لــه مماليـك »
290	• • •	• • •	•••	•••	فصل «أول غيلام حير »
797	• • •	***		•••	فصل « اختالاف السرط »
791		• • •		• • •	فصل « العتــق بالقرعة »
197	• • •	• • •		• • •	مصل « الاقراع بين المرأتين »
187				-	فصل « القرعة بالشراء »
799					فصل « القرعة بين الودنين »
۳	• • •	***	ب عبيد "	ه عب د مر	فصل « من تزوج وكان مهر المرا فصل « الاختلاف بالبينة »

رقم الايداع ٨٨٥ في الكتبة الوطنية ببغداد لسنة ١٩٨٦

مطبعة الزمان سـ بغداد سـ هـ ١٦٢١٨١ ؟ ١٩٨٦

- YIY -

صورة الصفحة الاولى من المخطوطة

الجدسرب العللين وصلى سيعلى على لرويحب احمعين

الثير الرحين الرجيم وبرستعن عدب قيم أكورية الحديثة على والنبروم الفنسنا وستيات اعالمن فلاممنالم ومن بم ودين الحق لينطق على الدين كلد وكفى بالعد متهيداً ١٠ رس العن وارشدبه الحميم آلغي أ وقتح براعينا عيا واذانا ص رعايمدد الخصين اذاظه النمسطاورعاض بهورعاشاله عن الن واقامها طلات راون تعسع بها وجعل معت ليعلها دويالا وضاع بالقع في الواعمة الظلم والعنساد وقد شيال عبالوفا بع عنباعت ئى خىمنابعقد آلەزج وكىرة اكىنى ئى تعارط بّدس قبل فصد قت اوم ومعامدالقط في المصرم الصلي المراة والجرافي الدعاوي وفي مسال العطاد والدباغ اخآا ختلفك الجلد والبغاد ولتخاط اخآ تنازعاني اختاز

- KA C

- 1 -

قال وأكدينان وذا اختلفا فالمحقق قري المدينية وسعيده خاص والمرت والقرعة الشبه هذا تولي في المديد هذا ما استخبرا لله فيه واناف واقف حريص طلح المستخبرا لله وقول في المديم تأخير لحصومة وفيه تعطيل الله وتعريب المتلف اوكني المديم تأخير لحصومة وفيه تعطيل الله وتعريب المتلف اوكني المدين فالقرعة اولى الطابق المسلوك واقن ما الفصل المناوع والمحالة في الفريم على معادي المناولة وللهذا قال هي المسلوك والمدين والمدين والمدين والمول المناولة والمدين المناولة والمدين المناولة والمدين المناولة والمدين والمول المناولة والمدينة والمناولة والم

الانها المالية المالي

ع مقالم وتصحا عرائي وتوفية مرسولا وصط السطاليد الرياس و م

ن السؤلاامر

£. .

ئلائة د**نائ**ي